موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة

لصاحبها الأستاذ الدكتور
بسيوني محمد الخولي

المجلد الرابع
الذات الحضارية للإسلام
(الحضارة الإسلامية)

الجزء الثالث
تشكيل النظام الاجتماعي

١٠

موسوعة الدرر الزاهرة
فى الأصالة المعاصرة

لصاحبها الأستاذ الدكتور
بسيونى محمد الخولى

المجلد الرابع

الذات الحضارية للإسلام

(الحضارة الإسلامية)

الجزء الثالث

تشكيل النظام الاجتماعى

١٠

إشراف

أ / محمد عمر الفاروق

موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة

المجلد الرابع : الذات الحضارية للإسلام (الحضارة الإسلامية)

الجزء الثالث : تشكيل النظام الاجتماعي

المؤلف: أ.د. بسيوني محمد الخولي

رقم الإيداع: ٩٦٥٨ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977 – 5197 – 25 – 2

الطبعة: الأولى ٢٠٠٨

تصميم الغلاف: فنان تشكيلي / حسام حنيطر

الناشر: أصيلة للتصميم والنشر (فنان تشكيلي / إبراهيم حنيطر)

٣٢ شارع د. محمد عوض – مكرم عبيد – مدينة نصر – القاهرة

ت : ٢٢٧٤٢٥٠٩ email: henetar@link.net

www.tashkila.net



البريد الإليكتروني

ALDORAR_ALZAHERA@YAHOO.COM

المحتـــــويات

فهرس الموضوعات

الجزء الثالث

تشكيل النظام الاجتماعي

تمهيـــــد

النظام الاجتماعي هو العنصر الثالث من عناصر الحضارة الإسلامية ، وقد لعب هذا العنصر دوراً مهماً في تشكيل تلك الحضارة وتطور معها ، فكما كان سبباً من أسباب ازدهارها وإيناعها ، كان كذلك سبباً من أسباب تدهورها وخفوت بريقها .

والنظام الاجتماعي يعنى ترتيب وتوزيع القوة والنفوذ بين أفراد المجتمع وفئاته ، عن طريق وسائل خاصة ، قد تكون الإلزام القانوني أو النسق القيمي ، بما ينتج عنه شبكة من العلاقات والتفاعلات الرسمية وغير الرسمية ، تشكل مع الزمن كلاً واحداً وكياناً قائماً بذاته ، له صفات وخصائص مميزة .

وإذا كان ما تقدم هو النظام الاجتماعي ، فإن تشكيل ذلك النظام يستغرق وقتاً غير قصير ، ولقد كان المسلمون أمام أمرين :

الأول : أنهم فتحوا بلاداً ذات أنظمة اجتماعية راسخة وثابتة منذ مئات السنين ، وتتمتع بخصائص وسمات خاصة بها ، وبمنظومة التراث الثقافي والحضاري التي تشكلت لديها .

الثاني : أن المسلمين مطالبون بتغيير تلك الأنظمة الاجتماعية ، واستبدالها بأنظمة أخرى تلائم الإسلام ، وتتفق مع قيمه ومبادئه .

عندئذ وجد المسلمون أنفسهم أمام إشكالية من أصعب ما صادفوه تعقيداً واستعصاءً علي الحل ، واكتشفوا أنهم يتعاملون مع أهم عنصر من عناصر الوجود الإنساني والكون جميعاً ألا وهو النظام الاجتماعي بتركيباته وتفاعلاته التي سبق الحديث عنها ، وأنهم بتغييرهم للنظام الاجتماعي الذي وجدوه في البلاد المفتوحة واستبداله بنظام اجتماعي إسلامي

سيؤسسون ركناً ركيناً في صرح الحضارة الإسلامية الشامخ ، فكيف إذن تعامل المسلمون مع هذه الإشكالية ؟ وكيف حلوا عقدتها ؟ .

لقد صاغ المسلمون نظامهم الاجتماعي في شكل نسق من القيم الاجتماعية ، تسنده وتدعمه انساقاً أخرى من القيم السياسية الاقتصادية والإدارية والفكرية .. الخ ، ولم يلجئوا مطلقاً إلي الإلزام والإجبار إلا فيما يتعلق بإقامة حدود الدين ، ومن ثم جاء ذلك النظام الاجتماعي غاية في الدقة والتناسق والإحكام مع النظام المجتمعي ، وحتى مع عناصر الوجود جميعاً ، وقد سهل ذلك إحلاله محل الأنظمة الاجتماعية التي كانت سائدة قبل الفتح الإسلامى ، والمفارقة الجديرة بالاعتبار أن النظام الاجتماعي الإسلامي دخل إلي بلاد عدة بدون فتح عن طريق الانتشار السلمي للإسلام .

لقد مر النظام الاجتماعي الإسلامي بأطوار أو مراحل عدة ، بدأت بالبساطة والسلاسة في مجتمع المدينة الذي أسسه الرسول الكريم ، وأستمر بعد وفاته بفترة قصيرة ، ثم تطور بعد ذلك لينتقل إلي طور أكثر تعقيداً وتشابكاً ، حيث تعددت الفتوحات الإسلامية ، وتنوعت الأنظمة الاجتماعية في البلاد التي فتحها المسلمون ، وانتهت تلك الأطوار بالنظام الاجتماعي المعقد الذي اختلف عن سابقيه ، وهو النظام الاجتماعي الذي وُجد في العصرين الأموي والعباسي ، فما هي خصائص كل طور ؟ وما هي سمات كل نظام اجتماعي ؟ وما هي القواسم المشتركة التي حافظ عليها المسلمون في كل نظام ؟ .

عندما ضعفت الدولة الإسلامية وتحللت إلي دويلات وإمارات وممالك متفرقة ، انعكس ذلك سريعاً علي النظام الاجتماعي في تلك الدويلات ، وبات ذلك النظام يحمل صفات وسمات خاصة ، تعكس وضع الدولة الإسلامية ، وتنعكس علي الحضارة ، فتقلل من شأنها ، وتضعف من قوتها ، فماذا عن النظام الاجتماعي في الدول الإسلامية في عصر التفكك والانهيار ؟ وماذا عن النظام الاجتماعي في الدول الإسلامية في الوقت الراهن ؟

هل هو امتداد للنظام الاجتماعي في عصر التفكك والانهيار ؟ أم أنه أوثق صلة بالنظام الاجتماعي الإسلامي؟ أم أنه نظام اجتماعي ذو خصوصية لا ينتمي لهذا أو ذاك ؟ .

وأخيراً هل يمكن الحديث عن إحلال النظام الاجتماعي الإسلامي بالدول الإسلامية أملاً في أن يؤدي ذلك إلي المساهمة بقسط ولو محدود في إعادة بعث الحضارة الإسلامية ؟ .

في هذا الفصل نتناول تشكيل النظام الاجتماعي كعنصر ومقوم من عناصر ومقومات الحضارة الإسلامية وذلك من خلال الفصول الثمانية التالية :

الفصل الأول : صياغة التنظيم وتشكيل النظام الاجتماعي في الحضارة الإسلامية .

الفصل الثاني : المقصود بالنظام الاجتماعي كعنصر من عناصر الحضارة الإسلامية .

الفصل الثالث : التعامل مع النظم الاجتماعية قبل الإسلام .

الفصل الرابع : نسق القيم الاجتماعية الإسلامية .

الفصل الخامس : تشكيل النظام الاجتماعي منذ فجر الحضارة الإسلامية .

الفصل السادس : النظام الاجتماعي في عصور التفكك والانهيار .

الفصل السابع : النظام الاجتماعي في العالم الإسلامي في الوقت الراهن .

الفصل الثامن : النظام الاجتماعي ومستقبل الحضارة الإسلامية .

الفصل الأول

صياغة التنظيم وتشكيل

النظام الاجتماعي في الحضارة الإسلامية

أردنـا أن نـستفتح هـذا الفـصل بـإجراء مقارنـة سـريعة بـين التنظـيم مـن ناحيـة والنظـام الاجتماعي من ناحية أخرى ، كعنصرين ومقومين من عناصر ومقومات الحضارة الإسلامية ، وذلك لتبيان طبيعة كل منهما ، وكيف أنتظم في صرح تلك الحضارة وأصّل موقعه منهـا ، فيما يلي الإيضاح :

أولاً : التنظيم مُنشأ والنظام الاجتماعي قائم :

التنظيم كما سبق الإيضاح أنشئ وتم تأسيسه بـإرادة ومـشيئة المـسلمين ووفـق مرئيـاتهم ، وحددوا أصوله وأسسه وآلياته وأدواته ونسقه القيمي وكذا غاياته ومقاصده ، حتى لو تـأثر في بعض مراحله بتنظيمات من البلاد المفتوحة ، إلا أنه ظـل إسـلامياً خالـصاً مـن حيـث النشأة والتأسيس ، أما النظام الاجتماعي فهو وضع اجتماعي وتكوين بشري قائم ، تشكل عـبر عـشرات الـسنين ، والمـسلمون لا يملكـون إلا إعـادة تـشكيلـه عـبر وسـائل وأدوات خاصة .

ثانياً : التنظيم وافد والنظام الاجتماعي إفراز ونتاج للبيئة :

يرتبط بما تقدم ويتممه أن التنظيم عبارة عن أبنية وهياكل وافدة ، أحضرها المسلمون معهم واستزرعوها في البلاد المفتوحة لتحل محل ما كان سـائداً مـن تنظيمـات وأبنيـة محليـة ، والتنظيم الإسلامي يحمل صفـات وخصائص مميزة ، وقد يلتقي مع التنظيمات المحلية في بعض القواسم ولكن في حـدود ، أما النظام الاجتماعي فهو إفراز للبيئة التي نشأ فيهـا ، ومن ثم فهو يعبر عنها ويمثلها اصدق تمثيل ، وبالتالي فـلا يمكـن الإحـلال محلـه ، بـل يمكن إعادة التشكيل .

ثالثاً : التنظيم يُفرض في وقت أسرع والنظام الاجتماعي يحتاج إلي وقت أطول لتشكيله أو إعادة تشكيله :

مما سبق نخلص إلي أن التنظيم كهياكل وأبنية يمكن أن تُفرض في وقت أسرع ، أما النظام الاجتماعي فهو يحتاج إلي وقت أطول لتشكيله أو لإعادة تشكيله ، فالتنظيم قد يُفرض علي الناس ولا يُنتظر معرفة رأيهم فيه وموافقتهم عليه وقبولهم له ، فهو ذو طبيعة فوقية تفرضه تشريعات إلهية ، ويعنى بخدمة الناس وتصريف شئونهم وتدبير أمورهم ، في حين أن النظام الاجتماعي يتكون من الأفراد ، وينشأ فيما بينهم كواقع اجتماعي ، ومن ثم فقبول الأفراد له وموافقتهم عليه أمر ضروري حتى يستقر ويثبت .

رابعاً : كل من التنظيم والنظام الاجتماعي عنصر ومقوم من عناصر ومقومات الحضارة الإسلامية :

كل من التنظيم والنظام الاجتماعي عنصر من عناصر الحضارة الإسلامية ، فهو تعامل مع أحد عناصر الوجود الإنساني ، فالتنظيم تعامل مع هياكل وأبنية تتولى الترقي بالإنسان فكراً وسلوكاً ، وتتولى كذلك خدمته وتصريف شئونه وترتيب أموره ، والنظام الاجتماعي تعامل مع علاقات وتفاعلات ينتج عنها واقع اجتماعي معين ، يؤمَّل له أن يقدم نموذج المجتمع المستقر الذي يحي حياة الإيمان والتقوى ، أو ما يعرف بمجتمع المتقين ، فالتنظيم يرقى بالفكر والسلوك والنظام الاجتماعي يرقى بالمجتمع ككل ، ومن ثم يلتقي العنصران حول هدف سام وغاية رفيعة ، هي قوام الحضارة الإسلامية ، وهي السمو والرقى بالإنسان فرداً ومجتمعاً .

الفصل الثاني

المقصود بالنظام الاجتماعي

كعنصر من عناصر الحضارة الإسلامية

المجتمع عبارة عن تكوين بشري ، اجتمع أفراده في بقعة معينة من الأرض ، بفعل عوامل شتى، منها الأواصر والوشائج العرقية ، ومنها المصالح التي يحصل عليها الفرد من انتمائه إلي ذلك التكوين ، مثل الشعور بالأمن والاستقرار ، وهو في سبيل ذلك يضحي ببعض حقوقه مثل الحرية المطلقة .

وقد تطور المجتمع الإنساني منذ وجوده عبر أطوار عديدة ، إلي أن وصل إلي ما هو عليه في وقتنا الراهن ، ولعل أرقى ما وصل إليه المجتمع البشري هو الدولة ، ذلك الكيان الاعتباري المنظم الذي ينقسم فيه المجتمع إلي حكام ومحكومين ، ولكل من القسمين مهامه وواجباته ، وله في ذات الوقت حقوقه وصلاحياته ، وبداخل المجتمع البشري نشأ ما يعرف بالنظام الاجتماعي ، وهو عبارة عن ترتيب وتوزيع للقوة والنفوذ بين أفراد المجتمع وفئاته ، عن طريق وسائل خاصة قد تكون الإلزام القانوني ، وقد تكون النسق القيمي ، بما ينتج عنه شبكة من العلاقات والتفاعلات الرسمية وغير الرسمية ، تشكل مع الزمن كلاً واحداً وكياناً قائماً بذاته ، له صفات وخصائص مميزة ، ومن هذا التعريف يمكن التقاط بعض العناصر علي النحو التالي :

أولاً : ترتيب وتوزيع القوة والنفوذ :

كل مجتمع ، بدائياً كان أم متحضراً ، يمتلك جملة من المقدرات والمكنات المادية والمعنوية ، فالأولى أي المادية تعرف بالقوة مثل المال والسلطة الرسمية ، والثانية أي المعنوية تعرف بالنفوذ مثل الجاه والعلاقات وولاء الآخرين ، وهاتان الميزتان يتم توزيعهما بين أفراد المجتمع وفئاته .

ثانياً : وسائل توزيع القوة والنفوذ :

القوة والنفوذ هما صلب وقوام النظام الاجتماعي ، بناءً علي توزيعهما يتحدد شكل النظام وتتوزع القوة بداخله ، وثمة وسيلتان لتوزيع القوة والنفوذ داخل المجتمع ، الوسيلة الأولى : حيث يتم التوزيع عن طريق الإلزام الرسمي بقوة القانون أو ما يعرف " بالسلطة الرسمية " حيث تُوزع المناصب والمراكز وتُخصص القيم والموارد ، الوسيلة الثانية : حيث يتم التوزيع عن طريق نسق القيم المعمول به والمعترف به من قبل أفراد المجتمع ، وبناءً علي هذا النسق القيمي تتوزع القوة والنفوذ داخل المجتمع ، فالمجتمع الذي تسود فيه قيم مثل العلم والتقوى، يفوز فيه العلماء والمصلحون بنصيب وافر من النفوذ وربما القوة ، والمجتمع الذي تسود فيه قيم الإخاء والمساواة والعدالة نجده لا يعاني من الطبقية ، ويسود فيه السلام الاجتماعي والاستقرار العام ، ويتوزع فيه القوة والنفوذ علي أكبر قدر ممكن من أفراده .

ثالثاً : معايير توزيع القوة والنفوذ :

أما عن معايير توزيع القوة والنفوذ فهي عديدة ، وتختلف من مجتمع إلي آخر ، وهي أي المعايير عبارة عن مجموعة من المقدرات ، من يحوزها أو أكبر قدر منها ، يستحوذ علي أكبر قدر من القوة والنفوذ ، ويتمثل أهمها في الآتي :

❖ الولاء للحاكم :

من أهم معايير توزيع القوة والنفوذ في المجتمعات الإنسانية علي مر العصور هو معيار الولاء للحاكم ، وثمة علاقة طردية بين نسبة الولاء وحجم ما يحصل عليه الفرد الموالي من القوة والنفوذ ، وأكثر الأشخاص والطبقات ولاءً للحاكم هم في ذات الوقت أعظمهم استحواذاً علي القوة والنفوذ والعكس بالعكس ، ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا النادر .

❖ القوة والمكنة :

يأتي في المرتبة التالية معيار القوة والمكنة ، وهو من المعايير المهمة الذي يعتد به في توزيع القوة والنفوذ داخل المجتمع ، ويقصد بالقوة والمكنة ما يحتكم عليه الأفراد والجماعات من قوة مادية : عدد أفراد ، أو غنى وثروة ، أو عراقة أصل ونسب ، أو قوة معنوية مثل : المقدرة علي القيادة والزعامة ، وتحريك جموع المواطنين، أو الانتساب إلي أصول دينية ، كل ذلك يعّول عليه في توزيع القوة والنفوذ داخل المجتمع ، فأكثر الأشخاص والجماعات استحواذاً علي القوة والمكنة هم أكثرهم وأوفرهم حظاً من القوة والنفوذ .

❖ العلم والمعرفة والصلاح :

يأتي في المرتبة الثالثة معيار العلم والمعرفة والصلاح ، وهي مجموعة فضائل غير مادية ، إلا أنها يعّول عليها في توزيع القوة والنفوذ في المجتمع ، وتساهم بالتالي في تشكيل النظام الاجتماعي ، ويختلف تقدير واعتبار هذا المعيار من مجتمع إلي أخر ، فمن المجتمعات ما يعّول عليه ، ويمنحه مرتبة متقدمة في سلم تفضيل معايير توزيع القوة والنفوذ ، وفي هذه المجتمعات يتمتع أهل العلم والمعرفة والمصلحون بنفوذ واسع ، وقد يستحوذون علي قوة مادية لا بأس بها ، ومن المجتمعات ما يتعامل معه باهتمام أقل ، وتعطيه مرتبة متأخرة في سلم تفضيل معايير توزيع القوة والنفوذ ، وفي هذه المجتمعات لا يتمتع أهل العلم والمعرفة والمصلحون بحظ وافر من القوة أو النفوذ .

رابعاً : شبكة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية :

ينتج عن توزيع القوة والنفوذ شبكة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع ، فتنشأ علاقات رسمية بناء علي ما لدى كل فرد أو جماعة من القوة والنفوذ ، كما تتحدد مكانة الشخص أو الجماعة داخل المجتمع ، وهي ما تعرف بالمكانة الاجتماعية علي

أساس ما لديهم من قوة ونفوذ ، كما تنشأ كذلك علاقات اجتماعية غير رسمية ، استناداً إلي حجم القوة والنفوذ التي لدى الأفراد والجماعات ، وهذه الشبكة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية تمتد فتتلاقى وتتقاطع في خطوط رأسية وأفقية كثيفة ، بما يؤدي إلي نشوء مصالح وعلاقات متداخلة ومترابطة لكل فرد أو جماعة .

خامساً : طبقات وشرائح [الحِراك الاجتماعي] :

ترتيباً علي عملية توزيع القوة والنفوذ . ومن نسيج شبكة العلاقات الرسمية وغير الرسمية تنشأ عملية الحِراك الاجتماعي ، حيث تنشأ طبقات وشرائح جديدة أو تتحرك طبقات وشرائح موجودة في سلم ترتيب الطبقات الاجتماعية صعوداً أو هبوطاً ، فترتقي طبقات لسبب ما حازت من قوة ونفوذ وتهبط أخرى بسبب ما فقدت من قوة ونفوذ وهكذا .

سادساً : كيان اجتماعي ذو خصائص مميزة :

من جملة التفاعلات المترتبة علي عملية توزيع القوة والنفوذ ، ومن خلال شبكة العلاقات الرسمية وغير الرسمية ، ومن حركة الطبقات والشرائح التي تظهر أو تختفي ، والتي ترتقي أو تهبط ، يتشكل النظام الاجتماعي في شكل كيان واحد متماسك يحمل صفات وخصائص مميزة .

النظام الاجتماعي بالوصف المتقدم كان دائماً وعلي مر التاريخ من أهم مقومات وعناصر الحضارة الإنسانية . فالحضارات الإنسانية نظرت إلي النظام الاجتماعي ، وتعاملت معه علي أنه أساسها الذي عليه نشأت وارتكزت ، وهو محركها ومحفزها ، وقوتها الدافعة نحو التقدم والترقي ، وهو كذلك هدفها الذي من أجله تجتهد وتعطي ، وعليه فقد كان النظام الاجتماعي دائماً بؤرة اهتمام الحضارات الإنسانية ومحور تحولها وتطورها .

ويختلف الأمر بالنسبة للحضارة الإسلامية ، حيث يتحدد للنظام الاجتماعي من البداية موقعه وأهميته في منتظم عناصر ومقومات تلك الحضارة ، وذلك التحديد يرتكن علي الطابع الخاص لتلك الحضارة ، والأسس والأصول التي تتمركز عليها وتنطلق منها ، فالحضارة الإسلامية ذات طابع خاص ، يجعل من الوازع الديني والبعد الروحي الأخلاقي غلافاً يغلف كل أسس الحضارة ومسارات حركتها وأهدافها ، وطابعاً يصبغ كل تلك المرتكزات ، كذلك فأسس وأصول الحضارة الإسلامية تتمركز علي مسلمات رئيسية ، قوامها أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون وسخره للإنسان ليعمره وفق شرع الله وسنته وناموسه ، أما بمسارات حركة الحضارة الإسلامية ، فتعمل وفق إرادة الله ومشيئته ، التي تنتهي بالإنسان إلي الخير في الدنيا والنعيم في الآخرة ، وذلك إذا توافق مع شرع الله وأخذ به في كل أموره وتصرفاته ، وبالنسبة إلي غايات ومقاصد الحضارة الإسلامية فهي تلتقي دائماً مع الغاية والهدف التي من أجلهما خلق الله الإنسان وسخر له الكون وهما عبادة الله وطاعته ، هكذا يكون طابع الحضارة الإسلامية ، وتكون أسسها وأصولها ، وكذا مسارات حركتها ، وأخيراً غاياتها ومقاصدها .

أين إذن موقع النظام الاجتماعي كمقوم وعنصر من عناصر تلك الحضارة ، يظهر النظام الاجتماعي في موقع بارز علي خارطة الترتيب الخاص والتنظيم المميز للحضارة الإسلامية ، فيبدو أولاً النظام الاجتماعي كأحد مسارات حركة الحضارة الإسلامية ، حيث يتم تشكيل النظام الاجتماعي بالشكل والهيئة التي تحقق الحياة الطيبة ، من خلال نسق قيمي رفيع المستوى ، تتضافر وتتكاتف فيه القيم السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والفكرية لإخراج مجتمع المتقين ، الذي تسوده الحياة الطيبة والسلام والاستقرار ، ثم يبرز ثانياً النظام الاجتماعي كمقصد وغاية للحضارة الإسلامية ، حيث تسعى لإعداده وتهيئته حتى يمكّن أفراده من عبادة الله التي خلقوا من أجلها .

الفصل الثالث

التعامل مع النظم الاجتماعية قبل الإسلام

لقد جاء الإسلام علي نظم اجتماعية قائمة وراسخة ، حتى في الجزيرة العربيـة الـتي نـشأ فيها وبزغ منها جاء علي نظام اجتماعي قائم وراسخ ، وكـان عليـه أن يتعامـل مـع تلـك النظم الاجتماعيـة بأسـلوبه الخـاص وطريقتـه المثلـى ، قبـل أن يحـل نظامـه الاجتمـاعي الخاص به ويشكل النظام الاجتماعي للبلاد التي ولجها ، والتعامل مع الـنظم الاجتماعيـة القائمة الراسخة هو فن من فنون الحضارة وضرب من ضروبها ، كما أن تشكيل تلك النظم وتحويرها إلي أن تنتهي إلي الشكل المخطط لـه في الـنهج الإسـلامي لهـو زهـرة الحـضارة وقطف من أينع قطوفها ، فكيف إذن قُدِّر للإسلام أن يتعامل مع النظم الاجتماعيـة الـتي سبقت وجوده ؟ يمكن متابعة ذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : منطق التحوير السلمي التدريجي .

المبحث الثاني : إبراز سمات وخصائص الإسـلام .

المبحث الثالث : تشكيل النظام الاجتماعي وفق الرؤية الإسلامية .

المبحث الأول

منطق التحوير السلمي التدريجي

لم يأخذ الإسلام منذ بزوغه بأسلوب التغيير القسري العنيف والسريع في كل أموره وشئونه، حتى في أهم تلك الأمور وأكثرها حساسية وأهمية ؛ ألا وهي مسألة الدعوة إلي الإسلام ونشره ، بل لقد عمد الإسلام إلي اعتماد " منطق التحوير السلمي التدريجي " فيما يتعلق بالنظم الاجتماعية التي كانت سائدة قبل دخوله إلي البلاد التي فتحها ، ويرتكن هذا المنطق علي المرتكزات التالية :

أولاً : هو منطق وليس أسلوب أو طريقة :

بون شاسع بين المنطق والأسلوب أو الطريقة ، فالمنطق يقوم علي المقدمات والبديهيات ، ثم يتدرج إلي الاستقراء والاستنباط ، وينتهي إلي الاستخلاص والاستنتاج ، فهو إذن هيراركية أو تدرجية فكرية ذات محتوى أو مضمون ذهني مرتب ، يؤكد علي الإدراك والاستيعاب، ويساعد علي الاقتناع ، وربما يقود إلي الاعتقاد والاعتناق ، أما الأسلوب أو الطريقة فهي شكل من أشكال فرض الإرادة أو الرغبة دون إقامة الحجة أو الاستناد إلي المبرر ، ودون انتظار لقبول الآخر أو حتى التعبير عن رأيه ، وقد استعمل الإسلام المنطق في التعامل مع النظم الاجتماعية التي كانت قائمة في البلاد التي فتحها المسلمون ، وقد تأسس هذا المنطق علي قواعد ومبادئ سوف نوضحها في الجزئيات التالية .

ثانياً : التحوير وليس التغيير :

معلوم أن التغيير يفيد تدخل الإرادة والرغبة في الانتقال من حال إلي أخرى ، حيث تعمد تلك الإرادة إلي إزالة وإنهاء الحالة الأولى بالكلية واستبدالها بحالة أخرى ، أما

التحوير فهو يعنى الإبقاء علي عمد وأصلاب الأوضـاع القائمـة ، ويبـدأ في الالتفـاف علـي الفروع والأطراف، لإعـادة تشكيلها ، ومنها يتحول إلي العمد والأصلاب ، حيـث تكـون قد تأثرت بإعادة تشكيل الفروع والأطراف ، وتصبح أكثر تهيئاً واستجابةً لقبـول الأوضـاع الجديدة ، وقد برع الإسلام في الأخذ بمنطق التحوير ، حيث لم يعمد مطلقاً إلي الاصطدام بعمد وأصلاب النظم الاجتماعية للمناطق التي فتحها المسلمون ، بل كان يعتمد علي منطق التحوير بالشكل ســابق الوصف .

ثالثاً : السلمي وليس العنيف :

لم ينطبق علي الفتوحات الإسلامية أسلوب الغـزو والـسيطرة والاحـتلال ، ولم يحـدث أن تعامل المسلمون بعنف مع النظم الاجتماعية التي فتحوا بلادها ، فأصل الـدعوة الإسـلامية – كما سبق الإيضاح تفصيلاً – يرتكن علي التبليغ والإخبار ، وبعد ذلك فللمتلقـي الخيـار في أن يؤمن أو يكفر، ومـا الفـتح إلا لإزالـة الحـواجز والمعوقـات الـتي تحـول دون وصـول الدعوة إلي الشعوب وعامة الناس الذين أُمر المسلمون أن يبلغونهم .

لقد كان منطق المسلمين في التعامل مع النظم الاجتماعيـة في الـبلاد الـتي فتحوهـا ووصـلوا مباشرة إلي شعوبها ، عربية كانت أم أعجمية ، هو منطق الخطاب السلمي ، القائم علـي الحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة والمحاججة بالتي هـي أحـسن ، وتقـديم النمـوذج والمثال في السلوك والفعل ، ولم يحدث أن لجأ المسلمون يوماً إلي أسلوب العنف أو الجـبر والقسر في تغيير أوضاع اجتماعية معينة ، أو فرض الإســلام بالقوة علي البلاد المفتوحة .

رابعاً : التدريجي وليس الفوري :

لقد كان المسلمون علي قناعة كاملة بأن الانتصار سيكون للإسلام في نهايـة المطـاف ، وقـد ترسخت قناعتهم استناداً إلي أكثر من دعامة ، الدعامة الأولى تأكيد الحـق تبـارك وتعـالى

لهم بأن الإسلام هو خاتم الرسالات ، وأنه دين الناس جميعاً ، والذي لا يقبل الله غيره ، وأنه سينتشر ويسود بمشيئة الله وإرادته ؛ وهذا الوعد من الله لابد أن يكون نافذاً وقدراً مقدوراً ، الدعامة الثانية أن المسلمين لابد أن يسعوا بكل طاقتهم لنشر الإسلام أخذاً بالأسباب، وبأسلوب ومنطق يليق بهذا الدين ، وبالقيم والمبادئ التي جاء بها ، وجاء من أجل إقرارها ، الدعامة الثالثة أن هناك أمراً من الحق تبارك وتعالى ومن رسوله الكريم بعدم اللجوء إلي القسر أو العنف أو الإجبار في أي شأن من شئون الدين ، وهذا الأمر في مقام الفريضة التي لا يحيد عنها إلا مارقاً مخالفاً للشرع الحنيف .

وترتيباً علي ما تقدم ، لم يلجأ المسلمون في التعامل مع النظم الاجتماعية في البلاد التي فتحوها إلي أسلوب التغيير الفوري ، بل عمدوا إلي منطق التحوير التدريجي ، الذي يعتمد علي عنصر الزمن في الإقناع والاقتناع ، كعنصر حاسم ومؤثر في تشكيل النظام الاجتماعي وفق الشكل الذي يراه الإسلام .

المبحث الثاني

إبراز سمات وخصائص الإسلام

إذا كان ما تقدم هو تحليل منطق الإسلام في التعامل مع النظم الاجتماعية القائمة قبل دخول الإسلام إلي بلادها ، يبقى السؤال الآن : كيف تم وضع ذلك المنطق علي أرض الواقع كأداة من أدوات حركة الإسلام نحو تشكيل النظم الاجتماعية ، ولقد اعتمد المسلمون لتطبيق منطقهم المشار إليه علي عملية متكاملة من الترتيبات والتفاعلات الاجتماعية ، بهدف إعادة ترتيب النظام الاجتماعي ، وذلك عبر منطلقات متتابعة ، ومرتبة منطقياً ، نشير إليها فيما يلي :

أولاً : إطلاق حرية المعتقد :

المنطلق الأول والمهم في منطلقات منطق الإسلام الهادف إلي إعادة ترتيب أوضاع النظام الاجتماعي في البلاد التي فتحها المسلمون تمثل في إطلاق حرية المعتقد ، وهذا الإطلاق للحرية في الاعتقاد لم يكن قراراً سياسياً أو أمراً إدارياً اتخذه أصحاب الشأن وولاة الأمر في الإسلام، بل كان أمراً إلهياً واجب القبول والنفاذ ، بلّغه الرسول الكريم ، وأكد عليه ، ليؤمن من آمن عن قناعة ، وتقام الحجة علي من كفر دون عذر أو شفاعة .

إن المعتقد بالنسبة للإسلام هو رأس الأمر وذروة سنامه ، وقد علم الداني والقاصي أن الإسلام أنما جاء لينتشر ويتخذه الناس عقيدة لهم ، ولكن عندما يطلق المسلمون حرية الاعتقاد للشعوب والأمم التي فتحوا بلادها ففي الأمر ما ليس ببسيط أو معتاد ، لقد كانت مسألة إطلاق حرية المعتقد من أول المسائل التي استرعت انتباه الأمم والشعوب التي دخلها الإسلام، وكانت جديرة بالاعتبار والتأمل ، فقد أيقنت تلك الأمم والشعوب أن الإسلام لا يقصد غزواً أو سلباً وسيطرة ، ولا يرمى في ذات الوقت إلي إجبار أحد علي

اعتناقه بالرغم من قدرته علي ذلك ، ولم يفعل أكثر من إيصال الدعوة إلي المخاطبين بها دون حجاب أو حائل ، وتمثل رد الفعل المنطقي والمباشر من تلك الأمم والشعوب في أحد سلوكين أو فيهما معاً :

❖ السلوك الأول :

الدخول في دين الله أفواجاً عن قناعة واعتناق كاملين ، والانخراط بحماس في جيوش الجهاد والدعوة .

❖ السلوك الثاني :

النظر إلي الإسلام باحترام وإكبار ، بالرغم من عدم الدخول فيه ، والتعامل معه بتعاطف واستحسان ، أثّر علي وضعية المعتقدات التي تعتقدها تلك الأمم والشعوب ، بما زلزل أركانها وكاد أن يقوضها .

والأمر المهم في هذا السياق هو ما قاد إليه هذا المنطلق من انعكاسات وآثار علي عملية إعادة ترتيب النظام الاجتماعي في البلاد التي شملها الفتح الإسلامي ، فقد علا شأن الذين اختاروا الإسلام وبصفة خاصة من تقلد منهم مراكز قيادية في جيوش الجهاد وكتائب الدعوة ، وأصبح المسلمون هم الطبقة أو الفئة الأكثر فعالية وحراكية في المجتمع ، وهم بالقطع الأكثر تفضيلاً ، وتفضلاً علي غيرهم ليس لشيء إلا إعمالاً للحكم الإلهي " إن أكرمكم عند الله أتقاكم " وقد أعقب ذلك ترتيبات كثيرة في النظام الاجتماعي للبلاد المفتوحة ، سوف نتناولها تباعاً في الجزئيات التالية من هذا المبحث .

ثانياً : السماحة والرحابة :

كان المنطلق الثاني من منطلقات منطق الإسلام الهادف إلي إعادة ترتيب أوضاع النظام الاجتماعي في البلاد التي دخلها الإسلام يتمثل في ما أبداه الإسلام تجاه الأفراد والجماعات التي تدين بديانات أخرى من سماحة ورحابة ، فبالإضافة إلي حرية المعتقد التي أطلقها المسلمون ، أشاعوا كذلك جواً من الرحابة والسماحة فيما يتعلق بغير المسلمين من أفراد المجتمع ، فالمسلمون وغير المسلمين في حكم المواطنة سواء ، ويتمتعون بكل مزايا الانتماء إلي الدولة الإسلامية ، ولهم قوانينهم الخاصة بتنظيم أحوالهم الشخصية ، كذلك فغير المسلمين جزء من الكيان الاقتصادي والمادي للمجتمع الإسلامي ، بل كان منهم من يعّول عليهم في تحريك وتفعيل النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية ، وبصفة خاصة في مسائل التجارة عبر الأقاليم والأمصار ، وقد قاد ذلك إلي حدوث نوع من السيولة والسلاسة في العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين داخل المجتمع أدى إلي تفاعل واندماج علي المستوى الاقتصادي والمادي ، وكان لما تقدم أثره البليغ في إعادة ترتيب النظام الاجتماعي في البلاد التي دخلها الإسلام ، فقد تكونت شرائح اجتماعية تجمع بين المسلمين وغير المسلمين ، وهي علي مستوى عالٍ من التجانس والاندماج الاقتصادي والمادي ، ومثل ذلك فئات أو شرائح التجار والحرفيين وغيرهم .

ثالثاً : القيم الإسلامية :

ثم جاء المنطلق الثالث من منطلقات منطق الإسلام في إعادة ترتيب النظام الاجتماعي في البلاد التي فتحها المسلمون متجسداً في القيم الإسلامية التي نشرها الإسلام في كافة أمور الحياة، لتكون بمثابة الضوابط والمعايير التي تضبط سلوك الإنسان وتنظم حركته في الكون والمجتمع الذي يعيش فيه ، وتتنوع أنساق القيم التي نشرها الإسلام بين قيم سياسية مثل

الشورى وحق النصح والتوجيه ، وقيم اقتصادية مثل عدالة توزيع مقدرات التملك والثروة في المجتمع والتكافل والضمان الاجتماعي ، وقيم إدارية مثل الرقابة والتقويم الذاتي والقوة والأمانة والصلاحية والكفاءة ، وقيم اجتماعية مثل العدالة والمساواة والإخاء إلي غير ذلك من قيم أخرى .

وانعكس أثر الأنساق القيمية التي أدخلها المسلمون علي المجتمعات التي فتحوها علي ترتيب النظام الاجتماعي في تلك المجتمعات من خلال مظهرين :

❖ المظهر الأول :

أدت القيم الإسلامية إلي إعجاب وانبهار أفراد تلك المجتمعات ، حيث سارعت أفواج منها إلي الدخول في دين الله ، لتنعم بمتعة الانتظام في مجتمع المتقين الذي راقبوه عن كثب ، وقد أدى ذلك إلي اختلاط واندماج مؤثر وفعال بين الأعراق والأجناس نتيجة النسب والصهر ، مما أدى في النهاية إلي تلاشي وذوبان الأعراق والأجناس في بعضها البعض .

❖ المظهر الثاني :

أدى المظهر الأول كما أدت انساق القيم الإسلامية في ذاتها إلي التقريب بين الطبقات والفئات والشرائح في المجتمع ، وتسهيل عملية الحراك الاجتماعي والانتقال من طبقة إلي أخرى .

المبحث الثالث

تشكيل النظام الاجتماعي وفق الرؤية الإسلامية

بعد ما تقدم صار في مقدور المسلمين تشكيل النظام الاجتماعي وفق الرؤية الإسلامية ، وقامت مجتمعات إسلامية خالصة ، أو إسلامية تضم في ثناياها أبناء ديانات أخرى ، كانت بمثابة عناصر ومقومات للحضارة الإسلامية الزاهرة ، وذلك ما سوف نوضحه في الفصل الخامس من هذا الجزء .

الفصل الرابع

نسق القيم الاجتماعية الإسلامية

من الأهمية بمكان التعرض لنسق القيم الاجتماعية الإسلامية ، الذي ساهم بشكل فعّال في إعادة ترتيب النظام الاجتماعي في البلاد التي فتحها المسلمون ، والقيمة عبارة عن فكرة إنسانية سامية ومثالية ، تهدف إلي ضبط وتنظيم سلوك الإنسان في منحى معين من مناحي الحياة ، وعليه فالقيم معايير أخلاقية يقاس عليها سلوك الإنسان ، وقد استنبط المسلمون تلك الأفكار المعيارية أو القيم من الأصول الشرعية الإسلامية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة المطهرة ونماذج الممارسة العملية في دولة الرسول الكريم والخلفاء الراشدين ، ثم بعد ذلك جسّدوها في أنماط سلوكية تعد هي النموذج والمثال الذي يقاس عليه .

ويجدر التنبيه إلي أنه من الصعب الفصل القاطع بين القيم علي أساس المجال أو النشاط ، إذ أن القيم تتداخل بشكل لا يمكن تحديده ، فقيم مثل العدالة والمساواة يمكن تصنيفها علي أنها قيم سياسية ، وكذلك قيمة الإخاء ، إلا أنها في ذات الوقت تعد من القيم الاجتماعية ، يقاس علي ذلك قيمة التماسك ولزوم الجماعة ، حيث تعامل علي أنها إحدى القيم السياسية ، وهي في ذات الوقت من القيم الاجتماعية ، أما قيمة عدالة توزيع مقدرات وإمكانات الإنماء والتملك فهي قيمة ذات صلة وثيقة بالمجال الاقتصادي ، إلا أنها في ذات الوقت ذات صلة وثيقة كذلك بالناحية الاجتماعية ، وهكذا يتضح أن كل القيم الإسلامية ترتبط بالعديد من نواحي ونشاطات الحياة البشرية .

ويمكن تناول جملة القيم ذات الصلة والارتباط بالحياة الاجتماعية ، ثم إيضاح دورها في تشكيل النظام الاجتماعي ، وذلك من خلال المباحث السبعة التالية :

المبحث الأول : الإخـــــاء .

المبحث الثاني : العـــــدالة .

المبحث الثالث : المســـــاواة .

المبحث الرابع : التكـــــــافل .

المبحث الخامس : الضمـــــان .

المبحث السادس : التماسك ولزوم الجمـــاعة .

المبحث السابع : عدالة توزيع مقدرات وممكنات الإنماء

والتملك ومصادر الثروة .

المبحث الأول

الإخـــــاء

كانت قيمة الإخاء من أول القيم التي ركز عليها الإسلام ، وأبتدر بها رؤيته وتوجهاته فيما يتعلق بالعلاقات الإنسانية بين أبناء الدين الجديد ، هادفاً إلي توثيق الصلة وتمتين عرى التلاحم بين أناس لم يجتمعوا من قبل ، ويحمل كل منهم رصيداً وافراً من الانتماء والولاء لحضارات وثقافات وأفكار ذات خصوصية ، فكانت حكمة الخالق تقضي بأن يتخلص معتنقو الدين الجديد من ذلك التراكم الثقيل ، ويصبحون خالي الوفاض فارغي الأفئدة إلا من أحكام وقيم الإسلام ، حتى يتمكنوا من خوض غمار رحلة طويلة وشاقة هدفها ترسيخ الإسلام وتركينه ونشر الدعوة وتثبيتها .

ولم تكن قيم الإخاء اجتهاداً فردياً أو رؤية خاصة عبّر عنها وسلكها أبناء الإسلام ، بل كانت قبل ذلك أمراً ألهياً وفريضة شرعية ، ويمكن دراسة قيمة الإخاء بشكل مقتضب ، كإحدى القيم الاجتماعية الإسلامية التي ساهمت في عملية تشكيل ، أو أعادت تشكيل النظام الاجتماعي في المجتمعات التي دخلها الإسلام ، وذلك من خلال الآتي :

أولاً : الإخاء أمر ألهي وفريضة شرعية :

والإخاء يعني إنزال العلاقة الدينية بين المسلمين منزلة الأخوة من النسب ، ومن ثم فقيمة الإخاء عبارة عن علاقة بين المسلمين أساسها الدين الإسلامي ، وهذا الدين انطلاقاً من سموه ومكانته يجعل العلاقة بين المسلمين من القوة والمتانة بما يصل بها إلي منزلة ومكانة الأخوة من النسب .

والإخاء كقيمة إنسانية سامية نادت بها كافة الأديان يهودية ومسيحية ، وحتى الأفكار الإنسانية الموضوعية ، إلا أن الإسلام قد أضفى على هذه القيمة طابعاً خاصاً وأعطاها مذاقاً

مميزاً ، فقد آخى الإسلام بين أشخاص وأفراد لا يعرف بعضهم بعضاً ، وينحدرون من أصول لا يمت بعضها إلي بعض بصلة ، وكانت أخوة الدين في كثير من الأحيان أقوى وأمتن من أخوة النسب وعلى هذا الأساس المتين نشأت وتوطدت أركان دولة الإسلام الأولى التي أسسها النبي الكريم في المدينة المنورة .

وقيمة الإخاء تقود مباشرةً وتلقائياً إلي ما يعرف بالتكافل الاجتماعي ، وللتكافل الاجتماعي شكلان : الشكل الأول أعم وأشمل فهو يشمل كل العلاقات والروابط بين أبناء المجتمع الإسلامي ، الشكل الثاني : أخص وأكثر تحديداً ، وتقوم به الدولة من خلال أجهزتها المعينة ، وسوف نوضح ذلك في حينه ، والآن نتناول قيمة الإخاء بالتفصيل من خلال ما يلي :

❖ قيمة الإخاء في الشريعة الإسلامية :

أبرزت الشريعة الإسلامية قيمة الإخاء بصورة واضحة وجلية ، ويمكن تتبع ذلك من خلال الآتي :

– القرآن الكريم : قال تعالى ﴿ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[1] ، وتأتي هذه الآية الكريمة لتحض على كفالة اليتيم والإحسان إليه ومخالطته في طعامه وشرابه فهو أخ في الدين .

وقال تعالى ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ

[1]. سورة البقرة : ٢٢٠ .

﴿ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ﴾[1] ، هذا السياق في شأن الأوس والخزرج فقد كان بينهم حروب كثيرة في الجاهلية ، فلما جاء الإسلام صاروا إخواناً متحابين متواصلين متعاونين على البر والتقوى .

وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ كَانُواْ غُزًّى لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجۡعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسۡرَةً فِي قُلُوبِهِمۡۗ وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[2] ، وفي هذه الآية ينهى الله تعالى عباده المؤمنين عن مشابهة الكفار ، في قولهم لإخوانهم إذا سافروا للتجارة ونحوها أو كانوا في الغزو لو بقوا عندنا ما ماتوا في السفر ولا قتلوا في الغزو .

وقال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ قُلۡ فَٱدۡرَءُواْ عَنۡ أَنفُسِكُمُ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾[3] ، كذلك وردت لفظة إخوانهم في هذه الآية لتدل على قوة الرابطة وعمق الأواصر .

وقال تعالى ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ وَنُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ﴾[4] ، وتعني هذه الآية الكريمة أن المشركين إذا أقلعوا عن الآثام والمعاصي وعبادة الأوثان وتابوا إلي الله وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة بذلك أصبحوا إخواناً للمؤمنين في الدين ، ويا لعظمة الإسلام عندما يجبُّ ما قبله ويحوّل المشرك إلي أخ أعزُّ من أخ النسب .

وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ وَإِخۡوَٰنَكُمۡ أَوۡلِيَآءَ إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡكُفۡرَ عَلَى ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾ قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ

---

[1]. سورة آل عمران : ١٠٣ .
[2]. سورة آل عمران : ١٥٦ .
[3]. سورة آل عمران : ١٦٨ .
[4]. سورة التوبة : ١١ .

﴿ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ (٢٤) ﴾[1] ، ويتضح من سياق هاتين الآيتين الكريمتين أن الأخوة في الإسلام أبقى وأفضل من الأخوة في النسب .

وقال تعالى ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾[2] ، ترسم هذه الآية صورة رائعة للأخوة في الإسلام ، فإذا دخل أهل الجنة الجنة نزع الله ما في صدورهم في الدنيا من غل وجعلهم أكثر محبة وألفة مما كانوا عليه في الدنيا .

وقال تعالى ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[3] ، كذلك أبرزت هذه الآية الكريمة معناً بديعاً للتراحم والإخاء ، فقد استعاضت هذه الآية بعلاقة الأخوة في الدين عن علاقة الأبوة إذا لم يُعلم الأب .

وقال تعالى :" ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[4] ، توضح هذه الآية الكريمة أن كل المؤمنين أخوة في الدين ، والإصلاح بين الأخوة واجب وفريضة على كل من يشهد خلافاً بين المؤمنين .

وقال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ (١٢) ﴾[5] ، تحث هذه الآية الكريمة على الألفة والتآخي والبعد عن الغيبة والنميمة .

---

[1]. سورة التوبة : ٢٣ و ٢٤ .
[2]. سورة الحجر : ٤٧ .
[3]. سورة الأحزاب : ٥ .
[4]. سورة الحجرات : ١٠ .
[5]. سورة الحجرات : ١٢ .

وقـــال تعـــالى ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾[1] ، ترشد هذه الآيـة الكريمـة إلي صفات المؤمنين الـذين يحبـون لإخـوانهم مـا يحبونـه لأنفسهم ويطلبـون لهـم المغفـرة ويسألون الله أن يُخلِص قلوبهم لإخوانهم .

– السنة المطهرة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" المسلم أخو المـسلم لا يظلمـه ولا يسلمه " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" إذا دعا المسلم لأخيه المسلم بظهر الغيب قال الملَك آمين ولك مثله " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتواصلهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" إن المـؤمن مـن أهـل الإيمـان بمنـزلة الـرأس مـن الجسد يألم المؤمن من أهل الإيمان كما يألم الجسد في الرأس " .

❖ الإخاء والتكافل الاجتماعي :

قيمة الإخاء وثيقة الصلة بمبدأ التكافل الاجتمـاعي ، والمبـدأ الأخـير يعـد إحـدى الركـائز الأساسية التي ترتكز عليها الدولـة في الإسـلام ، فهـو هـدف مـن أهـداف تلـك الدولـة ،

[1]. سورة الحشر : ١٠ .

والتكافل الاجتماعي يعني أن يتكفل من يملك بمساعدة من لا يملك ، ومن يملك قد يكون فرداً وقد تكون الدولة ذاتها ، ويمكن أن نزيد ذلك إيضاحاً من خلال الآتي :

– الإخاء والتكافل بين المسلمين : قيمة الإخاء داخل المجتمع المسلم تقود إلي سيادة مبدأ التكافل الاجتماعي ، فالمسلم يهمه شأن أخيه فيشقى لشقائه ويسعد لسعادته ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه " ، وعليه فالتواصل والتراحم بين الأفراد يعد إحدى سمات المجتمع المسلم ، والتواصل والتراحم لا يقتصر على الأمور والمسائل المعنوية والوجدانية وإنما يتجاوز ذلك إلي التكافل والتعاون المادي والاقتصادي .

قال تعالى ﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ۗ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٢٧٠﴾ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾ ۞ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾ ﴾[1] .

وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ۚ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ

[1]. سورة البقرة : ٢٧٠ – ٢٧٤ .

عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[1] .

وقال تعالى ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[2] .

وقال تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[3] .

وقال تعالى ﴿وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴾[4] .

وقال تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾ ﴾[5] .

- دور الدولة الإسلامية في التكافل الاجتماعي : للدولة الإسلامية دور يعتد به في ترسيخ مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال التدخل لمساعدة الأفراد المحتاجين ، وتتضمن تلك المساعدة توفير المتطلبات الأساسية للحياة ويتشابه مبدأ التكافل الاجتماعي في الدولة الإسلامية مع فكرة " دولة الرفاهة " السائدة في الفكر السياسي المعاصر ، وتطبق الدولة الإسلامية مبدأ التكافل الاجتماعي عن طريق الأخذ من الأغنياء والقادرين وإعطاء الفقراء وغير القادرين ، وتعرف هذه العملية شرعاً بالزكاة ، وبذا توفر الدولة متطلبات الحياة الضرورية لأكبر عدد ممكن من السكان ، إضافةً إلي توفير فرص العمل لمن يستطيع .

[1] سورة المائدة : ٢ .
[2] سورة التوبة : ٦٠ .
[3] سورة التوبة ١٠٣ .
[4] سورة الذاريات : ١٩ .
[5] سورة المعارج : ٢٤ و ٢٥ .

❖ الآثار السياسية لقيمة الإخاء :

تترك قيمة الإخاء آثار سياسية بليغة على المجتمع والدولة والنظام السياسي ، وقد برزت تلك الآثار وتنبَّه إليها الكثيرون في الوقت الراهن ويتضح ذلك في الآتي :

– توطيد البعد الاجتماعي للدولة في الإسلام : توضح قيمة الإخاء اهتمام الدولة الإسلامية بالبعد الاجتماعي ، كما تبرز هذه القيمة إحدى أهم خصائص تلك الدولة ، وهي خصية الاهتمام بالفقراء والمحتاجين ، فهي تأخذ من الغني لتزكية ماله دون تعسف أو إضرار ، وتعطي للفقير دون من أو أذى لتشعره بالأمن والأمان ، وتلبي حاجته فلا يلجأ إلي الطرق المنحرفة لكي يحرز ما يريد ، ولا يمتلئ قلبه بالحقد والبغض على الغني ، وعندئذ يصبح الجميع مواطنين أسوياء يحب بعضهم البعض ويقدرون للدولة دورها الحاني .

لقد وردت نظريات بشرية عديدة للوصول إلي تلك القيمة وإقرارها ، ولم تفلح أي من تلك النظريات في الوصول إلي ما جاءت به الشريعة الإسلامية وصاغته في قيمة الإخاء ، وتركت لأولياء الأمر تطبيق تلك القيمة ، وأناطت بالمجتمع جني ثمارها .

– إقرار الأمن والاستقرار داخل المجتمع : قيمة الإخاء بالوصف والتفصيل اللذين أوردناهما ، تساعد بشكل فعال على إقرار الأمن والاستقرار داخل ربوع الدولة الإسلامية ، فهي تحمي المجتمع من الصراعات بين الأغنياء والفقراء ، وتجعل منه نسيجاً متجانساً ، ومن ثم تتحول الدولة الإسلامية إلي دولة قوية متماسكة تقدم الأنموذج الجدير بالاحترام والتقدير .

ثانياً : صور وأشكال من الإخاء الإسلامي :

كان الإخاء هو القيمة الأولى التي أشرف الرسول الكريم بنفسه علي إخراج أنماطها السلوكية إلي حيز الوجود ، فقد قام بوضع أسس تلك القيمة كترتيب أولي وإجراء مبدئي

ضمن أسس الدولة الإسلامية الأولي في المدينة المنورة ، قاصداً من وراء ذلك تشكيل نظام اجتماعي يعد النموذج الأول والأمثل للنظام الاجتماعي الذي يقاس عليه فيما بعد ، ولقد تعددت صور وأشكال الإخاء الإسلامي ، ويمكن طرح بعض تلك الأشكال والصور فيما يلي :

❖ **الإخاء بين المهاجرين والأنصار :**

كان إفشاء قيمة الإخاء بين المسلمين الأوائل فكراً وسلوكاً أمراً مهماً في مجتمع دولة المدينة، وهي أول دولة إسلامية في التاريخ ، وقد وضح إصرار الرسول الكريم علي الإشراف بنفسه علي هندسة النظام الاجتماعي الإسلامي ، الذي سينشأ بفعل تلك القيمة العظيمة ، وقد تمثلت أهمية وضرورة قيمة الإخاء في الآتي :

- إن الدولة الناشئة في حاجة ماسة إلي مجتمع قوى ومتماسك ، يمكنه أن يشد عضد تلك الدولة ويقيم أسسها وبنيانها علي أركان متينة ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال شعب متلاحم متراص ، يمثل الجبهة الداخلية التي ستدعم عملية الجهاد الطويلة والشاقة من أجل نشر الدعوة وفتح الأمصار .

- إن الوافدين من مكة المكرمة قد خلّفوا وراءهم ممتلكاتهم وما كانوا عليه من جاه وشرف في مجتمعهم ، وعندما جاءوا إلي المدينة كان لابد من أن يجدوا ما يعوضهم ولو حتى عن بعض ما فقدوه ، وكانت قيمة الإخاء من الناحية الوجدانية ذات مغزى عميق وأثر بليغ في نفسية وشعور المهاجرين ، ناهيك عن آثار ونتائج الناحية المادية .

- إن الأنصار كانوا هم أيضاً في حاجة إلي أن يعبّروا للرسول الكريم والمهاجرين معه علي أنهم جديرون بأن يكونوا القوة الضاربة في دولة الإسلام الناشئة ، المستعدين لتقديم أنفسهم وأموالهم في سبيل نصرة الإسلام .

– المفارقة الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الإخاء الذي تم بين المهاجرين والأنصار قد تم بين أناس متجانسين في العرق والجنس والعصبية ، وسيكون ذلك بمثابة نموذج ومثال لما سيتم بعد ذلك من إخاء بين أناس من أعراق وأجناس وعصبيات شتى .

❖ الإخاء في الجهاد :

النموذج أو الشكل الثاني من أشكال ونماذج الإخاء بين المسلمين ظهر جلياً في الجيش الإسلامي ، الذي قام بفتح الأقاليم والأمصار ، وكانت عمليات التجنيد والتعبئة تتم من خلال الانضمام الطوعي إلي الجيش ، وكل إقليم أو مصر يفتحه المسلمون ويدخله الإسلام يضيف إلي الجيش الإسلامي زخماً إضافياً ، إلي القوة البشرية ، حيث ينبري أفراد المجتمعات التي دخلت الإسلام للالتحاق بالجيش في حماس منقطع النظير ، وقد آخى الجهاد في صفوف الجيش الإسلامي بين أفراد من أجناس شتى وأعراق متباينة ، ولم يسأل أخ أخاه عن جنسه أو عرقه ، ولكن كان الجميع في الإسلام أخوة متحابين ، كل همهم أن ينتصر الإسلام ويعم بقاع الأرض .

❖ الإخاء في الدعوة :

الدعوة إلي الإسلام — كما سبق وأوضحنا — كانت تسبق الفتح في بعض الأحيان ، وكانت تعقبه في أحيان أخرى ، وكانت تنفصل عنه وتتم بمعزل عنه في أحيان أخيرة ، وكان للدعوة رجالها ، وقد كان بعض رجال الدعوة مجاهدين في صفوف الجيش الإسلامي ، وكانوا مقاتلين من الطراز الأول ، وقد كان البعض الآخر متفرغاً تماماً لأمور الدعوة والاستعداد لها ، وقد كان هناك بعض ثالث يتقن شئون الدعوة إلي جانب عمله الدنيوي سواء أكان في التجارة أو باحتراف حرفة ما ، إلا أن الجميع كانوا في الدعوة سواء .

وقد آخت الدعوة بين أناس من أجناس شتى مثلها في ذلك مثل الجهاد في جيش المسلمين ، وقد تقلد مسلمون كثيرون من غير العرب مراكز الإمارة في الجيش والإمامة في الدعوة بما يخلب العقول بمنطق الإسلام في الإخاء بين أبنائه .

❖ الإخاء في إعمار الأرض :

كذلك كان الإخاء في إعمار الأرض عموماً هو الشكل الأكثر عمومية وشمولاً من أشكال الإخاء ، وعلي هذا الصعيد آخى الإسلام بين أبنائه في مجالات الإنماء وإعمار الأرض جميعاً ، فتآخي المسلمون في التجارة والحرف المختلفة .

صفوة القول أن قيمة الإخاء قد عمت جميع شئون الحياة ، وأفرزت آثارها علي النظام الاجتماعي في البلاد الإسلامية ، وإذا كان الرسول الكريم قد وضع بنفسه أسس وقواعد هذه القيمة فإن المجتمعات الإسلامية في كافة مناطق الدولة الإسلامية قد جنت ثمارها فيما بعد .

ثالثاً : قيمة الإخاء وترتيب النظام الاجتماعي :

لقد تركت قيمة الإخاء آثارها علي النظام الاجتماعي في المجتمع الإسلامي ، حيث امتدت إلي شكله وترتيب شرائحه وفئاته ، وقد تم ذلك من خلال ما يلي :

❖ المجتمع الإسلامي لم يعرف الطبقية ، ولكنه عرف الفئات والشرائح الاجتماعية التي تظهر داخل المجتمع علي معايير غير اقتصادية ، ولم يكن معيار الغنى والفقر معياراً لتقسيم المجتمع لطبقة الأغنياء وطبقة الفقراء ، وبناء علي ذلك فقد ساعدت قيمة الإخاء في تسييل العلاقات بين شرائح المجتمع وجعلها أكثر سلاسة .

❖ يرتبط بما تقدم أن قيمة الإخاء قد قللت من أهمية المعيار الاقتصادي لعملية الحراك الاجتماعي ، والانتقال من شريحة إلي أخرى ، وجاءت بمعيار آخر هو الإيمان والتقوى والتفاني في سبيل الدعوة .

المبحث الثاني

العـــدالة

القيمة الثانية التي كان لها دور مهم في تشكيل النظام الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية هي قيمة العدالة ، والعدالة من القيم التي تمتد آثارها إلي العديد من مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية ، بما يصل بها إلي وضعية القيم العامة .

وللعدالة معنى سام علي أساسها يتوقف صلاح المجتمع واستقامته ، وتستمد هذه القيمة قيمتها وتجد أصولها في الشريعة الإسلامية بأصلها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، ومن ثم فالعدالة شأنها شأن القيم الإسلامية الأخرى يفرضها الحق تبارك وتعالى كضابط من ضوابط سلوك البشر .

ونحاول استظهار أثر قيمة العدالة في تشكيل النظام الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية من خلال ما يلي :

أولاً : الأساس الشرعي للعدالة :

العدالة قيمة إنسانية عليا وُجدت في مجتمعات عديدة منذ قديم الزمان ، وهي تعني انتفاء الظلم والجور ، ويمكن تناول قيمة العدالة كقيمة إسلامية من أكثر من جانب :

❖ الجانب الشرعي للعدالة :

نتناول الجانب الشرعي لقيمة العدالة من خلال الاهتمام الملحوظ الذي أعطته الشريعة الإسلامية لتلك القيمة .

قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[1] ، وفي هذه الآية الكريمة أمر من الخالق تبارك وتعالى بالعدل بين الناس ، وهذا الأمر موجه إلي الحكام والقضاة .

وقال تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾[2] ، يأمر تعالى عباده المؤمنين أن يكونوا حاكمين بالعدل ولا يحملنهم الهوى والعصبية على ترك العدل .

وقال تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[3] ، أمر آخر في هذه الآية الكريمة من الله إلي المؤمنين بأن يكونوا حاكمين بالحق قاضين به لله عز وجل لا لأجل الناس والسمعة ، شهداء بالعدل ولا يضطرهم بغض قوم على ترك العدل فيهم ، بل يستعملوا العدل في كل أحد صديقاً كان أو عدواً ، فهذا العدل من تقوى الله ولزوم طاعته .

وقال تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[4] ، كذلك تحمل هذه الآية أمراً من الله تعالى بالعدل في القول والفعل على القريب والبعيد .

---

[1]. سورة النساء : ٥٨ .
[2]. سورة النساء : ١٣٥ .
[3]. سورة المائدة : ٨ .
[4]. سورة الأنعام : ١٥٢ .

وقال تعالى ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾[1] ، يخبر الحق تبارك وتعالى عن بني إسرائيل أن منهم جماعة يتبعون الحق ويحكمون به بين الناس ، وفي هذا دليل على أن العدل ينبغي أن يسود كل المجتمعات المسلمة وغير المسلمة لأنه سنام المجتمع وعماد الأمان والاستقرار والوئام .

وقال تعالى ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾[2] ، والمقصود بالأمة في هذه الآية أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، فهي قائمة بالحق قولاً وعملاً ، يقولون به ويدعون إليه ويعملون ويقضون وفقاً له .

وقال سعيد عن قتادة بلغني أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يقول إذا قرأ هذه الآية هذه لكم وقد أعطي القوم بين أيديكم مثلها " ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الآية :" إن أمتي قوماً على الحق حتى ينزل عيسى بن مريم متى ما نزل " .

وعن معاوية بن أبي سفيان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة " .

وقال تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[3] ، يأمر الله تعالى في هذه الآية بالعدل الذي هو القسط والإحسان الذي يعني الفضل .

[1]. سورة الأعراف : ١٥٩ .
[2]. سورة الأعراف : ١٨١ .
[3]. سورة النحل : ٩٠ .

وقـال تعـالى ﴿ فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾[1] ، تحمل هذه الآية الكريمـة أمـراً مـن الحـق تبـارك وتعالى إلي رسوله الكريم بأن يحكم بالعدل بين المشركين إذا تخاصموا إليه .

وقـال تعـالى ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾[2] ، وهذا أمر إلهي في هذه الآية للمؤمنين بالإصلاح والعدل بين المؤمنين إذا اختلفـوا أو اقتتلـوا ، وتحري العدل أمر واجب وضروري في الإصلاح بين المتقاتلين،فالله يحب ذلك ويزكيه .

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسـلم قـال :" إن المقسطين في الدنيا على منابر مـن لؤلـؤ بـين يـدي الـرحمن عـز وجـل بمـا أقسطوا في الدنيا " .

❖ الجانب الاجتماعي للعدالة :

لقيمة العدالة جانب اجتماعي مهم ، فسيادة هذه القيمة داخل المجتمع تقود إلي انتـشار الأمن والأمان والاطمئنان لدى الأفراد والجماعات ، فكل فرد داخل المجتمـع يشعر ويبقن أنه سيحصل على حقه دون ضياع أو إهدار .

وقال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴾[3] ، تشمل هذه الآية الكريمة ولـي الأمـر والرعيـة ، فلـولي

[1]. سورة الشورى : ١٥ .
[2]. سورة الحجرات : ٩ .
[3]. سورة الحج : ٤١ .

الأمر تطبيق شرع الله ، وأن يأخذ من الظالم للمظلوم ، وأن يهدي للتي هي أقوم ما استطاع ، وعلى الرعية الطاعة والإخلاص .

وقال تعالى ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[1] ، هذا وعد من الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم بأنه سيجعل أمته خلفاء الأرض أي أئمة الناس والولاة عليهم وبهم تصلح البلاد وتخضع لهم العباد ، وليبدلنهم من بعد خوفهم من الناس أمناً وحكماً فيهم ، فالعدل يصلح المجتمع وبه تستقر أمور الناس ويأمنون على أنفسهم وأموالهم .

❖ الجانب الإجرائي للعدالة :

يقصد بالجانب الإجرائي للعدالة المسائل ذات الصبغة الفنية مثل المساواة أمام القانون ، ونزاهة المحاكمات ، ويوجد في الدولة الإسلامية جهة معينة تكون مسئوليتها الإشراف على تطبيق العدالة ، وهي في المعتاد وزارة العدل .

ويقع على عاتق ولي الأمر أو الحاكم مهمة إقامة العدالة في المجتمع وتنظيم وترتيب الجانب الإجرائي للعدالة ، والذي يتمثل في الآتي :

- تحديد معايير وضوابط تعيين القضاة وتدرجها ، وكذلك العاملين في مجال إقامة العدالة ، بما يضمن نزاهة القضاء واستقلاليه .

- إنشاء المحاكم ودور القضاء وتوزيعها بشكل متوائم مع مناطق الكثافة السكانية على إقليم الدولة ، حتى لا يشق على المتقاضين وأصحاب الحقوق .

---

[1]. سورة النور : ٥٥ .

– اختصار زمن وإجراءات نظر القضايا والبت فيها ، حيث أن العدالة البطيئة نوع من الظلم ، ولكن بما لا يخل بمتطلبات الاستيفاء ، ومستلزمات الحيدة والنزاهة .

– تجهيز وإعداد القوة الخاصة بتنفيذ الأحكام ، بما يضمن سرعة التنفيذ وحصول صاحب الحق على حقه .

❖ مراتب العدالة :

لقيمة العدالة مراتب ودرجات يمكن تناولها في الآتي :

– عدالة الخالق عز وجل : الله هو الحكم العدل بين جميع المخلوقات والموجودات ، أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ، وقد حرم الظلم على نفسه وجعله بين عباده حرام .

قال تعالى ﴿ مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[1] .

وقال تعالى ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[2] .

وقال تعالى ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[3] .

وقال تعالى ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ۖ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ ۖ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ ﴾[4] .

[1] سورة آل عمران : ١١٧ .
[2] سورة آل عمران : ١٨٢ .
[3] سورة الأنفال : ٥١ .
[4] سورة هود : ١٠١ .

وقــال تعــالى ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[1] .

وقـــال تعـــــالى ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِن قَبْلُ ۖ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[2] .

وقال تعالى ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[3] .

وقال تعالى ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[4] .

وقال تعالى ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[5] .

وقال تعالى :" ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[6] .

– عدالة الرسل والأنبياء : تأتي عدالة الرسل والأنبياء في المرتبة الثانية بعد عدالة الحق تبارك وتعالى ، وتتمثل عدالة الرسل والأنبياء في أكثر من شكل :

- **الدعوة إلي دين الله وتبليغ رسالاته وهداية الناس .**
- **الحكم بين الناس بما أنزل الله من الكتاب .**

وقـــال تعـــالى ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴾[7] .

---

[1]. سورة النحل : ٣٣ .
[2]. سورة النحل : ١١٨ .
[3]. سورة الحج : ١٠ .
[4]. سورة فصلت : ٤٦ .
[5]. سورة الزخرف : ٧٦ .
[6]. سورة ق : ٢٩ .
[7]. سورة النساء : ١٠٥ .

- عدالة ولي الأمر أو الحاكم : في المرتبة الثالثة تأتي عدالة ولي الأمر أو الحاكم ، وقد سبق لنا تناول عدالة ولي الأمر أو الحاكم عند الحديث عن الجانب الشرعي للعدالة .

- عدالة المسلم : حتى المسلم العادي مطالب بأن يكون عادلاً في أسرته وبين أبنائه ، وبينه وبين كافة الناس في المجتمع الذي يعيش فيه .

قال الحق تبارك وتعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾[1] .

وقال تعالى ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ۚ وَإِن تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[2] .

وعن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة ، واتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم ، حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم " .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لتؤدن الحقوق إلي أهلها يوم القيامة ، حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء " .

وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أراضين " .

وعن أبي موسى رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله يملي للظالم فإذا أخذه لم يفلته ، ثم قرأ : " وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذه أليم شديد " .

[1]. سورة النساء : ٣ .
[2]. سورة النساء : ١٢٩ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :" من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضه أو من شئ فليتحلله منه اليوم ، قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، من كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمّل عليه " .

وعن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :" إنما أنا بشر وأنكم تختصمون إلي ، لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له بنحو ما أسمع فمن قضيت له بحق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار " .

وعن بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :" لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً " .

وعن خولة بنت عامر الأنصارية وهي امرأة حمزة رضي الله عنهما قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :" إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة " .

ثانياً : أثر العدالة في تشكيل النظام الاجتماعي :

العدالة – كما سبق الإيضاح – هي سيادة الحق دون تميز بين أصحابه وطالبيه ، وللعدالة أثرها الواضح في تشكيل النظام الاجتماعي ، وذلك من خلال الآتي :

❖ شيوع قيمة العدالة في المجتمع يؤدي إلي سيادة جو عام من الاطمئنان إلي سيادة الحق ، وذلك من شأنه أن يجعل النظام الاجتماعي قوى الأسس ، ركين البناء ، يطمئن أفراده إلي حاضرهم ، ويأمنون علي مستقبلهم .

❖ انتشار قيمة العدالة يجعل من الصلاحية والكفاءة معيار الأفضلية بين أفراد المجتمع في أمور الحياة الدنيا ، وهذا يفيد أن شرائح المجتمع وفئاته ليست حكراً علي أحد ، وأنها متاحة لمن يملك مكنات الصلاحية ومقدرات الكفاءة ، وهنا تنشط عمليات الحراك الاجتماعي ، حيث تتسم العلاقات بين الشرائح والفئات بالسلاسة والسيولة دون عوائق أو حواجز .

❖ ذيوع قيمة العدالة يتجه بالمجتمع ومن ثم نظامه الاجتماعي نحو الصلاح والصحة وعدم تفشي الأمراض الاجتماعية مثل الفساد والرشوة والمحسوبية .

المبحث الثالث

المســـاواة

القيمة الثالثة من القيم الإسلامية ذات التأثير في تشكيل النظام الاجتماعي هي قيمة المساواة ، ويمكن تناول قيمة المساواة وأثرها في تشكيل النظام الاجتماعي الإسلامي من خلال ما يلي :

أولاً : في ما هية المساواة :

المساواة هي إحدى قيم النسق الإسلامي للقيم السياسية ، ولقد ظهرت هذه القيمة في الفكر السياسي البشري منذ القدم ، ولا تزال حتى الآن تسيطر على فكر الكثيرين ، ونتناول قيمة المساواة من خلال الآتي :

❖ ما هية المساواة :

قيمة المساواة من القيم التي يتسم تعريفها بالصعوبة ، وتنبع هذه الصعوبة من كون مفهوم المساواة يضيق ويتسع حسب معايير وضوابط معينة ، وكذلك من تداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى مثل العدالة والحرية ، والمساواة في معناها العام المجرد تعني حالة انتفاء الفروق بين عناصر تتجانس في صفاتها ، ويمكن تحليل المفهوم السابق إلي عناصره التالية :

- حالة انتفاء الفروق : وهذه الحالة تعني التشابه والتماثل والتناظر في المعاملة والقابلية لاستقبال أحكام معينة .

- العناصر موضع التحليل : وهي هنا العناصر البشرية أو الأفراد من البشر .

– التجانس في الصفات : وهذا العنصر من العناصر المهمة في تعريف المساواة ، والتجانس في الصفات هو الذي يعطي مفهوم المساواة التحديد والضبط ، فالتجانس في الصفات هو المعيار والأساس الذي بناء عليهما تطبق المساواة وتظهر إلي حيز الوجود ، وهذا المعيار الذي هو التجانس في الصفات يضيق ويتسع ، ويضيق ويتسع معه نطاق تطبيق قيمة المساواة .

وإذا أخذنا بمعيار التجانس في الصفات على أوسع نطاق ، كنا أمام أفراد الجنس البشري أو بني آدم ، وهنا تظهر قيمة المساواة فيما بين البشر ، ويكون للمساواة على هذا النطاق أو المدى أوجه ومواطن معينة مثل توفير متطلبات الحياة الإنسانية وكافة الأمور الأكثر عمومية .

أما إذا ضيقنا من نطاق التجانس في الصفات إلي مستوى الدولة نكون أمام مواطني الدولة ، فهم أولاً متساوون على أساس معيار الآدمية أو الإنسانية ، ثم بعد ذلك هم متساوون في كونهم يحملون صفات المواطنة لدولة بعينها ، ومن ثم فلهم حقوق وعليهم واجبات متساوية وذلك بموجب صفات المواطنة ، وإن المفاضلة بين المواطنين لا تتم إلا على أساس الكفاءة والصلاحية دون اعتبار للأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأصل أو اللون إلي غير ذلك من العوامل الأثينية .

❖ التداخل بين قيمتي العدالة والمساواة :

يلاحظ أن ثمة تداخلاً واضحاً بين قيمتي العدالة والمساواة ، وقد قاد ذلك التداخل إلي إحاطة مفهوم المساواة بهالة من الغموض وعدم الوضوح لدى كثير من الكتّاب والمفكرين غير المتخصصين ، فالبعض ينظر إلي المساواة على أنها وجه من وجوه العدالة ، إذ أن العدالة تتطلب المساواة في تطبيق الأحكام وإجراء المحاكمات وإقامة الحدود ، كما أن هاتين

القيمتين يرتبط وجود كل منهما بوجود الأخرى ويتوقف عليها ، فلا يتصور وجود العدالة وقيامها بدون المساواة ، وكذلك لا يتصور وجود المساواة بدون العدالة .

وبالرغم مما تقدم تظل قيمتا العدالة والمساواة لكل منهما معناها المتميز ومجالات تطبيقها ودلالتها الخاصة ، والتلازم بين القيمتين وجوداً وعدماً يميز نسق القيم السياسية الإسلامية .

❖ المساواة في الشريعة الإسلامية :

قيمة المساواة وردت في الشريعة الإسلامية مرتبطة بقيمة العدالة ، على اعتبار أن قيمة العدالة في المجتمع الإسلامي تقود تلقائياً إلي قيمة المساواة ، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال الإحالة إلي الجانب الشرعي لقيمة العدالة .

❖ الآثار السياسية والاجتماعية للمساواة :

مثل جميع القيم والمبادئ السياسية تنعكس قيمة المساواة على الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي ، فالمجتمع الذي تسود فيه قيمة المساواة لا يعرف المحسوبية ولا الرشوة ولا أي مظهر من مظاهر الفساد الأخرى ، كذلك فالنظام السياسي يتسم بالقوة والتماسك والتواصل بينه وبين مجتمعه الذي يمثل بالنسبة له الوسط والبيئة التي يتفاعل معها ويعيش فيها .

ثانياً : أثر المساواة في تشكيل النظام الاجتماعي :

كذلك لقيمة المساواة أثرها في تشكيل النظام الاجتماعي في المجتمع الإسلامي ، ويتمثل ذلك الأثر فيما يلي :

❖ تساعد المساواة إلي جانب العدالة علي عملية الحراك الاجتماعي حيث تؤدي إلي تسهيل عملية الانتقال من شريحة أو فئة إلي أخرى دون عائق .

❖ قيمة المساواة تقود إلي احترام مقدرات ومكنات الأفراد ومخاطبتهم دون تمييز ومنح الفرصة للأكفأ والأجدر .

❖ المساواة بين الأفراد علي أساس المواطنة والانتماء إلي المجتمع الإسلامي دون النظر إلي الدين يجعل كافة شرائح المجتمع وفئاته مفتوحة أمام الأفراد دون التفات إلي الدين ، بل يصبح الاعتبار لمعايير القدرة علي العطاء والجدارة .

المبحث الرابع

التكـــافل

قيمة التكافل من القيم التي تجمع بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، ويتميز المجتمع الإسلامي بخصوصية إزاء هذه القيمة ، حيث يعطيها مضموناً مميزاً ، كما تتفرد في أشكالها وصورها التي تبدو عليها ، وتستمد قيمة التكافل أسباب وجودها وترسخها في المجتمع الإسلامي من أصول وأسس شرعية تصل بها إلي حد الفريضة ، ويمكننا متابعة وضعية قيمة التكافل في المجتمع الإسلامي وأثرها في عملية تشكيل النظام الاجتماعي من خلال الآتي :

أولاً : الأصول الشرعية لقيمة التكافل :

الإخاء والتكافل من القيم الاجتماعية التي حث عليها الإسلام وأوصى بها ، والتكافل — كما سبق القول — هو التزام الأفراد بعضهم نحو بعض ، وهو يتجاوز التعاطف والتآزر المعنوي من شعور بالحب والبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلي التعاطف المادي بالتزام كل فرد قادر بعون أخيه المحتاج ، ويتمثل هذا الالتزام فقهياً في أكثر من شكل : حق القرابة ، وحق الماعون ، وحق الضيافة ، ومبدأ الإنفاق في سبيل الله .

ويجد الإخاء والتكافل الاجتماعي أساسه الشرعي في كتاب الله العزيز ، حيث قال الحق تبارك وتعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾[1] .

[1]. سورة البقرة : ١٧٨ .

وقـال تعـالى ﴿ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۗ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[1] .

وقـال تعـالى ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[2] .

وقـال تعـالى ﴿ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[3] .

وقال تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾[4] .

وقـال تعـالى ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ ۚ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ۚ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۚ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[5] .

وقال تعالى : " ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[6] .

وقـال تعـالى ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[7] .

---

[1]. سورة البقرة : ٢٢٠ .
[2]. سورة آل عمران : ١٠٣ .
[3]. سورة التوبة : ١١ .
[4]. سورة الحجر : ٤٧ .
[5]. سورة الأحزاب : ٥ .
[6]. سورة الحجرات : ١٠ .
[7]. سورة الحشر : ١٠ .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" والله لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه " .

ثانياً : أثر قيمة التكافل في تشكيل النظام الاجتماعي :

يبدو أثر قيمة التكافل في تشكيل النظام الاجتماعي في المجتمع الإسلامي في شكلين علي النحو التالي :

❖ يظهر التكافل مسؤولية الأفراد تجاه بعضهم ، وهذه المسؤولية كانت ذات طبيعة إلزامية في عصور الإسلام الأولى ، فكان الفرد مسئولاً عن الآخر ، والمجتمع في ذات الوقت مسئول عن أفراده .

❖ كما يظهر التكافل أيضاً المجتمع كتلة واحدة متماسكة انطلاقاً من المسئولية بأشكالها ومستوياتها المتعددة .

وينعكس هذان الشكلان علي النظام الاجتماعي ، فيتميز بالترابط ، ويتسم بالقوة والمتانة والمقدرة علي تحقيق أهدافه ، سواء أكانت أهدافاً داخلية متمثلة في بناء الحضارة والمدنية ، أو أهدافاً خارجية متمثلة في نشر الإسلام والدعوة إليه في كافة أنحاء الأرض .

المبحث الخامس

الضمـــــان

الضمان الاجتماعي قيمة اجتماعية ، يقوم بمقتضاها المجتمع متضامناً في شكل كيانه السياسي وهو الدولة بالتكفل بالفرد وضمان حياته ومستقبله ، إذا لم يتيسر له الحصول علي عمل بالرغم من مقدرته واستعداده له ، أو عجز عجزاً كلياً أو جزئياً عن العمل ، أو وصل إلي سن الشيخوخة .

وهذه القيمة التي لم يعرفها العالم إلا مؤخراً عرفها الإسلام منذ بزوغ فجره منذ أربعة عشر قرناً ونيف ، ويمكن إيضاح قيمة الضمان الاجتماعي كقيمة اجتماعية وإبراز أثرها في تشكيل النظام الاجتماعي من خلال التفصيل التالي :

أولاً : حول قيمة الضمان الاجتماعي :

الضمان الاجتماعي – كما سبق التنويه – هو التزام الدولة الإسلامية نحو كافة المقيمين على أرضها، أياً كانت دياناتهم أو جنسياتهم ، وذلك بتقديم المساعدة للمحتاجين منهم في الحالات الموجبة لتقديمها كالمرض والشيخوخة والعجز ، متى لم يكن لهم دخل أو مورد يوفر لهم نطاق الغنى ودون تحصيل اشتراكات مقدماً ، والأخذ بالضمان الاجتماعي في الإسلام يجد أصوله الشرعية في ما ورد في القرآن والسنة بخصوص الزكاة[1] .

ويتمثل الضمان الاجتماعي في ضمان " نطاق الغنى " لا " حد الكفاف " لكل فرد يتواجد في مجتمع إسلامي أياً كانت ديانته ، وأياً كانت جنسيته ، تكفله له الدولة الإسلامية عن طريق مؤسسة الزكاة ، وذلك متى عجز عن أن يوفره لنفسه لسبب خارج عن إرادته

[1]. د. محمد شوقي الفنجري ، الإسلام وعدالة التوزيع .. ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

كمرض أو عجز أو شيخوخة ، ثم يأتي التكافل الاجتماعي من جانب الأفراد كعنصر مكمل لالتزام الدولة وجهودها في إزالة العوز والقضاء على الفقر[1] .

إن الإسلام يفرض التعاون بين الدولة والأفراد ، وأن لكل منهما مجاله بحيث يكمل كل منهما الآخر ، ولا يستغني أحدهما عن الآخر ، فالدولة لا يمكنها القيام بكل شئ ، وأن تدخلها المطلق أو إحجامها المطلق يؤدي إلي مساوئ عديدة ، والأمثل في الاقتصاد الإسلامي هو تحقيق التعاون والتكامل بين الدولة والأفراد على الوجه الذي فصلناه .

ثانياً : أثر قيمة الضمان الاجتماعي في تشكيل النظام الاجتماعي :

تبدو مساهمة قيمة الضمان الاجتماعي في تشكيل النظام الاجتماعي الإسلامي من خلال الآتي:

❖ توضح قيمة الضمان الاجتماعي أهمية الدور الاجتماعي للدولة الإسلامية ، ذلك الدور الذي يتبلور في مسئولية الدولة عن أفراد المجتمع ومتابعة تطورات حياتهم ، وقد برز هذا الدور مبكراً في تاريخ الدولة الإسلامية ، ويعد الدور الاجتماعي للدولة الإسلامية من أهم الملامح والمعالم التي تشكل النظام الاجتماعي ، فدور الدولة أساسي في النظام الاجتماعي ، كما أنه يميزه عن غيره من النظم الاجتماعية .

❖ قيمة الضمان الاجتماعي توضح – كما سبق الإيضاح – اهتمام الدولة بأفراد المجتمع حال صحتهم وقدرتهم علي العطاء ، وعند عجزهم وبلوغهم سن الهرم ، والأفراد من جانبهم يحفظون للدولة هذا الصنيع فيعظم ولاؤهم ، ويتكتلون خلف النظام السياسي ، ويدعمون سياساته وبرامجه داخلياً وخارجياً ، وقد انعكس ذلك في الدولة الإسلامية الأولى

[1]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

علـي الـولاء المطلـق مـن الأفـراد للدولـة ، وتفـانيهم في نـشر الـدعوة الإسـلامية في كافـة بقاع الأرض .

❖ مما لا شك فيه أن قيمة الضمان تشعر الفرد داخل المجتمع المسلم بالأمـان ، وتقـل بالتالي إذا لم تنعدم إمكانية استغلال الأفراد لبعضهم ، ومن ثم يبدو المجتمع كلاً واحـداً ، تـسوده قـيم الإسـلام ومُثلـه ، وتقـوى العلاقـة بـين أفـراده ، وتتجـاوز حـدود الشرائح والفئات .

المبحث السادس

التماسك ولزوم الجماعة

قيمة التماسك ولزوم الجماعة من القيم الإسلامية العظيمة التي يدعو إليها الإسلام ويتفرد بها ، وتنبع هذه القيمة من أصول ومصادر التشريع الإسلامي الأساسية ، وتساهم بقسط وافر في تشكيل النظام الاجتماعي في الدولة الإسلامية ، ذلك النظام الذي كان ضمن مقومات وعناصر الحضارة الإسلامية في عصورها الزاهرة ، ويمكن بسط مضمون هذه القيمة وتبيان أثرها في تشكيل النظام الاجتماعي في دولة الإسلام من خلال ما يلي :

أولاً : التماسك ولزوم الجماعة فريضة شرعية :

ترقي الإسلام من خلال مصادره التشريعية بقيمة التماسك ولزوم الجماعة ، حتى وصل بها إلي مستوى الفريضة ، فقد أمر الحق تبارك وتعالى المسلمين بالتماسك والالتفاف والتكتل حول دين الإسلام ، وعدم إتاحة أية فرصة للتفرق أو التشتت ، فلا مجال لتحزب المسلمين وتشيعهم، فالمجتمع الإسلامي علي عكس أي مجتمع آخر ، لديه مصادره التشريعية التي لا يمكن الاختلاف حول ما تضعه من أسس أو تفرضه من قواعد ،كما لا يمكن التصدي بالنقاش لحجية وإلزامية تلك الأسس والقواعد .

وفيما يتعلق بأهداف وغايات المجتمع ، فهي محددة ومتفق عليها في المصادر التشريعية ، وتعد من الثوابت ، فالجميع يعلم أن المجتمع المسلم يهدف إلي توفير الحياة الطيبة الكريمة لأفراده، ومن خلال هذا الهدف الوسيط يقصد تحقيق مقصد آخر نهائي ، يتمثل في عبادة الله وإقامة شرعه وإعلاء دينه ونشره في بقاع الأرض .

ويبقى أمر مسارات الحركة وأدوات التعامل مع الواقع ، وهي تلك الآليات التي يستخدمها المجتمع ، ويتمكن من خلالها من التعاطي مع مستجدات الأمور ومتغيرات

الأحداث ، وهذه الأدوات والآليات والمسارات تحمل صفات القدرة الدائمة علي التواؤم والتحاور مع تلك المستجدات والمتغيرات ومن ثم فهي متروكة دون تشريع إلهي يضعها في قوالب محكمة بسبب طبيعتها المتغيرة والمتقلبة ، ومن ثم كان علي المجتمع المسلم التشاور بخصوص مسارات الحركة وأدوات التعامل مع الواقع ، والاتفاق بشكل نهائي لا يدع مجالاً لفرقة أو تشتت حول صيغ وأساليب تلك المسارات والآليات .

مما تقدم نخلص إلي أن الدين الإسلامي لم يدع ما يؤدي إلي الفرقة والتشتت ، بل جاء بكل ما يجبّ ذلك ، ويفرض الألفة والتضافر والاعتصام بذلك الدين وأصوله وأسسه ، وقواعده وقيمه ومبادئه ومقاصده ، حتى ما ترك لرأي الجماعة ينبغي الاتفاق بصدده حول رأي واحد، يجمع الشتات ويلم الشعث ، وعليه فكل أمر الإسلام والمسلمين وفاق واتفاق .

وقد أمر الله تعالي أمراً صريحاً مباشراً بالتماسك والالتزام بشرعه ، وإلتفاف كافة أفراد الجماعة الإسلامية حوله ، والأمر من الله فرض واجب الإتباع ، ومعنى ذلك أن التماسك ولزوم الجماعة فريضة شرعية ، فرضها الله تعالى علي عموم المسلمين ، حفظاً لشرعه وحفاظاً علي دينه من التشتت والأهواء .

ثم بيّن لنا سبحانه بشاعة نتائج مخالفة الأمر وجسامتها ، وهي مترتبات تهدد وحدة الأمة وتماسكها ، ثم تنعكس بالتالي علي الدين ، فتجعله مبدداً بين الأهواء والأمزجة والمشارب ، بما يؤثر عليه فيصيبه بالوهن والضعف ، وقد ينتهي به الأمر إلي الاندثار .

ومن بيان القرآن وإعجاز منطقه وأسلوبه ، أن تغليظ العقوبة والتشديد عليها وتبيان بشاعة نتائج مخالفة الأمر وجسامتها ، يقوي الأمر ويؤكد علي أهميته وخطورته وعلي ضرورة الالتزام به والتمسك بحذافيره .

قال تعالى ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (١٠٣) وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٤) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ۚ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٥) ﴾[1] .

وقال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾[2] .

وقال تعالى ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَاصْبِرُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾[3] .

وقال تعالى ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ۚ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ۚ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ ۖ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾[4] .

وقال تعالى ﴿ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٣١) مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ (٣٢) ﴾[5] .

وقال تعالى ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ۖ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴾[6] .

---

[1] سورة آل عمران ، ١٠٣ – ١٠٥ .
[2] سورة الأنعام ، ١٥٩ .
[3] سورة الأنفال ، ٤٦
[4] سورة الحج ، ٧٨ .
[5] سورة الروم ، ٣١ و ٣٢ .
[6] سورة الشورى ، ١٣ .

ثانياً : أثر قيمة التماسك ولزوم الجماعة في تشكيل النظـام الاجتماعي :

النظام الاجتماعي إن هو إلا انعكاساً مباشراً لتوحد وتكتل الجماعة الإسلامية حول أهداف وجودها والمصادر التي تستمد منها طروحات تشكيل حياتها ، وتنميط حركتها ونشاطها ، ومن ثم فهذه القيمة ساعدت بشكل مباشر وفعّال في تشكيل نظام اجتماعي قوى ومتماسك في أقاليم الدولة الإسلامية ، وقللت من احتمـالات ظهـور التحزبـات والـشرذمات ، إلا في أواخر العصر العباسي الثاني ، عندما ضعفت هذه القيمة ، وتراخى المـسلمون في تمـسكهم بها ، فظهرت الفتن وعمت الفوضى وبرزت الفرق واحتدم بينها الخلاف والشقاق .

ويضاف إلي ما تقدم أنـه بمتابعـة التـاريخ الإسـلامي ، يلاحـظ أن قيمـة التماسـك ولـزوم الجماعة قد قللت إلي مدى بعيد ، وفي فترات طويلة من ذلك التـاريخ ، مـن فـرص بـروز الشرائح والفئات القائمة علي أسس واعتبارات اقتصادية ماديـة ، نظـراً لاهتمـام الجماعـة وانصراف كل تركيزها إلي الأهداف السياسية العليا ، وتقديمها علـي غيرهـا مـن المـصالح والمآرب الشخصية والفئوية .

المبحث السابع

عدالة توزيع مقدرات ومكنات الإنماء والتملك ومصادر الثروة

منذ نشأتها خبرت الدولة الإسلامية قيمة عدالة توزيع مقدرات ومكنات الإنماء ومصادر الثروة، وكان للدولة الإسلامية أسلوبها المميز وآلياتها المتفردة في معالجة مسألة من أكثر المسائل تعقيداً أمام صانعي القرار حتى الآن ، وقد صاغ أسس وأصول هذه الآليات والوسائل الرسول الكريم ، وتبعه في ذلك خلفاؤه الراشدون ، وقد انعكست هذه القيمة علي عملية تشكيل النظام الاجتماعي في أقاليم ومناطق الدولة الإسلامية .

وسوف نتابع قيمة عدالة توزيع مقدرات ومكنات الإنماء والتملك ومصادر الثروة وتأثيرها في عملية تشكيل النظام الاجتماعي من خلال ما يلي :

أولاً : حول قيمة عدالة توزيع مقدرات الإنماء ومصادر الثروة في الدولة الإسلامية ، وذلك من خلال الآتي :

❖ **ما المقصود بمقدرات الإنماء :**

مقدرات الإنماء تعني كل طاقة مادية كانت أو بشرية يؤدي تفعيلها وتشغيلها إلي توليد إضافية جديدة إلي ممتلكات وثروات المجتمع ، وهذا التعريف يحوي العناصر التالية :

– المقدرات عبارة عن طاقات مادية أو بشرية ، والطاقات المادية تتمثل في كل ما يمتلكه المجتمع من موارد طبيعية كالأرض والثروات المعدنية والمياه .. الخ ، أما الطاقات البشرية فتتمثل في الأفراد ، وقد وصفت تلك العناصر بأنها طاقات لأنها قابلة للاستغلال والإنتاج وليست خاملة أو غير منتجة .

– المقدرات طاقات قابلة للتشغيل والتفعيل ، حيث أن تلك المقدرات يكمن فيها عنصر الإنتاج والفعالية ، ويمكن استغلال هذين العنصرين الكامنين بالتفعيل والتحريك وعندها تعطي هذه المقدرات وتثمر .

– تشغيل وتفعيل المقدرات يولد إضافة جديدة إلي ممتلكات وثروات المجتمع حيث تتحرك – كما سبق الإيضاح – العناصر الكامنة بتلك المقدرات ، فتولد ثروات وممتلكات جديدة تضاف إلي ثروات وممتلكات المجتمع ، ومعنى ذلك أنه إذا لم يتم تفعيل وتشغيل الطاقات والعناصر الكامنة داخل مقدرات الإنماء فستظل في حالة خمول وركود وعدم قدرة على العطاء والإنتاج .

❖ ماذا يعني توزيع مقدرات الإنماء ؟ :

نموذج الإنماء الإسلامي يميل إلي توزيع المقدرات بوصفها السابق على أفراد المجتمع ، حتى يتولوا تشغيل وتفعيل الطاقات والعناصر الكامنة بداخلها ، فيتسنى لها الإنتاج والعطاء ، ومعنى هذا أن ذلك النموذج عندما يقوم بتوزيع تلك المقدرات على أفراد المجتمع ، فإنه يوزع مع تلك المقدرات مسئوليات وأعباءً وأدواراً يؤديها كل فرد مساهمة منه في عمليات الإنماء ، وتلك المسئوليات والأعباء هي مسئوليات وأعباء تشغيل وتفعيل تلك المقدرات ، ويأخذ ذلك التشغيل والتفعيل أحد شكلين :

– الشكل الأول : نقل تلك المقدرات من حالة الركود والخمول إلي حالة النشاط والفعالية ، فتصبح منتجة ، ثم الحفاظ عليها في حالة الإنتاج والعطاء .

– الشكل الثاني : الحفاظ على تلك المقدرات في حالة الإنتاج والعطاء وتطويرها وتطوير إنتاجها بشكل دائم .

ثانيــاً : أثــر قيمــة عدالــة توزيــع مقــدرات الإنمــاء ومــصادر الثــروة في تــشكيل النظام الاجتماعي في الدولة الإسلامية :

تترتب علي القيمة المذكورة آثـار بليغـة تنتهـي جميعهـا إلـي المساهمة في تـشكيل النظـام الاجتماعي في الدولة الإسلامية ، فهذه القيمة من القيم ذات الأبعاد المشتركة والمتداخلـة ، فهي قيمة ذات طبيعة سياسية ، حيـث أن صـانعها ومُفعّلـها هـو في ذات الوقـت صـانع القرار ، فهو الذي يمكنه إقرارها ووضعها موضع التطبيـق ، كمـا أنهـا قيمـة ذات طبيعـة اقتصادية كذلك ، فموضـوعها ومحـل تطبيقهـا وتفعيلـها هـو الاقتـصاد ومقـدرات الإنمـاء ومصادر الثروة في المجتمع ، كذلك فالمخاطبين بها هـم أفـراد المجتمـع ، ومـن ثـم فهـذه القيمة تمتد تشعباتها من النظام السياسي إلي النظام الاقتصادي إلـي المجتمـع ثـم النظـام الاجتماعي أخيراً .

ويمكننا متابعـة تـأثير قيمـة عدالـة توزيـع مقـدرات الإنمـاء ومـصادر الثـروة علـي النظـام الاجتماعي من خلال الآتي :

❖ ليس المقصد من قيمة عدالة توزيع مقدرات الإنماء ومصادر الثـروة كمـا يـرى أو يظـن البعض هو توزيع تلـك المقـدرات والمـصادر علـي أفـراد المجتمـع بالتـساوي ، ولكـن الأمـر يختلف تماماً عن هذا الزعم الـساذج ، فالعدالـة أساسـاً في هـذا المقـام تعنـى التـزام الحـق والتمسك بالصواب في تقييم صلاحية وكفاءة وجدارة الفرد ، لإعطائه ما يستحق بما يـوازي أو يكافئ تلك المؤهلات، إذن فتوزيع مقدرات الإنماء ومصادر الثروة لا يعنى عمليـة تقـسيم علي مفردات ساكنة خاملة ، ولكنه عملية توزيع مقدرات ومصادر علـي فواعـل ديناميكيـة متحركة بل ودائبة الحركة ، تتجه بحركتها نحو العطاء قبل الأخـذ ، والابتكـار والإنمـاء قبل المصلحة الذاتية، ففائدة المجتمع ومصلحة العموم هي صلب وقوام قيمة عدالـة توزيـع مقدرات الإنماء ومصادر الثروة .

استنباطاً مما تقدم فإن قيمة عدالة توزيع مقدرات الإنماء ومصادر الثروة تعطى فرصة مواتية لإبراز أوجه الصلاحية واعتبارات الكفاءة الخاصة بالعمل والإنتاج والقدرة علي الإنماء والإحداث والابتكار ، ومن ثم فهي تضع معايير موضوعية لعملية التوزيع وما يترتب عليها من إفرازات ونتائج خاصة بالتملك للمصادر والاستحواذ علي الموارد .

إذن فمسألة التملك والاندراج ضمن فئة أو جماعة المالكين لمقدرات المجتمع الإسلامي وثروته مسألة تحكمها معايير وضوابط قيمية ، تتمثل في الصلاحية والكفاءة والمقدرة المتواصلة علي العطاء والإنتاج ، ومن شأن هذه المعايير والضوابط أن تضبط شكل وهيكل فئات المجتمع وشرائحه ، كما تنظم عمليات الدخول إلي هذه الشرائح ، وإمكانيات التفاعل والاستقرار بداخلها وحتى الخروج منها .

❖ إن الإسلام مثلما أوضح طريقة وأسلوب الدخول إلي فئة أو شريحة المالكين من خلال تملك عناصر وأدوات الصلاحية والكفاءة والجدارة ، والقدرة علي إنماء مصادر الثروة في المجتمع، وإدخالها إلي حلبة الإنتاج والعطاء ، أوضح في ذات الوقت أنه يمكن الخروج من تلك الشريحة أو الفئة ، إذا فقد كل ما تقدم وتحوّل إلي مفردة خاملة غير منتجة ، تعمل علي تعطيل وهدر ما تحت يدها من مصادر ثروة المجتمع ومقدراته ، وعليه فقد صاغ الإسلام معايير دقيقة وفريدة في تشكيل النظام الاجتماعي ، من خلال تحديده لضوابط الدخول والخروج من الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة ، التي ركزها في الصلاحية والمقدرة والكفاءة علي العمل والعطاء والإنتاج والاستمرار علي ذلك .

إن ما تقدم لا يعنى بحال إهمال فئة الفقراء وغير المالكين والتغافل عنهم ، وهم من ليس لديهم المقدرة علي العمل والإنتاج ، فقد وجه الإسلام إلي تلك الفئة كل رعاية واهتمام من جهتين قادرتين ، وباستخدام نسق القيم الإسلامي كذلك ، الجهة الأولى : فئة المالكين الفعّالين النشطين القادرين علي العطاء والإنتاج وإنماء مصادر ثروة المجتمع ،

حيث أوجب الإسلام علي هذه الفئة كفالة الفقراء من غير المالكين ، وذلك عبر قيمة التكافل التي سبق تفصيلها .

أما الجهة الثانية : فهي الدولة التي يتوجب عليها إلي حد الفريضة رعاية الفقراء والمحتاجين وتحقيق " نطاق الغنى " لهم عبر قيمة الضمان الاجتماعي .

الفصل الخامس

تشكيل النظام الاجتماعي

منذ فجر الحضارة الإسلامية

بعد أن قدمنا جملة الحيثيات المتعلقة بالنظام الاجتماعي كمقوم وعنصر من عناصر ومقومات الحضارة الإسلامية ، نخلو في هذا الفصل إلي متابعة عمليات تشكيل النظام الاجتماعي ، ثم إقراره في ربوع الدولة الإسلامية ، ثم ضعفه وانحرافه عن الأصول والأسس التي وضعها له الرسول الكريم في دولة المدينة الزاهرة عند تأسيس الدولة الإسلامية .

وتجدر الإشارة منذ البداية إلي المنهج الذي سوف نستخدمه في هذا الفصل ، ومن أجل تأصيل تلك المتابعة ، وهو المنهج الذي يعتمد علي الاستنباط من المصدرين أو الأصلين الثاني والثالث من مصادر الطرح الإسلامي ، وهما السنة النبوية المطهرة ونماذج الممارسة العملية في دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين .

وطبقاً لمنهج استنباط الطرح الإسلامي من الأصول والمصادر الأصلية ، فسوف نرتب منهجية تلك المتابعة علي النحو التالي : نستعرض أولاً جملة الأصول والأسس التي صاغها الرسول الكريم في مجتمع دولة المدينة لتشكيل النظام الاجتماعي في تلك الدولة الإسلامية الأولى ، ثم نتابع الجهود التي بذلها الخلفاء الراشدون في سبيل نقل الأصول والأسس التي صاغها الرسول الكريم في شكل نظام اجتماعي إلي البلاد المفتوحة ، وبعد ذلك نرصد التحولات التي حدثت في العصرين الأموي والعباسي عن النظام الاجتماعي الإسلامي ، والتي كانت بمثابة مقدمة لعصر التفكك والانهيار ذلك الذي توقفت فيه مساهمة النظام الاجتماعي كمقوم وعنصر من عناصر ومقومات الحضارة الإسلامية .

المبحث الأول : الأصول التي صاغها الرسول الكريم لتشكيل النظام الاجتماعي في الدولة الإسلامية .

المبحث الثاني : تبلور النظام الاجتماعي في دولة المدينة .

المبحث الثالث : نقل النظام الاجتماعي الذي أقره الرسول الكريـــم إلي البلاد المفتوحة في عهد الخلفاء الراشدين .

المبحث الرابع : التحولات عن النظام الاجتماعي الإسلامي في العهدين الأموي والعباسي .

المبحث الأول

الأصول التي صاغها الرسول الكريم لتشكيل النظام الاجتماعي

في الدولة الإسلامية

عندما صاغ الرسول الكريم أصول وأسس النظام الاجتماعي للدولة الإسلامية ، كان يعلم علم اليقين أنه يضع تلك الأصول والأسس لنظام اجتماعي في ذلك الحين بين أفراد وفئات وشرائح تعود جميعها إلي أصول عربية ، وكان يعلم يقيناً كذلك أنه بعد حين من الدهر، ستصير تلك الأصول والأسس هي الأركان والعمد لنظام اجتماعي بين أفراد وفئات وشرائح من أجناس وأعراق شتى ، تأتلف جميعها تحت راية الإسلام في دولة مترامية الأطراف ، وسيصبح ذلك النظام الاجتماعي أحد مقومات وعناصر الحضارة الإسلامية .

ومن ثم فإن المنقب في جنبات وثنايا تلك الأصول والأسس يمكنه أن يكتشف أنها لم تصاغ لتعالج وتقّوم أوضاعاً اجتماعية وقتية أو آنية ، ولكنها صيغت لتتعامل وتتعاطى مع متغيرات ومستجدات سياسية واقتصادية واجتماعية تفرضها أحداث الزمن وأغيار الدهر .

ويلاحظ بداءة علي تلك الأصول والأسس ، أنها قد تواردت في منطلقات متتابعة بدأت بالتي كانت في وقتها إحدى لزوميات تشكيل النظام الاجتماعي في مجتمع المدينة الدولة الإسلامية الأولى ، ثم تلا ذلك الأصول والأسس التي قعّدت وأصلّت للنظام الاجتماعي في الدولة الإسلامية علي مر الأيام والعصور ، فالأولى كانت لاحتواء متغيرات حالّة عاجلة ، أما الثانية فكانت لاستقبال ما أنبئت عنه الحكمة وفراسة الرسالة وشفافية النبوة ، وفيما يلي التفصيل والتحليل :

❖ **التقريب بين الفئات والشرائح باستخدام نسق القيم الإسلامية :**

نحـن الآن في مجتمـع المدينـة الدولـة الإسـلامية الأولى ، وبـصدد تحليـل وتفـصيل أول المنطلقات الموجهة نحو تشكيل النظام الاجتماعي في مجتمع المدينة المنورة ، ذلـك المنطلـق الذي يحمل جملة من التدابير والترتيبات ، قام بها الرسول الكريم بنفسه مستهدفة مقصداً أساسياً تحدد في التقريب بين الفئات والشرائح في ذلـك المجتمـع الجديـد ، نـواة الدولـة الواعدة ، وكانت الوسيلة الأساسية والآلية الرئيسية هي نسق القيم الإسـلامية الـذي أقـره صاحب الرسالة من القرآن الكريم وسننه المطهرة .

– الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في يثـرب [المدينـة] قبـل مجـيء الرسـول الكـريم : لعـل المنطـق يفـرض علينـا أن نتنـاول بـشيء مـن التفـصيل الأوضـاع والظـروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في يثرب ، تلك الظروف التي تحتم علي الرسـول ومـن جاء برفقته من المهاجرين ، أن يتعاملون معها بالتحوير والاحتواء ، ثم بالتغيير في نـهايـة المطاف، وكان ليثرب خصوصية في تكوينها الطبيعي وموقعها الجغرافي ، وكذا في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة ، وهـذه الخـصوصية أثـرّت إلـي حـد بعيـد في شـكل وطبيعة التدابير والترتيبات التي صاغها الرسول الكريم من أجل تشكيل النظام الاجتمـاعي في تلك الدولة المدينة ، وذلك من خلال ما يلي :

* الظروف والأوضاع السياسية :

تمحور التكوين الاجتماعي ليثرب علي أربعة قبائل رئيسية : اثنتان يهوديتان هما النضير وقريظة ، واثنتان عربيتان هما الأوس والخزرج ، وكانت الحياة السياسية في يثرب عبـارة عن صراع وتهادن وتحالف بين هذه القبائل الأربعة ، وإلي بعض التفصيل :

○ لم تعرف يثرب السلطة المركزية الواحدة التي يمكنها السيطرة علي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان سبب ذلك هو وجود تلك القبائل الأربعة وتقاربها في القوة، إضافة إلي عدم اتفاقها وتوافقها في الأصول العرقية والانتماءات المعتقدية .

○ لقد تمكنت القبيلتان اليهوديتان من تسيير الأوضاع في يثرب والسيطرة عليها ، انطلاقاً مما احتكمتا عليه من مقدرات ومكنات تمثلت أولاً في الامتياز الديني الذي تفضل به اليهود علي غيرهم من ذوى المعتقدات الوثنية من العرب ، وتمثلت ثانياً في المقدرات الاقتصادية التي كانت تحت يدهم ، ولم يقدّر لغيرهم أن يبزونهم فيها ، بل خضع الجميع لقوة اليهود الاقتصادية ، ولخبرتهم وحنكتهم في مجال الاستثمار وتشغيل الأموال بطريقة الربا ، حتى أن قبيلتي الأوس والخزرج كانتا " تؤديان خراجاً "[1] لقريظة والنضير ، كما اتخذ اليهود من قريظة والنضير من عرب الأوس والخزرج " أعواناً في فلاحة الأرض ويصطنعونهم في الأعمال التجارية فيشتغلون لحسابهم ، وبذلك تنمو ثرواتهم وتزداد أموالهم "[2].

ولم تكن هذه السيادة التي تحصل عليها يهود قريظة والنضير سيادة خالصة مطلقة علي يثرب، بل كانت تتعرض لفترات انقطاع ، ولكنهم كانوا غالباً ما يلجأون إلي حيل المكر والدهاء والوقيعة لإضعاف عرب الأوس والخزرج ، حتى تظل لهم السيادة والسيطرة الخالصة .

○ لقد احترف يهود قريظة والنضير إثارة الفتن والقلاقل بين عرب الأوس والخزرج ، وذلك لضمان السيطرة والهيمنة المترتبة علي ضعف، القبيلتين ، بسبب الاحتكاك والحروب

---

[1]. د. نجمان ياسين ، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين (بغداد ، دار الشئون الثقافية العامة ، ١٩٩١ م) ص ٨٤ .

[2]. د. السيد عبد العزيز سالم ، تاريخ العرب في عصر الجاهلية (بيروت ، دار النهضة العربية، ١٩٧١ م) ص ٣٩٨ .

الدائمة بينهما ، وأيضاً لضمان التجاء القبيلتين المتناحرتين إلي اليهود ، للاحتكام إليهم والتحكيم فيما بينهم ، ولطلب النصرة منهم بالمدد والعون .

○ لقد تمكن عرب الأوس والخزرج بعد طول ضيق وعناء أن يحتكموا علي مقدرات ومكنات اقتصادية مكنت لهم في يثرب ، وكان ذلك حرياً بأن يثير حفيظة وضيق يهود قريظة والنضير، فتناحر اليهود والعرب ، وتفاقم بينهم الصراع وأشتد ، وأرادت الأوس والخزرج الاستعانة بأبناء قومهم من عرب مكة والطائف ، ولكن الآخرين " لم يستجيبوا لطلب عرب يثرب "[1] فتركوهم نهباً لاجتراء اليهود عليهم حتى تسيدوهم .

○ تحول الصراع بين العرب واليهود في يثرب إلي صراع بين العرب وبعضهم ، حيث تمكن اليهود من الوقيعة بين الأوس والخزرج ، فتخلصوا من قوة تحالفهم ، وضمنوا استمرار ضعفهم وتمزقهم ، وظل ذلك حال يثرب السياسي حتى مجيء الرسول الكريم من مكة مهاجراً وبصحبته السابقين الأولين من المهاجرين .

* الظروف والأوضاع الاقتصادية :

كانت الظروف والأوضاع الاقتصادية ليثرب قبل مجيء الإسلام إليها وثيقة الصلة بالظروف السياسية ، وكانت كل منهما انعكاساً للأخرى وترتيباً عليها ، ويمكن استعراض الظروف الاقتصادية في يثرب قبل مجيء الإسلام فيما يلي :

○ تشير الدراسات ذات الصلة إلي أن تربة أرض يثرب وموقعها يؤهلاها للزراعة أكثر من أي نشاط اقتصادي آخر ، لذا فقط عرفت الزراعة من وقت مبكر كنشاط اقتصادي لسكان المدينة من اليهود ثم من العرب ، ولعل أهم الزراعات تركزت في النخيل وبعض المحاصيل مثل الشعير والقمح إضافة إلي العنب ، وقد ساعد علي ازدهار الزراعة وتقدمها

---

[1] . د. نجمان ياسين ، تطور الأوضاع .. ، مرجع سابق ، ص ص ٨٣ – ٨٤ .

كحرفة أولي توفر مياه الآبار ، وقد اتجهت حرفة الزراعة بمجتمع المدينة إلي الاستقرار ، وقد ترتب علي ذلك نتائج عديدة لعل أهمها بالنواحي السياسية والاجتماعية .

○ إلي جانب الزراعة كحرفة إنتاجية بالأساس عرفت يثرب التجارة ، كأداة من أدوات استثمار الإنتاج ، وكذا استثمار رؤوس الأموال ، التي كانت بحوزة يهود قريظة والنضير ، وتمثلت أهم مفردات التبادل التجاري في المحاصيل الزراعية وبعض الصناعات المستخلصة من تلك المحاصيل إضافة إلي بعض المنتوجات الحرفية ، وكان ليثرب تجارتها التبادلية مع الشام ومكة وأعراب البوادي ، وكانت توجد بها أسواق موسمية للتجارة التبادلية ، وأسواق للتجارة المحلية .[1]

○ إلي جانب الزراعة والتجارة عرفت يثرب كذلك الصناعات الحرفية ، التي اعتمدت بالأساس علي الإنتاج الزراعي إضافة إلي منتوجات يدوية أخرى ، وقد ساعد جو الاستقرار الذي أضفته حرفة الزراعة علي مجتمع المدينة علي ازدهار تلك الأنواع البسيطة من الحرف، إضافة إلي سهولة تصريف منتوجاتها عن طريق التجارة – كما سبق الإيضاح – ، كذلك لوحظ أن دعم يهود قريظة والنضير بالمال كان وراء تطور بعض أنواع الصناعات الحرفية واليدوية .

○ لقد تدخل نفوذ اليهود من قريظة والنضير في الأوضاع الاقتصادية في يثرب قبل مجيء الإسلام بشكل مؤثر وفعّال ، فقد قدّر لليهود تملك الأرض والسيطرة علي شئون الزراعة وإرباء الأموال قبل مجيء الأوس والخزرج من موطنهم الأصلي في اليمن .

---

[1]. المرجع السابق ، ص ٨٣ .

○ وبعد مجيء الأوس والخزرج إلي يثرب واستقرارهم بها ، ولم يجدوا من بد إزاء ضيق ذات اليد ومحدودية الأرض الزراعية إلا أن يعملوا لدى يهود قريظة والنضير الذين استغلوا خبرة الأوس والخزرج في مجال الزراعة .

○ ومما هو جدير بالذكر في هذا المقام أنه كان بإمكان الأوس والخزرج أن يتفوقوا في مجال الزراعة حرفتهم الأصلية وكذا في التجارة ، ولكنهم قد شُغلوا بالصراعات والحروب فيما بينهم ، وذلك بتخطيط من اليهود ، حتى لا يتمكنوا من مزاحمتهم من جهة ، ويظلون تحت سيطرتهم وهيمنتهم المادية من جهة أخرى .

* الظروف والأوضاع الاجتماعية :

وإذا تحولنا إلي تناول الظروف والأوضاع الاجتماعية التي عاصرها مجتمع المدينة — يثرب –قبل الإسلام ، لأمكننا التقاط بعض الصور والمقاطع التي تشكل الملامح الأساسية للنظام الاجتماعي السائد في تلك المدينة آنذاك ، ومن تلك الصور والمقاطع ما يلي :

○ عرف مجتمع المدينة الفئات الاجتماعية ، وظاهرة الفئوية في ذلك المجتمع تداخلت وتشابكت أمور عدة في تحديدها وبلورتها ، منها الانتماء الديني المعتقدي ، ومنها الحرفة أو المهنة ، ومنها المستوى الاجتماعي المحدد بالفقر والغنى ، كل ذلك تداخل بشكل غير منمط، ولكنه بات أسلوباً للحياة ونظاماً اجتماعياً .

○ كان في مجتمع المدينة فئة التجار ، وربما كانت أغنى فئات المجتمع وأكثرها تطوراً ومدنية ، وكان اغلبهم من يهود قريظة والنضير، وقد تنفذوا بسبب ثروتهم وسيطروا علي هذه الفئة ، وقد انقسمت هذه الفئة إلي عدة شرائح : كبار التجار وأوسطهم وأصغرهم ، وكان من بين الشريحتين الأخيرتين الكثير من العرب .

○ كذلك كان هناك فئة الزراع ، وتسيدها كذلك اليهود ، وانقسمت هذه الفئة أيضاً إلي ثلاث شرائح : شريحة أصحاب الأرض ورأس المال ، واغلبهم من يهود قريظة والنضير ، وشريحة المزارعين ، وشريحة العمال ، وكانت الشريحتان الأخيرتان أغلبهما من العرب .

○ لقد ساعدت الزراعة التي انتشرت في يثرب أكثر من غيرها علي تخفيف حدة التفاوت بين شرائح فئة الزراع " بحكم أن الزراعة تعمل علي تجزئة الثروة ، وتقلل من الفوارق ، في حين تسعى التجارة لخلق تفاوت عن طريق إنماء الثروة "[١].

○ إلي جانب الفئتين اللتين ذكرنا عرفت المدينة [يثرب] الرقيق مثلها مثل بقية حواضر شبه الجزيرة العربية ، وكان نظام الرق متغلغلاً في كافة فئات المجتمع ، ولم يكن تقسيماً طبقياً للمجتمع إلي سادة وعبيد ، بقدر ما كان تقسيماً وظيفياً مرتبطاً بما يقوم به العبيد من دور داخل كل فئة من الفئات ، ففي الزراعة قام العبيد الذين كانوا يعرفون بالقن بدور مهم، وكذلك في التجارة ، وكان مصدر الاسترقاق في المدينة وغيرها من حواضر شبه الجزيرة العربية يتمثل في الآتي :[٢]

□ الأسر في الحرب .

□ تجارة الرقيق .

□ العجز عن سداد الدين يؤدي بالمدين إلي أن يصبح عبداً للدائن .

وكانت وضعية فئة العبيد " رديئة ، فكانوا يعيشون في أوضاع صعبة ، ويعانون من سوء الحياة التي يحيون "[٣].

---

[١]. المرجع السابق ، ص ٦٦ .
[٢]. المرجع السابق ، ص ٦٧ .
[٣]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

خلاصة ما تقدم أن مجتمع المدينة قبل الإسلام " كان يقاسي من اختلال – أشبه بالانقسام – مرده التفاوت في الثروة ، واختلاف دور الغني عن الفقير من حيث القيمة والفعالية ، ومع أن المجتمع كان يعاني من غياب العدالة الاجتماعية ، إلا أنه لم يصل إلي درجة تطور طبقي صريح استكملت فيه الطبقية مقوماتها ، إذ أن القرابة وطبيعة الموقف النفسي للعربي في نظرته للثروة وبالتالي حركية مصدر الثروة المتأتية عن الغزو أو التجارة ، قد خففت ولطفت من التشكل الطبقي وأخرت تطوره "[1].

– المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار :

كان أول ما صادف الرسول الكريم وهو بصدد بناء وتأسيس الدولة الإسلامية الناشئة في المدينة المنورة ، وتشكيل نظام اجتماعي ، يمثل الجبهة الداخلية والسند الداعم لحركة الجهاد والدعوة ، التي يتأهب لها المسلمون ، كان أول ما صادفه وجود فريقين من المسلمين ، كليهما متحمس للإسلام ومستعد لبذل النفس والمال في سبيل الدين الجديد ، ولكن كان علي الرسول الكريم وهو الذي لا ينطق عن الهوى ، أن يدرك بفطنة وفراسة النبوة أن كل فريق لديه من الانطباعات والاستفهامات عن طبيعة الوضع الجديد ما هو حري بالإيضاح ، واتخاذ التدابير والترتيبات ، كي يعلم الجميع أنهم أمام مرحلة جديدة وأوضاع مستقلة وذات خصوصية هي أساس وأصل الدولة الجديدة .

فكان وضع المهاجرين يسترعي الانتباه ويجذب النظر ، فاغلبهم يعاني من ضيق ذات اليد ، وذلك باستثناء بعض كبار الصحابة الذين هاجروا ومعهم كل أموالهم أو معظمها ، مثل أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وغيرهم ، ومن ثم فإن المهاجرين يرغبون في تثبيت أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، حتى يتسنى لهم أن يبدأوا حياتهم

[1]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

في المجتمع الجديد ، ويشكلون قوة فعّالة ، فهم لم يأتوا إلي مجتمع المدينة لكي يعيشون عالة علي غيرهم ، أو مهمشين ، وقد كانوا أصحاب منازل وأموال في مكة .

وكان وضع الأنصار هو الآخر حقيقاً بأن يؤخذ في الاعتبار ، فالأنصار قد اقبلوا علي الإسلام بحماس لا يقل عن حماس المهاجرين ، وقدموا للمهاجرين السكن والمال ، ولكنهم في غمرة هذا الحماس ألبسوا العلاقة بينهم وبين المهاجرين لباساً كاد أن يفقدها نقاءها وسمو مقصدها ، فيبدو أن الأنصار قد نظروا للعلاقة بينهم وبين المهاجرين في سياق " نظام الحلف " والحليف وفق هذا النظام " لا ينحدر من الجد الأعلى للقبيلة ، وهو يقع تحت الحماية ويورث من قبل القبيلة التي تقدم الحماية له ، كما أن ديته هي نصف دية الصرحاء ولا يقتل بالحليف "[1]، وعليه فالمهاجرون وفق نظام الحلف سيصبحون تحت حماية الأنصار، وسيخلف ذلك نوعاً من التحسس وعدم الارتياح في العلاقة بين الطرفين ، مما تترتب عليه مشاكل لا قبل للمسلمين بها في هذه المرحلة المبكرة من نشأة الدولة .

إزاء وضعية الطرفين المهاجرين والأنصار ، كان علي الرسول الكريم أن يفرض قيمة إسلامية عليا ، شرعها الحق تبارك وتعالى ، وطبقها الرسول علي حالة المهاجرين والأنصار ، وهي قيمة الإخاء ، فقيمة الإخاء إذن قيمة إسلامية سامية نزلت في شأن وضعية المهاجرين والأنصار، ولكنها في ذات الوقت شكلت أساساً وأصلاً للعلاقة الإنسانية السامية بين المسلمين تتجاوز رابطة الدم ، فكانت تلك القيمة بمثابة الحل الناجع لكافة المشاكل : المشاكل الاقتصادية بالنسبة للمهاجرين ، والمشاكل الفكرية المعتقدية بالنسبة للأنصار ، وتأسيساً لمجتمع جديد ونظام اجتماعي متفرد قوامه وصلبه الأخوة في الدين والمساواة بين المسلمين .

[1]. المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

– تحسين الوضع المادي لفقراء المهاجرين وأهل الصُفّة :

لقد استوعبت عملية المؤاخاة التي قام بها الرسول الكريم بين المهاجرين والأنصار الإفرازات الناتجة عن الإرسابات الفكرية المعتقدية لدي الأنصار عن نظام الحلف بشكل ناجع ، وجبّت ما كان يمكن أن يترتب علي تلك الإرسابات من نتائج تسيء إلي العلاقة بين أبناء الرعيل الأول من المسلمين ،الذي مثّل أساس النظام الاجتماعي لدولة الإسلام ، إلا أن عملية المؤاخاة ما كان يمكن أن تستوعب كافة المهاجرين ، فظل هناك فريق من المهاجرين يعاني من الفقر والحاجة ، وانقسم هذا الفريق إلي قسمين : قسم عرف بفقراء المهاجرين ، وقسم عرف بأهل الصُفّة [بضم الصاد وتشديد الفاء] ، وكان علي الرسول الكريم وهو بصدد صياغة أصول النظام الاجتماعي للدولة الإسلامية ، أن يعمد إلي تضييق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الأنصار والمقتدرين من المهاجرين من جهة ، وبين فقراء المهاجرين بقسميهم من جهة أخرى، فكان أن اتخذ بعض التدابير تجاه فقراء المهاجرين جاءت علي النحو التالي :

○ إعطاء فقراء المهاجرين من أموال بني النضير :

عندما غنم الرسول الكريم أموال بني النضير شاور الأنصار في أن يعطي الفقراء من المهاجرين لتحسين أوضاعهم المادية ، وعندما وافقوا قسم تلك الأموال على فقراء المهاجرين واثنين من فقراء الأنصار .

وبالرغم من أن الرسول الكريم قد شاور الأنصار في الأمر الخاص بتقسيم أموال بني النضير على فقراء المهاجرين ، إلا أن الثابت أن هذا التدبير لم يكن اجتهاداً خالصاً من لدن الرسول الكريم ، ولكن الأمر كان قد قُضي من قبل الحق تبارك تعالى ، لتأكيد صواب وحصافة تدبير الرسول بإعطاء المال للمحتاجين ، حتى لا تستأثر به فئة من الأغنياء

ويتركز في يدها ، وكذا ليبقن جميع المسلمين ، وخاصة الأنصار الذين كان في نفس بعضهم شيء من هذا التدبير ، أنه أمر إلهي واجب النفاذ دون تردد أو تفكير ، فنزل قول الحق تبارك وتعالى ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ ﴾[1] .

○ العمل على تحسين أوضاع أهل الصُفّة :

تحددت معالم النظام الاجتماعي في مجتمع الدولة الإسلامية الأولى من خلال ظهور أربع فئات، الفئة الأولى هي فئة الأنصار ، والفئة الثانية هي فئة المهاجرين المقتدرين الذين تم مؤاخاتهم بالأنصار ، والفئة الثالثة هي فئة فقراء المهاجرين الذين أعطاهم الرسول أموال بني النضير ، و الفئة الرابعة هي فئة المساكين المعدمين من المهاجرين ، وكانت هذه الفئة من الفقر بما جعلهم لا يملكون ما يقيم أودهم أو يسد رمقهم ، وبما جعلهم لا يجدون مسكناً يأويهم، فكان أن بنيت صُفّة [بضم الصاد وتشديد الفاء] وهي ظلة في مؤخرة مسجد الرسول ليأوي إليها هؤلاء ومن هم على شاكلتهم ، ومن ثم عرفوا بأهل الصُفّة .

والثابت أن الوضع الاجتماعي وربما الانتماء العرقي ، قد حال دون سكن أهل الصُفّة في دور الأنصار أسوة بسكن بعض المهاجرين في دور الأنصار بعد المؤاخاة ، وقد اتسمت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأهل الصُفّة بالصعوبة والقسوة ، ولذا فقد وصفوا بأنهم أهل الحاجة .[2]

[1]. سورة الحشر ، ٧، ٨ .
[2]. د. نجمان ياسين ، تطور الأوضاع الاقتصادية .. ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

وقد ضمت الصُفّة شخصيات إسلامية كان لها شأنها ، مثل عمار بن ياسر وأبي ذر الغفاري ، وسلمان الفارسي وأبي هريرة ، وقد كانوا يشكون إلى الرسول الكريم سوء حالهم ، ولذا فقد سعى جاهداً لتأمين معيشتهم ، فقد أمر من كل حائط بقنو يعلق في المسجد كي يوفر لهم الطعام ، كما كان يشركهم في الخبز واللبن المخصص له ، ويدعوهم إلى طعامه ليلاً ، كما كان بعض الأنصار مثل سعد بن عبادة يضيّفون الصُفّة فرادى وجماعة .[1]

وكانت علاقة النبي بأهل الصفة قوية ، فقد كان يجالسهم ، ويتدارس معهم شئون دينهم ، فكان أن أصبحوا أكثر من غيرهم دراية في أمور الدين ومعرفة لشخص النبي الكريم .[2]

وفي المرحلة التي أعقبت وفاة الرسول الكريم توزع أهل الصفة في اتجاهين ، الاتجاه الأول ، اتجاه الزهد عند بعض أهل الصفة ، حيث زهدوا في الثروات والمغريات المادية ، وقد عزز هذا الاتجاه مخالطة النبي لأهل الصفة وتعاطفه معهم ، الاتجاه الثاني هو اتجاه التكيف مع التحولات الجديدة عند بعض آخر من أهل الصفة ، حيث لم يروا تعارضاً بين الإسلام والتنعم بنعم الحياة[3] ، ومن ثم فقد أثر التطور الذي طرأ على وضعية أهل الصفة بعد وفاة الرسول الكريم على ترتيب تلك الفئة في النظام الاجتماعي في المجتمع الإسلامي .

- تعزيز الوضع المادي للمؤلفة قلوبهم .[4]

المؤلفة قلوبهم هم فئة ممن دخلوا في الإسلام حديثاً ، ولا يزالون مذبذبين ، ولم يثبت الإسلام في قلوبهم ، وقد نزل في هذه المجموعة قول الحق تبارك وتعالى ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ

[1]. المرجع السابق ، ص ١٦٢ .
[2]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[3]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[4]. المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾[1] ، ووفق هذه الآية الكريمة فالمؤلفة قلوبهم هم الذين كان النبي يتألفهم على الإسلام فيستميلهم إليه عن طريق الإحسان إليهم أو يكف شرهم .

وعملاً بهذه الآية الكريمة قسّم الرسول الكريم غنائم هوازن في قريش وفي قبائل العرب ، وأكثر العطايا لأهل مكة ، وقد أعطى الرسول للمؤلفة قلوبهم من زعماء مكة ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ ناقة[2]، وبالرغم من أن هذا التدبير هو أمر إلهي بالأساس إلا أن الرسول قد نفذه ببراعة وحكمة ، حققت أهدافه التي جاء من أجلها ، فهذا الإجراء قد لقي ارتياحاً لدى زعماء مكة وعشائرهم، وأكد لهم أنهم سيجدون خيراً في الإسلام ، فدخلوا في دين الله أفواجاً ، " كما كان ذلك الإجراء حافزاً لبقية شيوخ القبائل العربية الأخرى كي تتجه إلى الإسلام بعد أن رأت روح السماحة والكرم عند النبي "[3]، هذا في الوقت الذي استعان النبي بخبرات المؤلفة قلوبهم في الكثير من إدارة شئون الدولة الإسلامية ، فقد استخدم أبا سفيان عاملاً على صدقة نجران .[4]

ويمكن الاعتداد بهذا التدبير كسابقة تجيز لولي الأمر حق المنح والعطاء ، وتفضيل بعض الغانمين على بعض للمصلحة ، وهذا ما حدث عندما أعطى الرسول المؤلفة قلوبهم من غنائم حنين ما يفوق الخمس .

---

[1]. سورة التوبة ، ٦٠ .
[2]. د. نجمان ياسين ، تطور الأوضاع الاقتصادية .. ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .
[3]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[4]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

❖ جعل العمل مصدراً للثروة والتملك :

يتولد الأجر لقاء العمل والجهد البشري العضلي أو الذهني ، وعندما يتم توزيع فرص العمل على أفراد المجتمع فقد ضمن الأفراد بذلك المشاركة في تفعيل وتشغيل مقدرات الإنماء من ناحيتين :

– الناحية الأولى : طاقات العمل والجهد البشري الذي يمتلكه أفراد المجتمع سواء كان جهداً عضلياً أو جهداً ذهنياً .

– الناحية الثانية : الطاقات المادية التي يمتلكها المجتمع مثل الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال، ومن التقاء الفصيلين من الطاقات تتم عملية الإنتاج ويحصل الفرد على نظير عمله وجهده ممثلاً في الأجر .

ويرتبط بمسألة توزيع ما يولد الأجر وهو العمل مسألة أخرى مهمة وهي المتعلقة بمقومات العمل ، فللعمل المنتج مقومات تتكاتف جميعها من أجل تحقيق أهداف نموذج الإنماء الإسلامي ، وتتمثل تلك المقومات في الآتي :

– هل ينبغي توفر الرغبة في العمل أم القدرة عليه : إن نموذج الإنماء الإسلامي يركز على القادرين على العمل وليس على الراغبين فيه ، فليس كل الراغبين في العمل قادرين عليه ، وليس كل من يملك الرغبة يملك القدرة ، أما القادر على العمل وفق النموذج الإسلامي فهو محور الاهتمام ، فالقادر على العمل ينبغي أن يستخرج ما لديه من طاقة لأن إهمال تلك الطاقة وتعطيلها محرم شرعاً – كما سبق وأوضحنا – ، فكل طاقة كامنة بشرية كانت أم طبيعية ينبغي تفعيلها وتحريكها بما يؤدي إلي استثمارها واستغلال مكنونها .

والطاقة الكامنة لدى الفرد المسلم ينبغي استغلالها فيما يولد الأجر من ناحية والإنتاج من ناحية أخرى ، وهنا يحق للدولة أن تلزم كل ذي مرة سوي أن يعمل ولا تجعل له حقاً في صدقة أو زكاة طالما توفرت له فرصة العمل .

- توفير فرصة العمل : المقوم الثاني هو توفير فرصة العمل لاستغلال الطاقة الكامنة لدى الفرد المسلم القادر على العمل ، وهنا تبرز مهمة الدولة ودورها في ضرورة استغلال تلك الطاقات البشرية الهائلة وذلك بتوفير فرص العمل وتوجيه الأفراد إليها .

وتثار دائماً إشكالية دور الدولة في توفير فرص العمل واستغلال الطاقات البشرية المتوفرة لديها ، ولقد كثرت الأقاويل في هذا الصدد ، ونسي الجميع الطرح الإسلامي في هذا الخصوص ، ومفاد ذلك الطرح أننا — وكما سبق أن أوضحنا — إزاء ثلاث قطاعات داخل المجتمع ، قطاع الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص ، ومسئولية استغلال الطاقات البشرية داخل المجتمع موزعة بين هذه القطاعات الثلاث ، فكل قادر على العمل راغب فيه يتحمل القطاعات الثلاث إثم تعطيل طاقاته وإهدارها .

- إعداد القادرين على العمل : كذلك فالفرد القادر على العمل إذا توفرت له فرصة العمل والإنتاج ينبغي أن يتم تأهيله وتدريبه في مجال عمله حتي يُخرج كل ما لديه من طاقة بكفاءة وفعالية .

في هذا الصدد تظهر كذلك معادلة التشغيل الكامل للعنصر البشري داخل المجتمع ، والتشغيل الكامل يعني أمرين :

- الأمر الأول : أن يتم استغلال واستيعاب جميع القادرين على العمل داخل المجتمع .
- الأمر الثاني : أن يؤدي كل فرد عمله بأقصى طاقة ممكنة ولا يهدر منها شيئاً .

❖ توزيع مقدرات الإنماء ومصادر الثروة .[1]

❖ تفتيت الثروة بين أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع :

لقد تضافرت الشريعة بأصليها ، القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة مع نموذج الممارسة العملية للرسول الكريم ، من أجل وضع الأصول والأسس الخاصة بتشكيل النظام الاجتماعي للدولة الإسلامية ، وقد كانت عملية تفتيت الثروة بين أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع من أهم الإجراءات والتدابير التي عكست بوضوح ذلك التضافر في أبهى صورة .

وينبغي أن يفهم أن تفتيت الثروة لم يكن يعني مطلقاً بنزع ملكيات الأفراد أو أخذ أموالهم وتوزيعها على أفراد المجتمع ، ولكنها كانت عملية إبداعية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية يمكن إيضاحها من خلال الآتي :

○ إن تفتيت أو تجزئة الثروة يعني التوجيه من المنبع أو المصدر ولا يعني بحال النزع أو الأخذ قسراً ، ومعنى هذا أن تفتيت أو تجزئة الثروة عبارة عن عملية طبيعية لا تدخل فيها من أحد ، ولكنها بمثابة تشريع فوقي هدفه الإصلاح والتوجيه .

○كذلك فتفتيت وتجزئة الثروة في المجتمع هو تفعيل وإنماء لها وهي في يد أصحابها ومالكيها ، وذلك بتوزيع نواتجها علي أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ، فالاستثمار والإنماء يعني الإنتاج ، والأخير يرتكز على عناصر يمتلكها أفراد المجتمع ، ومن ثم فهم يستفيدون من تدوير الثروة في المجتمع حسب ما يمتلكه كل فرد من تلك العناصر .

○ تفتيت وتجزئة الثروة بمثابة علاج لمشاكل اقتصادية تترتب عليها مخاطر اجتماعية مؤثرة، وأوبئة ومفاسد ضارة بالمجتمع ، تنشر فيه الضغائن وتثير الأحقاد والصراعات

---

[1]. أرجع إلي المبحث الرابع من هذا الجزء .

الاجتماعية المدمرة ، فالربا يحمل من الغبن والإجحاف ما يدمر العلاقات الاجتماعية ، ويضمر من الافتتان والاجتراء على جهود ومقدرات الآخرين دون وجه حق ، أما كنز الأموال فهو إهدار وتعطيل لثروات المجتمع ، وإخراجها وإبعادها عن حلبة الإنتاج والنشاط ، فالكنز إذن عكس الادخار والربا عكس الاستثمار ، أما الادخار والاستثمار فقد دعا إليها الشرع الحنيف وحث عليها لما لهما من فوائد للفرد والمجتمع .

○ تفتيت وتجزئة الثروة يعني في واقعه عملية مواءمة وموازنة إمكانات الفرد وقدرته على العمل والإنتاج وما تحت يده من ثروة ، فإذا زادت الثروة عن طاقة الفرد ومقدرته على استثمارها وإنمائها اضطربت دورة رأس المال وأصيبت عملية التدوير بخلل قد يقود إلى تبديد الثروة أو تعطيلها .

○ أخيراً فان عملية تفتيت وتجزئة الثروة وتوزيعها بشكل طبيعي من خلال إنمائها وتعميم نواتجها على أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ، هي في ذاتها عملية حفظ وصون لثروة المجتمع ، التي هي في نهاية الأمر مجموع ما يملكه الأفراد .

من ثم كان التوجيه الإلهي وسلوك الرسول الكريم يثبتان الأسس ، ويقعدان القواعد ، ويؤصلان الأصول لعملية تفتيت الثروة وتجزئتها ، من خلال تدابير وإجراءات نتناول أهمها فيما يلي :

– تحريم الاكتناز :

للنقود مهام كثيرة وعديدة في المجتمع ، فهي تحرك دينامية الاقتصاد بالكامل ، وبصفة خاصة حركة التطور والإنماء ، وترتكز حركة التطور والإنماء بالأساس على الاستثمار ، والأخير لا يزدهر إلا من خلال حركة رجال الأعمال ، ولكن حركة رجال الأعمال تحتاج إلي من يوفر لها السيولة النقدية اللازمة ، ولا تتوفر تلك السيولة إلا من خلال مدخرات أفراد المجتمع التي تتجمع فتكون أموالاً طائلة يمكن الاعتماد عليها واستثمارها .

فالدخول التي يتحصل عليها الأفراد يوزعونها بين : الإنفاق اليومي ، الذي يشكل ما يُعرف بالطلب الفعّال ، وبين الإمساك والتعطيل عن الفاعلية ، والجزء الأخير من دخل الفرد والذي تم إمساكه وتعطيله يتصرف فيه الفرد بإحدى طريقتين : الطريقة الأولى ، أن يودع هذا المال لدى مصرف يقوم عنه بمهمة الاستثمار ، حيث يتولى المصرف في هذه الحالة الحفاظ على النقود في حالة فاعلية ، وذلك بإقراضها أو المشاركة بها في النشاط الاقتصادي[1] .

الطريقة الثانية ، أن يحتفظ الفرد بالنقود خاملة راكدة ، فتصبح في هذه الحالة بلا وظيفة لأنها بعيدة عن دائرة الفاعلية ، وذلك هو الاكتناز ، ويكون المكتنز قد أخطأ أكثر من مرة [2] :

- أخطأ لأنه عطّل خاصية نعمة من نعم الله ، وسلب هذه النعمة وظيفتها وأثرها .
- وأخطأ في حق نفسه عندما لم يداوم استثمار ما في يده من أموال لينتفع من النماء الذي تحدثه عملية مداومة الاستثمار .
- وأخطأ عندما حبس عن المجتمع قوة ليس للمجتمع غنى عنها ، ذلك أن النقود المكتنزة يقابلها في المجتمع طاقات تحتاج إلي تحريك وتفعيل .
- وأخطأ عندما ألجأ بسلوكه هذا القائمين على الأمر إلي البحث عن سياسات وأساليب تعويضية ، هي دائماً تزيد الأمور في المجتمع وفي الحياة تعقيداً لأنها تقوم على تقديرات وافتراضات قد تصيب وقد تخطئ ، ولكنها في جميع الأحوال لا تبلغ الكمال .

---

[1]. د. أحمد عبد العزيز النجار ، المدخل إلي النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي (القاهرة ، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٠) ص ١٤٩ .

[2]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وقد نهى الحق تبارك وتعالى عن اكتناز الأموال والنقود التي تأخذ شكلي الذهب والفضة ، فقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[1] .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" داوموا على استثمار مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة " .

- تحريم الربا :

لقد منع الإسلام الفائدة على رأس المال ، وحرَّم تداولها أخذاً وعطاءً وكان له موقف متميز وطرح متفرد فيما يتعلق بالعائد على رأس المال ، وسوف نوضح فيما يلي كيف أن الفائدة على رأس المال من الربا :

الربا لغة هو الزيادة والمقصود به هنا الزيادة على رأس المال ، قلّت أو كثرت وينقسم الربا إلي قسمين :

- القسم الأول : ربا النسيئة ، وهو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل .

- القسم الثاني : ربا الفضل ، وهو بيع النقود بالنقود أو الطعام بالطعام مع الزيادة ، وربا الفضل ذريعة وأداة إلي ربا النسيئة .

[1] سورة التوبة : ٣٤ و ٣٥ .

وقد حرم الإسلام الربا تحريماً مطلقاً قال تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾[1] .

وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾[2] .

وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[3] .

وقال تعالى ﴿ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[4] .

وقال تعالى ﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ﴾[5] .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اجتنبوا السبع الموبقات " ، قالوا وما هن يا رسول الله ؟ قال : " الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات " .

---

[1]. سورة البقرة : ٢٧٥ و ٢٧٦ .
[2]. سورة البقرة : ٢٧٨ و ٢٧٩ .
[3]. سورة آل عمران : ١٣٠ .
[4]. سورة النساء : ١٦١ .
[5]. سورة الروم : ٣٩ .

وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :" لعن الله آكل الربا ، وموكله، وشاهديه ، وكاتبه " .

وعن عبد الله بن حنظلة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :" لدرهم ربا أشد عند الله تعالى من ست وثلاثين زنية في الخطيئة " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" الربا تسعة وتسعون باباً أدناها كأن يأتي الرجل بأمه " .

وعن أبي سعد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :" لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين فإني أخاف عليكم الرماء " ، والرماء هي الربا .

وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبُر بالبُر والملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطي سواء " .

وعن معمر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم :" أنه نهى عن بيع الطعام إلا مثلاً بمثل ".

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" لا تبيعوا الذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشِفُّوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشِفُّوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا غائباً منها بناجز " ، ولا تُشِفُّوا أي لا تفضّلوا .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" لا بأس ببيع البُر بالشعير والشعير أكثرهما يداً بيد " .

وعن بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :" إذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم " ، وبيع العينة هو أن الإنسان المحتاج إلي النقود يشتري سلعة بثمن معين إلي أجل ثم يبيعها إلي من اشتراها منه بثمن حال أقل ، فيكون الفرق هو فائدة المبلغ الذي أخذه عاجلاً .

ويسري ما قدمنا من نهي وتحريم الربا على كافة أنواع القروض أياً كان الغرض منها ، فهو يسري على القروض الإنتاجية ، كما يسري على القروض الاستهلاكية ، فإذا أراد صاحب المال استثماره تعيَّن عليه اللجوء إلي وسيلة مشروعة للاستثمار ، كما في عقود القراض والجعالة والمساقاة – التي سبق تفصيلها – وغيرها من العقود المنشئة للشركات على اختلاف أنواعها وسائر المشروعات الإنتاجية التي لا تتعامل بالربا أخذاً وعطاءاً والتي لا تعمل في المجالات المحرمة ، بل تقوم بأنواع الأعمال المشروعة في كافة مجالات الإنتاج والتبادل[1] .

لقد بني الإسلام الحياة الاقتصادية وجعل تشريعاته المالية مزيجاً من الاقتصاد والقانون والأخلاق ، ولم ينظر إلي الفائدة من ناحيتها الاقتصادية فقط ، ولم يجزها حتى ولو كانت محدودة [2] .

ومع أن الإسلام يقر حق الملكية الفردية للمال الذي تم الحصول عليه بالطرق المشروعة ، إلا أن الإنسان ليس مطلق الحرية في التصرف في هذا المال ، لأنه في حقيقة الأمر ملك لله الذي استخلف الإنسان فيه ، قال تعالى ﴿ ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾ ﴾[3] .

---

[1]. د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية الإسلامية .. ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧ .
[2]. المرجع السابق ، ص ٤٤٨ .
[3]. سورة الحديد : ٧ .

ومن ثم يخضع الفرد في التصرف في هذا المال إلي نظم معينة وقواعد وضوابط محددة وضعها المالك الحقيقي سبحانه وتعالى ، وتهدف إلي نشر الأمن والطمأنينة داخل المجتمع ، وتكفل تحقيق الإنماء القائم على الجهد والبذل وليس على أكل أموال الناس والافتئات على ممتلكاتهم .

– تشريع الميراث :

إضافةً إلى تحريم الربا وتحريم الاكتناز للأموال ، الذي جاء صريحاً وقاطعاً في الشريعة الإسلامية، فُرض الميراث كتشريع يمثل حدوداً تمس صلب الدين وقوامه ، وتعددت الأهداف والمقاصد التي من أجلها شُرِّع الميراث ، فهو وسيلة لتجزئة الثروة وتفتيت الملكية الفردية ، بما يحقق العدالة بين أفراد الأسرة ، وهو أيضاً يقود إلي تضييق الفجوة وتقليل الفروق المادية بين الفئات الاجتماعية .

وبتتبع آيات الميراث في القرآن الكريم يتبيّن أن الثروة تقسم بين أعداد كبيرة من الأقارب ، وهذا يترتب عليه اتساع حق الانتفاع ، ويمنع تركيز الثروات الضخمة في يد فرد واحد ، كما يتبّين كذلك أنه يحق للأقارب والأباعد الذين لا تصيبهم حصة في الميراث واليتامى والمساكين أن يرزقوا من الميراث ، وقد جاء في ذلك قول الحق تبارك وتعالى ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾[1] .

كان التشريع الإسلامي بليغاً وبديعاً في طريقة وكيفية نزوله ، فالأحكام لم تكن تنزل بشكل فجائي إجمالي ، بل كانت تأتي في سلاسل أو حلقات مترابطة ومتتابعة ، تسلم إلى بعضها، حتى تعالج الأمور بشكل مرحلي متدرج ، تألفه النفس ويقبله العقل وتعتاده

[1]. سورة النساء ، ٨ .

الجبلة الإنسانية ، وبنفس هذا النهج ومثل غيره من القضايا والإشكاليات جاء التشريع المتعلق بالميراث .

ففي أول الأمر أُقرت قيمة المؤاخاة التي طبقها الرسول الكريم بين المهاجرين والأنصار والتوارث بين الفريقين ، فيحق للمهاجر أن يرث الأنصاري والعكس ، وبخصوص هذا الأمر جاءت أول حلقات تشريع الميراث ، وتمثلت في إبطال هذا العرف أو التقليد ، وحصرت الميراث في ذوي الرحم ، وكان ذلك بعد موقعة بدر الكبرى ، تلا ذلك حلقة أخرى فيما يتعلق بتشريع الميراث ، فكان الأمر متروكاً للشخص الذي تحضره الوفاة كي يترك وصية يضمنها من يشملهم الميراث ، وهم الوالدان والأقربون ، وفي ذلك جاء قول الحق تبارك وتعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[1] .

ثم تحوّل الشرع الحنيف إلي النساء ، ليضعهن في وضعهن الطبيعي ، الذي يتلاءم مع دورهن وأهميتهن في المجتمع الإنساني عموماً والإسلامي خصوصاً ، وكان أول ما يرسخ ذلك الوضع ويثبت أركانه هو الميراث ، الذي به تثبت شخصية المرأة ، ويتحدد دورها في الحياة كشريك فعّال ومثمر للرجل لا تقل عنه في شيء ، فقد قسم الحق تبارك وتعالى تبعات الحياة وأعباءها بين الزوجين الذكر والأنثى بدقة وحكمة بالغة ، وجعل لكل منها وظيفته ، وأقام بينهما توازناً وتناسقاً وتناغماً بديعاً من خلاله يكمّل كل منهما الآخر إلى درجة الاندماج الكامل في كل واحد ، وكيان قائم ومستقل بذاته هو الأسرة نواة المجتمع المسلم .

[1]. سورة البقرة ، ١٨٠ .

لأجل ذلك شرع الله تعالى في حلقة ثالثة من حلقات الميراث أن ترث النساء دون أن يحدد سبحانه مقدار الميراث ، فقال جلّ وعلا ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾[1] .

وفي حلقة أخيرة هي التتمة والتكملة لحلقات الميراث بوصفه أحد المحددات المهمة التي تحدد معالم النظام الاجتماعي والإسلامي ، حدد الحق تبارك وتعالى مقدار الإرث الذي يأخذه كل من الذكر والأنثى ، فقال عز من قال ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[2] .

وحري بنا أن نوضح في هذا المقام أن ما فرضه الشرع من ميراث للذكر مثل حظ الاثنتين لا يعني بحال تفضيل الذكر على الأنثى ، فلا فضل في شرع الله للذكر على الأنثى إلا بالتقوى ومراعاة حدود الله ، قال تعالى ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴾[3] .

ولكن ذلك التحديد بمثابة تمييز مبني على أساس الوظيفة الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة، فالرجل هو الذي يتولى شرعاً تأسيس الأسرة والإنفاق عليها وإعالتها ، فإذا كان

---

[1]. سورة النساء ، ٧ .

[2]. سورة النساء ، ١١ .

[3]. سورة آل عمران ، ١٩٥ .

الحق تبارك وتعالى قد ميزه بمضاعفة نصيبه على الأنثى ، فقد ألقى عليه في مقابل ذلك بتبعات جسام، تتمثل في تأسيس الأسرة والإنفاق عليها وإعالتها ، وعلى الجهة المقابلة فإذا كان الله قد فرض للأنثى نصف ما للذكر فقد أعفاها من التبعات المادية الخاصة بتأسيس الأسرة والإنفاق عليها وإعالتها وفي هذا تمييز لها .

ويمكن أن نستنتج مما تقدم أعلاه أن نصيب المرأة من الميراث من الوالدين والأقربين هو حق مادي لها ، ينشئ لها فور تسلمها له ذمة مالية خاصة بها ، ومستقلة استقلالاً مطلقاً عن أية ذمة مالية أخرى خاصة بأبويها أو بإخوانها أو بأولادها أو بزوجها أو بأي من أقربائها، ولها ترتيباً على ذلك حق التصرف المطلق في مضمون ذمتها المالية ، فلها أن تنفق منه على أسرتها، ولها أن تمتنع عن ذلك ، ولها أن تهدى منه لزوجها أو أبنائها أو أقربائها ، ولها ألا تفعل .

وتبياناً من الخالق سبحانه لوظيفة المرأة ومشاطرتها للرجل في كونهما من أسباب وجود الجنس البشري ، ومن مستلزمات بقائه وتكاثره ، ألقي عليها بتبعات ثقال تتواءم ودورها المحوري في الحياة ، وتتمثل تلك التبعات في مشاق الحمل ومعاناة الإنجاب وفنون تربية النشء ، وتشير العديد من الدراسات الحديثة إلى أن الغرائز والملكات التي تحتكم عليها الأنثى في أمور التربية وشئون التنشئة بالفطرة ، لا يمكن أن يقوم بها رجل حصل على درجة الدكتوراه في التربية والعلم بأطوار الطفولة والشباب .

إضافةً إلى ما تقدم فإن تشريع توريث النساء كان تأكيداً لحق المرأة في الإرث ورفضاً لاستضعافها وهضم حقوقها ، فقد اتفقت الروايات على أن سبب نزول آيات توريث النساء كانت واقعة عرضت للرسول الكريم حيث " جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتيها من سعد إلى رسول الله ، فقالت : يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك يوم أحد شهيداً، وأن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالاً ، ولا تنكحان إلا ولهما

مال ، قال : يقضي الله في ذلك ، فنزلت آية الميراث ، فبعث رسول الله إلى عمهما ، فقال : أعط ابنتي سعد الثلثين ، أعط أمهما الثمن وما بقي فهو لك "[1].

كذلك وفي نفس السياق الذي نهي عن هضم حقوق المرأة ، وحرمانها من مالها نهي عن وراثة النساء كرهاً ، إذ " كان النساء في الجاهلية وفي صدر الإسلام تورث كالمال بعد موت أزواجهن ، فكان الرجل من عصبة الميت إذا ألقى ثوبه على امرأة قريبة له دخلت في حوزته ، فله أن يتزوجها من غير صداق ، أو يزوجها ويأخذ صداقها ،أو يمنعها الزواج حتى تعطيه مالا ترضيه به أو تموت فيرثها "[2] ، فجاء التشريع الإلهي ليحرم هذا النوع من الإرث ، فقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ فَإِن كَرِهۡتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا ﴾[3] .

❖ الإلغاء التدريجي للرق والاسترقاق :

كذلك كان من الأصول المهمة التي وضعها الرسول الكريم من أجل صياغة وتشكيل النظام الاجتماعي للدولة الإسلامية ، والذي كان في ذات الوقت مقوماً من مقومات الحضارة الإسلامية الإلغاء التدريجي للرق والاسترقاق ، ووضعية الرق وعملية الاسترقاق من المسائل التي كانت بمثابة إشكالية متعددة الأبعاد والإفرازات، ووضعت في ذات الوقت التشريع الإسلامي في النظر والتطبيق على محك تجربة حقيقية ، انتظر الآخرون نتاجها ، لكي يصدرون أحكامهم وتقييماتهم للإسلام ، فالرق إذن كان وضعية قائمة وراسخة في بلاد العرب منبع الإسلام ، وكذا في البلاد التي فتحها المسلمون ، وكان في ذات الوقت

[1]. سنن الترمذي ، ج ٣ ، ص ٤١٤ .
[2]. مجمع اللغة العربية ، معجم ألفاظ القرآن الكريم ، ص ٧١٨ .
[3]. سورة النساء ، ١٩ .

معضلة إنسانية خطيرة، تصطدم بأنساق القيم المطلقة والنوعية التي جاء بها الإسلام ، ومن قبله جاءت بها الديانات السماوية الأخرى .

لقد كان الإسلام بمثابة قوة مبدعة خلاّقة ، وكذلك كان ثورة على الأوضاع السائدة في ذلك الزمان ، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والفكرية والعقلية ، وإجمالا كان الإسلام تحريراً للإنسان من الأغلال التي كبلت عقله وفكره ، ثم سلوكه وحركته ونشاطه تجاه عناصر الوجود في الكون الفسيح ، وفي المجتمع البشري الضيق المحدود ، فقد عاش الإنسان قبل الإسلام عبداً لفكره وهواه ، ورهناً بما يمليه عليه الفكر والهوى من أفكار ساذجة وآراء حمقاء واعتقادات خرقاء .

ومن ثم فقد انتظر المعاصرون لظهور الإسلام نتائج مواجهته للواقع الاجتماعي بمعضلاته وإشكالاته العديدة والمتنوعة ، لكي يستبشرون بدنو موعد الإنعتاق من العبودية المطلقة عبودية الهوى ، وفي ذات الوقت تربص المرجفون أيضاً لنتائج المواجهة ، كيداً للإسلام ونكاية به ، حين يعجز عن الظهور في المواجهة ويُغلب على أمره ، ولا زلنا نعيش حتى الآن متفرجين في ساحة الحكم على الإسلام ، التي نصبها وأقامها المحدثون من عبيد الهوى وكانت إحدى دعاواهم : كيف أن الإسلام كقوة ثورية ناهضة لم يقض على الرق قضاء مبرماً في مواجهته له وهو بصدد تشكيل النظام الاجتماعي للدولة الإسلامية ، وبالرغم من أنه كانت لديه القدرة والزخم المادي والمعنوي لإتمام ذلك !.

والرد على هذه الدعاوى وغيرها يحتم على المتابع أن يترفق في ترتيب الأفكار ، ويتعمق في تأصيل عمليات البحث والتحليل ، ويتفنن في استخدام الأدوات والآليات ، التي يمكنه عن طريقها أن يتعاطى مع أوضاع اجتماعية سادت مجتمعات إنسانية منذ أربعة عشر قرناً ، ومن ثم فلا محيص أمام الباحث إلا أن يحمل أدواته الموائمة ، ثم يبدأ رحلة عبر الزمن قافلاً إلى تلك المجتمعات ، يعيش ظروفها ، ويعاصر تطوراتها ، ويعاين عمليات التفاعل

والتغيير ، التي كانت نتاجاً وإفرازا للمواجهة التي تمت بين الإسلام ونظام الرق ، ثم يتوج تلك الرحلة بالنتائج والإستخلاصات والأحكام ، والآن .. لنبدأ الرحلة .

- الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للرق قبل مجيء الإسلام :

كان الرق في شبه الجزيرة العربية قبل مجيء الإسلام نظاماً قائماً ومستقلاً ، وله تقاليده وأعرافه التي تحكمه والتي تصل في قوتها وإلزامها إلي قوة القانون ، وكان نظام الرق متغلغلا في الحياة الاجتماعية وفي قطاعات الاقتصاد ، ويمكن متابعة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للرق قبل مجيء الإسلام من خلال الآتي :

* الأبعاد السياسية لنظام الرق في المجتمع العربي قبل مجيء الإسلام :

انحصرت الظاهرة السياسية في بلاد شبة الجزيرة العربية قبل الإسلام في النظام القبلي، الذي كان يعتبر القبيلة كياناً ذاتياً مستقلاً تحكمه قوانين وأعراف خاصة ، وتتوزع السلطة التي تشمل القوة والنفوذ على أساس الأصل ، وما يحتكم عليه الشخص من قوة مادية : من ثروة مثمرة وأموال ، وقوة نفوذ : من مكانة اجتماعية وسيطرة ، وكان رؤساء القبائل وشيوخها هم أكثر أفرادها قوة ونفوذاً ، فكانوا هم السادة والأرباب والمالكون والشرفاء والأفاضل والكرام ، وهذه السيادة قد أعطت لصاحبها عدة حقوق ، يتمثل أهمها في : صناعة القرار، وتصريف شئون القبيلة ، وفض الخلافات ، وحفظ الأمن بداخلها ، وحمايتها والدفاع عنها ضد العدوان الخارجي ، وله في مقابل ذلك واجب السمع والطاعة ،وهؤلاء السادة المتنفذون كانوا في حاجة ماسة إلى فئة تعكف على خدمتهم ، وتمكنهم من ممارسة مهام السيادة والسيطرة ، وكانت فئة العبيد هي الفئة التي أوكلت إليها هذه المهمة ، وكان مقدار السيادة والسيطرة في كثير من الأحيان يقاس بما تحت يد السيد

الشريف من العبيد ، وقد قيل أن هند بنت عبد المطلب قد أعتقت في يوم واحد أربعين رقبة ! .

* الأبعاد الاقتصادية لنظام الرق في المجتمع العربي قبل مجيء الإسلام :

إلى جانب ما شكله الرق من بعد سياسي ، يتمثل في اعتباره مظهراً من مظاهر السيادة والسيطرة ، ومتطلباً من متطلباتها ، كان للرق كذلك أبعاده الاقتصادية ، التي تجسدت في الآتي :

○ كانت تجارة الرقيق في حد ذاتها مجلباً للثروة ، حيث تاجر العرب بالرقيق " وكانت نسبة العبيد في اليمن أكثر من غيرها من حواضر شبه الجزيرة العربية ، وكان سبب ذلك يرجع إلى أن رقيق شرق إفريقيا كان يؤتى به عن طريق اليمن بواسطة كبار تجاره "[1].

○كذلك عُرف تأجير العبيد للعمل في الأرض الزراعية عند العرب ، فكان الأسياد يؤجرون ما يملكون من عبيد لمالكي الأرض الزراعية للعمل فيها مقابل أجر يومي ، وبنفس الأسلوب كانت الإماء تؤجر للترفيه !! .

○ وبذا عرف العرب قبل الإسلام استعمال العبيد للعمل في الأرض الزراعية ، فكان مالك الأرض الزراعية يشتري العبيد للعمل في الأرض وفلاحتها ، وقد اعتمد العرب المالكون للأرض الزراعية على القن — وهم العبيد العاملون في الأرض الزراعية — في زراعة الأرض وفلاحتها بشكل أساسي ، وكان من الصعب الاستغناء عن فئة القن للقيام بهذا العمل .

[1] د. نجمان ياسين ، تطور الأوضاع الاقتصادية .. ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

o بالإضافة إلى ما تقدم استُعمل الرقيق في العمل التجاري ، وبصفة خاصة في الحواضر التي تمحور اقتصادها في التجارة ، مثل مكة والطائف ويثرب إلى حد ما ، وكان دور فئة الرقيق مهماً في العمل التجاري في هذه المناطق .

o نستخلص مما تقدم أن فئة الرقيق كانت تلعب دوراً مهماً وحيوياً ، في اقتصاد الحواضر العربية في شبه جزيرة العرب قبل الإسلام ، وكان من الصعب على تلك المجتمعات التخلص من نظام الرق ، فربما كان في ذلك تخريب اقتصادها .

* الأبعاد الاجتماعية لنظام الرق في المجتمع العربي قبل مجيء الإسلام :

تشكل النظام الاجتماعي في حواضر شبه الجزيرة العربية قبل مجيء الإسلام من ثلاث فئات أساسية :

o الفئة الأولى : هي فئة الأسياد المتنفذون التي سبق الحديث عنها ، وقد استحوذت هذه الفئة على القوة المادية المتمثلة أساساً في الثروة ، سواء أ كانت أرضاً زراعية أو تجارة أو موارد أخرى ، كما احتكمت كذلك على النفوذ والسيطرة المتجسدة في التحكم في مصائر أفراد القبيلة ووجودهم ، وفي مقابل ذلك كانوا يضمنون للمجتمع ويكفلون لأفراده الحماية والأمن الداخلي والخارجي ، ويلاحظ أنه بداخل هذه الفئة كان يوجد بعض التفاوت بين أفرادها ، ولكن بشكل غير واضح .

o الفئة الثانية : وهي فئة الأحرار الصرحاء ، وهم ينحدرون من أصل واحد مشترك هو الجد الأعلى للقبيلة ، وهذه الفئة تعمل في كافة الأعمال ، فهي تعمل في التجارة ، وتمتلك الأرض الزراعية إلى غير ذلك من أعمال ، وفي داخل هذه الفئة يبدو التفاوت واضحاً في تملك الثروة ، وكذا في النفوذ المتولد عن علاقتهم بفئة الأسياد ، فهناك الأغنياء ، وهناك من يعيشون عل الكفاف ، وهناك الفقراء .

○ الفئة الثالثة : وهي فئة الحلفاء والعبيد ، وقد نرى دمج هاتين الفئتين في بعضهما، نظراً لوجودهما في قاع هرمية النظام الاجتماعي ، وكذا لأن نظرة المجتمع إليهما قد تكون واحدة ، وواقع تعامله معهما متشابه ، وأخيراً فأحوالهما وأعمالهما وإمكانات تعاملهما مع فئات المجتمع الأخرى قد تكون واحدة ، والحلفاء هم أفراد أو قبائل جاءوا من خارج القبيلة طلباً للحماية والأمن ، أما العبيد فهم المملوكون للأسياد ، وهذه الفئة لا تملك شيئاً من الثروة أو النفوذ ، بل هي مملوكة للفئتين السابقتين .

وليس من المنطقي الاستهانة بأمر وشأن فئة العبيد في هذا النظام الاجتماعي ، إذ أن الفئتين الأوليين تعتمدان بشكل مطلق على فئة العبيد فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية ، إضافة إلى ذلك فقد كان وجود فئة العبيد مهماً وضرورياً لخدمة فئة الأسياد أساساً ، وفئة الأحرار بشكل نسبي .

- كيف واجه الإسلام نظام الرق :

عبر مجموعة من التدابير واجه الإسلام نظام الرق ، بعضها بالتشريع ، وبعضها الآخر بالسلوك والقدوة ، ويمكن تتبع مواجهة الإسلام لنظام الرق من خلال استعراض تلك التدابير على النحو التالي :

* التدرج والرفق في مواجهة الإسلام لنظام الرق :

انطلاقاً من وضعية نظام الرق الذي كان متغلغلاً في المجتمع ومتداخلاً في نظمه السياسية والاقتصادية فقد راعى الإسلام ذلك ، وتعامل معه بحرص ورفق ، حتى لا يقّوض النظام القائم و لا يجبر الأفراد على الإقدام على أفعال إلا وهم راغبون فيها وراضون عنها ، ولم يكن الإسلام متراخياً أو مقصراً في مضائه من أجل القضاء على نظام الرق ، ولكنه فضّل التدرج والرفق في مواجهة ذلك النظام لأكثر من سبب ، نذكرها فيما يلي :

○ كان العبيد عبارة عن مِلك يمين ، والمِلك لا يجوز نزعه أو سلبه دون مبرر أو مسوغ شرعي أو قانوني ، والإسلام أصلاً لا يعرف نزع الملكية ، كما أن ملكية العبيد لم تكن من قبيل الأمور المحرمة ، التي تستوجب تحريمها بتشريع مثل الخمر أو الميسر أو الربا ، ولكن رغّب الإسلام في إنهاء وجودها والقضاء على مبررات ذلك الوجود بأساليب ووسائل معينة ، تؤدي إلى أن يُقدِم المالك بنفسه على عتق العبد ومنحه الحرية .

○ كان من الواضح أن فئة الأسياد تعتمد بشكل مطلق على خدمة العبيد ، فكان لكل سيد مجموعة من العبيد يقومون على خدمته الشخصية ، ويستوي في القيام بتلك الخدمة العبد والأمة ، يرتبط بذلك أهمية العبيد في خدمة المنازل ، إذ أن طائفة كبيرة من فئة العبيد ذكوراً وإناثاً ، كانت تستعمل في خدمة المنازل لدى فئة الأسياد وفئة الأحرار ، وكان من الصعوبة بمكان إنهاء مهمة أو خدمات تلك الفئة بشكل مفاجئ وجماعي ، عندما يتم عتق جميع العبيد بتشريع إلهي ملزم !.

○ كذلك — وكما سبق الإيضاح — كان للعبيد أهمية قصوى في اقتصاد الحواضر في تلك الأزمنة ، ففئة العبيد كانت هي الفئة العاملة التي يعتمد عليها الإنتاج الزراعي والحرفي، وكذا النشاط التجاري بشكل مطلق ، ومن ثم فإن إنهاء أعمال تلك الفئة بعتقها سيصيب اقتصاد تلك الحواضر بالتوقف والشلل .

* تضمين التشريع الإلهي ما يرّغب في إنهاء نظام الرق ويخفف آثاره :

لما تقدم من أسباب ، عمد الإسلام إلى التدرج والرفق في مواجهة نظام الرق ، فهو متغلغل في الحياة الاجتماعية ، وممتد إلى الأوضاع السياسية ، ومؤثر في الأوضاع الاقتصادية ، ومن ثم فالتعامل معه يحتاج إلى أدوات وآليات ذات خصوصية ، وكانت أول الآليات هي أن يتضمن التشريع الإلهي ما يرغب في إنهاء وضعية الرق ، ويخفف من آثارها ، وقد

جاء ذلك وفق الترتيب المنطقي التالي ، حيث أن السيد سيُقدِم مختاراً على عتق عبيده أو بعضهم .

○ العتق كفارة : لقد جعل التشريع الإلهي من عتق الرقبة كفارة لعدد من التجاوزات والآثام ومن ذلك :

□ فمن قتل مؤمناً خطأً يلزم بتحرير رقبة ، قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[1] .

□ ومن يحنث في يمينه فكفارته تحرير رقبة ، قال تعالى ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ ۖ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَّـٰرَةُ أَيْمَـٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَٱحْفَظُوٓا۟ أَيْمَـٰنَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[2] .

□ ومن ظاهر امرأته ثم تراجع عن عزمه ، فيلزمه للتكفير عن ذلك ، عتق رقبة ، قال تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَـٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۚ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[3] .

[1]. سورة النساء ، ٩٢ .
[2]. سورة المائدة ، ٨٩ .
[3]. سورة المجادلة ، ٣ .

○ العتق شكر لله واعترافاً بفضله ونعمه : كذلك جعل الحق تبارك وتعالى العتق شكراً لله واعترافاً بفضله وآياته ، ومعلوم أن الشكر والحمد لله عبادة ، وعليه فكان العتق في حكم العبادة ، قال تعالى ﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿٩﴾ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ ﴾[1] .

○ تخصيص نسبة من أموال الزكاة لتحرير العبيد : ثم حدد تبارك وتعالى بشكل قاطع نسبة من أموال الزكاة تخصص لتحرير العبيد ، إضافة لكل ما تقدم ، وهذا تشريع صريح وواضح لا جدال فيه ، ويقع موقع الأمر والفريضة ، وقد عمل به الرسول الكريم فور نزوله ، قال تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[2] ، ومعلوم أن هذه آية الزكاة ، والتي أصبحت بموجبها الزكاة فريضة، ومن ثم فقد كتب أبو بكر الصديق إلى بعض عماله يقول :" هذه فريضة الصدقة " ويعنى الزكاة التي فرضها رسول الله على المسلمين .

○هروب العبد من سيده الكافر في حالة الحرب بين المسلمين والقوم الذين ينتمي إليهم السيد: أيضاً سن الإسلام سنة حسنة في ما يتعلق بتقليص مساحة الرق في مجتمعات شبه الجزيرة العربية ، وتمثلت هذه السنة في منحه الحرية لكل عبد يهرب من سيده الكافر ، في حالة الحرب المعلنة بين المسلمين وغيرهم ، إذا كان السيد ينتمي إلى المحاربين للمسلمين .

[1]. سورة البلد ، ٨ ، ١٤ .
[2]. سورة التوبة ، ٦٠ .

* السنة المطهرة ومعالجة نظام الرق :

جاءت السنة النبوية المطهرة فيما يتعلق بمسألة الرق مبينة للقرآن ، ومفسرة لما أُجمل منه ، فإذا كان الذكر الحكيم قد ركز على ترغيب المؤمنين في التقرب إلى الله من خلال عتق الرقاب، وتخصيص المقدرات المالية من الزكاة للقضاء على هذا النظام ، فإن السنة المطهرة قد ركزت على جانب المعاملة ، والتنبيه إلي أن حالة الاسترقاق هي حالة عارضة من حياة الإنسان ، وأن الجميع أمام الله سواء ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من قتل عبده قتلناه ومن جدعه جدعناه ومن أخصاه أخصيناه "[1].

* سلوك الرسول الكريم وصحابته إزاء نظام الرق :

وعلى مستوى التطبيق العملي ، أراد الرسول الكريم أن يسن سنناً فعلية في هذا المجال ، لكي يكون لمن بعده نهجاً قويماً يحسن إتباعه، فقد قام الرسول الكريم بعتق أغلب الرقيق الذي كان بمعيته .

وقد حاكى الرسول الكريم في ذلك أبو بكر الصديق ، إذ أعتق قبل أن يهاجر إلى المدينة بصحبته صلى الله عليه وسلم ست رقاب ، سابعهم كان بلال بن رباح .

وكان الرسول الكريم يمنح العبيد من الهدايا التي تهدى إليه ، ومن سهمه في الخمس ، وكان يقربهم إليه ، ويجالسهم ، ويدارسهم أمور الدين .

- تقييد أسباب الاسترقاق :

بعد أن أستوعب الإسلام كافة الظروف والمتغيرات المحيطة بنظام الرق ، وجعل منها منطلقاً وخلفية للتعامل مع ذلك النظام، وبعد أن واجهه بتشريعات ضمنها القرآن والسنة

[1]. ابن حنبل ، المسند ، الجزء الخامس ، ص ١٢ .

، وأردفها بتطبيقات عملية وسلوكات فعلية للرسول الكريم وصحابته ، اتجه إلى القضاء على نظام الرق من المنبع فعمد إلى إجراءين :

* علاج الإسلام لمشكلة أسرى الحروب والفتح :

معلوم من متابعة تاريخ العرب قبل الإسلام أن الأسر والسبي الذي يصاحب الحروب ، يعد من أهم مصادر تغذية الرق والعمل على استمراره ، وتعويلاً على ذلك فقد تعامل الإسلام مع مشكلة أسرى الحروب والفتح ، من خلال تشريع سماوي أعقبه تطبيق مباشر من المشُرع الثاني بعد الله وهو الرسول الكريم .

فقد حدد التشريع السماوي مصير الأسرى فقال تعالى ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾[1] ، وتوضح هذه الآية أن الله يأمر عباده المؤمنين عند لقاء الأعداء بأن يحملوا عليهم بقوة ، ويُعملوا فيهم السيف ، فيهلك من يهلك ، ويشدوا وثاق الباقين ، ويضعونهم في الأسر ، ثم تحدد الآية بعد ذلك مصير هؤلاء الأسرى إلي أحد أمرين :

○ إطلاق سراحهم دون مقابل ، مناً من المسلمين وعطفاً ، حتى يعلم الكافرون سماحة الإسلام وعفوه عند المقدرة .

○ فداؤهم بالمال أو بالأسارى المسلمين .

ويوضح هذا التشريع أن أمر الأسارى أصبح محسوماً دون لبس أو غموض ، ولم يعد الأسر في الحرب يمثل أحد المصادر الأساسية للاسترقاق .

[1]. سورة محمد ، ٤ .

وقد نقل الرسول الكريم ذلك التشريع إلى الواقع العملي ، ومن ثم يتأكد عدم حصول الرق في زمن الرسول بسبب الحرب ، فقد أخذ فداء أسرى بدر ومنّ على بعضهم ، وعندما أسر بني المصطلق في العام السادس للهجرة أعتقهم فيما بعد ومنّ عليهم ، وفتح خيبر في العام السابع للهجرة ، وكان الفتح عنوة ، ولكنه منّ على أهلها ولم يسترقهم ، وكذلك فعل حين فتح مكة إذ لم يسترق أهلها ، وأيضاً منّ الرسول على أساري هوازن .

وهنا تعن إشكالية ، أُثيرت في كل العصور التاريخية حتى وقتنا الراهن ، مضمونها أن ما جاء في الآية الكريمة بشأن مآل الأساري هو حكم عام ، أم أنه جاء في خصوص العرب فقط ؟ والسبب المباشر الذي أثار هذه الإشكاليـــة ،أن العرب استرقوا أسرى حروب الفتوحات التي تمت بعد انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى ، فهل هذا يمثل نكوصاً عن التشريع الإلهي وخروجاً على سنة الرسول الكريم وأفعاله !.

لقد ردد البعض أن التشريع الذي جاء في الآية الكريمة بخصوص مصير أسارى الحرب هو حكم جاء بخصوص العرب فقط ، إذ أن العربي لا يسترق العربي ، إلا أن هذا القول غير دقيق، فالآية إنما جاءت بحكم شامل وعام ينسحب على كافة وقائع الحرب والقتال بين المسلمين وأعدائهم في كل زمان ومكان ، أما فيما يتعلق بما حدث في حروب الفتوحات التي حدثت بعد رحيل الرسول الكريم من استرقاق المسلمين لأساري الحرب ، فهو لم يخرج على حكم الآية الكريمة ، ولم ينحرف عن سنة الرسول الكريم ، ولكن كان تطبيقاً لحكم شرعي آخر ، يتعلق بالمعاملة بالمثل مع الأقوام الذين كانوا يقتلون المسلمين ويسترقونهم ، فكيف يمكن تطبيق حكم المنّ أو الفداء في شأن أسرى الأعداء ، وهم يقتلون أسرى المسلمين ويسترقونهم ؟.

إن الحكم المنطقي هو المعاملة بالمثل ، وهو الحكم الذي ورد في الآية الكريمة من قول الله تعالى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾[1] ، وبالرغم مما تقدم يبقى الحكم العام والقاعدة الأساسية في الشرع الإسلامي في معاملة الأسرى هو المنّ أو الفداء ، وما يرد غير ذلك فهو استثناء لا بد أن يستند إلي أسانيد تبرره شرعاً .

* القضاء على إرسايات نظام الرق نهائياً :

كما عالج الإسلام مشكلة أسرى الحرب بوصفها مصدراً من مصادر الرق ، وذلك من خلال تشريع إلاهي ممهور بسلوك عملي من الرسول الكريم ، عمد أيضاً إلي القضاء على إرسابات نظام الرق من جذورها ، حتى يمكن تشكيل نظام اجتماعي إسلامي قائم على قيم الإسلام ومبادئه ذات السمة الأخلاقية والنزعة الإنسانية ، وسنفصّل هذا التوجه في العنصر التالي .

- الأصول العامة والموقف النهائي للإسلام من الرق :

نحاول في هذه الجزئية بلورة وتحديد الأصول العامة والموقف النهائي للإسلام من مسألة الرق ، وهذا التحديد هو الذي سيرسم الملمح النهائي لهذه المسألة في شكل النظام الاجتماعي الذي صاغه الإسلام وعممه على كافة مناطق وأقاليم الدولة الإسلامية ، وأصبح مقوماً من مقومات الحضارة الإسلامية .

والموقف النهائي للإسلام من مسألة الرق يتمحور على ثلاثة أصول ، تنتهي جميعها إلى رفضه للرق ، وسعيه الدائم للتخلص منه ، باعتباره حالة مؤقتة ، وتتنافى مع روح الإنسان وطبيعته البشرية التي أساسها الحرية ، ونتناول تلك الأصول الثلاثة فيما يلي :

[1]. سورة النحل ، ١٢٦ .

* الرق وضع قائم ، وحالة مؤقتة ، سعى الإسلام للتخلص منها :

كما أوضحنا سلفاً كان الرق في المجتمع العربي وضعاً قائماً ومستقراً قبل مجيء الإسلام ، ولم يجد الإسلام بداً من التعامل معه ، والتعاطي مع أبعاده وإفرازاته ، وقد أدرك الإسلام تشريعاً وحركة أن نظام الرق لا يمكن القضاء عليه ، وتنقية النظام الاجتماعي من آثاره وإفرازاته بين عشية وضحاها ، ففي ذلك تقويض للنظام الاجتماعي القائم ، وتفتيت لنسيج المجتمع الذي يتم تهيئته وأعداده للانطلاق في مرحلة مهمة من تاريخ الدعوة الإسلامية والحضارة كذلك .

الرق إذن مفروض على المجتمع العربي الذي عمّه الإسلام وتسيده ، فكان الرق بمثابة حتمية تاريخية اجتماعية حلّ الإسلام فوجدها إحدى الثوابت ، فما كان أمامه إلا أن يزحزحها أولاً ، ليلقي بها في قاع هرم النظام الاجتماعي ، تمهيداً للتطويح بها خارج نطاق النظام تماماً .

وعليه فقد اعتبر الإسلام أن الرق لم يكن أبداً وضعاً نهائياً مطلقاً لأي فرد يقع في ربقته ، وإنما تعامل معه بوصفه حالة مؤقتة لابد أن تنتهي ، ويتنفس الإنسان نسمات الحرية ، ولم يسلم الإسلام الأمر للتاريخ أو الزمن لكي يتولى التغيير والإصلاح ، وإنما تصدى لوضعية الرق بعزم ومضاء ، فشرع منذ تجسده في دولة ذات كيان واعتبار ، في السعي نحو التخلص من نظام الرق بأساليبه المتميزة ومنطقه الخاص .

لقد زاوج الإسلام في مسعاه للتخلص من الرق بين التشريع والحركة ، فالتشريع نزل من السماء في شكل أوامر إلاهية وترغيبات ربانية من أجل القضاء على ذلك النظام ، وتعانق مع تشريع السماء تشريع الأرض الذي صدر من الرسول الكريم في شكل أمر صريح ومباشر من أجل الإحسان إلى العبيد والرفق بهم و إطلاق سراحهم ، أما الحركة فقد قادها الرسول

الكريم وصحابته مقدّمين القدوة والأسوة ، حيث عمدوا إلى حث الناس على عتق العبيد وفك الرقاب ، وبدءوا بأنفسهم ، ثم قضوا على مصدر مهم من مصادر الرق ، عندما حرّموا استرقاق أسرى الحروب .

* الرق وضعية مرفوضة والأصل هو حرية الإنسان لأن الروح واحدة :

إذا كان الأصل الذي تقدم يختص بتعامل الإسلام مع الرق كوضع قائم وحالة كائنة ، فإن هذا الأصل يتعلق بمستقبل هذه الوضعية ، فقد أكد الإسلام على أن وضعية الرق هي وضعية مرفوضة ، لأنها حطت من قدر الإنسان الذي كرمّه ربه ، وإهدار لآدميته التي فضلها الله على كثير ممن خلق تفضيلاً .

إن المسلم لا ينبغي أن يكون عبداً إلا لله ، فالإسلام إذن يتعارض شرعاً وطبعاً مع نظام الرق، حيث أن استعباد الإنسان للإنسان يتقاطع مع عبودية الإنسان لله ، ولعل هذا يفسر تبرم كفار مكة وثورتهم على الإسلام ، عندما دخل كثير من عبيدهم فيه ، فقد استشعروا عندئذ أن عبيدهم قد صاروا عبيداً لغيرهم ، وهو الله الواحد الأحد ، فلم يقبلوا من عبيدهم أن يشركوا معهم في الطاعة والولاء غيرهم .

أما غير المسلم فهو عبد دائماً لهواه ، فهو إلاهه الذي يقوده حيث يريد ، ولا يمكن له أن يتحرر من ذلك الإله المتسلط إلا إذا تغلب على ذاته الضعيفة المستكنة التي تركن إلى الشهوات ، وتهفو إلى الملذات ، فتلك هي النفس الأمارة بالسوء ، التي تعشق العبودية وتهوى الرق .

إن الأصل هو حرية الإنسان ، والحرية تعني عدم الخضوع إلا لله ، فليس لبشر أن يخضع لبشر مثله ، فالخضوع للبشر هو الذلة والصغار والمهانة ، لأنه خضوع لإرادة محدودة وعقل ناقص وفكر فاسد ، أما الخضوع لله ففيه الرفعة والسمو والتحرر من إرادة

البشر ، لأنه خضوع لإرادة مطلقة وتدبير رشيد ، ضمن للمسلم الكرامة ، وكفل له الفضيلة والسمو والترقي في الدنيا والآخرة ، فهذه هي الحرية .

إن الناس جميعاً قد خُلقوا أحراراً ، وهم متساوون في الحرية ، أساس ذلك أن روح الإنسان واحدة ، وطبيعة النفس البشرية واحدة ، والجسد هو الغلاف الذي يغلف الروح والنفس ، وعلى أساسه يتباين الناس ويختلفون ، فإذا أيقنوا حقيقة واحدية الروح والنفس، لعلموا أن الناس متساوون وأرواحهم واحدة وأصلها هو الحرية .

إن الرق من وجهة نظر الإسلام هو أحد أغيار الحياة ، فهو بمثابة حالة طارئة يبتلى بها الإنسان ، فلقد خُلق حراً ، و مسار حياته هو الحرية ، إلا إن الرق اعترض ذلك المسار وحول الإنسان عن حياة الحرية إلي وضعية الرق و العبودية ،فذلك تحول من الأصل الثابت إلى الفرع العابر ، إن الإسلام هو ذلك الفعل الثوري و الحركة الناهضة ، التي جاءت لتصحح الأوضاع وتعيد الأمور إلي نصابها الطبيعي ، فترجع الإنسان إلي مساره الصحيح و أصله الثابت وهو الحرية .

لقد أقر الإسلام بذلك وجهته نحو الرق ، ليس كحالة قائمة ووضع ماثل فقط ، ولكن كحكم نهائي ومطلق ، يكبح جماح حركة الرق في المستقبل ، فيوقف تقدمها و يعوق نموها، وهذا ما حدث بالفعل .

* القيم الإسلامية ترفض الرق وتحاربه :

يتمثل الأصل الثالث من الأصول التي وضعها الإسلام لتحديد موقفه من الرق في نسق القيم الذي صاغه ليضبط مجريات الحياة ويقنن حركة الإنسان فيها ، وهذا النسق القيمي يقرّ الحرية وينشرها ويدعم وجودها ، وفى ذلك تلقائياً ما يكبت الرق و يضيق عليه الخناق و يزهقه نهائياً .

فقيم مثل الإخاء والحرية و المساواة والعدالة و غيرها كفيلة بالقضاء على الرق ، وجديرة بأن تستبدله بالحرية ، وأن تؤدي كذلك إلي إحلال التجانس والتقارب محل التباين والتفاوت بين الفئات داخل المجتمع .

ننتهي إذن إلي القول بأن موقف الإسلام من الرق قد أدى ضمن مواقفه من إشكاليات اجتماعية أخرى إلي تشكيل نظام اجتماعي ، لا يزال حتى الآن يمثل النموذج والقدوة بين الأنظمة الاجتماعية التي أفرزتها نماذج الممارسة العملية المترتبة على الأفكار البشرية في الغرب والشرق .

❖ وضع المرأة في مكانها الصحيح في النظام الاجتماعي :

مثل الرق كانت المرأة إحدى الإشكاليات الاجتماعية التي وجهها الإسلام وهو بصدد تشكيل النظام الاجتماعي ، فوضع المرأة قبل مجيء الإسلام كان وضعاً سيئاً ، ولم تكن تباشر دوراً ملموساً في المجتمع ، ولسنا معنيين في هذا السياق بتناول وضعية المرأة قبل مجيء الإسلام ، ولكننا مهتمون بتكثيف الضوء على ما قدّمه الإسلام تشريعاً وفكراً وفعلاً من أجل وضع المرأة في مكانها الصحيح من النظام الاجتماعي ، الذي أصبح أحد مقومات الحضارة الإسلامية ، ويمكن متابعة الإسهام الإسلامي المهم بشأن المرأة من خلال ما يلي :

ــ بروز المرأة ككيان مستقل في النظام الاجتماعي :

بعد مجيء الإسلام ، اختلف وضع المرأة ، وبرز دورها في المجتمع الإسلامي ، وبدأت تتلمس موقعها الحيوي و الفعال ككيان له استقلاليته على خارطة النظام الاجتماعي في المجتمع الإسلامي ، وقد تم ذلك عبر ترتيبات وتفعيلات منطقية حكيمة ، فلم يكن المجتمع العربي في ذلك الوقت مؤهلاً للاستجابة والتعاطي مع أية مبادرات لتغيير وضع

المرأة وترقية شأنها ، إلا إذا كـان ذلـك مـن خـلال تـشريعات إلاهيـة فوقيـة ، يحترمهـا الجميع ويذعنون لها ، وهذا ما تم فعلاً حيث شرعت مصادر التشريع في تنـاول المـرأة ، بإبراز أهميتها في المجتمع ، وإبراز العلاقة بينها وبين الرجل على أنها علاقة تبادل مهام وتوزيع أدوار من أجـل استمرار الحياة وازدهارها ، وتكثيف الضوء على حقوق المرأة الـتي كانت مهضومـــة من قبـل ، ولم يعرها المجتمع العربي الاهتمام الكـافي ، ويمكـن تفـصيل الحديث عن إبراز التشريع الإسلامي للمرأة ككيان من خلال الآتي :

* الحديث عن المرأة في مصادر التشريع [القرآن والسنة] :

○ لقد أراد الحق تبـارك وتعـالى أن يكـرّم المـرأة ويعلـيّ مـن شـأنها في المجتمـع الـذي لم يمنحها حقها المفروض ، ولم ينزلها منزلها الطبيعـي الذي هو لهـــا ، فكان أن ذكرها الله في كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فذكرها تكريمـاً وتقـديراً في سورة كاملة تحمل أسمها ، وهي سورة النساء ، ثم تنـاول كافـة التـشريعات الخاصـة بها منذ خروجها إلي الحياة وحتى وفاتها ، فأبرز بذلك ذلك الكيان الذي يقاسم الرجـل الحياة ، وقد كان مغموراً مطموراً بين جهل الرجل ومجونـه وأنانيتـه ، في مجتمـع أكتـع أعرج يعتمد في مسيرته العرجاء على ذراع واحد ورجل واحدة وهي الرجل .

لقد أبان القرآن الكريم كافـة شـئون المـرأة ، ولم يفـرّط في ذلـك مـن شـئ ، حتـى أخـص خصوصياتها في علاقتها الزوجية والجنسية مع الرجل ألمح إليهـا وتناولهـا ، ففـي القـرآن العظيم تفضيل لمنزلة المرأة منذ أن كانت طفلة ، فحرّم جلّ وعلا وأدها ، وتوعّد من يفعـل هذه الفعلة الشنعاء بعذاب عظيم ، وبكّت من يتشاءم ويسود وجهه عندما يبشر بـالأنثى ، ثم أوصى بالفتيات خـيراً ، وحـثّ علـى تعليمهن وتهـذيبهن ، وحـض علـى تـزويجهن لـصاحب الـدين والخلـق الرفيـع ، ونهـى عـن تعطيـل زواج البنـت بالمبالغـة في المهـور والصدُقات ، لأن في ذلك إكراهاً لها علـى البغـاء والانحـراف ، ثـم أشـترط لـزواج البنـت

استئذانها وتحصيل موافقتها ، وعدم إكراهها على الزواج من شخص لا ترغب فيه ، وجعل الصداق حقاً مفروضاً للمرأة ، تتصرف فيه كما تشاء ، وأوضح أن الحياة الزوجية شركة بين الزوجين يقوم كلٌ منهما بدوره فيها بما يتفق مع تكوينه وقدراته ، فلا يكلف بما لا يطيق ، ولا يطلب منه إلا ما يستطيع ، وعلّم القرآن الكريم الزوجين آداب الحياة الزوجية ، وكيفية التعامل بين الزوجين القائم على الاحترام المتبادل ، وتقدير كل منهما للآخر ولدوره في الأسرة وفي الحياة ، ولم يستح الحق تبارك وتعالى من أن يبيّن للزوجين آداب المعاشرة الجنسية ، فأمر الرجل بأن يترفق بالمرأة ، وأن يقدم لنفسه قبل الجماع ، وأن يجامع في مكان الولد تطهراً ورغبة في استيقاء النوع ، وأن يجتنب المرأة في فترة المحيض ، وفي حالة الخلافات الزوجية أمر سبحانه وتعالى بتلمس كافة سبل الإصلاح بدءً بالوعظ والتوجيه ثم الهجر في المضاجع ، ثم الضرب الرمزي غير المبرح ، فإذا لم تجد كل هذه السبل أحلّ الطلاق وجعله أبغض ما أحل ، وأوضح الحق تبارك وتعالى بعض حالات ووضعيات الخلافات الزوجية ، مثل الظهار والملاعنة نظراً لأهميتها ، وبيّن تفصيلاً مسائل الطلاق الرجعي ، وبيّن وشددّ على ذلك لأن في ذلك نهاية للحياة الزوجية ، ونهى الله تعالى عن قذف المحصنات إلا بشهادة أربع شهود ، نظراً لجسامة هذه الجريمة وشدة عقوبتها ، وأوضح سبحانه ضعف المرأة ورهافة تكوينها ورقة بنيتها الجسمانية ، وكيف أن الحمل يزيد من ضعفها ويقلل من قدرتها ، وكيف أن الوضع أشد ألماً وإجهاداً ، وبين فترة الحمل والرضاعة ، وفي هذا تأكيد على الرضاعة الطبيعية ومدى أهميتها للوليد ، ومن ثم عظم الله دور الأم وأعلا شأنها وقدرها وقدّمها علي الأب ، لما تلاقيه وتعانيه من مشاق وصعاب في مراحل الحمل والوضع والرضاعة ، ثم التربية بكافة فتراتها ، وحافظ الحق تبارك وتعالى علي حق المرأة في الميراث من الوالدين والأقربين ، وحقها في التصرف بمالها ، وأوضح أن لها ذمة مالية مستقلة عن ذمة الزوج والأبناء

والأقارب ، وأوصى الأبناء بالأمهات عندما يتقدم بهن السن ، وحتى بعد الوفاة ، وأوصى الأبناء ببر الوالدين بالترحم عليهما وبر وصلة من يحبون ، ووعد الأزواج الصالحات بالجنة والنعيم المقيم .

○ ثم جاءت السنة المطهرة لتسير على نفس نهج القرآن في شأن المرأة ، ففسرت منه ما أُجمل، وأكملت ما سكت عنه القرآن ، وتركه للاجتهاد ، وراعى فيه اختلاف الزمان والمكان ، فلقد أوصى الرسول الكريم بالنساء فقال :" استوصوا بالنساء خيراً " ، وحث صلى الله عليه وسلم على التعامل مع المرأة بالرفق واللين فقال :" رفقاً بالقوارير " ، وقال :" خلقت المرأة من ضلع أعوج من أراد إصلاحه كسره ، فتعاملوا معه على حاله " ، وقال :" ما أكرم النساء إلا كريم ، وما أهانهن إلا لئيم " ، وسأل رجل الرسول الكريم :" من أحق الناس بحسن صحبتي ، قال : أمك ، قال : ثم من ، قال : أمك ، قال : ثم من ، قال : أمك ، قال : ثم من، قال : أبوك " ، والأحاديث النبوية في خصوص تقدير المرأة وإعلاء شأنها والرفق بها كثيرة .

* ممارسات الرسول الكريم لتكريم المرأة وإعلاء شأنها :

وعلى مستوى العمل والممارسة والسلوك جاء الرسول تجاه النساء بالممارسات والسلوكات التي أسفرت عن تكريم الإسلام لهن وإعلائه لشأنهن وتعويله على دورهن في الحياة ، فهن شقائق الرجال وشركاؤهم في الحياة ، ومن تلك الممارسات نذكر ما يلي :

○ تخصيص يوم للنساء لتعليمهن أمور الدين :

يعد هذا أول سلوك رسمي جماعي في الإسلام لتعليم المرأة علوم الدين ، وما يرتبط به من شئون الحياة ، فقد طلبت إحدى النساء من الرسول الكريم أن يخصص لهن يوماً لتعليمهن أمور الدين أسوة بالرجال ، فاستجاب الرسول لطلبها ، وحدد يوماً للنساء

يعلمهن فيه أمور الدين ، فكان ذلك بمثابة أول تشريع تطبيقي لتعليم المرأة ، كما يبيّن في ذات الوقت أن الرجال متساوون مع النساء في طلب العلم ، ومتساوون كذلك في الالتزام والتمسك بما يتعلمون .

○ المرأة أدرى بشئونها :

لم تعد المرأة كماً مهملاً أو كائناً مجهولاً لا يملك من أمر نفسه شيئاً ، بل أصبحت كياناً قائماً بذاته محترماً ومعتبراً ، لا يتخذ بشأنه قرار ولا يحزم بخصوصه أمر إلا أستفتى فيه وأخذ برأيه ، وكان ذلك هو نهج الرسول الكريم، فكان إذا عّن له أمر يخص النساء أو يتعلق بشأن من شئونهن ، فضّل استفتاء إحداهن لأنهن أدرى بأمورهن ، فكان يسأل عن الفترة الزمنية التي يمكن للمرأة أن تتحمل فيها بُعد الزوج عن زوجه ، وذلك حتى يقرر المدة التي يقضيها المسلمون في المغازي بعيداً عن أزواجهم ، وكان يسأل عن عدد أيام الحيض عند الأعم الأغلب من النساء ، حتى يقرر الأيام التي تنقطع فيها المرأة عن الصلاة وباقي العبادات ، وحتى يفرق بين الحيض والاستحاضة ، وكان يسأل عن كثير من الأمور التي لا يعلمها إلا النساء .

○ نزول التشريع بأحكام تؤيد رأي النساء :

كثير من التشريع الإلهي نزل بأحكام تؤيّد رأي النساء في مسائل تخصهن أو تتعلق بعلاقتهن بالرجال ، ولعل أشهر ما جاء في هذا الصدد الآية الكريمة الأولى من سورة المجادلة ، فقد أخرج الحاكم عن عائشة قالت : تبارك الذي وسع سمعه كل شيء إني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة ويخفى عليّ بعضه ، وهي تشتكي زوجها إلي رسول الله وتقول : يا رسول الله أكل شبابي ونثرت له بطني ، حتى إذا كبر سني وانقطع ولدي ظاهر مني ، اللهم أني أشكو إليك ، فما برحت حتى نزل جبريل بهؤلاء الآيات :

﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ﴾[1] ،

وأمثلة ما تقدم كثيرة ، ويدل ذلك دلالة قاطعة على أن النساء قد أصبحن محط تقدير واعتبار الدين الجديد ، ولهن مكانتهن في المجتمع الجديد ، فالتشريع لم يعد يتجاهل وجودهن بل أصبح يلبي متطلباتهن وحاجاتهن في الحياة الكريمة الفاضلة .

– المساواة بين الرجل والمرأة في الطبيعة الإنسانية فالروح واحدة :

إن الحديث عن المساواة بين الرجل والمرأة في الإسلام لا وجود له أصلاً ، ولا ينبغي له أن يكون ، لأن الإسلام لم يعرف ، وليس فيه ، ما يقيم فرقاً ، وينشئ تبايناً ، بين الرجل والمرأة ، وإنما نبع ذلك الحديث كصدى وإفراز للأفكار والممارسات التي انبعثت من مجتمعات أخرى ، وكان بمثابة احتجاج على تلك الأفكار والممارسات ، ورغبة في تعديل العلاقة بين الجنسين وتقريب الفجوة بينهما ، ولعل الباحث المهتم بالنظام الاجتماعي الإسلامي الذي يعتبر أحد أهم مقومات الحضارة الإسلامية معني بإبراز وجهة نظر الإسلام في علاقة الرجل بالمرأة ، حيث أن الإسلام منذ البداية ينظر إلي هذه العلاقة علي أنها علاقة تساوى وتماثل بين عنصرين متجاذبين لا غنى لأحدهما عن الآخر ، تتوزع الأدوار بينهما ويتبادلان الوظائف والمهام والمواقع من أجل أن تستمر الحياة التي هي معبر إلي الآخرة ، فالإسلام لم ينظر إلي تلك العلاقة على أنها علاقة صراعية بين عنصرين يكافح كل منهما من أجل أن يسبق الآخر ويتفضل عليه ، ثم يسيطر ويهيمن عليه وعلى وجوده وحركته ونشاطه في الحياة ، إن الإسلام بمنطقه الحضاري وأسلوبه المتفرد ينظر إلي الرجل والمرأة بمنظار التساوي والتكافئ النابع من تجانس الطبيعة البشرية وواحدية الروح وهذا هو الأساس ، أما العرض الزائل ففيه اختلافات وظيفية ليست للأفضلية أو التميز المطلق الذي يعد منطلقاً وداعياً لسيطرة طرف على آخر ، و لكنها اختلافات تأهيلية من

---

[1]. سورة المجادلة ، ١ .

أجل استقبال وظائف الحياة التي خلق من أجلها كل جنس ، وسنحاول في هذه الجزئية إبراز وجهة نظر الإسلام في العلاقة بين الرجل والمرأة من ناحية ، وترقيته للمرأة ولدورها في المجتمع من ناحية أخرى من خلال الآتي:

* الانحدار من أصل واحد :

إن أول ما يقره الإسلام في شأن المرأة و علاقتها بالرجل هو أن كليهما ينحدر من أصل واحد هو التراب الذي خُلق منه أبو الناس آدم عليه السلام ، فلن يقدر لأحد الجنسين أن يتفضل على الآخر بأنه ينحدر من أصل يسمو على أصل الآخر ، فأصل الجنسين واحد و أطوار خلقه واحدة ، قال الله تعالى ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[1] .

وقال تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ﴾[2] ، وقال تعالى ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾[3] ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾[4] ، وقال تعالى ﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴾[5] ، وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ

[1]. سورة آل عمران ، ٥٩ .
[2]. سورة الأنعام ، ٢ .
[3]. سورة الأعراف ، ١٢ .
[4]. سورة الإسراء ، ٦١ .
[5]. سورة الكهف ، ٣٧ .

مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾[1] ، وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾ ﴾[2] ، وقال تعالى ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴾[3] ، و قال تعالى ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ﴾[4] ، وقال تعالى ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا ۚ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾[5] ، وقال تعالى ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ ۚ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴾[6] ، وقال تعالى ﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴾[7] ، وقال تعالى ﴿ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ ۖ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾[8] ، وقال تعالى﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا۟ شُيُوخًا ۚ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ ۖ وَلِتَبْلُغُوٓا۟ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[9] .

وإذا كان الطين هو أصل الإنسان ذكراً أو أنثى ، فإن الجنسين قد خلقا من نفس واحدة هي أبو البشر آدم عليه السلام ، وفي ذلك إقرار بتجانس النفس البشرية وتوافقها في الطباع والقواسم المشتركة .

---

[1]. سورة الحج ، ٥ .
[2]. سورة المؤمنين ، ١٢ ، ١٤ .
[3]. سورة الروم ، ٢٠ .
[4]. سورة السجدة ، ٧ .
[5]. سورة فاطر ، ١١ .
[6]. سورة الصافات ، ١١ .
[7]. سورة ص ، ٧١ .
[8]. سورة ص ، ٧٦ .
[9]. سورة غافر ، ٦٧ .

قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[1] .

وقال تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴾[2] .

وقال تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَت دَّعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾[3]

وقال تعالى ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾[4] .

كذلك فكل جنس هو سبب في وجود الجنس الآخر ، فالأنثى تضع الذكر ، والذكر يحمل في مائه جينات الأنثى ، ويتبادل الزوجان أسباب بقاء النوع وعناصر التناسل والتكاثر .

قال تعالى ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ (١٩٥) ﴾[5] .

وقال تعالى ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُم بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ

[1]. سورة النساء ، ١ .
[2]. سورة الأنعام ، ٩٨ .
[3]. سورة الأعراف ، ١٨٩ .
[4]. سورة الزمر ، ٦ .
[5]. سورة آل عمران ، ١٩٥ .

وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ ۚ فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ ۚ وَأَن تَصْبِرُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[1] .

* واحدية الروح وتجانس الطبيعة الإنسانية :

إن روح الإنسان واحدة سواء أكان ذكراً أم أنثى ، وواحدية الروح تسمو فوق أية فروق أو اختلافات شكلية بين الذكر والأنثى ، فالروح هي جوهر الإنسان ، وهي واحدة في كل البشر ، أما الاختلافات والفروق والتباينات فهي في العرض ، والإنسان يقيّم بجوهره وليس بعرضه أو مظهره ، ومن ثم فالذكر والأنثى متساويان من حيث واحدية الأرواح .

والطبيعة البشرية متجانسة ومتناظرة لدى الذكر والأنثى ، فالإنسان مزيج من الغرائز والرغبات ، وخليط من الأحاسيس والمشاعر والعواطف ، فالجميع متشابهون ومتناظرون في طبيعتهم الآدمية .

والإسلام ينطلق من واحدية الروح وتجانس الطبيعة الإنسانية في التعامل مع الأنثى وتقرير علاقتها بالذكر ، فهو ينظر إليهما علي أنهما روح واحدة وطبيعتهما الإنسانية متجانسة ، وذلك هو الجوهر الذي يعظمّه الإسلام ويمنحه التقدير والاعتبار .

* تباين البناء الجسماني تأهيل وظيفي خَلقي :

إن الاختلاف الأساسي الذي يعوّل عليه الناس في دعواهم باستحالة المساواة بين الرجل والمرأة وحتمية تفضيل الرجل ، هو تباين البناء الجسماني ، فبنية الرجل أقوى من المرأة وقدرته على التحمل والجلد أشد ، ولكن النساء قد يؤدين من المهام ويتحملن من العناء والمشقة ما لا يقدر عليه أشد الرجال ، مثل الحمل والولادة .

[1]. سورة النساء ، ٢٥ .

إذن فذلك التباين هـو تبـاين في البنـاء الجـسماني ، مـوزع بطريقـة حكيمـة وبديعـة بـين الجنسين ، إذ أن في كل جنس مواطن قوة ومكامن ضعف ، مـن شـأنها أن تنـشئ توازنـاً دقيقاً بين أعضاء الجسد الواحد ، ثم بين الجنسين إجمالاً .

ولقد شاءت إرادة الحق تبارك وتعـالى أن تجعـل مـن تبـاين البنـاء الجـسماني بـين الـذكر والأنثى بمثابة عملية تأهيل وظيفي خَلقي طبيعي لاستقبال التكليف الإلهي بممارسة أدوار الحياة ووظائفها ، ومن ثم فهذا التباين الجسماني إن هو إلا عملية تواؤم فطري طبيعي مع طبيعة المهام والوظائف التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة .

* واحدية التكليف بالأحكام والحدود :

إن كلاً من الرجل والمرأة سواء في استقبال التكليف بالأحكـام وإقامة الحـدود ، وواحديـة التكليف تلتقي مع عمومية الخطاب وشمول المخاطبين به ، فـالمرأة مخاطبـة مثـل الرجـل بالتكليف، وكل من واحدية التكليف وعمومية الخطاب للرجل والمرأة أصـلها يرجـع إلـي أمرين: أولهما ، أن الخالق سبحانه هـو مـصدر التكليـف وشـارعه ، وثانيهمـا، واحديـة الروح والطبيعة الإنسانية لدى كل من الرجل والمرأة .

ولا يقدح في مسلمة واحدية التكليف وعمومية الخطاب للذكر والأنثى تـرخيص الله للأنثـى بالامتناع عن ممارسة بعض الشعائر والعبـادات مثـل الامتنـاع عـن الـصلاة والـصيام ومـس المصحف للحائض والنفسـاء حتى يطهـرن ، وعدم الالتزام بالجمُع والجماعـات للنـساء ، وتفضيل الصلاة في البيت ، والحكمة مـن ذلـك هـي التخفيـف علي المـرأة مـن ناحيـة ، واستجابة لطبيعة التكوين أو البناء الجسماني للأنثى من ناحية أخرى .

* تكليف كل جنس بما يطيق من وظائف الحياة :

إذا تحولنا إلي وظائف الحياة وتبعاتها ، فإن الأمر جد مختلف ، ففي التكليف بالأحكام والحدود اختبار للإيمان والتقوى والعبودية لله الواحد الأحد ، و لا استثناء في واحدية أصله ومصدره ومضمونه أو عمومية الخطاب به ، أما فيما يتعلق بوظائف الحياة وتبعاتها ، فهناك تكليف يتوائم مع طبيعة كل جنس ، وبما يطيق من وظائف الحياة .

ففيما يتعلق بمسألة التناسل وحفظ النوع ، فقد حدد الخالق سبحانه وتعالى ، وظائف طبيعية خِلقية ، ووزعها بين الرجل والمرأة ، واستحال على أيهما أن يقوم بوظيفة الآخر .

أما فيما يتعلق بمسائل السعي في الحياة وإعمار الأرض فليس ثمة عمل خاص بالرجل وآخر خاص بالمرأة ، بل إن الحسم في هذه المسائل يتوقف علي صلاحية كل جنس ومقدرته .

فالقاعدة العامة أن الحق تبارك وتعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها في كافة شئون الحياة وأمور المعيشة ، قال تعالى ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[1] .

وقال تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[2] .

[1]. سورة البقرة ، ٢٨٦ .
[2]. سورة الأنعام ، ١٥٢ .

وقـال تعـالى ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[1] .

فالقاعدة العامة إذن أن الحق تبارك وتعالى لا يفرض على الإنسان ذكر كان أو أنثى ما لا يطيق ، أما أن تقوم المرأة بأعمال فيها صعوبة ومشقة لا يقوم بها ولا يقدر عليها إلا الرجل ، فهذا أمر يعني أن المرأة لديها من القدرة والتحمل والجلد ما يمكنها من القيام بهذا العمل ، ولا ضير في ذلك ، فهي تكافئ الرجل في المقدرة والعزم والجلد ، ولديها من الوسع ما تقدر به علي إنجاز العمل الشاق عضلياً أو ذهنياً ، وجدير بالذكر أن لفظة النفس في الآيات الكريمات تعنى عموم الجنس البشري ذكراناً وإناثاً .

* لكل حقوق وعليه واجبات :

إن الزوجين متساويان في الحقوق والواجبات المتبادلة بينهما ، فالإسلام جعل الحياة قسمة بين الزوجين ، فلكل حقوقه وعليه واجباته ، ولقد اشترط الحق تبارك وتعالى في حقوق وواجبات الزوجين التساوي أو المثلية حتى لا يظلم أحدهما الآخر ، والمثلية لا تعني التوازن والتكافؤ المادي الدقيق والمحسوب بالمعايير والمقاييس المادية ، ولكنها تعني الرفق والمودة والرحمة والمعروف ، من خلال تحميل كل طرف للآخر ما يطيق ، فلا ينبغي للمرأة أن ترهق كاهل الرجل بكثرة متطلبات و متاع الحياة ، ولا ينبغي للرجل أن يحمّل المرأة ما لا تطيق من خلال الجمع بين السعي والعمل وتربية ورعاية الأولاد والأسرة .

قال تعالى ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓاْ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[2] .

---

[1]. سورة الأعراف ، ٤٢ .
[2]. سورة البقرة ، ٢٢٨ .

والحياة الزوجية ليست حقوقاً وواجبات فقط ، ولكنها مشاركة وتراحم وود وتعاون ورغبة صادقة في إقامة حياة طيبة ، قال تعالى ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[1] .

وقال تعالى ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓاْ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[2] .

* لا غنى لجنس عن الآخر :

إن من عظيم آيات الله وبديع سننه أن أوجد صفة أو خاصية التلازم بين الزوجين الذكر والأنثى ، فجعل كل منهما لازماً وضرورياً لوجود واستمرار الآخر ، فلا يمكن لأحدهما أن يستمر ويواصل الحياة بدون الآخر ، فقد خلق آدم ومنه أوجد قرينه وزوجه لتبدأ الحياة وتتواصل ، فهناك علاقة جدلية لا نهائية بين الزوجين ، بدأت هذه العلاقة بعد خلق آدم وزوجه ، حيث لا يمكن الجزم بأهمية الذكر على الأنثى أو العكس ، بل إن المنطق يقضى بأن ثمة علاقة تبادلية بينهما ، تؤكد علي أنه لا غنى لجنس عن الآخر ، وفي ذلك قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[3] .

[1]. سورة البقرة ، ٢٣٧ .
[2]. سورة الروم ، ٢١ .
[3]. سورة النساء ، ١ .

* الجميع أمام الله سواء :

في نهاية المطاف يستوي الجميع أمام الله سبحانه وتعالى ، فتوفى كل نفس ما كسبت ، ويكون العمل الصالح هو معيار الأفضلية والكرامة ، قال تعالى ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[1] .

- الحقوق التي كفلها الإسلام للمرأة :

فيما أنف تناولنا إبراز الإسلام لكيان المرأة في النظام الاجتماعي الذي شرع في تشكيله ، ثم عرضنا لمسألة المساواة بين الرجل والمرأة التي أقرها الإسلام وحللها بشكل بديع وأسلوب متفرد ، وفي هذه الجزئية نرصد جملة الحقوق التي أقرها الإسلام للمرأة ، وكان بذلك سباقاً لأية أفكار بشرية مشوشة ، جاءت بعد ذلك ، ونبسط تلك الحقوق فيما يلي :

* حق الاهتمام والرعاية من الوالدين والمجتمع :

لقد قطع الإسلام دابر ما كان يقوم به العرب في جاهليتهم في حق الإناث ، حيث كانت الأنثى مصدر عار ونذر شؤم على أبيها ، فكان الأب الذي يرزق بالأنثى يغتم لذلك غماً شديداً وينتابه الأسى والضيق ، قال تعالى ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ۚ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ۗ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾[2]

وكان السبب في ذلك يرجع إلي ما ساد تلك المجتمعات من أفكار فاسدة ، تحط من قدر الأنثى ، وتعاملها على أنها مخلوق ضعيف ، لا يبدو إلا في الزينة والترف ، ولا يصلح إلا لفض الشهوة ، ولا يقدر على الخصام والجدال لمهانته ووهنه .

[1]. سورة النحل ، ٩٧ .
[2]. سورة النحل ، ٥٨ ، ٥٩ .

قال تعالى ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١٧﴾ أَوَمَن يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾ ﴾[1] .

ولما كان هذا هو شعور العربي في المجتمعات الجاهلية تجاه الأنثى عندما يبشر بها ، فقد كان ذلك الشعور يقوده إلي ارتكـاب جرم شنيع وظلم عظيم فكان يدفع بالأنثى إلي أحد مصيرين : إما أن يستحييها وهو كاره لها ساخط علي وجودها ، أو يئدها ويتخلص من عارها ! قال تعالى ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴿٨﴾ بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ ﴿٩﴾ ﴾[2] ، جب الإسلام هذا الوضع فحرّم وأد البنات ، وحث على الاهتمام بهن ورعايتهن على مستوى الأسرة وعلى مستوى المجتمع كذلك .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" استوصوا بالنساء خيراً " ، وليس المقصد من النساء في هذا الحديث هو الأزواج أو الفتيات في سن الزواج ، ولكن المقصد هو عموم اللفظ أي الاهتمام بالأنثى منذ ميلادها وحتى وفاتها ، فهي البنت والأخت والزوجة والأم .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" ما من مؤمن يرزق جاريتين ، ثم يؤدبهما ويحسن أدبهما ، إلاّ وأدخلاه الجنة " ، وفي رواية أخرى " أيما رجل كانت عنده وليدة ، فعلمها فأحسن تعليمها ، وأدبها فأحسن تأديبهـا ، ثم اعتقها وتزوجها فله أجران " ، وفي هذا الحديث توجيه ناضج إلي إقران التربية بالتعليم ، ثم حث محبب على إنهاء الرق ، وأخيراً دعوة فاضلة إلي صون العرض وحفظ الكرامة للمرأة المسلمة ، ومن ثم فقد اشتمل الحديث الشريف على رعاية الأنثى منذ ولادتها وحتى كامل أنوثتها .

ولم يتعامل الإسلام مع الاهتمام بالأنثى ورعايتها وتدبير شئونها وترتيب أوضاعها منذ الصغر على أنه مسألة توجيهية إرشادية متروك أمر اتباعها والأخذ بها إلي رغبة واختيار

[1] سورة الزخرف ، ١٧ ، ١٨ .
[2] سورة التكوير ، ٨ ، ٩ .

ولى أمر الأسرة ، بل ارتقى بهذه المسألة إلي درجة الفريضة ومستوى الإلزام ، إذ صار لزاماً على كل مسلم راع لأسرة ، أن يولى الإناث اهتماماً زائداً ورعاية خاصة ، ومن هنا بدأ اهتمام الإسلام بالمرأة ، وحرصه على إنماء شخصيتها ، وتعظيم كيانها ، والحفاظ عليها ، وصون كرامتها ، وذلك بتشريع إلاهي محكم ، إلتقي مع تشريع نبوي سديد ، وبرزا على أرض الواقع في شكل ممارسات عملية نموذجية ، سلكها الرسول الكريم وصحابته الأفاضل ، وتركها من بعدهم نهوجاً لأمة الإســـلام ، وهذا ما سوف نوضحه في الجزئيات اللاحقة .

* حق التعلم :

من الأمور التي ثار بصددها خلاف بين علماء المسلمين ولا ينبغي أن يكون هو حق المرأة في التعلم ، ولعل الخلاف لم يكن على مبدأ التعلم بالأساس ، بل كان حول طبيعة ونوعية العلم الذي للمرأة أن تتلقاه وتجتهد من أجل الوصول إليه ، فمبدأ التعلم واكتناه حقائق الدين والتفقه فيها وظواهر الكون وتفسيرها ، نعتقد أنه ليس محل خلاف في الإسلام ، بل إن الثابت أنه فريضة علي كل مسلم ومسلمة ، ولو شئنا لأكدنا على أن طلب العلم والحق في التعلم كان إحدى المسائل التي أقر فيها الإسلام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ، ويمكن بسط منطق الإسلام في خصوص حق المرأة في طلب العلم من خلال ما يلي :

○ الأمر الإلاهي بطلب العلم موجه لعموم المسلمين :

العلم في الإسلام يعني إعمال العقل بالتفكير والتدبر والنظر للتعلم والتعرف واكتناه المجهول، والمسلم مأمور بأن يُعمل عقله ويتفكر ويتدبر وينظر في آلاء الله ومخلوقاته في الكون ، ليعرفها ويعلم عنها ما يمكّنه من التعامل معها واستثمارها لمصلحته .

والإسلام يفرّق بين علم " المعرفة العامة " التي تعنى بإنماء القدرة على إعمال العقل والتفكر والتدبر والنظر في كل ما يعن للإنسان ، وعلم " التخصص " الذي ينصرف إلي

العكوف على مجال معين والانقطاع له ودرسه والتفقه فيه ، ويجعل من علم " المعرفة العامة " فريضة على كل مسلم ومسلمة ، أما علم " التخصص " فيجعله فرض كفاية ، حيث يكفي أن يتخصص مجموعة من المسلمين في كل علم من العلوم ، ويقع على كاهلهم إفادة الأمة في هذا العلم وتلبية متطلباتها من المتخصصين فيه .

وعلم " المعرفة العامة" يبدأ بإعمال العقل والتفكر والتدبر ، والنظر في ملكوت الله ، وينتهي بالعلم بالدين ، وهذا هو نهج الأنبياء ، إذ كانوا دائماً ما يبدؤون بالنظر والتفكر والتدبر في ملكوت الله ، ثم يقودهم ذلك إلي الإيمان بالله على بصيرة وبيّنة ويقين ، وقد برع إبراهيم الخليل أبو الأنبياء في استخدام هذا النهج العظيم ، عندما أعمل عقله وفكره في أصنام قومه الذين يتخذونها آلهة ، وبدأ من الشك رحلته إلي اليقين ،حيث ساح في ملكوت السماوات والأرض ، وأنتهي إلي الذي فطر السماوات والأرض حنيفاً وكان من المسلمين .

قال تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ ﴾[1] .

ونظراً لعمق علم " المعرفة العامة " وسعته فهو يحتاج دائماً إلي نوع آخر من العلم التمهيدي التأهيلي ، الكفيل بتأهيل وإعداد الإنسان للخوض في علم المعرفة العامة ، ويبدأ

[1]. سورة الأنعام ، ٧٤-٧٩ .

ذلك العلم التمهيدي بتعلم القراءة والكتابة ثم درس بدائيات علوم الطبيعة والكون والإنسان .

وبالرغم من أهمية " علم المعرفة العامة " وتركيز الإسلام عليه إلا أنه ليس ضرورياً للعلم بالدين ، فقد يبدأ المسلم بدراسة علوم الدين دون أن يبدأ بعلم " المعرفة العامة " ، ولو أن الأخير يعمق دراسة واستيعاب علوم الدين بشكل أثبتته التجارب والوقائع .

والحق تبارك وتعالى يدعو المسلمين ذكرانهم وإناثهم إلي التدبر والتفكر والنظر في ملكوت الله، وهذه الدعوة عندما تأتي من الخالق جلّ وعلا فهي تقع موقع الأمر ، وشرف المسلم في الامتثال لأمر خالقه ، ففي الإذعان الدلالة على الحب والطاعة .

قال تعالى ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾[1] .

وقال تعالى ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١٩٠﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٩١﴾ ﴾[2] .

وقال تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾[3] ، وتأكيداً على قيمة العلم وأهميته أعلا الله من شأن العلماء وقرّبهم إليه ولم يخص بذلك ذكوراً أو إناثاً .

---

[1]. سورة المؤمنون ، ٦٨ .
[2]. سورة آل عمران ، ١٩٠ ، ١٩١ .
[3]. سورة الأعراف ، ١٨٥ .

فكان أول خطاب من الحق تبارك وتعالى إلي رسوله الكريم عندما أوحى إليه هو أمر بالقراءة، قال تعالى ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥) ﴾[1] ،وهنا دلالة علي أن العلم هو مفتاح الرسالة وباب النبوة .

وبعد أن خلق الله آدم علمه أسماء الأشياء كلها ، بأن ألقى في قلبه علمها ، قال تعالى ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٣١) ﴾[2] .

وأقسم الحق تبارك وتعالى بالقلم وهو أداة العلم والتعلم ليبرز قيمته وقيمة العلم للإنسان ، فقال تعالى ﴿ نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾[3] ، والعلماء هم أشد الناس خشية لله ، قال تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾[4] .

كما أن العلماء هم أكثر عباد الله معرفة به وإيماناً بما أنزل على رسله وأنبيائه ، فقال تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾[5] .

ولما كان هذا هو حال العلماء فقد كرّمهم الحق تبارك وتعالى وأعلا شأنهم ورفعهم إلي أسمى الدرجات ، فقال تعالى ﴿ لَّٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ

[1]. سورة العلق ، ١ – ٥ .
[2]. سورة البقرة ، ٣١ .
[3]. سورة القلم ، ١ .
[4]. سورة فاطر ، ٢٨ .
[5]. سورة آل عمران ، ٧ .

مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[1] .

وقال تعالى ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[2] .

وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[3] .

○ العلم بالدين شرط من شروط الإيمان :

وإذا كان ما تقدم هو شأن العلم والعلماء في الإسلام بشكل عام ، فإن العلم بالدين يعد شرطاً من شروط الإيمان ، فكيف للإنسان أن يؤمن بدين لا يعلم عنه ما يثبّته في قلبه ويرسخه في فكره !

ويستوي في إلزامية العلم بالدين الذكر والأنثى ، فقد –سبق أن أوضحنا– أن التكليف للرجل والمرأة بالأحكام والحدود واحد ، كما أن الخطاب به خطاب عام ، وأوضحنا كذلك أن مرجع واحدية التكليف وعمومية الخطاب للرجل والمرأة هو أن الله مصدر التكليف وشارعه ، وأن الروح والطبيعة الإنسانية واحدة .

وترتيباً على ما تقدم ، فلزاماً على الرجل والمرأة حتى يكونا مؤهلين لاستقبال التكليف أن يعلما أمور الدين ، وقد أرسل الله سبحانه رسوله الكريم لكي يعلم المسلمين أمور دينهم ،

---

[1]. سورة النساء ، ١٦٢ .
[2]. سورة الزمر ، ٩ .
[3]. سورة المجادلة ، ١١ .

قال تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[1] .

○ العلم للذكر والأنثى والمعيار هو المقدرة :

لم يقصر الإسلام فرعاً من العلم على جنس بعينه ، فلم يوقف علماً على الرجل وآخر على الأنثى ، بل جعل العلم متاحاً للزوجين دون تخصيص ، ويبقى الفيصل في هذا الأمر هو المقدرة والمكنة ، فحسبما يتمكن الإنسان يدرس ويتبحر .

ولعل إتاحة الإسلام الفرصة للذكر والأنثى بتلقي العلم وفق المقدرة والمكنة لتعد من قبيل المساواة التي أكد عليها الإسلام وفرضها بين الجنسين .

○ السنة النبوية تفرض تعليم المرأة :

وإذا توجهنا شطر المصدر الثاني للتشريع الإسلامي وهو السنة النبوية المطهرة ، لنتعقب موقفها تجاه حق المرأة في التعلم وطلب العلم ، لطالعنا منذ البداية دعوة عامة موجهة لكل من الرجل والمرأة لطلب العلم ، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة " ، ولم يحدد الرسول الكريم في هذا الحديث الشريف نوعاً معيناً من العلم ، ومفاد ذلك أن طلب العلم المعرفي الحياتي والعلم الديني سواء ، من حيث كونه فريضة على المسلمين ذكوراً وإناثاً .

وقال صلى الله عليه وسلم :" أيما رجل كانت عنده وليده فعلّمها فأحسن تعليمها ، وأدبها فأحسن تأديبها ، ثم اعتقها وتزوجها فله أجران " ، وقد يتوهم البعض أن هذا الحديث إنما جاء في خصوص ملك اليمين ، ولكن هذا محض توهم ، فإذا كان موقف

---

[1]. سورة الجمعة ، ٢ .

الرسول يحض على تعليم وتأديب الإماء ، فمن باب أولى أن يكون أشد حرصاً وأشد تأكيداً على تعليم وتأديب الابنة .

ويؤيد ما تقدم السلوك العملي للرسول الكريم في خصوص تعليم المرأة ، حيث كان يحث أزواجه علي التعلم ، فقال للشفاء العدوية إحدى مثقفات قريش وعوالمهن قبل الإسلام : " ألا تعلمين حفصة رقية النحلة كما علمتها الكتابة " ، وحازت المرأة حظاً وافراً من العلم والثقافة خلال عصور ازدهار الحضارة الإسلامية ، بدءاً من دولة الرسول الكريم وحتى نهاية العصر العباسي الأول ، مروراً بعصر الخلافة الراشدة والعصر الأموي .

وعن وسيلة التعليم والتثقيف أو التأديب التي أتيحت للإناث خلال العصور التاريخية المذكورة، فتقودنا الدراسة الفاحصة إلي الآتي :

□ كان الغالب أن تتعلم الأنثى من الحرائر في المنزل ، عن طريق إحدى أقاربها ، أو يدعى إليها بمؤدب يلقنها ويعلمها .

□ أما بالنسبة إلي الجواري ، فكن يترددن علي المكتب أو الكتّاب لتلقي العلم ، ونعتقد أن الكتّاب كان بمثابة مكان لتحفيظ القرآن بالأساس ، ثم لتعليم القراءة والكتابة وبعض علوم التفسير والحديث ، وكان يقوم عليه أحد حفظة القرآن والماهرين بتلاوته ، وربما ساعده معاونون في القيام بأعمال التحفيظ والتلقين ، وكان الكتّاب بوصفه المتقدم يختلف عن حلقات العلم والدراسة التي تعقد في المساجد ، والتي كانت أشبه بالجامعات في الوقت الراهن، وقد تطورت بالفعل لتصبح جامعات شهيرة مثل جامعة الأزهر وجامعة القيروان وجامعة القرويين وجامعة قرطبة والجامعة الإسلامية في المدينة المنورة وغيرها .

ولقد طرقت المرأة المسلمة كافة أبواب العلوم والمعارف ، وأفرزت العديد من ضروب الثقافة وفنونها :

□ " فقد عنيت المسلمات بالعلوم الدينية عناية كبرى ، ولاسيما في صدر الإسلام ، ليعرفن تعاليم الدين الجديد ، وليقمن برواية أحاديث الرسول الكريم ، وكانت عائشة نفسها واسطة العقد بين نساء ذلك الجيل "[1]، وقد ورد عن الرسول الكريم قوله : " خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء "، وقد روت أم المؤمنين السيدة عائشة عن الرسول ألف حديث رواية مباشرة .

" وأقبلت النساء علي رواية الحديث إقبالاً عظيماً في هذا الجيل وبعده ، وقد عقد محمد بن سعد جزءً من كتاب " الطبقات الكبرى " لرواية الأحاديث عن النساء ، أتى فيه علي أكثر من سبعمائة امرأة رويت عن الرسول أو عن الثقات أو عن أصحابه ، وترجم ابن حجر حياة ١٥٤٣ محدثة ، وقال عنهن أنهن كن ثقات عالمات ، كما خصص كل من النووي في كتابه " تهذيب الأسماء " والخطيب البغدادي في كتابه " تاريخ بغداد " والسخاوي في " الضوء اللامع " حيزاً كبيراً للحديث عن النساء اللائي كانت لهن ثقافة عالية ، ولاسيما العلوم الدينية ورواية الحديث " [2] .

ومن أسماء الشهيرات في العلوم الدينية : " نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي، وكانت من خيرة المحدثات في عصرها ، وسمع عنها الشافعي ، والشيخة شهدة التي كانت تلقب " فخر النساء " ، وكانت تحاضر للجماهير في مسجد بغداد ، وزينب بنت عبد الرحمن الشعري العالمة التي أجازت ابن خلكان عام ٦١٠ هـ وهو طفل ، وعنيدة جدة أبي الخير التيتاني الأقطع ، وكانت عالمة تجلس للتدريس ، فيجلس أمامها خمسمائة تلميذ من النساء والرجال ، وكريمة بنت أحمد المروزي ، التي قرأ عليها

[1]ـ د. عبد الله عبد الدائم ، التربية عبر التاريخ – من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين – ط٦ (بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٧) ص ٢٢٤ .
[2]ـ المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

الخطيب البغدادي صحيح البخاري ، وقد عد ابن عساكر أساتذته وشيوخه الذين تلقى عنهم العلم فكان من بينهم إحدى وثمانون امرأة "[1].

□ " أما النساء الائى اشتهرن بدراسة الأدب فكثيرات تحفل بأسمائهن الكتب الأدبية قديمها وحديثها ، منهن زوجة الفرزدق ، ورابعة العدوية المتصوفة الكبيرة الشهرة ، وزبيدة أم جعفر المنصور زوجة الرشيد التي كانت تنظم الشعر وتناظر الرجال في شتى جوانب الثقافة والفكر ، وحمدة بنت زياد المؤدب وأختها زينب ، وهما شاعرتان أديبتان من أهل الجمال والمال والمعارف والصون ، كما يقول عنهما لسان الدين الخطيب [الإحاطة في أخبار غرناطة] ، ومريم بنت أبى يعقوب الأنصاري الأديبة الشاعرة ، التي كانت تعلم النساء الأدب ، وعائشة بنت أحمد قادم القرطبية ، التي كانت أسبق أهل زمانها أدباَ وعلماً وشعراً وفصاحة ، ولبنى كاتبة الخليفة الحكم بن عبد الرحمن ، وولّادة بنت الخليفة المستكفي بالله ، وهي أديبة شاعرة اتخذت من قصرها منتدى رحباً وغيرهن كثيرات "[2].

* حق الزواج وتكوين الأسرة :

لقد كفل الإسلام للأنثى حقها في الزواج وتكوين الأسرة ، وربما يشوب هذا الحق والحديث عنه بعض اللبس والتشويش ، إذ قد يرى البعض أن هذا الحق موقوف على الرجل فقط ، لأنه هو المبادر صاحب قرار الزواج وتكوين الأسرة ، إلا أن هذه النظرة قد تكون قاصرة أحادية البعد ، حيث أن الإسلام يعطي المرأة هي الأخرى مثل الرجل هذا الحق ، إذ يأمرها هي في ذاتها بالاستعداد والتهيؤ للزواج ، بالتحلي بالفضيلة والعفة والخلق الرفيع ، حتى تكون موضع اختيار الرجل ، وكذلك أمر أولياء أمور النساء

[1]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[2]. المرجع السابق ، ص ٢٢٥ ، ص ٢٢٦ .

بتسهيل شئون الزواج في غير ابتذال ، وعدم المغالاة في المهور والمتطلبات التي ترهق كاهل الراغب في الزواج .

إذن فأولياء أمور النساء هم المنوط بهم مراعاة هذا الحق أكثر من غيرهم ، كما أن الأنثى كذلك عليها عبء معلوم فيما يتعلق بحقها في الزواج وتكوين الأسرة .

○ كيف تحفظ الأنثى حقها في الزواج وتكوين الأسرة :

كما المحنا لتونا ، على الأنثى عبء لا فكاك منه فيما يتعلق بحفظ حقها في الزواج وتكوين الأسرة ، ويتمثل ذلك العبء في تحلي الأنثى بالفضائل والقيم وحفظ النفس وصون العفة والترفع على الصغائر والتمسك بالدين والتفقه فيه ومعرفة أحكامه وحدوده .

وما من شك في أن تحلي الأنثى بالصفات الموضحة أعلاه يجعلها موضع تقدير الرجل ومحل اعتباره ، وفي مقدمة أفضلياته إذا أقدم على الزواج ، وفي ذلك قال الحق تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ ۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[1] .

وقال تعالى ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[2] .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" تنكح المرأة لأربع : لمالها وحسبها وجمالها ودينها فاظفر بذات الدين تربت يداك " .

[1]. سورة البقرة ، ٢٢١ .
[2]. سورة النور ، ٣٢ .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" إياكم وخضراء الدمن ، قالوا : وما خضراء الدمن ، قال : المرأة حسنة المنظر تنبت في مكان سوء " .

وقال صلوات ربي وسلامه عليه :" تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس " .

ويتفرع عما تقدم علم الأنثى ومعرفتها بمسئولية الزواج وتكوين الأسرة وحقوق الزوج وواجباتها نحو زوجها وأسرتها ، وسعة أفقها واستيعابها لمسئوليات وأعباء الحياة ، فلا يكفي العلم بالدين فقط لخوض رحلة الحياة الزوجية ، بل ينبغي فهم الأنثى العميق لمعنى الحياة الزوجية والاستعداد لتحمل تبعاتها ، إذ أنها لن تقل عن الرجل بحال في تحمل تلك التبعات والمهام وهكذا تكون المساواة .

o مسئولية أولياء الأمور في مواجهة حق الأنثى في الزواج وتكوين الأسرة :

مسئولية جسيمة تقع على كاهل ولي الأمر إزاء حق من يعول من الإناث في الزواج وتكوين الأسرة ، فهو الذي بيده عقدة النكاح ، فعليه أن يدرك خطورة المسئولية الملقاة على عاتقه إزاء من يتولى أمر زواجهن من الإناث ، فلا يجوز له أن يعضلهن أن ينكحن ما يرتضين من الرجال ذوي الدين والخلق تحت دعوى أنهم فقراء ، فهو بذلك يؤخّر زواجهن ويجبرهن على الاتجاه لطرق غير شرعية لفض الشهوة وتلبية متطلبات الغريزة .

وفي ذلك قال الحق تبارك وتعالى ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[1] .

وقال تعالى ﴿ وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٢﴾ وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ

[1] سورة البقرة ، ٢٣٢ .

﴿ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٣﴾ ﴾[1] .

• حق اختيار الزوج :

يكمل ما تقدم من حديث عن حق الأنثى في الزواج ، حق آخر يتعلق بحق اختيار الزوج ، فقد كفل الإسلام الحنيف للأنثى هذا الحق ، وحق اختيار الزوج بالنسبة للأنثى يتحدد في التعرف على رأيها في الراغب في الزواج منها ، بعد أن يبسط لها وليها عن دينه وخلقه وصفاته وأوصافه ، ولا ضير في أن تراه وتتحدث إليه لتتمكن من بلورة رأيها ، ثم بعد ذلك لوليها أن يفسح لرأيها ورغبتها مجالاً .

ويحبذ أن يشارك الأنثى في عملية الاختيار وليها ومن هم أكثر خبرة ودراية ، فيبصرونها بما تجهل ويجيبونها عما تسأل ، حتى تجتاز عملية الاختيار بفلاح .

وكم من زيجات أخفقت وتعست حياة الإناث بسبب سطوة ولى الأمر وجفوته ، وعدم تقديره لمشاعر الأنثى ورغباتها في أن تحيى حياة طيبة مع زوج يكون بينهما مودة ورحمة .

ولا شك في أهمية اختيار الأنثى لزوجها عن بصيرة وقناعة وتريث في إحلال القبول والوفاق على الحياة الزوجية ، وانعكاس ذلك على بناء أسرة إسلامية صالحة تكون نواة لمجتمع إسلامي سليم .

قال تعالى ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[2] .

---

[1] سورة النور ، ٣٢ ، ٣٣ .
[2] سورة الروم ، ٢١ .

وقد أكد الرسول الكريم علي حق الأنثى في اختيار الزوج وجعله شرطاً من شروط إتمام الزواج فقال :" البكر تسأل والثيب تستأذن " .

وقد مد الدين الحنيف يد المساعدة للأنثى ، فوضع لها ما يمكن أن تسترشد به وتستأنس وهي بصدد اختيار الزوج ، فوجهها إلي جدوى اختيار الرجل قويم الدين حسن الخلق ، حيث يكمن في هذين الأساسين قوام الصلاح وصلب الفلاح في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، وقد أكد الحق تبارك وتعالى علي هذه التوجيهات في أكثر من موضع في كتابه الحكيم ، وقد سبق إيراد ذلك .

كذلك أكدت السنة المطهرة علي التوجيهات المذكورة ،حيث قال الرسول الكريم : " إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه " .

والحب بين الزوجين أوجبه الله تعالى وجعله عماد الأسرة وأساس السعادة ، وأشار إليه الحق تبارك وتعالى " بالمودة " فهو المخفف من قسوة الحياة ومنغصاتها ، والمنعش لجفوة الأيام ، والمعين علي صروف الدهر ونوائبه ، به تجتاز الأسرة أنواء خضم الحياة المتلاطم .

ولكن من المعروف أن الحب لا يظلل كل أسرة ، ولا ترفل به كل الزيجات ، فينبغي أن يحل الاحترام المتبادل والرحمة والمعروف والتقدير محل الحب ، فالزوجان شريكان في حياة واحدة، لابد أن يتقاسماها بكل شرف وأمانة وإخلاص ، فقد جاء رجل إلي عمر بن الخطاب فقال له :" أريد أن أطلق زوجتي ، فسأله عمر عن السبب ، فقال : أنني لا أحبها، فقال له عمر :" ما علي الحب تقوم كل البيوت ، أمسك عليك زوجك " .

وأخيراً ينبغي التنبيه إلي مسألة مهمة ، فمع التأكيد علي حق الأنثى في اختيار الزوج ، إلا أنه في حالة أن تكون الأنثى ليست علي قدر يعتد به من الوعي والإدراك والفهم بما يمكّنها من الاختيار علي أكمل وجه ، فينبغي علي ولي أمرها أن يتولي عملية الاختيار ، وأن يكون أميناً في القيام بهذه المهمة فهي مسئولية سوف يُسأل عنها ! .

• حق الصُداق :

من حقوق المرأة المادية التي كفلها لها الإسلام ، وأكد عليها ، وحذّر من عاقبة هضمها ، حق الصُداق ، والصُداق هو ما يفرضه الرجل للمرأة من عطاء مادي أو عيني مقابل النكاح ، وقد عرّفه القرآن الكريم بالصُداق أو الأجر ، والصُداق ينبغي أن يكون خالصاً للمرأة ، لا يحتفظ به الزوج أو ببعضه ، ولا يأخذه ولي الأمر .

قال تعالى ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾ ﴾[1] ، والفريضة في هذه الآية الكريمة هي الصُداق الذي قررت أنه من حق المرأة خالصة لها .

وقال تعالى ﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٢٠﴾ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾ ﴾[2] ، والقنطار في هذه الآية كناية عن الصُداق ، وقد قررت الآية أن ما يأخذه الزوج من صُداق زوجه دون إذنها وموافقتها هو من قبيل الباطل والظلم .

وقال تعالى ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾ وَمَن لَّمْ

[1]. سورة البقرة ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ .
[2]. سورة النساء ، ٢٠ ، ٢١ .

يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم ۚ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۚ فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ ۚ فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ ۚ وَأَن تَصْبِرُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٥﴾ ﴾[1] ، وتبين هاتان الآيتان الكريمتان أن الصُداق فريضة علي الرجل للمرأة ، وعبرت عن الصُداق بالأجر ، وبينتا كذلك أنه يجوز للمرأة أن تتنازل برغبتها عن جزء من ذلك الصُداق للرجل وهو في هذه الحالة حل له .

وقال تعالى ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[2] ، وتحمل هذه الآية الكريمة تأكيداً علي حق الزوج في الصُداق حتى لو كانت من أهل الكتاب ، فالكتابية تستوي مع المسلمة في أحقية كل منهما في الصُداق .

وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ ٱلَّٰتِىٓ ءَاتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّٰتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِى هَاجَرْنَ مَعَكَ وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِىِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِىُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۗ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِىٓ أَزْوَٰجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[3] ، ويصل التأكيد من الحق تبارك وتعالى ذروته في شأن صَدُقات النساء حيث

[1]. سورة النساء ، ٢٤ ، ٢٥ .
[2]. سورة المائدة ، ٥ .
[3]. سورة الأحزاب ، ٥٠ .

يوصى رسوله الكريم بأن يؤتي أزواجه صدقاتهن مثلهم في ذلك مثل سائر نساء المؤمنين ، وهذا ما أوضحته الآية الكريمة .

وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاتُوهُم مَّآ أَنفَقُواْ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ وَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْ ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[1] .

والصداق بوصفه قيمة مادية ، ينشأ عنه بالإضافة إلي غيره من الحقوق ، حق آخر هو حق المرأة في التملك ، وما يتبع ذلك الحق من ضرورة وجود ذمة مالية للمرأة منفصلة ومستقلة تماماً عن ذمة زوجها المالية أو أي قريب من أقربائها ، وهذا ما سوف نتناوله في الجزئيات التالية .

* حق المشاركة في الحياة الزوجية :

لقد أراد الإسلام للمرأة دوراً فعالاً في الحياة الزوجية ، فلم يجعل منها عنصراً راكداً خاملاً، بل جعل منها شريكاً كاملاً للرجل في تلك الحياة ، والمشاركة قد تكون من خلال تبادلية الحقوق والواجبات ولكنها تتجاوز ذلك إلي أبعاد وفعاليات أخرى .

وللمرأة مثل الرجل دوران في الحياة الزوجية : الدور الأول يتمثل في الدور الطبيعي الذي يؤهلها له تكوينها الجسماني ، وهو الإنجاب وحفظ النوع ، والدور الثاني يتجسد في الدور الاجتماعي ، حيث تقوم المرأة برعاية أبنائها وتربيتهم ، وتتفوق المرأة علي الرجل في أداء هذا الدور بشكل ملحوظ .

---

[1]. سورة الممتحنة ، ١٠ .

والحياة الزوجية في معناها الحقيقي هي بمثابة عملية توزيع للأدوار ، يؤدي فيها كل من الزوجين الدور المؤهل له والذي يتناسب مع إمكاناته ومقدراته ، وهي عملية تكاملية يكمل فيها كل زوج دور الآخر .

قال تعالى ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[1] ، وقد أوضحت هذه الآية الكريمة أن المرأة في إطار الحياة الزوجية لها مثل ما عليها ، فهي لها حقوق وعليها في ذات الوقت واجبات .

وللمرأة أن تشارك أيضاً برأيها في الحياة الزوجية ، وتسيير أمور الأسرة وتصريف شئونها ، ورأي المرأة قد يتبلور بالعلم والمعرفة ، أو بالخبرة والتجربة ، وتشارك كذلك بالعمل والسعي من أجل الرزق ، وتشارك بالعطاء والإنفاق علي الأسرة إذا كانت تملك مالاً أو دخلاً خاصاً بها .

* حق العمل :

حق العمل من أهم المسائل التي ثار حولها جدل فيما يتعلق بالحقوق التي كفلها الإسلام للمرأة، وتكمن أسباب ذلك فيما يلي :

○ أن عمل المرأة لم يكن معهوداً قبل مجيء الإسلام ، ومن ثم فقد تعامل المجتمع الإسلامي مع حق المرأة في العمل بمزيد من التحفظ والتردد .

○ أن عمل المرأة يتطلب خروجها من بيتها ، والاختلاط بالرجال في بعض الأحيان ، وذلك يتنافى مع التشريع الذي يأمر المرأة بالبقاء في المنزل وعدم الاختلاط .

---

[1]. سورة البقرة ، ٢٢٨ .

○ لقد كانت الفكرة السائدة هي أن للنساء أعمالاً لا يقمن بسواها ، وذلك تعويلاً علي فكرة أخرى مؤداها ، أن المرأة ضعيفة جسمانياً ومحدودة عقلياً وفكرياً !.

إلا أن نظرة الإسلام إلي حق المرأة في العمل كانت أعمق وأوسع ، وقد ارتكزت علي عدة مرتكزات ، يمكن تناولها في الآتي :

○ أن القاعدة العامة في مسألة حق المرأة في العمل هي أن عبء الإنفاق علي الأسرة يقع علي عاتق الرجل ، ومن ثم فالمرأة في حل من الالتزام بتدبير موارد الإنفاق علي الأسرة وإعالتها ، وعليه فهي ليست مضطرة إلي العمل ، إلا إذا دعت الضرورة إلي ذلك ، وكان عملها ضرورياً لأسرتها وكذا للمجتمع .

○ أن عمل المرأة قد يكون ضرورياً في حالتين : الأولي : أن تكون الأسرة في احتياج إلي المال الذي تكسبه المرأة من عملها ، كمعاونة الرجل أو معاونة والديها ، أو أن تكون هي العائل للأسرة بعد وفاة الزوج ، الثانية : أن يكون المجتمع في حاجة ماسة إلي عمل المرأة ، ويصبح عملها في حكم الخدمة العامة ، مثل مهنة التدريس للبنات أو مهنة التمريض وغير ذلك .

○ إذا دعت الضرورة إلي أن تخرج المرأة للعمل ، فلها أن تشغل أي عمل تكون صالحة للقيام به ، ويتفق مع قدراتها وإمكاناتها ، وهنا تكون المرأة في مساواة كاملة مع الرجل من حيث طبيعة العمل الذي يمكن أن تشغله ، إلا الولاية العامة أو الإمامة الكبرى ، وهي رئاسة الدولة عملاً بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " .

○ باستثناء " الولاية العامة " أو رئاسة الدولة ، لم يحظر الإسلام علي المرأة القيام بأي عمل، حتى النبوة واستقبال رسالات السماء ، فقد كانت مريم ابنة عمران صديقة نبية ،

وبالرغم من أن مريم إبنة عمران هي حالة وحيدة بين الأنبياء والرسل إلا أن ذلك يفيد صلاحية جنس النساء لاستقبال الرسالة والوحي والتبليغ وتحمل مشاق الدعوة .

قال تعالى ﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرۡ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴾[1] .

وقال تعالى ﴿ وَجَعَلۡنَا ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةٗ وَءَاوَيۡنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبۡوَةٖ ذَاتِ قَرَارٖ وَمَعِينٖ ﴿٥٠﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ﴿٥١﴾ ﴾[2] .

○ وضرب الله مثلاً للمرأة كيف تحافظ علي إيمانها وتعتصم بدينها ، بالرغم من المحيط الكافر الفاسد الذي تعيش فيه ، فقال تعالى ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱمۡرَأَتَ فِرۡعَوۡنَ إِذۡ قَالَتۡ رَبِّ ٱبۡنِ لِي عِندَكَ بَيۡتٗا فِي ٱلۡجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرۡعَوۡنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِي مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[3] .

○ يجوز للمرأة أن تتولى القضاء كما يجوز لها أن تتولى الوزارة ، ويقف وراء ذلك أمران : الأول : أن القضاء والوزارة ليسا من قبيل الولاية العامة ، ومن ثم فيجوز للمرأة أن تشغل منصبي القضاء والوزارة ، والثاني : أنه لم يرد في مصادر التشريع من قرآن أو سنة ما يمنع المرأة من الاشتغال بالقضاء أو تقلد منصب الوزارة .

○ كذلك ضرب الله مثلاً في ذكره الحكيم ، كيف تشغل المرأة من الأعمال ما يشغله الرجال، وكيف تقرر من الأحكام ما يصبح فيما بعد وإلي الأبد إحدى قيم الإدارة العامة الإسلامية، وأداة من أدوات اختيار العاملين في الدولة ، وذلك كان شأن ابنتي شعيب ، التي أصبحت إحداهما زوجة نبي الله موسى ، حيث كانتا تقومان مقام أبيهما شعيب

---

[1]. سورة المائدة ، ٧٥ .
[2]. سورة المؤمنين ، ٥٠ ، ٥١ .
[3]. سورة التحريم ، ١١ .

برعي الماشية ، واقترحت إحداهما علي أبيها ، أن يستأجر موسى ، فهو نعم العامل لأنه قوي وأمين ، فيالها من فراسة ثاقبة في فتاة حديثة السن .

قال تعالى ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ (٢٣) فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ (٢٤) فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (٢٥) قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ (٢٦) ﴾[1]

○ لقد كانت خديجة زوج الرسول الكريم تاجرةً كثيرة المال عظيمة الغنى ذائعة الصيت ، عمل في تجارتها الرسول الكريم علي جُعل متفق عليه ، وكذلك عمل في تجارتها العديد من رجال قريش ، وذلك يعد بمثابة قاعدة مهمة تؤصل لجواز ممارسة المرأة للتجارة واستثمار الأموال .

○ لم تترك المرأة المسلمة في عصور الإسلام الزاهرة مجالاً من مجالات العمل إلا وطرقته وأحرزت فيه قصب السبق :

□ ففي الطب قامت النساء المسلمات في الحروب بأعمال جليلة في علاج الجرحى ومداواتهم، كما برعت بعض النساء في الطب كعلم وكمهنة فحزن علي شهرة عظيمة بين الأطباء ، ومن أشهر هؤلاء ، "زينب طبيبة بنى أود ، وكانت خبيرة بالعلاج ومداواة آلام العين والجراحات ، وأم الحسن بنت القاضي أبي جعفر الطنجالي ، وكانت واسعة الإطلاع في جميع العلوم ولكنها في الطب أبرز ، وأخت الحفيد بن زهر وأبنتها وكانتا تدخلان لمداواة نساء المنصور ولا يقبل سواهما "[2].

---

[1]. سورة القصص ، ٢٣-٢٦ .
[2]. د. عبد الله عبد الدائم ، التربية عبر التاريخ .. ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

□ " وفي الحروب والقتال نبغ عدد من النساء المسلمات ، فقامت نسيبة زوجة زين بن عاصم بدور هام في موقعة أحد ، وجرحت بسيفها أحد عشر مقاتلاً ، وقاتل يوم اليرموك نساء من نساء المسلمين قتالاً شديداً ، وفي موقعة صفين برزت بنت عدى الهمذاني ، وهي توقد الحرب وتحض شيعة عليّ علي القتال ، كما كانت عكرشة بنت الأطرش متقلدة حمائل السيف تقاتل أهل الشام وتحث أهلها علي الجهاد والنضال "[1].

□ وثمة أعمال أخرى أسهمت فيها المرأة المسلمة ، ليس أقلها الاشتغال بالسياسة وشئون الحكم ، ويذكر في هذا المجال " الخيزران " و " زبيدة " زوجة الرشيد و "لبانة " كاتبة الخليفة الحكم ، علي أن ميدان العمل الذي أجتذب اكبر عدد من النساء كان الاشتغال في التدريس "[2].

□ وفي خاتمة ما تقدم يأتي قول الحق تبارك وتعالى في سورة الليل ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ۝٣ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ۝٤ ﴾[3] ، ليقرر جملة حقائق تتمثل في الآتي : الحقيقة الأولى أن عمل الرجل قد يختلف عن عمل المرأة تعويلاً على البناء الجسماني والتركيب الطبيعي لكل منهما المختلف عن الأخر ، الحقيقة الثانية أن المرأة وكذلك الرجل ، قد يشغل أعمالاً في كافة المجالات والتخصصات غير المحددة أو المحصورة في مجال بعينه ، ولكنها مرتبطة بالصلاحية والكفاءة ، وهذا يعنى أن كافة المجالات مفتوحة للمرأة شريطة القدرة والمعرفة ، الحقيقة الثالثة أن الأعمال المختلفة التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة لا تقتصر على الأعمال الدنيوية الحياتية فقط ، ولكنها تنصرف إلي الأعمال الأخروية الخاصة بالتقرب إلي الله وطاعته ، الحقيقة الرابعة أن الجزاء على الأعمال الدنيوية والأخروية بالنسبة للرجل والمرأة يختلف حسب صدق كل منهما وإخلاصه وتفانيه ، وسوف ييسر الله كلاً لما

[1]. المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .
[2]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[3]. سورة الليل : ٣ و ٤ .

نوى وأزمع فمن عزم على الخير فسييسر له ، ومن نوى الشر فسييسر له كذلك ، وفي ذلك جاء قول الحق تبارك وتعالى في نفس السورة ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ۝ ﴾[١] .

o إن عمل المرأة المسلمة يترتب عليه في معظم الأحوال دخل مادي ، مما ينشئ حقاً آخر هو حق التملك ، والحق الأخير يتطلب ذمة مالية ، ويعتبر هذا الحق من أهم الحقوق التي كفلها الإسلام للمرأة المسلمة ، وهو ما سوف نتناوله في الجزئيات التالية .

* حق الميراث [نحيل إلي الجزئية الخاصة بتشريع الميراث التي وردت في هذا المبحث] .

* حق التملك والذمة المالية :[٢]

المقصود بالمِلك في الإسلام اختصاص بالشيء يمنع عنه الغير ، ويّمكن صاحبه من التصرف فيه بكافة الأوجه إلا لمانع شرعي ، وكفل الإسلام حق التملك أو الملكية ، فأباح تملك الأموال سواء كانت عقاراً أو منقولاً ، إذا كان اكتسابها قد تحقق بطريق شرعي ، كما أن للأفراد حرية التصرف في الأموال المملوكة لهم ، والتعامل فيها سواء بالبيع أو الهبة أو الوصية أو غير ذلك من التصرفات المباحة شرعاً ، وقرر الإسلام حماية كاملة للملكية لضمان صونها واستقرارها وإنمائها ، فشرع لذلك الحدود والتعازير علي المعتدين عليها ، وعندما كفل الإسلام حق الملكية كفله للرجل والمرأة معاً ، وساوى بينهما في هذا الحق كما فعل في كافة الحقوق الأخرى ، ومن ثم فمن حق المرأة أن تتملك العقار والمنقول ،

---

[١]. سورة الليل : ٥ : ١٠ .

[٢]. في تفصيل حق الملكية في الإسلام : انظر للمؤلف : موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الثاني : الاقتصاد الإسلامي و نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، الجزء الثاني ، نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي .

ومن حقها أن تتصرف في ممتلكاتها بكافة أوجه التصرف ، ومن حقها علي الإسلام أن يحمى لها ملكيتها من الاعتداء عليها .

وتتنوع مصادر تملك المرأة ، فقد يؤول إليها المال عن طريق الميراث ، وقد تتملك عن طريق ما يبذله لها الزوج كصداق ، وقد تكتسب المال عن طريق العمل ابتداءً ، أو بتثمير الأموال وإنمائها ، ومن شأن هذه المصادر أن تنشئ للمرأة حق التملك .

وبمجرد نشأة وتبلور حق التملك يصحبه علي الفور نشأة الذمة المالية ، وهي الوعاء الذي يحتوى هذا المِلك ، ثم رتب الإسلام علي هذه الذمة ما يعرف قانوناً بالأهلية ، والمرأة تتمتع في الإسلام بالأهلية المدنية الكاملة سواء قبل الزواج أو بعده ، مثلها في ذلك مثل الرجل ، وتمنحها الأهلية حق التصرف في أموالها وممتلكاتها ما دامت قد بلغت سن الأهلية ، كما تمنحها الأهلية كذلك الحق في إبرام ما تشاء من عقود وتصرفات قانونية ، دون أن تخضع لأية وصاية من أحد عليها ، أو تحتاج لإجازة أبيها أو زوجها علي تصرفاتها .

وسبق لنا أن أوضحنا أن الإسلام قد حَرم علي الأزواج المساس بحقوق وأموال أزواجهم ، فقد قال تعالى ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ۚ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٢٠﴾ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾﴾[1] ، يضاف إلي ما تقدم أن المرأة المسلمة عندما ترتبط برباط الزواج ذى الطبيعة المقدسة والأبدية لا تفقد شيئاً من أهليتها بل تحتفظ بأهليتها كاملة .

[1] سورة النساء ، ٢٠ ، ٢١ .

• حق المشاركة في الحياة العامة :

يقصد بالحياة العامة كل ما يهم الجماعة أو أكبر عدد منها ، والإسلام يكفل للمرأة المشاركة في القضايا التي تهم المجتمع ، والتي تنصرف تحديداً إلي الشئون السياسية ونرصد أهمها في الآتي :

○ المشاركة في مبايعة الحاكم أو ولي الأمر ، وكذا المساهمة في اختيار المسئولين ، إذا كان اختيارهم متروكاً لأفراد المجتمع .

○ المشاركة في مجلس الشورى كعضو ، إذا كان تشكيل المجلس بالانتخاب ، فلها حق ترشيح نفسها ، وإذا كان بالاختيار فلولي الأمر أن يختار المرأة ذات الخبرة والتجربة في أي مجال من المجالات ، وبصفة خاصة الأمور التي تتعلق بالمرأة ولا يقدر علي فهمها إلا هي .

○ المشاركة في الحرب أو الاستعداد لها بكافة السبل التي يمكنها المشاركة بها – وقد سبق أن أوضحنا – أن المرأة المسلمة لها باع طويل في هذا المضمار .

• حق المرأة في التعفف وصون نفسها وكرامتها من الابتذال :

إذا كانت المرأة تُستثار وتُغري ، بل وتجبر أحياناً علي السفور والتبرج والخروج علي الحياء ، والتصرف بابتذال ، فمن حقها أن تعترض علي ذلك ، ومن حقها أن تصون نفسها ، وتحفظ كرامتها من الابتذال ، وترتقي فوق الشبهات ، وتظل جوهرة مصونة ودرة مكنونة ، كما أراد لها الدين الحنيف .

إن ما تقدم هو حق للمرأة وليس واجباً عليها ، فالواجب يفرض والحق ينتزع ، فليس لأحد أن يفرض علي المرأة المسلمة التعفف والترفع فوق الصغائر ، ولكن ذلك حق طبيعي لها ، بل ينبغي أن يكون ذلك دأبها وديدنها ، فمن حقها أن تتصدى للهجمات الشرسة

التي تستهدف نساء المسلمين ، لتخرج بهن عن العفة والحياء والكرامة إلي الابتذال والسفور والتبرج .

ولقد تنبه الإسلام إلي ما يحاك لنساء المسلمين ، فاكتنفهن في كنفه ، وضرب عليهن حرزه، وحصنهن ضد هذه الهجمات بالفضيلة والعفة والسمو والارتقاء فوق الصغائر والدنايا ، فقال تعالى ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ۚ وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[1] .

– اختصاص الرجل ببعض الميزات توزيع للأدوار وليس للتفضيل المطلق :

الجزئية الأخيرة التي يجب أن نتناولها ، تتعلق بفض الخلاف حول اختصاص القرآن الكريم الرجل ببعض الميزات ، التي ظن البعض أنها من قبيل التفضيل المطلق للرجال علي النساء، والتي بموجبها يمعن الرجال في السيطرة علي النساء ، وسلبهن ما منحهن الله من مساواة مع الرجل ، ويمكن رصد أهم تلك المسائل في الآتي :

• اختصاص الرعاية والإنفاق :

اختص الله سبحانه وتعالى الرجال برعاية الأسرة والإنفاق عليها ، ومن أجل ذلك ميز الرجل بزيادة أعبائه وتجسيم تبعاته ، قال تعالى ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ

[1]. سورة النور ، ٣١ .

﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓاْ إِصْلَٰحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[1] .

والدرجة ليست في العلو والتعالي والأفضلية المطلقة ، ولكنها تعنى الزيادة في العبء والكلفة بالنسبة للرجل ، فهو مكلف برعاية زوجه وأسرته ، وهو كذلك مكلف بالإنفاق عليها ، أما المرأة فهي في حل من هذه الكلفة ، ومن ثم فالدرجة التي للرجل تعنى الزيادة في حجم التكليف المادي والمعنوي .

وشاءت إرادة الخالق معاونة الرجل في القيام بأعبائه والنهوض بتبعاته ، فشرع الله الميراث محققاً لتلك الغاية ، فضاعف نصيب الذكر حتى يستطيع الباءة فيعف نفسه ويعصمها من الزلل، قال تعالى ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[2] .

* اختصاص التقويم والمسئولية :

إضافةً إلي اختصاص الرعاية والإنفاق الذي اختص به الله سبحانه وتعالى الرجل ، اختصه كذلك بتقويم أفراد الأسرة بدءً من الزوجة وانتهاءً بالأولاد ، ثم المسئولية عن الأسرة في تأمينها والدفاع عنها وحمايتها من الأخطار ، قال تعالى ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ ۚ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ

[1] . سورة البقرة ، ٢٢٨ .
[2] . سورة النساء ، ١١ .

حَـٰفِظَـٰتٌ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ وَٱلَّـٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا ﴾[1] .

لقد كانت الآية السابقة من البلاغة والبيان والتحديد ، بما جعلها ميثاقاً ونهجاً لمسألة القوامة ، وهي علاقة ذات خصوصية وحساسية بين الرجل والمرأة ، وتفصيل ذلك فيما يلي :

○ معنى القوامة :

القوامة وفق ما ورد في الذكر الحكيم ، وحسب مدلولها الشرعي ، تعنى توفر مقومات الجدارة ومقدرات المكنة ، من أجل تحمل مسئولية توجيه السلوك وتصحيح مساره ورعاية التابعين وتقرير مصيرهم ، ومن ثم فالقوامة تبعاً لهذا المفهوم ترتكز علي مجموعة من المرتكزات والمقومات ، نحددها فيما يلي :

□ الولاية : وهي تعنى إدارة الشئون وتصريف الأمور المتعلقة بالتابعين ، وهذه المهمة أو الركيزة تفترض في القيّم توفر الحكمة والكياسة والعقل والتدبر .

□ القيادة : وهي تعنى تقرير مصير التابعين ، والسير بهم في سبيل تحقيق ما يبتغونه من أهداف وغايات ، وهذه الركيزة تفترض في القيّم الرشد والجرأة .

□ الرئاسة : وهي تعنى أن القيّم هو المرجع النهائي للتابعين ، يثوبون إليه في كل ما يهمهم ، وهذه الركيزة تفترض في القيم المقدرة والمكنة علي اتخاذ القرار .

---

[1]. سورة النساء ، ٣٤ .

□ الإصلاح : وهي تعنى أن القيِّم لديه من المقدرة والمكنة ما يؤهله للتوجيه وتصحيح مسار سلوك التابعين ، وهذه الركيزة تفترض في القيِّم توفر شروط التفكير السديد والخبرة والتجربة .

○ أسباب إيكال مهمة القوامة للرجل :

حدد الحق تبارك وتعالى الأسباب التي من أجلها أوكل مهمة القوامة للرجل في ثلاثة أسباب ذكرها سبحانه في الآية الكريمة السابقة وتتمثل في :

□ الاستعداد الطبيعي الذي وهبه الله سبحانه وتعالى للرجل ، والمتعلق بقدرته علي الاضطلاع بمهام الأمور وجسام الأحداث .

□ التكوين الجسماني والتهيؤ الخِلقي الطبيعي لتولى مهام قيادة التابعين ، والدفاع عنهم وحمايتهم .

□ القدرة والمكنة علي الأخذ بالأسباب ، والسعي في سبيل توفير المتطلبات المادية للتابعين، وبذل ما يلزمه به الشرع من تبعات مادية مثل الصداق للمرأة والإنفاق علي الأسرة .

○ نوعا النساء وحتمية القوامة :

ترتبت إرادة الشارع العظيم في فرض القوامة علي علمه المطلق بطبائع النفس البشرية ، وبما هو أصلح وأمثل لتقويمها وتصحيح مسارها ، ومن ثم أشارت الآية الكريمة أنفة الذكر إلي نوعين من النساء كل منهما يحتاج إلي القوامة وذلك كما يلي :

□ النوع الأول : النساء المؤمنات القانتات الصالحات المطيعات لله الصائنات لما ينبغي حفظه للزوج حال غيابه من عرض ومال ، وهؤلاء يحتجن إلي المودة والاحترام والتقدير والرحمة .

□ النوع الثاني : النساء المترفعات عن مطاوعة الأزواج اللائي يمددن عيونهن إلي أزواج آخرين، وهؤلاء يحتجن إلي التقويم الذي سيرد أسلوبه وخطواته بشكل مرتب فيما بعد .

○ أسلوب التقويم :

في أسلوب غاية في الحكمة والرشد ذكر الحق تبارك وتعالى في الآية الكريمة السابقة خطوات تقويم النساء النواشز ، ورتب تلك الخطوات في شكل علاج نفسي متدرج المراحل ، يبدأ بمخاطبة الفكر والعقل ، وينتهي بالإيلام الجسدي ، لأن من لا يستجيب لخطاب العقل والفكر السامي الرفيع ، الذي يحاور أرقى الحواس ، فلابد أن تستجيب لخطاب الجسد والمادة، وهو أدنى وأحط المستويات ، ويتعاطى مع أبسط الجوارح وهو الجسد ، مروراً بالعزف علي الوتر النفسي المتعلق بإهمال المرأة جنسياً وهجرها في المضجع ، وهذا يسبب لها ألماً نفسياً ووجدانياً خطيراً ، ويمكن ترتيب تلك الخطوات حسب ورودها في الآية الكريمة علي النحو التالي :

□ الوعظ والإرشاد والتوجيه :

أول ما يلجأ إليه الزوج في سبيل تقويم المرأة الناشز الوعظ والإرشاد والتوجيه ، وهذه الخطوة بمثابة خطاب موجه للعقل ، واستنفار للوازع الديني ، وتفيد هذه مع المرأة ذات الدين حيث لا تلبث أن تستدرك وتثوب إلي رشدها .

□ الهجر في المضجع :

وهذا نوع من العقاب والإيلام النفسي ، حيث تُشعر المرأة بأنها باتت مهملة وغير مرغوب فيها جنسياً ، وهذا انتقاص من أنوثتها التي تمثل أهم ما تملك ، ويمكن لهذا النوع من العقاب أن يجد صداه لدى مشاعر الأنثى ووجدانها فترجع إلي الصواب .

□ الضرب غير المبرح :

آخر الوسائل وأشدها قسوة هي وسيلة الضرب ، وبالرغم من مشروعية هذه الوسيلة إلا أنها مشروطة بعدم المبالغة ، بل ربما تكفي الإشارة أو الضرب بالسواك كما قال الرسول الكريم .

ويروى عن علي رضي الله عنه أنه قال : جاء رجل من الأنصار إلي النبي صلى الله عليه وسلم بامرأة له فقالت : يا رسول الله إنه ضربني فأثّر في وجهي ، فقال رسول الله : ليس له ذلك ، فأنزل الله " الرجال قوامون علي النساء " الآية .

○ في حالة رجوع النواشز :

يرشدنا الحق تبارك وتعالى أنه في حالة رجوع النواشز إلي طاعة أزواجهن فعلي الأزواج إتباع التالي :

□ الإحسان إلي أزواجهم والعفو عنهن وعما بدر منهن ، حتى تعود الحياة الزوجية إلي ما كانت عليه من وئام ووفاق .

□ عدم الاعتداء علي الأزواج والإمعان في تضيق الخناق عليهن تحت دعوى القوامة لأن الله ينهى عن الظلم والبغي .

المبحث الثاني

تبلور النظام الاجتماعي في دولة المدينة

انتهينا لتونا من تناول جملة الأسس والأصول التي وضعها الرسول الكريم في دولة المدينة ، وهي أول دولة إسلامية من أجل تشكيل وصياغة النظام الاجتماعي في تلك الدولة ، وبالفعل تبلور النظام الاجتماعي الإسلامي متمركزاً علي تلك الأسس والأصول ، وسنعكف في هذه الجزئية علي رصد أهم ملامح ذلك النظام من خلال ما يلي :

أولاً : عناصر المجتمع الإسلامي :

المجتمع كتكوين بشري يتكون من مجموعة من البشر تجمعت بفعل عوامل شتى في منطقة من المناطق ، ترتبط فيما بينها بوشائج وأواصر أهمها العنصر الواحد والمصالح المشتركة ، ومن ثم فالعنصر يعد من أهم الروابط والعوامل التي تمثل قوام المجتمع البشري ، وتختلف أهمية العنصر كأداة من أدوات تكتل المجتمع وترابطه من مجتمع لآخر ، فمن المجتمعات من يرّقي من شأن العنصر إلي عليين ، ويجعل منه أداة الفصل الوحيدة للمفاضلة بين أفراد المجتمع ، ومن المجتمعات من يهون من شأن العنصر ، ولا يلقى له بالاً ويحكّم معايير أخرى للمفاضلة بين أفراد المجتمع ، ولكل مجتمع من هذين الفصيلين منطقه الخاص ومبرراته الذاتية .

وقبل الانخراط في رصد وتحليل عناصر المجتمع الإسلامي ، نرى أنه من الضروري الوقوف علي موقف الإسلام من العنصر أو النسب والعرق ، وقد تعامل الرسول الكريم مع إشكالية النسب والعرق بدقة وإحكام ، وقد تبعه علي نفس النهج خليفته أبو بكر الصديق ، إلا أن بقية الخلفاء الراشدين لم يقدر لهم توخي نفس المنهج ، لأسباب عديدة سنوضحها في حينها .

لقد حارب الإسلام منذ مجيئه العصبية والانحيـاز للنسب والاعتـداد بالأصل ، واعتبر أن الناس جميعاً من أصل واحد ولا فضل بينهم إلا بالتقوى والإيمان بالله .

قال تعـالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾[1] ، لقد تضمنت هذه الآية الكريمة المبدأ الأساسي الذي حدد موقف الإسلام من العنصر والأصل ، فالناس جميعاً من أصل واحد ومآلهم إلي الله، وهـم في هـذه الدنيا قد جعلهم الله شعوباً وقبائل ليعرف بعضهم بعضاً ، وليتعاونوا علي أمـور الحيـاة ، وأفضلهم عند الله أكثرهم إيماناً وأشدهم تقوى وورعاً .

وبـالرغم مـن موقـف الإسـلام الواضـح مـن مـسألة العنـصر والأصـل ، إلا أن واقـع النظـام الاجتماعي الذي وضع أصوله وحدد معالمه الرسول الكريم ، قـد عـرف العنـصرية وعـايش الانقسام علي أساس العرق والأصل ، وإن كان ذلك لم يبـد جليـاً في عهـد الرسـول الكـريم وخليفته أبي بكر الصديق ، فقد بدا واضحاً في عهـد بقيـة الخلفـاء وعلـي مـدى العـصرين الأموي والعباسي .

ويمكن أن نتناول عناصر المجتمع الإسلامي فيما يلي :

❖ العنصر العربي :

لقد كان قدراً مقدوراً أن ينتسب النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم إلي العرب ، وأن ينـزل الإسلام بأرض العرب وبلغتهم ، وأن يكونوا أول من آمن به ، وأن يحملـوا رسـالته إلي جميع بقاع الأرض ، وهذا تكليف من الحـق تبـارك وتعـالى قبـل أن يكـون تـشريفاً ، تفاخر به العرب وتزهو علي غيرها من الأمم والشعوب .

---

[1] ـ سورة الحجرات ، ١٣ .

وترتب علي ما تقدم أن يتحمل العنصر العربي منذ بداية الدعوة وانتشار الإسلام تبعات الفتح ومهام نشر الإسلام ، وقد تمكن الرسول الكريم في براعة واقتدار من أن يُعدّ العرب لتلك التبعات والمهام خير إعداد ، ويحقق الغايات علي أكمل وجه وأتم صورة ، ولم يكن ثمة مجال للتفاخر بالأحساب والأنساب ، ولم يكن هناك وقت لتعداد المناقب والمحامد ، فالجميع في شغل جادون ، تحدوهم رغبة وحيدة هي إرضاء الله بإعلاء دينه ونشر شريعته .

وعلي نفس النهج والوتيرة سار خليفة رسول الله أبو بكر الصديق ، إلا أنه في عهد عمر بن الخطاب الخليفة الراشد الثاني رأي الرجل أن يمعن في الحفاظ علي العنصر العربي ، ويمنعه من الاختلاط بالعناصر الأخرى ، وفي سبيل تحقيق ذلك أتخذ جملة من التدابير والإجراءات تمثلت في الآتي :

– عدم اختلاط العرب بأهالي البلاد المفتوحة ، وذلك بالإقامة في معسكرات منعزلة ، أصبحت بعد ذلك حواضر زاهرة من حواضر الحضارة الإسلامية ، مثل البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان وغيرها من المدن .

– منع العرب من مزاولة المهن مثل الزراعة أو الحرف ، والتفرغ لشئون الدعوة إلي الإسلام، سواء بطريق الفتح أو بطريق النشر السلمي للإسلام .

– لقد جعل العرب يمثلون الأداة العسكرية للدولة الإسلامية ، فهم المقاتلون الفاتحون ، وهم في ذات الوقت الحاملون لكتاب الله في صدورهم ، الداعون إليه في كل بقاع الأرض .

– لقد جعل الخروج إلي الفتح مصحوباً بالأسر والعوائل ، لتزداد حمية المقاتلين ، ثم ليسكنوا إلي ذويهم عقب كل ، قتال فيطمئنوا إليهم وعليهم .

- إضافة إلي ما تقدم ، شغل العرب مناصب الحكم وإدارة شئون الدولة ، فكانوا المتنفذين في كل الحواضر والأمصار .

- تميز العرب عن غيرهم في العطايا ، بل إن التميز وجد طريقه داخل العنصر العربي نفسه ، فقد كانت القرابة من الرسول الكريم معياراً للتفاوت في العطاء في عهد عمر بن الخطاب ، حيث فاز القيسيون بنصيب الأسد من العطايا ، وأختص منهم مضراً ، ومن مضر قريشاً ، ومن قريش بنى هاشم ، ومن بنى هاشم ، بنى عبد مناف وهم أقرب إلي الرسول من سواهم .

كان لما تقدم أثره البالغ في الحفاظ علي العنصر العربي الذي بدا متميزاً علي غيره من العناصر الأخرى ، وإلي جانب ذلك ودون قصد أو رغبة أثار حفيظة تلك العناصر ، وزكى نيران العصبية وألهب التنازع العرقي ، وبذا يكون انحراف نهج الخلفاء منذ نهاية عهد عمر بن الخطاب عما رسمه الرسول الكريم فيما يتعلق بالمساواة بين العناصر والأعراق داخل الدولة الإسلامية ، قد قاد إلي الصراعات العصبية والقبلية بين العرب أنفسهم ، ثم بينهم وبين غيرهم من العناصر الأخرى .

وواقع الأمر أن العنصر العربي منذ انبعاث الإسلام وتحفزه للانتشار في ربوع الأرض ، قد وجد نفسه إزاء أمرين أو خيارين :

* الأمر الأول : أن يذوب في تيار العناصر العديدة التي دخلت في دين الله أفواجاً ، وبذا يفقد هويته وتميزه ، التي اعتقد أن الله قد اختصه بها دون سائر الأقوام الأخرى .

* الأمر الثاني : أن يتمسك بهويته وتميزه مثلما حدث وسبق إيضاحه ، ظناً منه أن في ذلك حفاظاً علي مقدرات الإسلام ، وصوناً لقوة الدفع التي يحتاج دوماً إليها ، وكان

الخيار الثاني هو الأقرب إلي القبول والتفعيل ، فبادر العنصر العربي إلي ذلك الخيار ، إلا أنه اخفق في التعامل مع عدة إشكاليات :

○ الإشكالية الأولى : أن العنصر العربي بالغ في الترفع علي العناصر الأخرى ، كما غالى في التدابير والترتيبات التي اتخذها للحفاظ علي نقاوته (نقائه) ، وصون مادته من الدخلاء ، مما جعله يستعدي تلك العناصر ، دون قصد مرة وعن قصد مرات .

○ الإشكالية الثانية : لقد قرن العنصر العربي عملية الترفع المشار إليها بالتخلي عن أسس ومبادئ التسامح والرحابة والإخاء والمساواة ، التي وضعها الرسول الكريم لتشكيل النظام الاجتماعي في الدولة الإسلامية ، مما أوحى للعناصر غير العربية بأفكار مريبة منها :

□ أن ما يرفعه الإسلام من شعارات ليست إلا للاستهلاك ، ولاستمالة الناس إليه أما الواقع فهو مخالف لذلك .

□ أن ثمة انحرافاً وارتداداً عما وضعه الرسول الكريم من أسس وأصول ، وأن ذلك ينبئ بأن الإسلام يسير في الطريق غير الصحيح .

وقد كانت النتيجة النهائية لما تقدم ظهور الحركات المناهضة لزعامة العنصر العربي ، والتي عرفت بالشعوبية .

○ الإشكالية الثالثة : إن مغالاة العنصر العربي في الحفاظ علي أصالته ونقائه قد انعكست عليه ذاته ، حيث انتابته التصدعات والتشققات القبلية التي نتجت عن رغبة القبائل في الاستحواذ علي الشق الأعظم من المكاسب والميزات .

❖ العناصر غير العربية :

ترتيباً علي عمليات الفتح ونشر الدعوة الإسلامية ، دخل في نطاق الدولة الإسلامية عناصر عديدة غير عربية ، منها ما دخل في الإسلام ومنها ما ظل علي دينه ، ويمكن رصد تلك العناصر في إطار النظام الاجتماعي للدولة الإسلامية فيما يلي :

– الموالي :

وهم المسلمون من غير العرب من سكان البلاد المفتوحة ، وكان العرب يطلقون لفظة " الهجين " علي من كانت أمه أعجمية ، ولفظة " المذرع " علي من كان أبوه أعجمياً ، وقد ازداد عدد الموالي بزيادة حركة الفتح الإسلامي وانتشار الدعوة الإسلامية ، فقد دخل الإسلام شعوب عديدة مثل الفرس والترك والنبط والبربر وغيرهم ، ولم يشهد عصر الرسول الكريم ومعظم عصر الخلفاء الراشدين أي تمييز أو تعصباً ضد الموالي ، بل أتسم ذلك العصر بالتسامح والمساواة بين المسلمين من العرب وغير العرب في كافة الأحكام والتعاملات ، وترتب علي ذلك أن قام المسلمون غير العرب بدور فعّال ومهم في حركة الفتوحات الإسلامية ، وكذا في الدعوة إلي الإسلام ، فبرز من المسلمين غير العرب القواد والعلماء والدعاة .

– أهل الذمة :

يطلق مصطلح أهل الذمة علي أقوام احتفظوا بدينهم وظلوا عليه ، ولم يدخلوا إلي الإسلام ، وكانوا من أهل البلاد المفتوحة ، أو ممن وفدوا إليها واستوطنوا بها ، ومن ذلك النصارى واليهود والمجوس ، وقد عُرف هؤلاء بأهل الكتاب أو الذميين ، وهم أصحاب ديانات قديمة سبقت مجيء الإسلام .

وقد نظمت العلاقة بين أهل الذمة وبين المسلمون بموجب عهود ومواثيق أرسى أسسها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، وقد حددت تلك العهود واجبات أهل الذمة وكذا حقوقهم ، وتوضح تلك العهود بما احتوته من حقوق وواجبات كم كان الإسلام سمحاً رحباً لم يفرض نفسه علي أحد بل ترك للناس حرية الاعتقاد .

ومن الواجبات التي فُرض علي أهل الذمة أداؤها بموجب عهدهم مع المسلمين ضريبة الجزية ، وهي ضريبة تُفرض علي كل رأس ، وتدرجت هذه الضريبة وفق الحالة الاقتصادية للذمي ، فهناك الغني وهناك متوسط الحال وهناك أخيراً الفقير ، وأُعفى من هذه الضريبة الصبيان والنساء والمساكين وذوى العاهات والرهبان .

كذلك كان هناك ضريبة تدفع علي الأرض ، وقد حدد المسلمون هذه الضريبة كذلك طبقاً لطبيعة الأرض وموقعها وطريقة سقيها ونوع المحصول .

وكان هناك أيضاً ضريبة التجارة ومقدارها العشر ، وفي مقابل ما تقدم أُعفى أهل الذمة من الزكاة التي يدفعها المسلمون .

أما عن حقوق أهل الذمة فتمثلت في حمايتهم ضد أي عدوان داخلي أو خارجي ، وتأمين أموالهم ومصالحهم ، وإعفائهم من الجندية ، وضمان حرية ممارسة شعائرهم الدينية ، واحترام دور عبادتهم ، والسماح لهم بترميم ما يتهدم منها وصيانتها .

ومنذ أن أرسى الرسول الكريم قواعد وأصول العهود مع أهل الذمة بدءاً من عهده لأمير آيلة وأمثاله من أهل اليمن والشام ، والمسلمون يحترمون عهودهم مع الذميين ويراعون حقوقهم .

فقد أوصى بهم الخليفة عمر بن الخطاب قبل وفاته بقوله :" يُوفّى لهم بعهدهم ، ولا يكلفون فوق طاقتهم ، وأن يقاتل من ورائهم "[1].

وسار علي نفس المنهج الخليفة الراشد عثمان بن عفان في توصية عماله بحسن معاملة أهل الذمة ، أما الإمام علي فقد ساوى بين أهل الذمة والعرب والموالي في العطاء ، وكان يوصي ولاته بهم خيراً ، ومنها أنه أمر عاملاً له بحفر نهر لأهل الذمة [2].

وقد اغتبط أهل الذمة لحسن العلاقة التي تربطهم بالمسلمين وأشادوا بذلك ، فقد كتب بطريق النساطرة إلي نصارى العراق وفارس يمتدح العرب المسلمين ويثني علي تعاملهم ، يقول :" إن العرب الذين منحهم الله زمام العالم في هذه الآونة أصبحوا في صفنا كما تعلمون ، وهم لا يضطهدون المسيحية ، بل يمتدحون عقيدتنا ، ويحترمون قسيسينا وقديسينا ، ويساعدون كنائسنا وهياكلنا " [3].

وقد أسهم أهل الذمة في الحياة العامة والوظائف الإدارية والمالية للدولة منذ عصر الخلفاء الراشدين ، وبرعوا في مزاولة مهن مثل التجارة والطب والصناعة والزراعة ، وحققوا نفوذاً وثروات هائلة .

وتوطدت العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وأهل الذمة ، من خلال حالات الزواج ومآدب الطعام في المناسبات الدينية وغير الدينية ، كما ازدادت الروابط بينهما بالمشاركة في الأعياد ، وحاكى أهل الذمة المسلمين في ملابسهم وأزيائهم ومظهرهم ، وتأثر بعضهم ببعض في بعض العادات والتقاليد .

---

[1]. د. عبد الحسين مهدي الرحيم ، تاريخ الحضارة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٣٨ .
[2]. المرجع السابق ، ص ٤٣٩ .
[3]. حسني الخربوطلي ، الحضارة العربية الإسلامية (القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٧٥) ، ص١٠٦ .

- الرقيق :

العنصر الثالث من العناصر غير العربية هم الرقيق ، وقد أفضنا في الحديث عن الأصول التي وضعها الإسلام فيما يتعلق بمعاملة الرقيق في موضع خلا ، وسوف نخصص هذه الجزئية للحديث عن واقع هذا العنصر في النظام الاجتماعي للدولة الإسلامية .

لقد وجد في الدولة الإسلامية ثلاثة أصناف من الرقيق : الصنف الأول هم الصقالية ، وهم سكان البلاد الممتدة من بحر قزوين شرقاً إلي البحر الأدرياتي غرباً ، والصنف الثاني هم الزنوج السود ، ومعظمهم يأتون من شرق أفريقيا ووسطها ومن بلاد النوبة ، والصنف الثالث وهم الترك ، وكانوا يجلبون من أقاليم ما وراء النهر .

وقد سبق أن أوضحنا أن الإسلام حاول القضاء علي ظاهرة الاسترقاق بوسائل عدة ، إلا أن الظاهرة استمرت داخل المجتمع الإسلامي ولكن في نطاق ضيق ، وقد وضع الرسول الكريم من الأسس والمبادئ ما ينظم علاقة الرقيق بأسيادهم ، فقال صلي الله عليه وسلم :" لا يقولن أحدكم لمملوكه عبدي أو أمتي ، ولكن يقول فتاي أو فتاتي ، ولا يقول المملوك ربي وربتي ، ولكن يقول سيدي وسيدتي " ، وقال صلى الله عليه وسلم :" شر الناس من أكل وحده ومنع رفده وضرب عبده " ، وقال صلى الله عليه وسلم :" اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم أطعموهم مما تأكلون وأكسوهم مما تلبسون ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون " .

وبالرغم من أن الحقوق المدنية التي كفلها الإسلام للرقيق أقل من الأحرار ، وذلك بسبب أن الرقيق لا يكلف مادياً ، بل إن نفقته علي سيده ، فهم أقل كلفة في الزواج والطلاق والعدة والملكية والشهادة والدية .. الخ ، بالرغم من ذلك إلا أن الدولة الإسلامية أنصفتهم في مراعاة حالتهم المعيشية ، فكان لمقاتليهم نصيب في العطاء ، وساوى الخليفة عمر بن الخطاب بين الحر والعبد في الرزق ، فجعل لكل منهما مدي حنطة وقسطي زيت وقسطي

خل في كل شهر ، وفي عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان كان واليه علي العراق الوليد بن عقبة يقسم للعبيد[1].

ومن أجل أن تلزم الدولة الإسلامية رعاياها بحسن معاملة الرقيق ، جعل من واجبات المحتسب في الولايات الإسلامية أن يلاحظ تطبيق القواعد الإسلامية في معاملة الرقيق[2] .

وقد تمتع الذكور من الرقيق بصفات خاصة مثل حسن الخلقة أو جمال الصوت أو إتقان مهنة أو حرفة أو بالقدرة القتالية أو القوة البدنية ، ومن شأن ذلك التميز أن يرفع من سعره في أسواق النخاسة أو أن يعتز به سيده .

وكذلك الإناث من الرقيق فكن يختلفن من حيث الجمال والكفاءة في الأعمال والمهن ، وكثيراً ما يعتبرن مصدراً للكسب في مجال الرقص والغناء والشعر والأدب .

وقد أباح الإسلام تمتع السيد من رقيقه من النساء وهن "ملك اليمين" وذلك علي سبيل التسري ، وكثيراً ما يعقب التسري الزواج ، فإذا ولدت الجارية للسيد تزوجها ، وتصبح حرة بعد موته ، ولا يجوز بيعها أو توريثها ، كما أن مولودها ذكراً كان أو أنثى يعتبر حراً منذ ولادته .

لقد كان الرقيق في المجتمع الإسلامي يختلفون اختلافاً كبيراً من حيث الأصل والمهن التي يمتهنونها ، ولم يكن توزيعهم في المجتمع منتظماً ، ولم تكن لهم محلات للسكن خاصة بهم ، إلا أنهم شكلوا طبقة خاصة خاضعة لمجموعة من القواعد الاجتماعية والقانونية تحدد سلوكهم وتميزهم عن غيرهم ، وقد تعلم أفراد طبقة الرقيق اللغة العربية واعتنقوا الإسلام ، مما قلل من الفوارق بينهم وبين أسيادهم .

---

[1]. د. عبد الحسين مهدي الرحيم ، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧ .
[2]. المرجع الساق ، ص ٤٤٧ .

وكان استخدام الرقيق واسعاً في الزراعة والحرف المختلفة والحروب والخدمة في القصور والبيوت ، ومن ثم عرفت عادة الخصاء التي حرمها الإسلام ، وأوكل للمحتسب بعدئذ منعها، وقد استخدم الخصيان في دور النساء .

ثانياً : فئات المجتمع الإسلامي :

نتحول في هذه الجزئية إلي تناول فئات المجتمع الإسلامي التي تشكلت بفعل الأصول والأسس التي صاغها الرسول الكريم ، والمجتمع الإسلامي في نشأته الأولى لم يعرف الطبقية ولم يكن مجتمعاً طبقياً ولكنه عرف الفئوية ، فالطبقية تقسيم ذو طبيعة اقتصادية مادية للمجتمع ، في حين أن الفئوية تقسيم ذو طبيعة وظيفية مهنية ، وقد تعددت فئات المجتمع الإسلامي ، ويمكن تناول تلك الفئات في الآتي :

❖ فئة الحكام :

تضم هذه الفئة الخلفاء والأمراء والوزراء والقادة ونحوهم ، وهم يمثلون قمة الهرم في المجتمع ، وقد اتسمت هذه الفئة في عهد الرسالة والخلافة الراشدة بالبساطة والتقوى والورع والتواضع والتفرغ لتدبير أمور الدولة ، وتصريف شئون الرعية ، والتفاني في خدمة الإسلام ، وإعــلاء شأن الدين ونشر الدعوة .

وقد سادت ظاهرة المجالس بين فئة الحكام منذ عصر الراشدين ، إلا أن تلك المجالس قد تميزت بالبساطة ، وكانت تعقد في المسجد أو في المنزل ، وكان الناس يلتقون الحكام مباشرة دون حجاب أو حرس ، والملفت أن عمال الخلفاء الراشدين في الأقاليم والمدن كانوا قد تأثروا بالأبهة في هذه المجالس التي نقلوها عن الفرس والروم .

كذلك عرفت بين فئة الحكام مجالس القصص منذ عهد عمر بن الخطاب ، واشتهر في هذا المجال تميم الداري وعبيد بن عمير ، وعرفت أيضاً مجالس القصص في عهد عثمان بن عفان [1] .

❖ فئة الفقهاء العلماء :

احتلت هذه الفئة مكانة متقدمة في المجتمع الإسلامي ، وازداد دور هذه الفئة في ازدهار وتقدم الحضارة الإسلامية ، وقد لاقى الفقهاء العلماء منزلة مرموقة لدى فئة الحكام ورجال الدولة ، وكذا لدى العامة من أفراد المجتمع .

وقد وصل أفراد هذه الكوكبة من العلماء ورجال الدين إلي مكانتهم وقيمتهم الاجتماعية من خلال ما يبثونه من المثل والقيم الاجتماعية والخلقية والدينية ، وتصديهم للمنكر ومقاومتهم للانحرافات المعادية للإسلام ، بل وأسهم بعضهم في مواجهة الحكام الظالمين ، مما أضفى علي مواقفهم صبغة سياسية [2] .

ولم يفرق الإسلام بين العلوم الدينية والعلوم الدنيوية ، وجعل لكل منهما منزلة لا تقل عن الأخرى ، وقد كان علماء المسلمين موسوعيين ، حيث تبحروا في كافة العلوم والمعارف ، فلم يقفوا عند تخصص معين أو علم بذاته ، وجمعوا في ذات الوقت بين علوم الدين والدنيا ، حيث استنبطوا من علوم الدين أصول وأسس علوم الدنيا ، وربطوا بين العلوم والمعارف بشكل لم يفقهم فيه أحد .

وكان علماء المسلمين وفقهاؤهم يحترفون الحرف ويمتهنون المهن المختلفة ، ولا يثنيهم عملهم عن طلب العلم وتحصيل المعارف وإفراز الثقافة التي ظلت وستظل خالدة أبد الدهر

---

[1]. المرجع السابق ، ص ٤٥٤ .
[2]. المرجع السابق ، ص ٤٥٧ .

، فكانوا جميعاً يأكلون من كسب أيديهم ، وقليل منهم من ارتزق من جراء علمه وفقهه ، فأولئك الذين ولتهم الدولة مناصب ومراكز ذات صبغة رسمية .

كذلك كان علماء المسلمين في الأغلب الأعم ، وبصفة خاصة في عصر الخلفاء والعصر الأموي، لا يقبلون العطاء من الحكام والأمراء ورجال الدولة ، ولا يرتزقون بعلمهم ، وإن كان منهم من أجاز إمكانية الأخذ مقابل العلم والتعليم .

❖ فئة العاملين في جهاز الدولة :

هذه الفئة تمثل أفراد الجهاز الإداري في الدولة الإسلامية علي اختلاف مستوياته ، حيث يتدرج من كبار قيادات الجهاز الإداري ، حتى ينتهي بالعاملين في أدني مستوى ، وفي عهد الرسول الكريم وخليفته أبي بكر الصديق ، كانت هذه الفئة تكلف مباشرة بالعمل من قبل الرسول أو الخليفة سواء في مركز الدولة أو في الأقاليم ، ولم يكن لها من مظاهر الرسمية ما يميزها عن غيرها من الفئات الأخرى داخل المجتمع .

أما في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ، وحين أوجدت الدواوين ، أُحيطت هذه الفئة بمظاهر الرسمية ، حيث خُصصت لهم أماكن للعمل وُوضعت التوصيفات الوظيفية والتدرج الوظيفي والترقي ، وُحددت لهم الرواتب ، وأخذ الجهاز الإداري للدولة شكله المتعارف عليه .

وانتقلت وضعية فئة العاملين في جهاز الدولة من حسن إلي أحسن في المسائل المادية والمركز الأدبي والاجتماعي ، ولا يُنكر أن قيادات الجهاز الإداري في المركز والأقاليم كانت علي اتصال مباشر وعلاقة طيبة بفئة الحكام والأمراء ، فهم الذين يأتمرون بأمرهم وينفذون سياساتهم .

وكانت أهمية العامل في جهاز الدولة ترتبط بطبيعة العمل الذي يؤديه ، فكان العاملون في مجال الكتابة العامة أو ديوان الحكم لهم أهمية خاصة ، وعلي رأسهم الكاتب العام ، كذلك كان العاملون علي الزكاة والصدقة وبيت المال عموماً جباية وعطاءً لهم كذلك أهمية خاصة ، وقد اتسعت هذه الفئة من فئات المجتمع الإسلامي لتضم عناصر عديدة ، بدءاً بالعنصر العربي والموالي وأهل الذمة من اليهود والنصارى وغيرهم . وقد استخدم أهل الذمة في الوظائف الإدارية والمالية للدولة الإسلامية منذ عصر الخلفاء الراشدين ، وبصفة خاصة تسيير الدواوين وكتابة القضاء والمسائل المالية مثل الصيرفة والجهبذة .

❖ **فئة المقاتلين [أفراد الجيش] :**

ينصرف معنى هذه الفئة إلي الجند أو العسكر أو المقاتلة الذين يسيرون إلي الحرب والجهاد بقصد الدفاع عن الإسلام ونشر الدعوة الإسلامية . ومعلوم أنه لم يكن للمسلمين في أول الأمر جيش خاص بهم ، ذلك أن الإسلام جعل من الأمة الإسلامية كلها أمة مقاتلة .

ففي فترة الدعوة في مكة لم يؤذن للمسلمين بقتال المشركين ، فلم يعرف الجهاد إلا بالدخول في دين الله والتمسك به رغم أذى مشركي مكة ، وظل الحال علي ذلك حتى هجرة الرسول الكريم إلي المدينة المنورة ، وتأسيس الدولة الإسلامية .

وبعد تأسيس دولة الإسلام الأولى فُرض الجهاد ، وثبتت مشروعيته في الدفاع عن الدعوة الإسلامية ونشرها ، وفي الدفاع عن المجتمع الإسلامي ضد العدوان الخارجي والفتن الداخلية ، وعندئذ فُرض الجهاد والقتال ، ونزلت آية الجهاد . حيث قال تعالى ﴿ وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ ﴾[1] ، وبذلك اتجه الرسول الكريم إلي الجهاد العسكري لقتال أعداء الإسلام .

---

[1]. سورة البقرة ، ١٩٠ .

وقد كان التطوع هو الصفة الغالبة علي جيش المسلمين في عهد الرسول ، وعليه فقد كان من صفات الجيش البساطة وقلة الإنفاق عليه ، وكان أفراد الجيش أو المقاتلون يحصلون علي الغنيمة لقاء اشتراكهم في الحروب ، ثم يعودون إلي حياتهم المألوفة بعد أن تضع الحرب أوزارها، ومفاد ما تقدم أنه في عهد الرسول الكريم ، وحتى في عهد أبي بكر الصديق لم يظهر الجيش النظامي ، ولم تتبعه مؤسسة عسكرية بالمعنى المتعارف عليه ، ولم يتطلب الجيش مستلزمات خاصة مثل النفقات والرواتب والملابس والمأكل ، ووسائل نقل الأسلحة ، ومصانع العتاد وغيرها .

وجدير بالذكر أن جيش الرسول الكريم كان يحقق أهدافه بأقل قدر من القتال وسفك الدماء، لأنه لم يكن جيش عدوان أو اعتداء ، فمن مجموع سبع وعشرين غزوة قادها الرسول بنفسه، كان منها تسعة عشر تحققت أهدافها دون قتال ، وقد اهتم الرسول الكريم بتدريب المقاتلين المسلمين علي ركوب الخيل والرمي والاستطلاع والمباغتة بالهجوم والإغارة والدفاع والحصار، والطعن بالحراب والرماح والسيوف وذلك لتطوير الكفاءة القتالية ، وتمثلت الأسلحة الرئيسية في السيوف والأقواس والسهام والرماح والنشاب ، وكان الدرع والبيضة يستخدمان للوقاية ، وفي مرحلة تالية استخدم المنجنيق والعرادة والكبش والدبابات الخشبية ، وتميز المقاتلون المسلمون بالنشاط وخفة الحركة وسرعة الانقضاض والمثابرة والجلد والصبر .

وبدأ التحول في ما يتعلق بالنواحي العسكرية وتأثيرها في النظام الاجتماعي الإسلامي ، وبروز فئة المقاتلين [أفراد الجيش] في سنة ٢٠ هجرية ، عندما انشأ الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ديوان الجند ، حيث تم تسجيل أسماء المقاتلين وبالتالي تحدد عددهم ، وخصص للجند من العرب والموالي رواتب تراوحت ما بين ٣٠٠ - ٤٠٠ درهم سنوياً ، وقد روعى في العطاء وفق رؤية عمر بن الخطاب القرابة من الرسول ، والسابقة في الإسلام ،

وحسن الأثر في الدين ، ولما انقرض أهل السبق والريادة ، احتكم إلي الشجاعة وعدد أفراد الأسرة والغلاء ، كأسباب يعّول عليها في العطاء للجند المقاتلين ، ووصل راتب القائد في الجيش إلي ما يتراوح بين ٧٠٠٠ إلي ١٠٠٠٠ درهم في السنة ، وكان الجندي يتحصل علي مخصص من المأكل والمشرب يعرف " بالجراية " ، وكانت زوجة الجندي وأطفاله ينالون العطاء من الدولة .

وبذا أصبح الجيش مؤسسة ذات كيان وشخصية مستقلة تعتمد في تمويلها علي الدولة ، وتبلورت في النظام الاجتماعي الإسلامي فئة الجند النظاميين المسجلين في ديوان الجند ، وبالإضافة إلي الجند النظامين كان هناك المتطوعون ، وهم أحد الروافد المهمة التي تمد الجيش بالعنصر البشري ، وانقسم المتطوعون إلي قسمين : القسم الأول وكان يتحصل علي مبلغ من المال لقاء انخراطه في صفوف الجيش وقتاله مع المسلمين ، والقسم الثاني كان هدفهم الأساسى الجهاد في سبيل الله ، فلم يتلقوا أي عطاء مقابل جهادهم ، هذا ما يخص فئة المقاتلين أفراد الجيش ، كفئة لها موقعها علي خريطة النظام الاجتماعي الإسلامي .

وإلي جانب فئة المقاتلين النظاميين كانت هناك فئات أخرى تشارك الجيش في قتاله ، ومثال ذلك أبناء المقاتلين ومواليهم ومماليكهم ، حتى النساء كن يخرجن مع أزواجهن لتشجيعهم علي القتال ولمداواة وتطبيب الجرحى ، وقد استعان المسلمون بأهل الذمة علي قتال الأعداء لقاء أجر معلوم يدفع لهم ، وقد نصت العهود المضروبة بين الطرفين علي ذلك .

وكان الخليفة بحكم ولايته العامة هو القائد الأعلى والعام للجيش ، ولكن الخلفاء لم يكونوا يقومون بهذه المهمة فعلياً إلا نادراً ، أما الثابت أنهم كانوا يُنيبون عنهم أهل

الكفاءة والشجاعة في قيادة الجيش ، أما في الولايات الإسلامية فكانت قيادة الجيش للولاة أو توابهم من ذوي المقدرة والكفاءة .

وبالرغم من ذلك يظل الخليفة علي علم تام ودائم بأخبار الجيش وتحركاته وتطورات القتال بواسطة البريد ، مهما بعدت ساحة القتال .

ولقد ابتكر الخليفة عمر بن الخطاب إقامة الحصون والقلاع والمعسكرات الدائمة في الطرق ، وذلك لراحة الجنود وتزودهم بالمؤن والعتاد ، وكان الجيش الإسلامي يتكون من الرحالة والفرسان والرماة وفيلق الخدمة [من الغلمان حديثي السن] والطليعة أو الكشافة وكشافة المؤخرة أو الردء ، وكان علي كل عشرة جنود عرّيف ، ولكل مائة من الجند قائد ، ولكل عشرة من القادة أمير ، وكانت طريقة القتال الصفوف ، بعد أن كان الكر والفر .

ولم يسكن المقاتلة العرب في عصر الخلفاء البلاد المفتوحة ، بل بنوا لأنفسهم الأمصار كالبصرة والكوفة والفسطاط وواسط والقيروان علي هيئة معسكرات ، وقد قسمت هذه المعسكرات إلي أربعة أو خمسة أجزاء ، يحتوى كل منها علي المقاتلين الذين ينتمون إلي قبائل معينة ، ويسمى كل منها جند وجمعها أجناد .

ولقد كانت الأوضاع قبل إنشاء ديوان الجند في عهد عمر بن الخطاب ، أن الأمة الإسلامية كلها كانت أمة مقاتلة ، أي أن كل القادرين علي القتال وحمل السلاح ينفرون للحرب عند الحاجة ، فلم يكن ثمة تنظيم عسكري يربط هؤلاء ، ولا مؤسسة عسكرية تضمهم ، ومن ثم فلم يشكلوا جيشاً نظامياً ، لأنهم لم يكونوا تحت السلاح علي الدوام ، بل ينصرفون إلي أعمالهم الخاصة في أوقات السلم ، ولم تكن لهم ثكنات عسكرية يتدربون فيها علي السلاح بصورة مستمرة .

لقد لاحظ عمر بن الخطاب أنه بعد أن انتهت فتوحات العراق والشـام ومصر ، بدأ الجند ينصرفون عن الشئون العسكرية إلي الزراعة والمهن الأخرى ، مما حدا به إلـي اسـتحداث ديوان الجند ، وأمر المقاتلين بالامتناع عن ممارسة الزراعة وتملك الأراضي وامتهان الحرف الأخرى ، وضمن لهم العطاء ولأسرهم الأرزاق ، ومن ثـم وضـع أسـس المؤسـسة العـسكرية المنظمة ، التي تشتمل علي ثكنات وتمارس التدريب علي السلاح بـصورة مـستمرة ، وهـذا ما تم لاحقاً بشكل جيد .

❖ فئة التجار :

منذ نشأة الدولة الإسلامية الأولى في عهد الرسول الكريم وفئة التجار تمثـل إحـدى الفئـات التي تعيش في بحبوحة من العيش وسعة الرزق ، ولقد كان اثنان من الخلفاء الراشدين هما أبو بكر الصديق وعثمان بن عفان ، يعتبران من كبار التجار وأكثرهم خبرة ودرايـة في هـذا المجال ، ويضاف إلي هذين الخليفتين عبد الرحمن بن عوف ، وهـو مـن كبـار الـصحابة الذين شهدوا بدراً ومن المبشرين العشرة .

لقد مثلت فئة التجار في الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي قمة الهرم الاجتماعي ، مـن حيث الثراء ورغد العيش ، وساهمت بقسط يعتد به في ازدهار الحضارة الإسلامية وانتعاش الحياة الاقتصادية ، وتوزعت هذه الفئة علي شـريحتين : الأولى ، شـريحة كبـار التجـار الذين عاشـوا في المدن الكبيرة ، واختصوا بالتعامل مـع الـسلع الثمينـة ، ممـا يـسر لهـم الاتصال بفئة الحكام حيث عمدوا إلي توفير ما تحتاجه هذه الفئة مـن سـلع ومنتجـات ، فنشأت بينهما علاقة ارتباط ، وتمتعت هذه الشريحة بالغنى والثـراء مـن جـراء علاقاتهـا بفئة الحكام ، وبسبب طبيعة السلع والمنتجات التي تعاملت فيها ، إذ تاجرت في الـسلع الثمينة مثل الأحجار الكريمة والمعـادن النفيسة ، وتميزت هذه الشريحة بالدور الجميلـة

والقصور المنيفة وطيب الملبس والمأكل والمركب ، أما الشريحة الثانية من فئة التجار ، فتمثلت في صغار التجار والباعة ، فكانت حالتهم الاقتصادية متواضعة ، وكان اتصالهم بعامة الشعب .

وترتيباً علي المقدرة الاقتصادية التي كانت للشريحة الأولى من التجار في الدولة الإسلامية ، كانت الحكومة تقترض من كبار التجار في حالة الأزمات الاقتصادية ، كما كانت تستفيد من فرض الضرائب عليهم ، ومصادرة أموال بعضهم في بعض الحالات ، ولم تكن تشفع لهؤلاء علاقاتهم القوية بذوي السلطان والنفوذ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض التجار كانت تفسدهم كثرة المال وسعة الرزق ، فكانوا يأتون من الأفعال ما يتنافى مع آداب المجتمع ومكارم أخلاقه ، مما يجعل سلوكاتهم عرضه للاستهجان وعدم التقدير .

واستقراء التاريخ الإسلامي يقود إلي حقيقة مؤداها أن العصور الإسلامية الأولى ، ممثلة في عصر النبوة وعصر الخلفاء وحتى العصر الأموي ، لم تكن عصور ازدهار للتجارة الإسلامية ، وسبب ذلك أن الدولة الإسلامية قد انشغلت خلال تلك العصور بالفتح ونشر الدعوة ، أكثر من انشغالها بالتجارة والتبادل مع الدول المجاورة ، ولكن تلك العصور مهدت السبيل لازدهار التجارة في العصر العباسي ، حيث كانت الأوضاع قد استقرت وتحددت معالم حدود الدولة الإسلامية ، وأصبحت التجارة مظهراً من مظاهر أبهة الإسلام ، واحتلت تجارة المسلمين المكانة الأولى في التجارة العالمية .

❖ فئة أصحاب المهن :

لقد وُجدت في الدولة الإسلامية مهن عديدة مثل مهنة الطب والكيمياء وكذا الصيدلة ، وقد احتلت المعرفة الطبية مكانة مرموقة في الإسلام ، ووجدت تشجيعاً منذ عهد الرسول

الكريم الذي ورد عنه قوله : " العلم علمان : علم الأديان وعلم الأبدان " ، وقد مارس مهنة الطب وبرع فيها اليهود والنصارى ، وأتاح لهم الإسلام ذلك بل شجعهم ، فقد استعان الرسول الكريم في علاج سعد بن أبي وقاص بالحارث بن كلده ولم يكن مسلماً ، وكذلك فعل الخلفاء من بعده ، حيث استعانوا بالأطباء من غير المسلمين .

وقد واكب مهنة الطب مهنة أخرى مقترنة بها ، هي مهنة الصيدلة حيث استعملت العقاقير النباتية والحيوانية والمعدنية ، وتم التوصل إلي عقاقير بطريقة التركيب ، وكانت البيمارستانات [المستشفيات] هي المراكز الرئيسية التي تمارس فيها مهنة الطب ومهنة الصيدلة ، فهي دار المرضى والأطباء ووسائل العلاج التي يعدها المتخصصون من الصيادلة .

وكان أصحاب مهن الطب والصيدلة يعاملون باحترام بالغ من كافة الفئات الأخرى داخل المجتمع الإسلامي ، وكانوا ينزلونهم منزلة العلماء والفقهاء ، ولاشك أن المهن في المجتمع الإسلامي تعددت وتنوعت بتطور المجتمع وازدهاره .

❖ فئة أصحاب الحرف والصنائع :

منذ بداية الدولة الإسلامية وُجدت فيها أصحاب الحرف والصنائع ، لتلبية متطلبات المجتمع من السلع والمنتجات والأدوات ، وكانت هذه الفئة من أنشط الفئات داخل المجتمع ، وكانت تنتمي إلي عناصر غير عربية وديانات غير إسلامية ، وذلك ناتج عن تأثر العرب بالبداوة وبعدهم عن مثل هذه الحرف والصناعات .

وما تعارف عليه داخل الدولة الإسلامية منذ عصورها الأولى ، أنه كان لأهل كل حرفة " نقابة " ، يترأسها رئيس أو شيخ يضع لنقابته نظاماً ثابتاً ، وسجلاً لأرباب الحرفة ، يحدد عددهم وعلاقاتهم فيما بينهم وبين الآخرين ، ويختص شيخ النقابة بفض مشاكل

أعضائها، وهو مرجعهم في كل ما يهمهم ، ويتوسط بينهم وبين الدولة ، وهناك شروط للانتساب إلي كل نقابة .

وكانت الحرف والصناعات تخضع لرقابة الدولة من خلال المحتسب ، الذي يعين لكل حرفة أو صناعة عريفاً مشهوداً له بالثقة والأمانة ، ويشترط فيه أن يكون علي دراية ومعرفة تامة بأمور الحرفة أو الصناعة التي يشرف عليها ، ويقوم باطلاع المحتسب علي أخبار أهل صنعته ، ويرشده علي مواطن الغش والتدليس ، الذي يلجأ إليه أحياناً أصحاب الحرف .

والثابت أن أصحاب الحرفة الواحدة كانوا يتخذون مكاناً خاصاً بهم في كل مدينة من المدن الإسلامية ، وقد تم تخطيط كثير من تلك المدن بمراعاة ذلك .

❖ فئة الفلاحين :

كانت فئة الفلاحين من الفئات المهمة في المجتمع الإسلامي ، وقد تعامل معها الرسول الكريم وهو بصدد وضع أصول وأسس تشكيل النظام الاجتماعي في الدولة الإسلامية ، بما يرفع من شأنها ويرتقي بعملها وإنتاجها ، وكذا تأثيرها في المجتمع اجتماعياً واقتصادياً .

وقد كان أغلب أعضاء هذه الفئة من أبناء البلاد المفتوحة الذين يسكنون الريف ؛ ولم يقدم عليها العرب في بداية عصور الدولة الإسلامية ، نظراً لانشغالهم بأمور الفتح ونشر الدعوة .

وقد شرّف الإسلام بمصدريه القرآن والسنة هذه المهنة وفئة العاملين بها ، فقال تعالى ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[1] ، وقال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم :

[1] سورة البقرة ، ٢٦١ .

" من غرس غرساً فأثمر ، أعطاه الله من الأجر بقدر ما يخرج من الثمر " ، وقـال أيـضاً : " من غرس غرساً أو زرع زرعاً فأكل منه إنسان أو حيوان كان له به صدقة " .

وعمد الرسول الكريم – كما سبق الإيضاح والتنويه – إلي تشجيع الزراعة فيمـا شـرعه مـن نظم الضرائب المنـصفة لأصـحاب الأرض ، وغيرهـا مـن التـشريعات الـتي شـجعت علـي الاستثمار في الأرض الزراعية ، وكذلك كان شأن الخلفـاء الراشـدين ، حيـث عملـوا علـي استبقاء الأرض بيد أصحابها حرصاً علي ديمومة الإنتاج الزراعي ، وصوناً لحقوق هـؤلاء ، وتحقيقاً للصالح العام من تأمين القوت للناس والأموال للدولة .

❖ العامة [الدهماء] :

شغلت هذه الفئة مساحة واسعة من النظام الاجتماعي الإسلامي ، وهي خليط من الـسوقي والغوغاء من مختلف العناصر والأجناس والأديان ، اشتهر منهم الباعة المتجولون والمكـدون والمعدمون وأصحاب الحرف الصغيرة .

وكانت هذه الفئة كثيرة العدد وتعيش حياة اقتصادية سيئة ، فقد عمل الرسول الكريم ومن بعده خلفـاؤه الراشـدون علـى احتـواء هـذه الفئـة داخـل النظـام الاجتمـاعي الإسـلامي ، واستفادة الدولة منهم كطاقة بشرية فعالة ، فحثهم علي العمـل المنـتج المثمـر ، وحـضهم علـي الكفـاح والإنتـاج ، ثـم تملـك أدوات الإنتـاج الحـرفي أو الزراعـي ، ونجحـت هـذه المجهودات والتدابير مع كثير منهم .

إلا أن الوضعية السيئة اقتـصادياً واجتماعيـاً لأفـراد هـذه الفئـة دفعـت الكـثير مـنهم إلـي الانحراف ، فأصبحوا يشكلون مـصدراً للاضـطراب والفـساد والجنـوح والانحـراف ، ممـا اضطر الدولة لاستعمال الأساليب الملائمة لكف آذاهم واتقاء شرهم .

❖ المــرأة :

سبق أن أوضحنا في تفصيل واستفاضة كيف مكّن الإسلام للمرأة ووضعها في مكانها الصحيح في المجتمع ، وكيف استطاع الرسول الكريم أن يقرّ التشريعات التي حفظت للمرأة ذلك الوضع ورسخت لها ذلك المكان ، وترتب علي ذلك أن غدت المرأة قوة فاعلة في كثير من الفئات التي ضمها النظام الاجتماعي الإسلامي ، فنراها في فئة الحكام تدلي بدلوها ، وتعرب عن رأيها في رشد وإحكام في شئون الحكم والسياسة ، وهي هنا قد اكتفت بالرأي وأحجمت عن الممارسة لثقل عبء الولاية العامة وتعدد مهامها ، وفي فئة العلماء الفقهاء كان لها إسهامها المتميز ، – والذي سبق وأشرنا إليه – في إسهاب ، وفي فئة المقاتلين المجاهدين قدمت المــرأة المسلمة نموذجاً فريداً ، حيث ساهمت في التخطيط ، وشاركت في القتال جنباً إلي جنب مع الرجل ، وقامت بدور الطبيب المعالج في المعارك ، وفي فئة أصحاب المهن ، وفي مجال الطب عُرفت المرأة المسلمة الطبيبة الحاذقة في العديد من المجالات ، وهكذا ساهمت المرأة في كافة الفئات الاجتماعية التي تتواءم مع طبيعة تكوينها ومقدرتها علي العطاء والتفاعل .

ثالثاً : أخلاق وعادات المجتمع الإسلامي :

مما لاشك فيه أن لكل عنصر أو جنس عاداته وتقاليده وأمزجته ومشاربه التي يتمتع بها جبلاً واكتساباً ، وقد كان العرب مثلهم مثل العناصر والأجناس الأخرى ، لهم عاداتهم وتقاليدهم وأخلاقهم التي ورثوا معظمها ، واكتسبوا بعضها مع مرور الزمن والأيام .

إلا أن الإسلام عندما جاء واكتنف عناصر وأجناساً شتى ، بث بين تلك العناصر والأجناس أخلاقه وعاداته ، وبدأ يمارس عملية تغيير واسعة النطاق ، تستهدف إزالة كافة الأخلاق والعادات التي لا تستوي مع الفطر السليمة ، ثم يستبدل تلك الأخلاق

والعادات بأخلاق وعادات إسلامية ، مستنبطة من قيم الإسلام ، ومستمدة من مبادئه ومثله .

وقد كان العنصر العربي بحق في مقدمة العناصر والأعراق التي استجابت لهذا التغيير وتفاعلت معه بسرعة وجدية ، وقد كانت استجابة العناصر الأخرى اقل من استجابة العنصر العربي ، وسبب ذلك معلوم ويكمن في أن العنصر العربي ، – كما سبق الإيضاح – ، هو الذي تلقى الرسالة ، وتحمل أعباء نشرها وصونها من العبث والتحريف ، وبالإجمال يمكن الانتهاء إلي أن التأثر بأخلاق الإسلام وعاداته وتقاليده لدى العنصر العربي وكافة العناصر الأخرى التي دخلت الإسلام ، قد مرت بمرحلتين متعاقبتين ومتباينتين ، من حيث الالتزام بقيم الإسلام وأخلاقه وعاداته وتقاليده ، ويمكن تناول هاتين المرحلتين في الآتي :

❖ المرحلة الأولى : فترة الرسالة والخلافة الراشدة وأغلبية العصر الأموي :

في خلال هذه المرحلة غلب علي العنصر العربي ونخبة مهمة من العناصر غير العربية ، التمسك بالقيم والعادات والتقاليد والأخلاق الإسلامية الأصيلة ، النابعة مباشرة من مصادرها الأصلية، المتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، حيث ساد بين الناس الصدق والتراحم والتعاطف ، والالتزام بالأصول في العبادات والمعاملات ، وانشغال الناس بفعل الخير ، وانتهوا عن المحرمات ، وشاع بين العلماء والفقهاء رواية الحديث والفقه والزهد والبحث عن مستلزمات الحياة ، وترتيب نشاط الإنسان في القران والسنة ، وقد وقف وراء هذا السلوك مجموعة من العوامل نرصدها في الآتي :

– العامل الأول : يتمثل في تمسك أولياء الأمور بأصول الدين وقيمه وأخلاقياته ، ففي عصر النبوة كان وجود الرسول الكريم علي رأس الدولة ، يشيع في نفس الأفراد الطمأنينة

، ويبعث في أرواحهم الإيمان والتقوى ، ويطبع السلوكات علي الفضائل والقيم والأخلاق ، فوجود المشرع الثاني بعد الحق تبارك وتعالى علي رأس الدولة له أثر بليغ في نفوس الناس وأرواحهم ، وكذا سلوكاتهم وتصرفاتهم ، فهو المرجع والمثاب في كل ما حضر وغاب من أمور العبادات وشئون المعاملات .

وكان عهد الخلفاء الراشدين أقرب إلي عهد الرسول ، ولكنه لا يماثله ، فقد تمسك الناس بالقيم والأخلاق والمبادئ التي تعلموها في عهد النبوة ، وحافظوا عليها ، وكلما بعد الزمن بعهد النبوة الزاهر قل تمسك الناس بتلك القيم والأخلاقيات ، ولكن الخلفاء الراشدين جاهدوا من اجل الحفاظ علي ما تعلمه الناس وألفوه في عهد النبوة .

وكان العهد الأموي عهد فتح وجهاد ونشر للدعوة الإسلامية سادت في معظمه قيم الإسلام وأخلاقياته ، التي انبعثت في عهد النبوة الزاهر ، وترسخت في عهد الخلفاء ، وطغت علي ما وجد في عصر الأمويين من تجاوزات وخروج علي مألوف قيم الإسلام وأخلاقياته .

- العامل الثاني : يتحدد في الانخراط في الفتوحات ونشر الدعوة وعدم وجود وقت للفراغ والمجون والعبث ، فقد كانت عصور النبوة والخلافة الراشدة وأوائل عصر الأمويين ، عصور فتح وجهاد ونشر للدعوة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها ، ومن ثم فلم يكن لدى المسلمين وقت للإهدار في تافه الأمور وحقير الشئون .

ولم يكن من المنطقي واللائق بأمة كرست حياتها ووجودها لنشر الدعوة الإسلامية ، أن تأتي بأخلاقيات وتسلك سلوكات تنافي أو تناقض ما تدعو إليه دعوتها ، وما يقضي به دينها الذي هو عصمة أمرها ، هذا في الوقت الذي ارتكنت فيه الدعوة الإسلامية علي أركان نزلت في منهج إلاهي ، أولها الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، ومضمونها كريم الأخلاق ورفيع الصفات ، وثانيها اللين وخفض الجناح ، ومفاده التبسط والتواضع ،

وثالثها الجدال إذا دعت الضرورة بالحسنى ، وفحواه قرع الحجة بالحجة في مكننة وثقة دون تعالٍ ، من غير أنفة أو ترفع ، وأناة ومثابرة دون امتعاض أو تململ ، وآخرها تقديم النموذج والقدوة في السلوك والتصرف ، والتحلي برفيع الخصال وسامي الشيم والأفعال .

- العامل الثالث : يتشكل في الحرص علي عدم الاختلاط بأبناء البلاد التي فتحها المسلمون مثل فارس والعراق والشام ومصر وغيرها ، ومرجع هذا الحرص الذي ثابر عليه ولاة أمور المسلمين خلال عصور النبوة والخلافة الراشدة ، هو الخوف من تأثير الاختلاط علي قيم وأخلاقيات ومبادئ المسلمين العرب ، فأبناء البلاد المفتوحة في فارس والعراق والشام ومصر وغيرها من البلاد الأخرى ، يتخلقون بأخلاقيات نابعة من تراثهم الحضاري والثقافي ، وهو يختلف في كثير من مفرداته مع أخلاقيات الإسلام ، كما أنهم يتمسكون بقيم ومبادئ نابعة من واقع اجتماعي يخالف الواقع الاجتماعي الإسلامي ، ومن ثم فنتائج الاختلاط ستكون حتماً في التأثير والتأثر ، وفي ذلك مساس بقيم الإسلام وأخلاقياته .

❖ المرحلة الثانية : أخريات العصر الأموي والعصر العباسي :

لقد بعد الزمن وتقادم العهد بين صاحب الرسالة وخلفائه الراشدين وبين بني أمية وبني العباس الذين قل في زمانهم التمسك بأصيل العادات الإسلامية ، وانخفض التخلق بعظيم الأخلاق المحمدية ، وقد كمنت وراء هذا التحول عدة أسباب ، يمكن تناولها في الآتي :

- السبب الأول : أن عامة المسلمين وخاصتهم إلا اللمم من العلماء والفقهاء والعباد والزهاد، قد اندفعوا يحاكون حكامهم وأولياء أمورهم فيما انغمسوا فيه من الترف المفسد للنعمة والمجون المُنسي للخالق والعبث المُهلك للنفس والروح معاً ، ولم تكن تجدي النداءات والمناشدات التي أطلقها أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض ، حيث بات القوم لكبرائهم تبعاً ! .

– السبب الثاني : لقد تحولت الأمة الإسلامية منذ أواخر العصر الأموي عن الفتح ونشر الدعوة إلي البحث في إنماء الثروات ومجلبات الغنى والثراء وفنون الترف والأبهة ، وكانت وسيلة ذلك فرض مزيد من الضرائب علي أبناء الأمة ، والإمعان في الظلم والجور ، وانتشر الحسد بسبب التنافس من أجل الثراء ، وصاحبه التكالب من أجل السلطات ، وأعلنت الحرب بين الإخوان ، وهكذا آل حال الأمة ! ! .

– السبب الثالث : لقد انفرجت الأبواب الموصدة أمام اختلاط العرب بأبناء البلاد التي فتحها المسلمون ، والذي كان محظوراً عليهم الاختلاط بهم ، وهنا نشطت حركة التأثير والتأثر بوسائل شتى ، مثل المصاهرة والترجمة والمحاكاة الفكرية والسلوكية والسكنى والمصالح المتبادلة ، وكانت حصيلة هذا الاختلاط ، أنه بعد أن كان العنصر العربي الإسلامي يملك التأثير ، والآخرون لا يملكون إلا الاستقبال والتلقي والتأثر ، أصبح العنصر العربي لديه القابلية والاستعداد للتأثر أكثر من التأثير !.

وأثر ذلك بالطبع في أخلاقيات وعادات المجتمع الإسلامي التي تخلت عن الكثير من أصالتها والعديد من شمائلها .

رابعاً : الخدمات العامة في المجتمع الإسلامي :

سعت الدولة الإسلامية منذ نشأتها علي يد الرسول الكريم إلي السهر علي راحة مواطنيها ، وقد تجسد ذلك في إنشائها لمؤسسات خاصة بالخدمات العامة تهتم بكافة المواطنين ، ويمكن لنا أن نستعرض بشكل سريع تلك الخدمات في الآتي :

❖ إنشاء البيمارستانات [المستشفيات] :

بالرغم من أن الدولة الإسلامية الأولى في عهد الرسول الكريم ثم خلفائه الراشدين لم تعرف إنشاء دور التطبيب والاستشفاء ، إلا أن الرسول صلي الله عليه وسلم قد وضع أسس قيام

الدولة بتوفير الخدمات الصحية لمواطنيها ، فقال صلى الله عليه وسلم :" العلم علمان : علم الأديان وعلم الأبدان " وقوله كذلك :" المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء " وغير ذلك من أحاديثه الشريفة التي تحض علي الاستشفاء والتداوي ، فقال في التداوي وطلب العلاج :" داووا مرضاكم بالصدقة " .

وبعد عصر الخلفاء الراشدين وفي العصر الأموي ، وتحديداً في حكم الوليد بن عبد الملك في عام ٨٨ هـ أنشئت أول دار لمداواة المرضى في دمشق وخصص لهذه الدار الأطباء ، وأجرى عليهم الأرزاق ، وتوالى بعد ذلك إنشاء دور العلاج والتداوي في كافة مراكز وحواضر الدولة الإسلامية .

❖ إنشاء السقايات :

كذلك عرفت الدولة الإسلامية في أخريات العصر الأموي وبدايات العصر العباسي إنشاء السقايات ، وهي عبارة عن خِباب [جمع خابية] يبرد فيها الماء ، ويشرب منها المارة ، ووجدت في الأسواق والمساجد والأماكن العامة ، وهذه السقايات منها ما أقامتها الدولة ، ومنها ما أقامها المياسير علي سبيل الوقف والصدقة الجارية .

❖ إنشاء الحمامات العامة :

عملاً بقول الحق تبارك وتعالى ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾[1] ، وقول رسوله الكريم :" النظافة من الإيمان " ، عملت الدولة الإسلامية علي إنشاء الحمامات العامة ، فكانت من المؤسسات الاجتماعية التي حظيت باهتمام كبير

[1]. سورة البقرة ، ٢٢٢ .

في المجتمع الإسلامي ، وقد عرفت هذه الحمامات في بداية الأمر المدن الكبرى في الدولة الإسلامية ، ثم انتشرت بعد ذلك في العديد من المدن والحواضر .

❖ السجــون :

السجن في اللغة هو الحبس أو المنع وتقييد الحركة ، وهناك فرق موضوعي بين الحبس والسجن ، فالحبس في الشرع هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه ، وهو ما يسمى في الوقت الراهن بالحجر ، أما السجن فهو الاعتقال في مكان حرج وضيق ، وهو ما كان عليه حال نبي الله يوسف عليه السلام في سجن فرعون مصر .

وقد ورد عن الرسول الكريم ، ونفّذ الحبس الشرعي ، حيث يتم حبس الشخص في بيت أو مسجد ، ويسمى هذا الشخص أسيراً ، وتم ذلك في عهد خليفة رسول الله أبي بكر الصديق ، إلا أنه باتساع رقعة الدولة الإسلامية ، وفي خلافة عمر بن الخطاب ، برزت الحاجة لبناء السجون ، إلا أن السجن بشكله المتخصص كمؤسسة عقابية تقيمها الدولة لتنفيذ عقوبات الحدود وما يتبعها من حرس وملحقات أخرى ، قد عُرف في عهد معاوية بن أبي سفيان .

❖ مؤسسات رعاية الصبيان الأيتام والفقراء :

اهتم القرآن الكريم وكذلك السنة المطهرة اهتماماً زائداً بالأيتام ، وحثا علي الاهتمام بهم ورعايتهم ، فشرعت الدولة الإسلامية في إنشاء المؤسسات الخاصة برعاية الصبيان الأيتام والفقراء ، كما تبارى في هذا المجال فاعلو الخير من المسلمين الذين وقفوا أموالهم لإنشاء هذه المؤسسات والإنفاق عليها ، ولقد انتشرت هذه المؤسسات في ربوع الدولة الإسلامية ، واهتمت هذه المؤسسات بكافة شئون الأيتام والأرامل مثل الطعام والكساء الشتوي والصيفي، كما أُلحقت بها مكاتب تعليم الصبية ، ولا يعنى ذلك أن الصبيان الأيتام

محرومون من الالتحاق بمؤسسات التعليم العامة مع بقية الصبيان ، ولكن ذلك يعني اهتمام المجتمع الإسلامي بهم علي مستوى الدولة والفرد .

❖ مؤسسات رعاية الفقراء والمعدمين :

أشرنا في أكثر من موضع إلي ما أقره الرسول الكريم من قيم الإخاء والتراحم والتكافل بين أبناء المجتمع الإسلامي ، وتلاقى ذلك مع ما جاء في كتاب الله العزيز من حثٍ علي العمل بهذه القيم واعتبارها أسساً وأصولاً لتشكيل النظام الاجتماعي الإسلامي ، وتجسد هذا وذاك في دولة المدينة ، حيث ترجم الرسول الكريم القيم والمبادئ إلي واقع عملي ، وهنا برز دور الدولة مكملاً لدور الأفراد في الاهتمام بالفقراء ورعاية المساكين والمعدمين .

فالدولة الإسلامية تبنت سياسة الضمان الاجتماعي اعتماداً علي مواردها العامة ، وبصفة خاصة المخصص منها لذلك ، مثل الصدقات والزكاة ، والأفراد كذلك شاعت بينهم قيمة التكافل الاجتماعي ، عن طريق المبرات الخيرية التي أوقفت عليها الأموال والصدقات ، وساعد هذا وذاك في تخفيف آثار الحاجة والعوز لدى الفقراء والمحتاجين ، من خلال جهود الدولة والأفراد معاً .

وقد اشتهر عمر بن الخطاب وعهده بعد عهد رسول الله ، بالاهتمام بالفقراء وذوى الحاجة من جميع أفراد الدولة الإسلامية ، دون تفرقة بين عنصر وآخر ، إذ عُرف عن عمر بن الخطاب أنه كان يعطى أهل الذمة من الزكاة ، واشتُهرت أيضاً مبرة دار الضيافة ، التي أقامها لإطعام المحتاجين والفقراء في عام الرمادة سنة ١٧-١٨ هـ .

❖ المؤسسات التجارية :

ومنذ وقت مبكر وعت الدولة الإسلامية أهمية التجارة كمورد من مواردها المالية ، وأداة لإنماء المجتمع وازدهاره ، فاهتمت بإنشاء المؤسسات التي تسهل أمور التجارة ، وتنعش فعالياتها ، مثل الخانات والوكالات والفنادق .

فالخانات تقام غالباً خارج المدن علي امتداد طرق التجارة والقوافل ، أما الوكالات والفنادق فإنها تقام داخل المدن ذات النشاط التجاري .

وكان هدف هذه المؤسسات يتمثل في خدمة التجار الذين ينتقلون من بلد إلي آخر ، حيث يجدون أماكن للراحة والاستقرار ؛ وحفظ تجارتهم وتأمينها ، ومن ثم فقد اشتملت تلك المؤسسات الخاصة علي أماكن تشبه المستودعات والمخازن ، لتخزين البضائع وإيداع الأموال والراحة والنوم والاستحمام والطعام ، كما خصصت بها أفنية لإيواء الأنعام .

خامساً : إنماء المجتمع الإسلامي وتطويره : [إحالة]

يتمثل آخر مظاهر وأشكال تبلور النظام الاجتماعي الذي وضع أسسه وأصوله الرسول الكريم في جهود إنماء المجتمع الإسلامي وتطويره . فالملاحظة الجديرة بالتسجيل والاعتبار في سياق الحديث عن تشكيل النظام الاجتماعي كمقوم وعنصر من عناصر الحضارة الإسلامية ، هي ما تميزت به الدولة الإسلامية من خصيصة لم تتوافر لغيرها من الدول ، وهي أن هذه الدولة وعبر نظامها السياسي قد جمعت بين الفتح ونشر الدعوة من جهة ، وإنماء المجتمع الإسلامي وتطويره من جهة أخرى ، فهي لم تنهمك في الفتح ونشر الدعوة ، وتدع المجتمع دون إنماء أو تطوير ، كما أن الإنماء والتطوير لم يشغلاها أبداً عن رفعة دين الله ونشر رسالته ، وقد صاغ الرسول الكريم هذا المبدأ الخالد الذي يرتكن علي محوري الدين والدنيا " نشر الدعوة والإعمار " . في قوله الشريف عندما عاد من إحدى الغزوات : " لقد عدنا من الجهاد الأصغر إلي الجهاد الأكبر " ، وقد قصد صلى الله عليه وسلم من الجهاد الأصغر فتح الأمصار ونشر الدعوة الإسلامية ، وقصد بالجهاد الأكبر الضرب في الأرض وإعمارها .

وقد صاغ الإسلام لنفسه نموذجاً في الإنماء الاقتصادي هو الفريد من نوعه ، الوحيد في خصائصه وسماته ، المتميز في أدواته ووسائله ، المتفرد في أهدافه وغاياته[1] ، ولقد وضع هذا النموذج موضع التطبيق ، وتحول إلي الممارسة العملية منذ أن قدم الرسول الكريم إلي المدينة المنورة ، ولم يقتصر الإنماء علي ناحية دون أخرى ، بل عم كافة مناشط الحياة وعناصر المجتمع ، فمؤسسات النظام السياسي [المنهاج الإسلامي] ، شرع الرسول الكريم في وضع أسسها وصياغة أشكالها وتنظيماتها . كما وضع كذلك أصول الإنماء الاقتصادي ، وربط ذلك بإنماء الفرد المسلم عقلاً وروحاً ، وتشابكت مسارات الإنماء وتلاقت جميعها في غاية نهائية هي العمل من أجل إيجاد مجتمع المتقين ، الذي يلتزم بقول الحق تبارك وتعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[2] .

وهكذا وُضعت أصول وأسس النظام الاجتماعي الإسلامي ، ثم تبلور ذلك النظام في شكل عناصر وفئات تتفاعل فيما بينها ، وأخلاق وعادات وعلاقات وتفاعلات ، تقود المجتمع الإسلامي علي طريق الإنماء والتطوير ، ولكن هل التزم المجتمع الإسلامي بذلك الطريق أم نكب عنه إلي طرق أخرى ؟ ! هذا ما سوف نقف عليه ملياً في الجزئيات التالية من هذا المبحث ، والمباحث التي تليه .

[1]. انظر للمؤلف : موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة : المجلد الثاني : الاقتصاد الإسلامي ونموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، الجزء الثاني ، نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي .

[2]. سورة الذاريات ، ٥٦ .

المبحث الثالث

نقل النظام الاجتماعي الذي أقره الرسول الكريم

إلى البلاد المفتوحة في عهد الخلفاء الراشدين

بعد أن جاهد الرسول الكريم من أجل صياغة أسس وأصول النظام الاجتماعي ، وبعد أن تبلور ذلك النظام في واقع اجتماعي اكتملت له كافة عناصر ومقومات النظام في دولة الإسلام الأولى وهي المدينة المنورة ، كان علي الخلفاء الراشدين بعد ذلك نقل ذلك النظام الاجتماعي فكراً وحركة ، مضموناً وشكلاً إلي البلاد التي يتم فتحها والشعوب التي تدخل في دين الله وتعلن الإسلام شرعة لها ومنهاجاً .

وكانت هذه المهمة هي إحدى المهام الحضارية العظيمة ، التي قام بها الإسلام ، وأدّاها في براعة واقتدار ، عبر سلسلة من المنطلقات ومسارات الحركة ، كان ذروة سنامها الخلفاء الراشدين ، ويمكن تحليل عناصر هذه المهمة من خلال ما يلي :

أولاً : إقرار النظام الاجتماعي الذي صاغه الرسول الكريم في البلاد المفتوحة :

كان علي الإسلام أن ينتقل إلي البلاد التي دخلها بنظمه وتنظيماته وقيمه وأفكاره ، لكي يقر ويرسخ النظام الاجتماعي الذي صاغه الرسول الكريم ، ووضعه علي محك العمل في دولة المدينة ، إلا أن الخلفاء الراشدين لم يجدوا الأمر سهلاً كما نتناوله نظرياً ، بل كان ثمة مواءمات تأخذ في الحسبان شعوب البلاد التي دخلها الإسلام ، وما يقف خلفها من عادات وتقاليد وموروثات حضارية وثقافية ليس من اليسير تغييرها أو استبدالها بغيرها ، ومن ثم سارت الأمور في اتجاهات جديرة بالتفصيل والتبيان وذلك من خلال الآتي :

❖ نقل الأصول والمبادئ والقيم :

كان من الضروري أن ينقل المسلمون إلي البلاد التي فتحوها ونشروا فيها دينهم أهم الأصول والمبادئ والقيم التي جاء بها الإسلام ، فهذه تمثل المرتكزات الأساسية للدين وعصب الدعوة، وبدونها لا يُفهم المراد ولا يُستشف المقصد والمفاد ، كما أن المتلقي لا يدخل في الدين بدونها، ولا ينتمي إلي الإسلام إلا وهو معتنق لها .

والملاحظ أن أصول الدين الإسلامي ومبادئه وقيمه ، لم تعم المجتمعات التي فتحها المسلمون، بل تشبع بها من أعتنق الدين وأعلن إسلامه فقط ، أما بقية أفراد المجتمع الذين ظلوا علي دينهم فقد حال بينهم وبين تلك الأصول والقيم والمبادئ حجاب ، ولما كان المسلمون قد أطلقوا منذ البداية حرية الاعتقاد ، فقد بات لزاماً عليهم إلا يسحبوا قيمهم ومبادئهم ومثلهم علي من لا ينتمي إلي دينهم ، بل اكتفوا بتقديم الدعوة عبر الحكم والمواعظ القولية والنماذج السلوكية .

وبالرغم من أن أغلبية المجتمعات التي دخلها الإسلام قد دانت له بالولاء والاعتناق ، إلا أن تلك المجتمعات ظلت تتسم بازدواجية معتقدية ، مردها تعامل الإسلام مع أغلبية مسلمة وأقلية غير مسلمة لا تزال علي دينها القديم .

❖ نقل النظم الرئيسية :

وكان الترتيب التالي ، أو ربما الذي صاحب نقل الأصول والمبادئ والقيم ، هو نقل النظم الرئيسية التي يرتكز عليها الإسلام كدولة ونظام ، فإذا كانت الأصول والقيم والمبادئ هي مرتكزات الإسلام كعقيدة ، فإن النظم هي مرتكزات الإسلام كدولة ، وتمثلت تلك النظم في النظام السياسي والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي .

ولم يجد الإسلام صعوبة في إقرار نظمه المختلفة داخل المجتمعات الجديدة ، وبصفة خاصة إذا كانت الأغلبية الساحقة من تلك المجتمعات قد دخلت في الإسلام ، أما في حالة المجتمعات التي ظلت فيها أقليات كبيرة العدد خارج نطاق الدين الإسلامي ، فقد واجه المسلمون السؤال التالي : هل سيقحمون تلك الأقليات في النظام الإسلامي ، أم ستظل هامشية لا يعتد بها ولا يحسب لوجودها حساب ! .

لقد سلك المسلمون إزاء هذه الإشكالية سلوكاً حضارياً يحسب لهم ، فقد تركوا تلك الأقليات وشأنها فيما يتعلق بالمسائل المعتقدية ، أما فيما عدا ذلك فقد كانت الأقليات غير المسلمة جزءاً لا يتجزأ من النظام الإسلامي السياسي والاقتصادي والإداري والاجتماعي والثقافي والحضاري .. الخ .

❖ الاعتماد علي التنظيمات القائمة في إدارة المجتمعات الجديدة :

أما عن التنظيمات التي تمثل أداة وآلية النظم لتحقيق غاياتها وأهدافها ، فقد وقف المسلمون إزاءها أيضاً موقفاً حضارياً ، ينم عن قيمة المضمون وأمثلية السلوك ونبل الغايات والأهداف ، فقد عمد المسلمون إلي التعويل علي التنظيمات التي كانت قائمة في البلاد التي فتحوها ونشروا فيها الإسلام ، فيما يتعلق بتفعيل النظام الإسلامي وتطبيق أصوله وقواعده ، وكذا تسيير أمور وشئون الدولة داخل مجتمعات تلك البلدان ، وقد أثارت مسألة الاعتماد علي التنظيمات القائمة في المجتمعات الجديدة العديد من القضايا ، منها ما يلي :

- أن المسلمين كانوا يفتقدون لمثل هذه التنظيمات فهم لا يزالون يمثلون نظاماً جديداً ، يعيش مرحلة إعداد وتهيئة للتنظيمات التي تمثل آليته وأداته لتحقيق أهدافه وغاياته ،

ومن ثم فقد وجدوا أداة جاهزة للقيام بالمهمة المطلوبة ، وهم لم يستنكفوا من ذلك ولم يعمدوا إلي تخريب تلك التنظيمات . كما هو دأب الغزاة المحتلين .

– لقد استعمل المسلمون التنظيمات القائمة في البلاد التي فتحوها في تطبيق القيم والنظم الإسلامية ، وقد أدارها وسيّر شئونها بعض المسلمين العرب إلي جانب أكثرية من أهل تلك البلاد الذين دخلوا في الإسلام ، ومن شأن ذلك أن يقود إلي التطبيق والتفعيل عن قناعة وصدقية .

– لقد ترك المسلمون لأهل البلاد التي فتحوها ، ولم يدخلوا إلي الإسلام الحرية الكاملة في استخدام تنظيماتهم المنوط بها تنظيم شئونهم ، كما تركوا لهم حرية الاعتقاد وممارسة شعائرهم .

– كان المسلمون يتحركون تجاه تلك التنظيمات من منطلق القيم الإسلامية ، التي تفرض احترام ما تمثله تلك التنظيمات لأبناء البلاد المفتوحة من قيم حضارية وموروثات ثقافية .

– كان من الطبيعي والمنطقي أن يكون ثمة تأثير وتأثر بين تلك التنظيمات . وما تمثله من إرث حضاري وثقافي لأصحاب تلك البلاد ، والمسلمين وبصفة خاصة خلال العصرين الأموي والعباسي .

❖ احترام عادات وتقاليد وموروثات الشعوب التي لا تتعارض مع القيم الإسلامية :

وفيما يتعلق بالعادات والتقاليد والموروثات الحضارية والثقافية الخاصة بالشعوب التي فتحها المسلمون ، فقد تعامل معها أصحاب الدين الجديد بتعاط حضاري ينم عن نزعة إنسانية. ومقدرة علي التحاور مع الآخر . واحترام إرثه الثقافي والحضاري ، طالما أنه لا يتعارض ولا يسيء إلي صلب وقوام المعتقد الإسلامي .

إن ما تقدم يعنى أن الإسلام يحترم ما ينتج عن الوعي والفكر الإنساني ، ولا يعني الاحترام الإيمان أو الاعتناق ، ويعني كذلك أنه يفرّق بين النتاج الحضاري للفكر والنتاج المعتقدي، فالأول تعامل مع عناصر ومفردات الكون — كما سبق التفصيل – والثاني اعتقاد قولي وفعلي بالخالق الواحد وإفراده بالألوهية والربوبية ، وإن كان ثمة اتصال وثيق في منطق الإسلام بين النتاجين ، إلا أن هناك مساحة من التباين ، تجعل من الممكن التحصل علي نتاج حضاري ذى قيمة وجدوى لأناس علي غير عقيدة التوحيد .

وهذا هو المنطق الذي يقف وراء احترام المسلمين لعادات وتقاليد وإرث حضاري وثقافي لشعوب فارس والروم وكافة البلاد الأخرى ، التي فتحوها ودخل أهلها في الإسلام أو احتفظوا بدينهم إلي حين .

❖ تأثر المسلمين بتنظيمات وعادات وتقاليد شعوب البلاد المفتوحة :

في العصرين الأموي والعباسي أتضح تأثر المسلمين عامتهم وخاصتهم بتنظيمات وعادات وتقاليد الشعوب التي فتحوها في فارس وبلاد الرافدين وتركيا والشام ومصر والأندلس ، وقد سبق منذ قليل الحديث عن هذا الأمر أو عن جانب عريض منه ، يرتبط باحترام المسلمين للإرث الحضاري والثقافي لتلك البلاد ، إلا أن ما يمكن إضافته هو أن الأمر قد تحول من احترام إلي تأثير وربما محاكاة ، ومعنى ذلك أن ذلك الإرث الحضاري والثقافي كان يملك من القوة والإثارة والإغراء ما يستميل به المسلمين ، فيقبلون عليه منبهرين ويقبلونه تواقين .

والسؤال الآن الذي يفرض نفسه في هذا السياق ، هل فعلاً كان الإرث الحضاري والثقافي للبلاد المفتوحة من القوة بحيث يُخضع المسلمين للتأثر به ومحاكاته ؟ وهل كانوا من

الضعف بحيث يقعون بسهولة في حبـائله وأهوائه ، وللإجابة علي هذين السؤالين لنـا أن نسوق الحقائق التالية :

– لقد تخلى المسلمون عن الكثير من قيم الإسلام مثـل البـساطة والتواضـع والزهـد ، الـتي كانت سائدة في عصر النبوة والخلافة الراشدة ، واتجهوا نحو الأبهـة والفخامـة في المظهـر والسلوك، محاكين بذلك ما كان عليه الفرس والروم قبل مجيء الإسلام ، والأرجـح أنهـم قد تأثروا بحكام شعوب فارس والروم ، مما عايشوه أو سمعـوا بـه أو عـاينوه في آثـارهم أو متروكاتهم ، وقد تم التأثر كذلك من خلال الدور الذي لعبه المسلمون من أصـل فارسـي أو بيزنطي ، حيث هيئوا لفئة الحكام وفئة المياسير ظروف الترف والأبهة والفخامة مستغلين في ذلك الاحترام المبدئي الذي أولاه المسلمون لعـاداتهم وتقاليـدهم ، وكـذا اعتمـادهم علـي تنظيماتهم الموروثة في إدارة شئون الدولة .

– لقد حققت الدولـة الإسـلامية قـدراً يعتـد بـه مـن الحـضارة والمدنيـة في مظـاهر الحيـاة ومباهجها جرف الجميع في تياره ، وبصفة خاصة فئـة الحكـام وبطانتهـا ، إلـي جانـب فئات أخرى في المجتمع ميسورة الحال ، ممـا جعـل محاكـاة الأنظمـة البائـدة في مظـاهر الأبهة والفخامة ، والانشغال بمبـاهج الحيـاة ومتعهـا مـن أمـور معايـشة الواقـع والتطـور الطبيعي للمجتمع .

– إن التأثر بعادات وتقاليد النظم البائـدة وموروثاتهـا الحـضارية والثقافيـة ، فيمـا يتعلـق بمظاهر الأبهة والفخامة والمدنية الطاغية يعد في نظرنا قوة وليس ضعفاً ، فبالرغم مـن أنـه تخلٍ عن قيم إسلامية عزيزة ، إلا أنه يمثل مقدرة علي محاكاة ما كان عليه الفرس والروم من أبهـة وفخامة، اعتقد أهل تلك البلاد أن المسلمين لن يصلوا إليها في يـوم مـن الأيـام ، وما حدث أنهم فاقوهم بكثير .

– إن التأثر المشار إليه كان مدفوعاً بالازدهار والتطور الاقتصادي الذي شهده العصران الأموي والعباسي ، وبصفة خاصة العصر الأخير ، حيث كانت الفتوحات قد توقفت وتوقف معها ما كانت تستقطعه من مخصصات مالية واقتصادية تخصص لتجهيز الجيوش ، يضاف إلي ذلك أن اتساع رقعة الدولة وامتداد أجزائها نوّع وعدد من مواردها مما أتخم خزائن الحكام ، ولم يكن لديهم الوعي والرغبة في القيام بتدوير واستثمار الأموال التي تتجمع لديهم في مشروعات إنتاجية تحتفظ برأس المال وتدر الأرباح ، وكان إنفاق بيت المال علي أوجه الإنفاق الاستهلاكية فقط دون الإنتاجية .

وكانت التجارة والتبادلات التجارية ، التي تمت علي نطاق واسع وفعّال بين أجزاء الدولة الإسلامية وبينها وبين الدول الأخرى في أوربا والصين والهند ووسط أفريقيا مجدية اقتصادياً ، كما كانت في ذات الوقت هي الوسيلة الوحيدة تقريباً لاستثمار الأموال وتدويرها ، وكان المسلمون قد سيطروا علي البحرين المتوسط والأحمر ، واعتبروهما بحيرات إسلامية ، إضافة إلي تحركهم النشط في المحيط الهندي حتى سواحل الصين والهند ، ثم ذهبوا إلي ما هو أبعد من ذلك في المحيط الهادي حتى سواحل إندونيسيا والملايو .

ثانياً : العمل المستمر علي احتواء المتغيرات وتحوير المستجدات :

ترتب علي إقرار النظام الاجتماعي الذي صاغه الرسول الكريم في البلاد المفتوحة الكثير من المتغيرات والعديد من المستجدات ، وقد أتضح ذلك في عهد الخلفاء الراشدين . ويمكن متابعة تلك المتغيرات والمستجدات مقرونة بالجهد المستمر من الخلفاء الراشدين لاحتوائها وتحويرها فيما يلي :

❖ تطور الأوضاع الاقتصادية في البلاد المفتوحة :

شهد عصر عمر بن الخطاب تطوراً في الأوضاع الاقتصادية في البلاد المفتـوحة ، وقد تمثـل ذلك التطور في جملة من الإجراءات كان لهـا تأثيرهـا الواضح علـي جميـع شئون الدولـة الإسلامية السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة ، وقـد كانـت تلـك الإجـراءات في معظمهـا محاولة للتمسك بالأصول والأسس التي صاغها الرسول الكريم لتشكيل النظام الاجتماعي ، ويمكن التطرق إلي تلك الإجراءات في الآتي :

– محاولة تضيق نطاق الرق والقضاء علي مصادره :

في عهد عمر تمت فتوحات عديدة ومهمة ، وكان أن نتج عن تلك الفتوحات سبي وأسـر، وكثر ذلك بشكل كاد ينشر ظاهرة الاسترقاق بشكل كثيف ، فوقـف عمـر مـن ذلـك موقفاً شجاعاً متمسكاً بنهج رسول الله وهو عـدم اسـترقاق أهـل الـبلاد المفتوحـة ، بـل وتحريـر العبيد الذين كانوا تحت سيادة الإقطاعيين في تلك البلاد الذين هربوا أو ماتوا ، وبـذا يقـر عمر بن الخطاب نهج الرسول الكريم الذي عدّ الرق وضعاً شاذاً ، لكون المجتمع الإسلامي يقوم علي مجموعة من الأشخاص متساوين من حيث المبدأ .

– الرفق بالفلاحين :

كذلك كان عمر بن الخطاب رفيقاً رحيماً بالفلاحين ، فقـد تـرك لهـم أرضـهم وأمـوالهم ، ومنحهم صلاحية بيع الأرض ، وأطلق السبي منهم وفي مقابل ذلك فرض عليهم الخـراج ، وكـان ذلـك هـو دأب بـن الخطـاب مـع الفلاحـين في كافـة الـبلاد المفتوحـة في فـارس والعراق ومصر .

ولابد من وقفة واجبة تخص مسألة السبي ، فالسبي الذي قام به المسلمون في هـذه الفـترة وهي أكثف وأهـم مراحل الفتوحات في تاريخ الدولـة الإسلامية ، قد وقع كإجراء عسكري

مؤقت، يستند إلي الأعراف وقوانين الحروب والصراعات المسلحة التي كانت سائدة في تلك الأزمنة ، إلا أن أخبار السبي عندما بلغت عمر بن الخطاب أمر بتحرير ما أمكن تحريره من السبي ، ثم أقر القاعدة الإسلامية التي طُبقت بعد ذلك وهي " الإسلام أو الجزية " .

– العطاء وإنشاء الدواوين :

كان من نتائج الفتوحات الإسلامية تدفق ثروات وأموال علي المسلمين ، وقد ساوى أبو بكر الصديق بين الناس في العطاء ، فقد ساوى بين الصغير والكبير وبين الحر والمملوك وبين الذكر والأنثى ، وقد أثار ذلك حفيظة البعض فطالبوه بالتفضيل في العطاء ، أي تفضيل من لهم فضل وسوابق وقدم في الإسلام ، فرفض ذلك المبدأ ، وعُرف عنه أنه كان شديداً علي قادة قريش وصارماً معهم ، وأوصى عمر بن الخطاب محذراً إياه من بعض صحابة رسول الله ، الذين كانوا ميالين إلي حيازة الأموال والأثرة والإقبال علي الدنيا ، وكم كان الرجل لّماحاً ذكياً تمكن من رصد التحول الاجتماعي لبعض الفئات في تلك المرحلة الحاسمة من تاريخ الدولة الإسلامية .

وعندما تولى عمر بن الخطاب أمر المسلمين أستمر في العطاء ، ودون لذلك الديوان وهو أول ديوان في الإسلام وقد أنشئ — كما سبق الإيضاح — في عام ٢٠ هـ، وكان في بدايته سجلاً يحتوى علي أسماء الذين فرض لهم العطاء ، وكان بن الخطاب يعطي بنفسه لكل فرد من المسلمين .

وكان لبعض المسلمين موقف فذ ورؤية ثاقبة إزاء مسألة العطاء التي بدأها الرسول الكريم وتابعها واتبعها من بعده خليفتاه أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب ، ومضمون هذه الرؤية أن المسلمين العرب أهل تجارة وبيع وشراء ، ويخشى عليهم من أن يتعودوا علي

العطاء ويألفوه ، وإذا عهدوه اتكلوا عليه وتركوا التجارة ، فإذا حُبس عنهم لسبب أو لآخر لم يجدوا العطاء وخرجت منهم التجارة ، وكانت هذه رؤية حكيم بن حزام : وتبرز هذه الرؤية رغبة عميقة في إنماء الأموال وتثميرها بالطرق الشرعية ، وبصفة خاصة التجارة لأنهم خبروها وتفوقوا فيها ، وفي ذلك تعويد للمسلمين علي الكسب وإنماء الأموال منذ بداية عهدهم بالإسلام .

إلا أن عمر بن الخطاب استمر علي نهجه في العطاء ، وكان يفضل بين المسلمين ، ووضع لذلك التفضيل معياراً ذا وجهتين : الأولى ، المركز في الإسلام والسبق في الإيمان ، والثانية ، رفعة شرف آل النبي .

وقد حدد عمر بن الخطاب وقتاً معلوماً للعطاء ، وكان يقوم به في الأمصار العرفاء والنقباء والأمناء وكان لهم أن يقترحوا بزيادة العطاء ضمن ضوابط ومعايير معينة ، وكان العريف تمتع بمنزلة جيدة في عشيرته إذ كان في الغالب سيداً وشريفاً في قومه ، وكان يمسك سجلاً يبين فيه عدد النساء والأطفال والمقاتلة وتجهيزاتهم ومقدار عطائهم ومواليهم ، وكان العريف كذلك مسئولاً عن جمع الجند عند النفير ، وحفظ الأمن والنظام ضمن عرافته " وهي المنطقة التي يغطيها نشاط العريف " ومراقبة المشاغبين ومثيري الفتن والقلاقل ، وإبلاغ الحكومة بذلك، وقد ثبت تلاعب بعض العرفاء بالأموال ، عندما لا يبلغون الديوان بالوفيات أو الغياب، ويأخذون عطاءهم ليقسم بينهم وبين أهل المتوفى أو الغائب ، والمعتاد أن تضم العرافة أفراد قبيلة واحدة ، وقد تضم عند الضرورة أفراداً من عدة قبائل ، أي أن النسب لم يراع تماماً في تسجيل القبائل في الديوان [1] .

[1]. د. نجمان ياسين ، تطور الأوضاع الاقتصادية .. ، مرجع سابق ، ص ٢٤٤ ـ ص ٢٤٥ .

وما من شك في أن العطاء كان له دور مهم في حياة الناس ومعيشتهم ، ومن ثم تعاظم دور الدولة في المجتمع ، وكان للعطاء دوره كذلك في إحداث فروق اقتصادية بين أفراد المجتمع ، لم تقم علي أساس البذل والعطاء والعمل ولكن علي أساس النسب ، وهذا أوجد في المجتمع الإسلامي نوعاً من الإتكالية حذر منها من قبل " حكيم بن حزام " أحلت الاعتماد علي العطاء الذي يمثل مورداً ثابتاً أساسه النسب محل العمل وإنماء ثروات المجتمع ، ومن ثم فقد أصبح الديون والعطاء من أول الأمور التي غذت العناية بالنسب ، وعززت العصبية القبلية بين القبائل العربية .

– التطور الاقتصادي في الأمصار وازدهار الإنماء :

سبق أن أوضحنا أن كثيراً من الأمصار قد تم تخطيطها لتكون بمثابة معسكرات ومراكز عسكرية لجيش المسلمين العرب ، ثم ما لبثت بعد ذلك أن أصبحت مستقراً للقبائل العربية التي تدفقت إليها في هجرة مشهودة من المدينة المنورة ، كما صارت تلك الأمصار مستقراً كذلك لعناصر غير عربية ، وكان ذلك هو شأن الكوفة والبصرة والفسطاط وغيرها من الأمصار .

ولقد عمد الخلفاء الراشدون وبصفة خاصة أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب إلي إقرار ثروات أهل البلاد المفتوحة في أيديهم ، ونهوا عن السلب والنهب بشدة وحزم ، أما عن الغنائم التي تجمعت لدى المسلمين فقد آلت إليهم من أموال الأغنياء وقصور النبلاء والإقطاعيين ، الذين فروا وتركوا وراءهم تلك الممتلكات ، وقد ثبت أن المسلمين قد فتحوا بلاداً كثيرة بالحروب دون الصلح ، وبالرغم من ذلك لم ينهبوا مدنها أو يسلبوا أموال أهلها ، ولا عبرة لما أطلقه بعض الجهلة الموتورين من المستشرقين ، الذين قالوا بغير ذلك تجنياً علي الإسلام وافتراءً علي أبنائه .

وفي هذه الظروف الحاسمة حدث تطوران اقتصاديان في الأمصار ، أديا إلي تطورات متتابعة في البنية الاقتصادية للأمصار والبلدان المفتوحة ، التطور الأول يتعلق بأحد المبادئ الاقتصادية التي اقرها الرسول الكريم وسبق تفصيلها ، وهو تداول الذهب والفضة وعدم اكتنازهما وقصرهما علي الأغنياء . التطور الثاني خاص بالعطاء حيث كان يقوم علي النقود بالدرجة الأولى ، والتفصيل فيما يلي :

* ففي العراق بدأت الصناعة في التطور ، بسبب الطلب علي منتجاتها ، وشجع أولياء الأمور الصناع المحليين ، وجذبت الأمصار الحضرية الصناع المهرة . واعتنق الكثير من أصحاب الحرف الدين الإسلامي ، كما كان التسامح والرحابة التي أظهرها الإسلام والقيم الإسلامية تجاه أهل الذمة عاملاً مهماً في تشجيعهم علي إنماء وتطوير صناعاتهم واحتكارهم لها ، بسبب إحجام المسلمين العرب عن احترافها لعدم خبرتهم بها .

* وفي الشام حدث استقرار اقتصادي سببه الوجود العربي الدائم في الشام قبل الفتح الإسلامي ، فقد كان لعرب مكة والمدينة علاقات تجارية واسعة مع أهل الشام من العرب وغير العرب ، وساعد ذلك علي ازدهار الأوضاع الاقتصادية في تلك البلاد بعد فتحها ودخول الإسلام إليها .

* أما في مصر فقد ترتب علي دخول الإسلام إليها تطورات عديدة ونتائج عميقة ، منها ما يتعلق بالتكوين السكاني ، ومنها ما يرتبط بالتكوين الثقافي ، ومنها ما يختص بالتكوين المعتقدي ، ومنها ما يهتم بالتوجه السياسي ، حيث اتجهت مصر نهائياً صوب غرب آسيا ، بدلاً من التوجه نحو حوض البحر المتوسط وجنوب أوربا ممثلة في الدولة الرومانية ، وقد تم القضاء علي سلطة النبلاء والإقطاعيين في مصر ، لصالح أهل مصر من الفلاحين وأصحاب الصنائع ، وقد وضعت الدولة الإسلامية يدها علي العديد من الصناعات ذات

الطابع الاستراتيجي في مصر ، مثل دور سك النقود ومصانع السفن ومصانع الغزل ، حيث كانت تسيطر عليها الدولة الرومانية .

وإجمالاً شهدت الأمصار في عهد عمر بن الخطاب إصلاحات واسعة ، ترتب عليها ازدهار اقتصادي ، ويلاحظ أن تلك الإصلاحات تمت في بداية الفتح علي نفقة أهل البلاد المفتوحة ، وعندما استقرت الأوضاع الاقتصادية أصبحت علي نفقة الدولة الإسلامية .

❖ نشاط التجارة بين أجزاء الدولة الإسلامية :

يرتبط بالعنصر المتقدم ويتممه ما حدث من نشاط في التجارة بين أجزاء الدولة الإسلامية بعد فتح كل من العراق وفارس وسوريا ومصر ، فقد أصبحت تلك الأجزاء التي تكونت منها الدولة الإسلامية في ذلك الوقت وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية واحدة ، فقد حدثت سيولة في العلاقات التجارية ، وسلاسة في تبادل السلع والبضائع والنقد كذلك .

ولعل التطور المجدي في هذا السياق كان قد تمثل في سيطرة المسلمين علي أرصدة الذهب والفضة ، التي كانت بحوزة الدولتين الرومانية والساسانية في مصر وفارس ، وكذا علي مناجم الذهب وتجارته التي كانت رائجة في ذلك الزمن مع أفريقيا والشرق الأقصى ، وهنا وضع المسلمون مبدأ تحريم اكتناز الذهب والفضة موضع التطبيق ، وأطلقوا تلك الأرصدة للتداول ، فأدت إلي عملية تفعيل اقتصادي وتجاري لا بأس بها .

ومع اعتبار ما تقدم برزت تطورات وإجراءات أخرى ، فأدت إلي تنشيط التجارة بين أجزاء الدولة الإسلامية ، وبين الدولة الإسلامية وجيرانها في روما ومناطق أخرى ، وكان من تلك التطورات والإجراءات ما يلي :

– نتج عن عمليات الفتح وحدة اندماجية بين عدة أجزاء من الدولة الإسلامية ، وهي فارس والعراق ومصر والشام ، وأدى ذلك إلي دخول كميات كبيرة من الذهب والفضة التي

كانت تخرج من تلك الأمصار أو تكتنز في الدورة الاقتصادية ، لتصبح متداولة بين أجزاء الدولة الإسلامية ، فيعم نفعها ويزداد تأثيرها في اقتصاد تلك الدولة .

– فتحت الدولة الإسلامية مجالات عدة للتجارة مع الدولة البيزنطية ، كان لها تأثير ملموس في الاقتصاد الإسلامي .

– سارع المسلمون عقب الفتح إلي إلغاء المكوس القديمة ، التي كانت تعوق حركة التجارة بين فارس وكلاً من مصر وسوريا ، حيث أصبحت تلك الأمصار في وحدة اقتصادية وسياسية .

– سبق وأوضحنا أن المسلمين كانوا يقدّرون التجارة ، ويعتبرونها من أهم الأنشطة الاقتصادية، وانتقل ذلك إلي الأمصار بعد الفتح ، فغدت التجارة أهم نشاط اقتصادي بين أجزاء الدولة الإسلامية ، وبينها وبين الكيانات الأخرى الموجودة في ذلك الوقت ، مثل الدولة البيزنطية والهند والصين وأفريقيا .

– لقد كانت قريش قبل الإسلام ذات خبرة لا بأس بها في مجال التجارة ، وتم استثمار تلك الخبرة بعد الإسلام ، وتفوق المسلمون العرب مرة أخرى في التجارة ، وبصفة خاصة أنه قد توافرت ثروات كبيرة ، استعملت كرؤوس أموال لتجارة نشطة ورابحة .

كل ما تقدم من عوامل وتطورات ، قاد إلي نشاط ملموس ورواج اقتصادي عم كافة أجزاء الدولة الإسلامية ، لعل من أهم نتائجه المباشرة ازدهار الاقتصاد الإسلامي ، وتراكم ثروات كبيرة لدى العديد من التجار والمتنفذين المسلمين ! ، وفيما يلي التفصيل :

* إجراءات الحد من ثراء القادة والولاة :

كما أوضحنا انتعش الاقتصاد الإسلامي وعم أرجاء الدولة ازدهار اقتصادي كان له أثره البالغ علي العديد من القادة والولاة ، حيث تكونت لديهم ثروات طائلة ، تراكم معظمها

بالتلاعب في أموال الدولة ، وقد استشعر الخليفة عمر بن الخطاب ذلك وتيقن منه ، فسارع إلي اتخاذ عدة إجراءات :

- الإجراء الأول : كان يكتب أموال العمال والولاة عند توليهم مناصبهم .
- الإجراء الثاني : كان يقاسمهم أو يشاطرهم أموالهم .
- الإجراء الثالث : كان يأخذ جميع الأموال في بعض الحالات .
- الإجراء الرابع : العزل وأخذ كل الأموال .

أما عن الأساليب التي كان يستخدمها الولاة للكسب غير المشروع فكانت عديدة ، ويمكن تناول أهمها في الآتي :

- عدم تقديم معلومات دقيقة عن الغنائم ، نظراً لقلة من يعرف القراءة والكتابة .
- تستر بعض الولاة علي بعضهم أمام الخليفة .
- تظاهر بعض الولاة بالتقوى والورع وخشونة العيش لخداع الخليفة .
- التصرف في أموال النفقات العسكرية ، وضمها أو بعضها إلي أموالهم .
- بيع الغنائم والتلاعب في مدخولاتها .
- قبول الهدايا التي تدخل في عداد الرشاوى .
- الاشتغال بالتجارة واستغلال النفوذ .
- بيع المواد الخاصة بالدولة ، والحصول علي مدخولاتها أو بعضها ، والتلاعب في أسعارها .

وثمة حالات ووقائع محددة يذكرها التاريخ ، قام فيها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب بتنفيذ الإجراءات سالفة الرصد ، ضد عدد من الولاة ذوي الأسماء والشخصيات المعروفة في التاريخ الإسلامي ، ومن ذلك ما يلي :

- قاسم عمر بن الخطاب عمرو بن العاص أمواله أثناء ولايته علي مصر .
- شاطر سعد بن أبي وقاص أمواله .
- قام عمر بن الخطاب بعزل أبو موسى الأشعري عن ولاية البصرة وقاسمه أمواله .
- قام عمر بن الخطاب بعزل أبي هريرة عن البحرين وقاسمه أمواله ، ولما أبي إعطاء نصف ماله، ضربه عمر بالدرة حتى أدمى وجهه .
- هنالك حالات أخرى كثيرة اتبع معها عمر بن الخطاب الإجراءات سابقة التبيان .

• تشجيع التمسك بالقيم الإسلامية :

في مقابل ما تقدم ، كان هناك فصيل من الرعيل الأول من رجالات المسلمين ، الذين تربوا علي يد الرسول الكريم ، وأخذوا عنه القيم الأصيلة والمبادئ السامية والمثل الراقية ، وظلوا علي ذلك حتى قضوا نحبهم نموذجاً رفيعاً لرجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه وكان من هؤلاء ، حذيفة بن اليمان عامل المدائن ، وسلمان الفارسي الذي قال فيه رسول الله : " إن سلمان منا آل البيت " ، وأبو ذر الغفاري ، وعمار بن ياسر والي الكوفة ، وأبو عبيدة عامر بن الجراح عامل الشام وغيرهم كثير .

ويمكن الانتهاء إلي أن ابن الخطاب استطاع بشدته ورقابته الصارمة أن يحد من جموح الذين انحرفوا في التيار المستأثر بالنعمة المنبهر بالثروة والمال ، وكان الرجل مثالاً للتمسك بالقيم الإسلامية ، والتف حوله الكثير ممن فضّلوا الاعتصام بتلك القيم ، وساهموا بدور

فاعل في تشكيل النظام الاجتماعي الإسلامي في تلك الفترة ، وحتى نهاية عهد الخلفاء الراشدين .

❖الأوضاع الاقتصادية في عهد الخليفتين الراشدين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وانعكاسها علي النظام الاجتماعي في الدولة الإسلامية :

في هذه الجزئية نحاول الوقوف علي آخر التطورات التي أثرت علي النظام الاجتماعي في الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين ، وتتعلق تلك التطورات تحديداً بالأوضاع الاقتصادية في عهد الخليفتين الراشدين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ، وقد كانت تلك الأوضاع مقدمة لتغييرات وتعديلات عديدة في ملامح النظام الاجتماعي الإسلامي فيما بعد ، ويمكن استعراض تلك الأوضاع ورصد انعكاساتها علي النظام الاجتماعي بالدولة الإسلامية فيما يلي:

– التوسع في الاستثمار الزراعي والتجاري في عهد عثمان بن عفان :

لقد اخذ التوسع في الاستثمار الزراعي والتجاري في عهد عثمان بن عفان أشكالاً عدة كانت له نتائجه الإيجابية والسلبية في وقت واحد ، وبدت أشكال ذلك التوسع في الآتي :

* الإقطاعات :

مع بداية عهد عثمان بن عفان أطلق الخليفة يده في منح الإقطاعات من ارض الصوافي والأرض الموات ، وقد استثار ذلك القبائل العربية في الأمصار وفي الكوفة بالذات ، وقد أباح عثمان لبعض كبار الصحابة بيع الإقطاعيات ، ومفاد ذلك أنها كانت تمليكاً .

وكان أن أدت تلك الإقطاعات وإمكانية بيعها إلي نمو ثروات أصحابها ، يضاف إلي ذلك أن تلك الإقطاعات قد قسّمت القبائل العربية إلي قسمين : قسم استفاد من تلك الإقطاعات فأثنى علي عثمان وسياسته ، وقسم لم يستفد فنقم علي عثمان وثار ضده .

* التوسع في امتلاك الأرض والاهتمام بالزراعة :

لقد أصبح المسلمون أكثر اهتماماً بالأرض الزراعية ، وأشد رغبة في زراعتها واستثمارها ، وإن كان هذا الاتجاه قد برز منذ زمن عمر بن الخطاب ، إلا أنه قد تبلور وترسخ في عهد عثمان بن عفان ، وقد صاحب ذلك استخدام العبيد عمالاً زراعيين أو أجـراء في إحياء الأرض الزراعية في الحجاز والمدينة ، وكذلك في الأمصار التي شهدت نمواً أعظم في هذا المجال بحكم توفر الأراضي الخصبة والخبرة في فنون الزراعة .

* التجارة :

وكانت التجارة في عهد عثمان بن عفان قد أصبحت أكثر توسعاً ورسوخاً ، وتمنطقت حسب أصول وقواعد غير مسبوقة ، حتى شهدت للحضارة الإسلامية بالسبق وساهمت بدور أكثر فعالية في تشكيل النظام الاجتماعي في الدولة الإسلامية الفتية الواعدة ، ومن المجدي والضروري معاً أن نستعرض ببعض التفصيل التطورات التي لحقت بالتجارة في عهد عثمان بن عفان ، وكذا تأثير ذلك البعد الاقتصادي المهم علي النظامين الاقتصادي والاجتماعي معاً في تلك الفترة ، وذلك من خلال الآتي :

○ الظروف والمستجدات :

ظروف عدة ومستجدات متنوعة أثرت علي مجريات وتطورات التجارة في عهد عثمان بن عفان ، منها التوسع في الأرض الزراعية واستثمارها ، وما تغلّه هذه الأرض من منتجات أصبح مادة للتجارة ، وما ينتج عنها من مدخولات وموارد ، أصبحت هي الأخرى وقوداً للعملية التجارية ، فتحركت بدينامية عالية ، واتجهت توجهات شتى .

كذلك تعددت مجالات الكسب وطرق الإثراء ، وأدى ذلك إلي توفر رؤوس الأموال ، التي تلقفها التجار واستثمروها بجدية ومهارة ، فآتت أكلها ولم تظلم منه شيئاً .

بـرز القرشـيون بخـبرتهم التاريخيـة المعهـودة في مجـال التجـارة ، وأبلـوا بـلاءً حـسناً ، والتمســوا كافة السبل والوسائل الـتي تـدر ربحـاً وتـدّور رؤوس الأمـوال ، فقـاموا بتمـوين الجيوش ، وبيع الغنائم، والتفنن في الاستيراد لمصلحة الرعيـة والدولـة وجيوشـها الـتي لا تهدأ حركتها وتجـوب كافة الأرجاء ، لنشر الدعوة وتوطيد أركان الدين .

يوطد ما تقدم النظرة التي عمت الأرجـاء والأوسـاط حـول التجـارة . حيـث أصـبحت فنـاً راقياً، ومهنة الكبراء ، ومبتغي الشرع وتوطيد الدين ، وكان من شأن تلك النظرة أن تنمـي التجارة وتوسع فنونها وتعدد توجهاتها .

في تلك الفترة برزت أسماء لامعة في مجـال التجـارة ، شـكلت فواعـل مهمـة في الاقتـصاد الإسلامي في ذلك الزمان ، من هؤلاء وعلي رأسهم : الزبير بن العوام ، وعبد الـرحمن بـن عوف وحكيم بن حزام وعبد الله بن عمر وعثمـان بـن عفـان الخليفـة والعبـاس بـن ربيعـة وسعد بن أبي وقاص ، ومن النساء اشتهرت هند بنت عتبة كتاجرة وسيدة أعمال .

○ المحفزات والتطورات :

أما عن المحفزات والتطورات التي سارت بالتجارة في طريق الازدهار ، والإسهام في ترقيـة الاقتصاد الإسلامي ، وترسيخ أركانه ، فهي عديدة في تلك الحقبة ، منها :

لقد أسهمت الدولة الإسلامية كنظام سياسي وتنظيم إداري في تـشجيع التجـارة ، حيـث عرفت عملية الإقراض من بيت المال ، وأقدم عثمان بن عفان الخليفـة علـي هـذه الخطـوة بنفسه، فقد أقرض هند بنت عتبة وسعد بن أبي وقاص مـن بيـت المـال ، كمـا أن عثمـان نفسه اقترض من بيت المال ، ووجهت تلك القروض إلي التجارة ، فكانت نتائجها طيبـة علي العموم ، ولو أنها زادت في ثروات المقترضين علي الخصوص .

في خلافة عثمان بن عفان نشط تجار الجملة الذين يعملون كموردين ، حيث كانوا يسيرون مع الجيش الإسلامي ، فيزودونه باحتياجاته ومستلزماته ، ويعملون كذلك كمشترين أو وسطاء يشترون الغنائم ثم يبيعونها .

لقد برز استخدام العبيد في التجارة بشكل ملفت ، ومنهم كثيرون برعوا واشتهروا في هذا المجال ، وجلبوا دخولاً كبيرة لأسيادهم ، فنمت ثروتهم بشكل سافر ، وزاد ذلك من اتساع الهوة بين فئة التجار وغيرها من فئات المجتمع ، إلا أن بروز ظاهرة استخدام العبيد في التجارة بهذا الشكل تثبت أن فئات المجتمع الإسلامي لم تكن موصدة أمام أي طارق مهما كان مستواه الاقتصادي أو موقعه الاجتماعي أو منحدره العنصري والعرقي .

ساهمت بعض الإجراءات في تسهيل العملية التجارية ، وبرزت النواة الأولية لما يعرف الآن بالائتمان ، وكان لذلك دوره في إشاعة جو من الأمن الاقتصادي ، فقد عُرف واعتُمد البيع عن طريق الصكوك والدفع المؤجل ، وقد سهل ذلك كثيراً علي التجار ، ومكنهم من حرية الحركة ، وهي أمور مطلوبة ومرغوبة في مجال التجارة .

تؤكد المصادر التاريخية علي قيام المصارف في عهد عثمان بن عفان ، فقد وجد مصرف الزبير بن العوام ، وكان مركزه في المدينة ، وله فروع في الإسكندرية والكوفة والبصرة ، وساعد هذا المصرف كثيراً في تسهيل عمليات التجارة .

عرفت كذلك في هذه الحقبة التاريخية شركات القراض والمضاربة ، وأساس هذه الشركات أن الأموال كانت تتكدس عند فريق من القواد والموظفين أو غيرهم ممن ليست لديهم خبرة في التجارة أو لا يرغبون في القيام بها بأنفسهم ، فكانت تشكل شركات يساهم فيها أصحاب الأموال بأموالهم ، ويساهم فيها التجار بمجهودهم ، ويتفق علي توزيع الأرباح بين الطرفين ، وقد عمل في هذه الشركات العديد من الصحابة ، أمثال عثمان بن عفان وحكيم بن حزام وعبد الله بن مسعود .

لقد كان دور الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي رائداً ، فقد سعت الدولة وبصفة خاصة في هذه الفترة من أجل وضع أسس البنية التحتية أو التجهيزات الأساسية ، لتفعيل النشاطات الاقتصادية المختلفة من زراعة وتجارة ، فأصلحت القنوات والجسور ، وأقامت السدود وحفرت وجددت الأنهار ، وشجعت إعمار الأرض عن طريق إطلاق اليد في إحياء الموات مع تحديد ذلك بمدة معينة ، وأقرضت التجار لإنماء التجارة ، وكان لكل ذلك إسهامه المباشر في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

* نمو الحرف والصناعات في البلاد المفتوحة :

عدة عوامل تجمعت لتشجع علي نمو الحرف والصنائع في البلاد التي فتحها المسلمون مثل مصر والعراق وسوريا ، من هذه العوامل : العطاء الذي تواظب عليه الدولة لأفرادها ، مما وفر القوة الشرائية لدى أكبر عدد ممكن من الناس ، وكذلك كانت هناك الأموال التي نتجت عن نشاط الزراعة والتجارة ، وتلك ساعدت كذلك علي تدعيم القدرة الشرائية ، يضاف إلي ما تقدم حاجة الناس إلي الصنائع المختلفة ومنتجاتها .

وقد استقطبت حواضر البلاد المفتوحة أهل الحرف وأرباب الصنائع ، ووفرت لهم سبل الربح ووسائل العمل ، مما جعل تلك الحواضر مراكز للحرف والصناعات المختلفة ، وقد اهتم المسلمون بترتيب مواقع الحرف والصنائع داخل الحواضر عند تخطيطها ، فقد روعي أن تكون الأسواق قريبة من المسجد الجامع .

ومن العوامل التي شجعت علي تطور الحرف والصنائع نظرة الإسلام للعمل ، التي اتسمت بالاحترام والتقدير ، وتبلورت تلك النظرة في الإطار الشرعي المتمثل في القرآن والسنة ، ثم تجسدت في الواقع العملي المتجسد في موقف الرسول والخلفاء الراشدين .

ونمت الحرف والصنائع ترتيباً علي ما تقدم بشكل سريع ورصين ، واشتهرت كل من العراق ومصر وسوريا بنوعيات معينة من الحرف والصناعات ، وقد كان للخبرة والإرث الحضاري دورها في ازدهار تلك الحرف والصنائع في تلك الأمصار .

وقد عُرف في تلك الفترة نوعان من الصناع : الأول هم الصناع الذين يعملون مستقلين ويتملكون أدوات ورأسمال صناعتهم ، والثاني هم الصناع الأجراء الذين يعملون لدى النوع الأول ، وقد دخل العبيد في مجال الحرف والصناعات ، كما دخلوا في مجال التجارة من قبل، حيث شكلوا قوة لا بأس بها داخل فئة أصحاب الحرف والصنائع ، وقد استفادت الدولة من فئة أصحاب الحرف والصناعات ، حيث فرضت عليهم الضرائب التي عادت علي بيت المال بالشيء الكثير .

يمكن الانتهاء إلي أن الصنائع بقيت بيد الموالى بشكل عام ، وأن النظرة إليها من قبل الأوساط البدوية العربية لم تكن تعطيها الاعتبار والتقدير اللازمين ، وذلك قد جعل الموالى دون العرب من ناحية المركز الاجتماعي ، وإن كان ذلك لم يمثل اتجاهاً عاماً أو رسمياً في الدولة الإسلامية، إلا أن الثابت أن الموالى سيطروا علي الصنائع في الأمصار .

- الصراع بين قيم الإسلام الأولى ومتغيرات ومستجدات الواقع :

تطلعنا الصفحات السابقة أن ثمة تطورات ومستجدات قد طرأت علي الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الدولة الإسلامية ، وكان من شأن تلك المتغيرات أن تأتي بقيم جديدة تحمل في طياتها إقبالاً علي الدنيا وزخرفها وإدباراً عن الآخرة وأوزارها ، وهنا حدثت مراجعة وإعادة نظر ومفاضلة بين قيم الإسلام الأولى ومتغيرات ومستجدات الواقع ، ونجمل تلك المناظرة في الآتي :

* الحديث حول ثروات القادة والولاة وبعض الصحابة :

بدأ تراكم الثروة لدى أعداد كبيرة من أفراد المجتمع الإسلامي ، وبالذات بين فئة القادة والولاة وبعض الصحابة وفئة التجار منذ عهد عمر بن الخطاب ، ولكن ذلك أصبح أكثر وضوحاً وتركيزاً في عهد عثمان بن عفان ، واشتهر من أصحاب الثروات الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وعثمان بن عفان الخليفة وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان .

ومعلوم أن معظم الأسماء الواردة أعلاه كانوا من صحابة رسول الله ، وكانت حجتهم في اقتناء الثروة ، أنها نعمة من الله ، ولا تناقض بين الاستمتاع بالخير والسير حسب شرع الله، وأداء العبادات والواجبات ، والثابت أن جميع أصحاب الثروات في تلك الفترة كانوا يؤدون ما علي أموالهم من زكاة وصدقات ، وكانوا يفيدون منها عموم المسلمين ، وكان منهم من يتوجس من المال ، ويشعر بأنه عبء يكرب نفسه ، ويرى في الثروة مدعاة للانصراف عن الاستعداد للآخرة .

وهذه الظواهر والتحولات لم تكن تمر في المجتمع مروراً عابراً ، ولكنها كانت تستوقف الناس وتستغرق منهم وقتاً للتفكير والمقارنة بين قيم الإسلام الأولى وبين ما ظهر في المجتمع الإسلامي من لهث وراء العرض والتكالب علي الدنيا ، وتطور الأمر إلي ما يشبه الصراع الديني والفكري ، بين من يدعون إلي العودة بالمجتمع إلي عصور الإسلام الأولى ببساطتها وقيمها ، ومن يرون أنه لا بأس من الاستمتاع بمتع الحياة في غير إفراط أو تفريط .

* سياسة عثمان الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية :

كان عثمان بن عفان سخياً قبل أن يستخلف ، وأسهم بأمواله في دعم الدعوة الإسلامية ، كما كان جوّاداً كريماً سمحاً يبذل في القريب والبعيد ، وكان في ذات الوقت ليناً مع قريش

فأحبوه ، وقد ولى أقاربه ، وقد أساء الكثير منهم التصرف ، وخرج عن حدود الولاية ، فثار الناس ضد عثمان وكانت بداية الفتنة .

وقد اعترف عثمان مؤخراً بسوء سياسته ، وعزم علي العدول إلي سياسة أخرى تتوخى العدالة ، ولكن ذلك جاء متأخراً فلم يُمهل الرجل حتى يقضي ما أزمع .

* الصراع بين قيم الإسلام الأولى ومتغيرات الواقع :

تبلور بشكل نهائي في عهد عثمان بن عفان الصراع بين من يتمسكون بقيم الإسلام ومبادئه والزهد في الحياة وزخرفها ، وبين من أباحوا لأنفسهم التمتع والتلذذ بمتع الحياة ، بدعوى أنها لم تحرّم ، طالما أنها جاءت من طرق مشروعة .

وقد مثّل التيار الأول لفيف من كبار الصحابة أمثال علي بن أبي طالب وأبي ذر الغفاري وعمار بن ياسر ومحمد بن أبي حذيفة وعبد الله بن الأرقم وعبد الله بن مسعود وكعب بن عبيدة وعامر بن عبد القيس ورافع بن خديج وجهجاه بن سعيد الغفاري ، في حين مثل التيار الثاني جمع غير قليل ممن استفادوا في زمن عثمان وبالذات من بني أمية ، الذين تملكوا العقارات وحازوا الثروات .

وقد دافع أصحاب تيار القيم الإسلامية الأصيلة عن العدالة الاجتماعية ، وطالبوا بتطبيقها لكونها أهم القيم الاجتماعية ، واعتبارها جوهر الإسلام . أما تيار الدنيا والثروة فقد دافع عن منهجه من منطلق أن الإسلام لم يحرم التملك ولم ينه عن التحديث بنعمة الله في غير إفراط أو تفريط ، والمفارقة الجديرة بالاعتبار في هذا الصدد أن الفريقين قد استخدما الدين كوسيلة للدفاع عن وجهة نظرهما الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن ذلك السجال الفكري كان معلماً من معالم عهد عثمان بن عفان الذي انعكس علي النظام الاجتماعي في تلك الفترة .

– سياسة علي بن أبي طالب وانعكاساتها علي النظام الاجتمـاعي الإسلامي :

انتهى عهد الخليفة الراشد الثالث باغتياله من الثوار ، الذين خرجوا عليه وشقوا عصا الطاعة تحت ضغوط الانعكاسات والنتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسته ، – التي أوضحنا أهم عناصرها فيما مضى – ، وانتقلت ولاية أمر المسلمين إلي علي بن أبي طالب ، ذلك الرجل الذي راقب عن كثب تطور الأوضاع داخل الدولة الإسلامية منذ تأسيسها في مدينة الرسول وحتى نهاية عهد عثمان بن عفان ، وكان ابن أبي طالب أمام مفترق مهم ، بل لعله الأخطر في تاريخ الدولة الإسلامية منذ نشأتها ! فالجميع متوثبون ، كل حزب يطمح في تحقيق مآربه ، والفتنة متأججة وكادت الفوضى أن تضرب بأطنابها ، وعلي ابن أبي طالب أن يرسم سياسته وسط هذا الخضم المائج الهائج لإخراج الأمة من محنتها ، ترى ماذا فعل آخر خلفاء العصر الإسلامي الزاهر ، نستعرض سياسة ابن أبي طالب وانعكاساتها في الجزئيات التالية :

* السياسة الاقتصادية لابن أبي طالب :

كانت قريش حانقة على علي بن أبي طالب وبالذات أثرياؤها ، وكانت تتوجس منه خيفةً ، وتظن أنه سيفعل بها ما تكره إذا آلت إليه الخلافة ، وصدق حدس قريش ، فبمجرد أن استُخلف علي اتبع نهج عمر بن الخطاب في التعامل مع قريش ، والحجر علي رجالها ، ومنعهم من مغادرة المدينة ، كما سلك مسلك عمر كذلك بخصوص أرض الصوافي وأرجعها إلي الأمة ، واستاء أثرياء قريش من هذا الإجراء ، وكانوا في مقدمة المناوئين لعلي ، كذلك رسّخ مخاوف هؤلاء ، وحولها إلي حنق وحقد مصادرة علي لأموال عثمان ، وإعادتها إلي الأمة ، وتوزيع المال بالسوية ، وإعطاء ورثته حصتهم الطبيعية ، وقد مضى علي قدماً في هذا الاتجاه ، حيث عمد إلي بيت المال ، وقسّم ما فيه علي الناس ، ولم يفضل أحداً علي أحد .

إلا أن علياً سرعان ما نكب عن الطريق الذي بدأه ، عندما قسّم المال الموجود في بيت مال البصرة بين أصحابه ، وقد كان هدف ذلك علي الأرجح هو تجميع القيادات السياسية والعسكرية حوله ومحاولة استمالتهم ، مما جعل البعض يطعن في سياسته بكاملها ، ويرى في إجراءاته الأولى وسيلة لاستعطاف الناس وتأييده في صراعه مع معاوية بن أبي سفيان ، ودللوا علي صدق رأيهم بما قام به علي من حرمان عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص والمغيرة بن شعبة من عطائهم لاعتزالهم وتقاعسهم عن نصرته ، وإن كان رده في اعتزال هؤلاء وتقاعسهم عن نصرته لا يخلو من منطق .

ومثلما فعل عثمان ولي علي أقاربه ، إلا أنه أخضعهم لرقابة شديدة ، وكان يستعين بكعب بن مالك لرصد ومتابعة حركة عماله ، وأهتم بن أبي طالب بعمارة الأرض ، وقد ساهم بقسط وافر وفعّال في إقرار نموذج الإنماء الإسلامي فكراً وعملاً ، وعنى بن أبي طالب كذلك بالرفق في معاملة الفلاحين وعند جباية الخراج ، واستن سُنّة مفادها أن ولي الأمر لا ينبغي له أن يطلب الخراج بغير عمارة الأرض وإنماء المقدرات ، وأقر علي منع التصرف في الصوافي علي عكس ما فعل عثمان ، وساوى في العطاء حيث نظر إلي جميع فئات المجتمع نظرة واحدة .

* سوء الأحوال الاقتصادية للدولة الإسلامية :

أدى الصراع السياسي بين علي بن أبي طالب الخليفة الشرعي للمسلمين ومعاوية بن أبي سفيان ، الذي انشق وخرج علي الشرعية واستقل بالشام ، أدى ذلك إلي تراكم المشاكل التي انتهت في النهاية بتدهور الأحوال الاقتصادية للدولة الإسلامية ، وانعكس ذلك بالطبع علي النظام الاجتماعي الإسلامي ، الذي أضطرب وتضعضعت أوصاله ، ويمكن تعقب أسباب ذلك الاضطراب الاقتصادي الذي انتاب اقتصاد الدولة الإسلامية ، إضافة إلي الصراع السياسي والانقسام القبلي فيما يلي :

○ استقل عمرو بن العاص بمصر ، واستأثر بها اقتصادياً ، وحبس مواردها عن المدينة وبعض مناطق الحجاز ، وفعل معاوية بن أبي سفيان نفس الأمر بالشام ، فأدى هذا وذاك إلي ضعف موارد الدولة ومحدوديتها .

○ تبدد بيت مال البصرة ، عندما وضع طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وأم المؤمنين السيدة عائشة أيديهم عليه .

○ استغل بعض عمال علي الصراع السياسي ، وشرعوا يتلاعبون بالخراج ، مما أهدر الكثير من أموال الأمة .

○ سرق أحد عمال علي على الري أمواله وانضم إلي صفوف معاوية ، وساهم ذلك أيضاً في إهدار الأموال .

○ أدت انتفاضة خراسان إلي إضعاف موارد الدولة الإسلامية حيث انقطعت مدخولات هذه الولاية وكانت ذات وزن .

○ استغل بعض العمال منصبه في تحقيق فوائد مادية تعود عليه وعلي قبيلته ، وهنا سادت النزعة القبلية علي حساب السمة الإنسانية العالمية للإسلام .

○ كان لتوقف الفتوحات في هذه الفترة أثره البالغ في التأثير علي موارد الدولة الإسلامية ، حيث كانت تجلب هذه الفتوحات العوائد المادية الوفيرة .

○ أدى الصراع السياسي بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان إلي استنزاف الكثير من موارد الدولة الإسلامية .

المبحث الرابع

التحولات عن النظام الاجتماعي الإسلامي في العهدين الأموي والعباسي

ننتقل في هذه الجزئية إلي تحليل مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الاجتماعي في الدولة الإسلامية ، بوصفه أحد مقومات الحضارة الإسلامية ، وهي الفترة التي شهدت العهدين الأموي والعباسي ، وقد شهدت هذه الفترة العديد من التحولات عن النظام الاجتماعي الإسلامي ، الذي عرفته الدولة الإسلامية في عهدي النبوة والخلافة الراشدة ، ويمكن متابعة تلك التحولات فيما يلي :

أولاً : ظهور الطبقة بمعناها الاقتصادي وانعكاسها الاجتماعي :

معلوم أن الدولة الأموية تأسست علي اعتبارات ذات نزعة قبلية ، تجسدت في استقلال معاوية بن أبي سفيان بالشام ، واستقطابه لأقاربه ، حيث أجزل لهم العطاء وملكهم الأرض والضياع، ليضمن ولاءهم ، وبالرغم من أن أجزاء الدولة الإسلامية بكاملها قد دانت لابن أبي سفيان ، وأخضع الأقاليم والأمصار تحت شعار الإسلام ، إلا أن النزعة العنصرية العرقية كانت هي أساس وقوام حكم بنى أمية ، فقد أعلى الأمويون بداءة من شأن العنصر العربي علي بقية العناصر التي انضوت تحت لواء الدولة الإسلامية ، ثم من العرب فضّلوا قريشاً ، ومن قريشاً فضّلوا مضراً ، ومن مضراً اصطفوا بنى أمية ، واختصوهم بالعطاء المادي والرفعة المعنوية والسطوة الاجتماعية .

لقد استوعب معاوية التطورات والظروف ، واستجاب للمستجدات ، وساير المتغيرات الناجمة عن الإدراك والاقتناع بالفكر القبلي ، ثم ترجم ذلك إلي تصرفات وسلوكات ، كان أولها الانتقال من الجزيرة العربية إلي الواقع الجديد في الحواضر العربية الإسلامية ، حيث الواقع يفرض نفسه ، ويفرض كذلك نوعاً من الصراع بين ما يحمله من مستجدات

وبين الأصول والأسس الأولية للإسلام ولنظامه الاجتماعي ، الذي وضعه الرسول الكريم وطبقه خلفاؤه الراشدون .

وتبلورت سريعاً الملامح الأساسية لاقتصاد الدولة الإسلامية في أول عهد بني أمية ، تلك الملامح التي كانت قد ارتسمت في عهد عثمان ، وحاول علي الخروج عليها والحيد عنها ، إلا أنها تبلورت في عهد معاوية بن أبي سفيان ، وتحولت إلي نظام اقتصادي يرتكز علي الملكية الفردية ، وظهور الطبقة بمعناها الاقتصادي وانعكاسها الاجتماعي ، وفي ظل هذا الواقع الاقتصادي الجديد برز نظام اجتماعي جديد تدرجت طبقاته علي النحو التالي :

❖طبقة الملاك الأثرياء :

قد لا يكون من المستطاع علمياً أن نطلق علي فئة الحكام مصطلح الطبقة ، فبالرغم من أنهم أي الحكام والأمراء والقواد يمثلون فصيلاً متميزاً اقتصادياً واجتماعياً ، إلا أنهم لا يعدون إفرازاً طبيعياً للمجتمع ، بل هم مفروضون عليه بموجب مقتضيات شرعية واعتبارات سياسية ، ومن ثم فنرى أن فصيل الحكام والأمراء والقواد يعتبرون فئة وليسوا طبقة ، إضافة إلي ما تقدم فإن مؤهلات ومقدرات التواجد داخل هذه الفئة أو الانضمام إليها أو الخروج منها لا يتم بناءً علي معايير اقتصادية قوامها الثراء أو التملك ، ولكن يتم بناءً علي اعتبارات سياسية قد يكون قوامها الولاء للنظام القائم أو النفوذ .

أما بالنسبة إلي طبقة الأثرياء الملاك ، فهي الطبقة التي تلي فئة الحكام والأمراء والقواد وتحيط بهم ، وهم في معظم الأحوال المنتفعون من التقرب إلي تلك الفئة ، وتضم طبقة الملاك الأثرياء أصحاب الممتلكات الثابتة والمنقولة ، والتي آلت إليهم بسبب قربهم من فئة

الحكام والأمراء ، كما تضم تلك الطبقة كذلك كبار التجار ، وبعضاً ممن يملكون صناعات أو حرفاً تضارع ما يطلق عليه الآن المشاريع الاستثمارية .

وتميزت هذه الطبقة بالثراء وترف العيش والنفوذ ، نتيجة القرب من الحكام والأمراء ، واقتصرت هذه الطبقة في الأغلب الأعم علي العنصر العربي ، وبصفة خاصة في عاصمة الدولة الأموية دمشق ، وكذلك في الأمصار والحواضر الإسلامية ، وإن كانت الأمصار والحواضر شهدت صعود العديد من الموالى – المسلمين غير العرب – إلي صفوف هذه الطبقة .

وفي العصر العباسي ازداد ثقل هذه الطبقة سياسياً واجتماعياً ، وزاد ثراؤها اقتصادياً واقتحمها حشد هائل من الموالى وبصفة خاصة من الفرس والأتراك ، وتدخل عدد كبير من هؤلاء الموالى في سياسة الدولة وتصريف شئونها ، بل والخروج عليها في بعض الأحيان .

❖الطبقة الوسطى :

لما كان العصر الأموي قد هيأ الظروف الاقتصادية لبروز الطبقة كتكوين جزئي داخل المجتمع ، يتأسس علي مقومات اقتصادية مادية وله انعكاسات اجتماعية ، فإن تلك الظروف ذاتها قد أفرزت تدرجية طبقية ، بدأت من أعلى بطبقة الملاك الأثرياء ، وتلاها مع الفارق الشاسع طبقة أخرى ، ضمت العديد من الفئات عرفت بالطبقة الوسطى ، وكانت هذه الطبقة أكثر وضوحاً وتبلوراً عن طبقة الملاك الأثرياء ، نتيجة الفجوة الواسعة بينهما ، في حين كانت أقل تبلوراً وأكثر تدرجية واندماجاً في الطبقة التي تليها وهي طبقة الفقراء ، نظراً لضيق الفجوة بين الطبقتين ، واشتملت هذه الطبقة علي صغار التجار ، وأصحاب الحرف والصنائع ، والفلاحين الذين يملكون مساحات محدودة من الأرض في

الأمصار ، والعاملين في الجهاز الإداري بالدولة ، والممارسين لبعض المهن مثل الطب والتعليم وغيرها ، وقد كانت فئة الفقهاء والعلماء تنتمي في معظمها إلي هذه الطبقة .

وقد تبلورت هذه الطبقة وتحددت معالمها في العصر الأموي ، عندما تحددت بداءة طبقة الملاك الأثرياء الذين حاباهم معاوية بن أبي سفيان ، وأغدق عليهم بالنعم ، وأجزل لهم العطاء ، حتى يكونوا سنده ونصيره في الصراع مع ابن أبي طالب وأبنائه ، وعلي نفس النهج سار خلفاء بني أمية وكرسوا هذه الوضعية ، فتبلورت طبقة الملاك الأثرياء ، وتحددت بالتالي معالم الطبقة الوسطى ، واشتملت هذه الطبقة علي عدد غير قليل من العنصر العربي ، وكان سوادها الأعظم من العناصر غير العربية وأهل الذمة .

وفي العصر العباسي ازدادت الفوارق وتعمقت بين طبقة الأثرياء والطبقة الوسطى ، ودخلت علي الطبقتين معاً عناصر غير عربية بشكل لم يسبق له مثيل في العصر الأموي ، وكان الانتقال من الطبقة الوسطى إلي طبقة الأثرياء في العصر العباسي أصعب منه في العصر الأموي، إذ كانت القبلية والتعصب للعنصر العربي في العصر الأموي أكثر حدة منه في العصر العباسي ، ففي زمن العباسيين كان في مقدور أبناء فارس والأتراك التقرب إلي الحكام والأمراء والقواد ، والتوسل بذلك للانتقال إلي طبقة الأثرياء عبر قنوات إثراء غير شرعية .

❖طبقة الفقراء :

انحدر المستوى المادي والاقتصادي لطبقة الفقراء ، وأخذ عددها في التزايد في المجتمع الإسلامي منذ أواخر العصر الأموي ، وذلك بسبب سوء السياسة ، وتدني الإدارة وانتشار الفساد والفوضى نتيجة الاضطرابات وخروج العديد من الإمارات والأمصار علي حكم بني أمية ، وأدي ذلك في المحصلة النهائية إلي سوء الأحوال الاقتصادية وتدنى مستويات المعيشة وانتشار الفقر .

وفي العصر العباسي انحدر وضع طبقة الفقراء من سيئ إلي أسوء ، وازداد عدد هذه الطبقة في كافة أنحاء المجتمع الإسلامي في أمصاره وأقاليمه ، وكانت هذه الطبقة تجمع الدهماء والسوقى والغوغاء والباعة المتجولين والمعدمين وأصحاب الحرف الصغيرة ، وقد انحرف عدد كبير من أبناء هذه الطبقة نتيجة سوء حالتهم الاقتصادية ، وأصبحوا مصدراً للاضطراب والفساد وإثارة الفتن والقلاقل ، وبصفة خاصة في العصر العباسي ، وباتت الدولة تخشى جانبهم وتتقي شرهم بكافة الوسائل .

والملاحظة الجديرة بالاعتبار في هذا الصدد أن طبقة الفقراء كانت ذات تأثير في الحياة السياسية والأحداث العامة ، ولعل السبب وراء ذلك يكمن في جرأة أبناء هذه الطبقة ، وعدم خشيتهم من الحكام وأجهزة الدولة ، فهم ليس لديهم ما يخافون عليه أو يخشون فقدانه ، ومن ثم أقدموا علي تشكيل تنظيمات عسكرية ومدنية ، كان لها تأثيرها علي الأمن والاستقرار في أنحاء كثيرة من الدولة الإسلامية .

ولعل أخطر جماعات هذه الطبقة ، الذين شكلوا تنظيمات عسكرية ومدنية في سائر المدن الإسلامية ، تمثلت في العيّارين والشُطّار ، الذين ظهروا في المجتمع البغدادي منذ القرن الثاني الهجري ، إبان فتنة الأمين والمأمون ، وأستمر تأثيرها في الحياة العامة حتى القرن السادس الهجري .

وقد حفل العصران العباسيان الأول والثاني بتأثير طبقة الفقراء في الأحداث السياسية والحياة العامة ، إذ كانت هذه الطبقة محركاً قوياً ومؤثراً فعالاً في الثورات والخروج علي شرعية الحكام، والانحياز إلي طرف ضد آخر في حالة الصراعات الداخلية .

ثانياً : التخلي عن أسس وأصول النظام الاجتماعي الذي صاغه الرسول الكريم وطبّقه الخلفاء :

التحول الثاني الذي حدث في العصرين الأموي والعباسي عن النظام الاجتماعي الإسلامي ، تمثل في التخلي عن أسس وأصول النظام الاجتماعي ، الذي وضع أسسه وأصوله الرسول الكريم واجتهد الخلفاء الراشدون من أجل تطبيقه والتمسك به ، وقد تمثلت أشكال خروج حكام بنى أمية وبنى العباس علي النظام الاجتماعي الأصولي في الآتي :

❖ التخلي عن مبدأ التقريب بين الفئات والشرائح في المجتمع الإسلامي :

أفضنا في الحديث عن المبادئ والأصول التي وضعها الرسول الكريم للتقريب بين فئات وشرائح المجتمع الإسلامي ، مستمداً جلها من كتاب الله العزيز ، ومتمماً كلها من سنته المطهرة ، ثم أردفنا ذلك بتفصيل نماذج الممارسة العملية في زمن الخلفاء الراشدين ، وتبيّن لنا من خلال التنقيب والاستعراض ، كيف اجتهد الراشدون وبلغوا الجهد ، رغبة في التمسك بتلك الأصول والمبادئ وإقرارها علي أرض الواقع فمنهم من اعتلى الذروة ، ومنهم من كاد، ولكنهم جميعاً قدموا موفور الجهد عن نية صادقة واحتساب عند الله .

إلا أن هذا المبدأ بدأ يخفت وينزوي ابتداءً من العصر الأموي ، وواصل اختفاءه من واقع المجتمع الإسلامي طيلة العصر العباسي ، إلي أن اندثر نهائياً أو كاد بنهاية ذلك العصر ، وكانت النتيجة الحتمية المترتبة علي التخلي عن ذلك المبدأ هي بروز نقيضه واستفحال خطره، فقد ازدادت الفوارق بين الطبقات — كما سبق الإيضاح — وأصبح المعيار الاقتصادي والثراء المادي هو الحد الفاصل بين طبقة وأخرى ، وتهافت الجميع من أجل الاستحواذ علي المادة ، لأنها الكفيل للحصول علي المكانة الاجتماعية .

❖التخلي عن الكثير من القيم الإسلامية ذات الطابع الاجتماعي :

كذلك شهد العصران الأموي والعباسي التخلي عن الكثير من القيم الاجتماعية ذات الطابع الاجتماعي ، مثل العدالة والمساواة والإخاء والتكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي وغيرها، وحتى يستقيم التحليل ويتسم بالموضوعية ، وجدنا أنه من الضروري والمجدي معاً التنقيب في ثنايا كل من العصرين عن هذه القيم بأنماطها الفكرية وانعكاسها علي نماذج الممارسة العملية، وقد قدّر لنا نستخرج من هذا التنقيب ما يلي :

- لقد ظلت القيم الإسلامية والاجتماعية منها بشكل خاص مادة خصبة وأداة فعالة لدى العديد من الفقهاء والعلماء والمفكرين المسلمين خلال العصرين الأموي والعباسي ، للتعبير عن عدم الرضى عن الواقع الاجتماعي ، والتنبيه إلي ضرورة العودة إلي تلك القيم ، ووضعها علي محك الممارسة الفعلية ، كما كانت في سالف عهدها زمن النبوة الأنور والراشدين الزاهر ، والواقع أن حجم هذه التفاعلات الفكرية كان في العصر الأموي أكثر وأشد تعبيراً عن العصر العباسي ، وسبب ذلك يرجع إلي قصر الفارق الزمني الذي يفصل العصر الأموي عن عصر النبوة والراشدين ، وأيضاً إلي تمسك الأمويين حتى آخر عهدهم بنشر الدعوة وتوسيع الفتوحات الإسلامية .

- لقد عاش عدد غير قليل من صحابة رسول الله والتابعين زمناً من العصر الأموي ، وكانوا يمثلون أداة تقويم لتصرفات الحكام والولاة والأمراء ، وعيناً لا تنام عن الكثير من القيم، والسلوكات ، وبالرغم من عدم الالتزام بالكثير من القيم إلا أن وجود هذا الرعيل كان ذو ثقل في الحد من التجاوزات والرجوع إلي الصواب .

ولم يتهيأ مثيل ما تقدم للعصر العباسي ، وبالرغم من أن الساحة لم تخل من المفكرين والعلماء والفقهاء والمتدينين ، إلا أنهم لم يكونوا علي نفس قدر الصحابة والتابعين في التأثير والتقويم .

– إن العصر الأموي لم يخل من الحكام الذين أعادوا القيم فكراً وعملاً ، وملئوا أركان الدولة الإسلامية عدلاً وصلاحاً مثل عمر بن العزيز الذي لُقّب بخامس الخلفاء الراشدين ، إلا أن هؤلاء لم يعمروا طويلاً ولم تتكرر حالاتهم .

والعصر العباسي كذلك لم يخل من الحكام الغيورين علي القيم الإسلامية الطامحين إلي العدل والإصلاح مثل المعتصم بالله .

والثابت من قراءة التاريخ الإسلامي خلال هذين العهدين أن هذه الإشارات الخاطفة التي ظهرت كالسنا في سماء الدولة الإسلامية ، لم يكن لها التأثير الفعّال والدائم في النظام الاجتماعي السائد آنذاك ، وإعادته إلي سالف عهده ، وإقرار القيم الإسلامية كما كانت من جديد .

❖ سيادة أنماط جديدة من أسباب التملك والثراء :

فصلنا سلفاً جملة الوسائل والآليات التي اعتمدها الرسول الكريم للتملك ومن أهم تلك الوسائل كان العمل ، فقد كرّم الإسلام العمل وقدّر العاملين ، وارتفعت قيمة العمل في عصر النبوة والخلفاء ، إلا أنه في العصرين الأموي والعباسي زاحمت هذه القيمة ممارسات أخرى ، طمستها وحطت من قدرها ، فأصبح التملك مباحاً بوسائل غير شرعية ، وأضحى الثراء ممكناً بالتقرب من فئة الحكام والولاة والقواد ، واختلفت المعايير وانحدرت القيم ، وانعكس ذلك علي النظام الاجتماعي ، الذي استشرت فيه الطبقية وفوارقها المدمرة ، وانتشرت الأحقاد والضغائن نتيجة عدم المساواة وانعدام تكافؤ الفرص واختفاء العدالة في كثير من الأحيان ، وارتبط ذلك أيضاً بالتعدي علي العناصر غير العربية ، وبالذات أهل الذمة من قبل الأشخاص المتنفذين أو من قبل أجهزة الدولة ذاتها .

❖ تركز مصادر الثروة في يد القلة :

منذ تولى معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية وضح الاتجاه نحو تركز الثروة في يد القلة المتنفذة التي تحيط بالحكام والولاة والقواد ، فكان هؤلاء هم أهل الحظوة في العطاء، وتوزيع الأملاك الثابتة والمنقولة ، وانتقلت هذه الوضعية إلي العصر العباسي ، ولكنها كانت أكثر حدة وتأثيراً في النظام الاجتماعي .

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن المنتفعين من الحكام والولاة في العصر الأموي ، كانوا من العرب ومن قبائل بذاتها ، أما في العصر العباسي فقد دخل إلي هذه الفئة وسيطر عليها عناصر غير عربية من الفرس والأتراك معظم فترات ذلك العصر .

ولم يقتصر تركز مصادر الثروة في يد القلة المتنفذة علي مركز الدولة الإسلامية في دمشق أو في بغداد ، بل انتقل ذلك إلي الأمصار والحواضر في البصرة والكوفة وحواضر بلاد فارس وكذا في الفسطاط ومدن المغرب التي فتحها الأمويون وحتى الأندلس وصقلية .

وكانت لهذه النقيصة الاقتصادية آثارها الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية كذلك ، ويمكن تناول تلك الآثار في الآتي :

- الآثار الاقتصادية :

من الآثار الاقتصادية التي ترتبت علي تركز ثروة المجتمع الإسلامي في أيدي القلة ما يلي :

* تعطيل جزء كبير من موارد المجتمع وإخراجها خارج حلبة الإنتاج ، ومن ثم تعطيل رأس المال عن دورته الاقتصادية المنتجة .

* توقف عمليات الإنماء نتيجة عجز من بيدهم الثروة عن إنمائها ، إما لجهلهم بذلك أو نتيجة زيادة هذه الموارد عن طاقتهم .

* تفشت عمليات اكتناز الذهب والفضة والمعادن الثمينة داخل القصور التي يمتلكها المتنفذون والمقربون من الولاة والأمراء .

* زيادة التوجه نحو الاستهلاك أكثر من الاعتماد علي الإنتاج ، وبدأت المجتمعات الإسلامية تعيش حقيقة أنها مجتمعات مستهلكة أكثر منها مجتمعات منتجة ، وذلك علي عكس ما كان سائداً خلال عصر النبوة والخلفاء الراشدين .

* يرتبط بما تقدم ركود الكثير من الحرف والصناعات ، نتيجة انصراف أصحابها عن الاهتمام بها ، أو عدم تشجيع الدولة لها ، أو إثقال كاهل أصحابها بالضرائب ، أو انخفاض الطلب علي منتجاتها نتيجة انتشار الفقر وتدني مستويات الدخل بين طبقة الفقراء وحتى بين الطبقة الوسطى .

* انخفاض الدخول نتيجة عدم توفر العمل المنتج والبحث عن الاكتساب بشتى السبل ، حتى غير الشرعية ، واختفاء العطاء الذي كان سائداً في عصر الخلفاء ، وتخلى الدولة الإسلامية عن دورها في تحقيق نطاق الغنى لأفرادها ، وكفالة توفير العمل لهم وضمان حياة كريمة عند العجز أو الشيخوخة .

* تدنى مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة نتيجة قلة مواردها ، ونضوب معظمها، وبصفة خاصة مع سيطرة القلة علي تلك الموارد ، في الوقت الذي لا يدفعون الضرائب أو حتى الزكاة .

– الآثار الاجتماعية :

أما عن الآثار الاجتماعية التي تركتها ظاهرة سيطرة القلة علي ثروة المجتمع الإسلامي في العصرين الأموي والعباسي ، فتتمثل في الآتي :

* اتساع حجم طبقة الفقراء وتحول شرائح وفئات منها إلي مصدر للفتن والقلاقل وعدم الاستقرار داخل المجتمع ، مما جعل الدولة تعاني من ضبط هؤلاء وإقرار الأمن .

* انتشار الفقر والمرض وحتى الجهل بأبسط أصول وتعاليم الدين الإسلامي ، وبصفة خاصة بين طبقة الفقراء التي اتسع حجمها بشكل ملحوظ خلال العصر العباسي .

* تفشى الجرائم نتيجة الجهل وانعدام الوازع الديني ، وترتب علي ذلك ظهور الجماعات الخارجة علي القانون ، والتي باتت تشكل خطورة علي الدولة .

* انتشار عدم الاستقرار الاجتماعي ، والاعتداء علي ممتلكات الغير ، وبصفة خاصة من القلة المسيطرة علي موارد الثروة في المجتمع كعمليات انتقام جماعية .

* عودة الرقيق وبالذات بين الجواري في قصور الأثرياء ، وانتشرت الموبقات والبغاء وشرب الخمر والقمار وبالذات في العصر العباسي الثاني .

– الآثار السياسية :

وصلت نتائج تركز الثروة في يد القلة إلي التأثير علي السياسة والحكم في الدولة الإسلامية خلال العصرين الأموي والعباسي ، ويمكن إيضاح ذلك في الآتي :

* وصل الأمر ببعض من تملكوا الثروة والنفوذ إلي حد الخروج علي السلطة ومناوئة الحكام، وذلك ما فعله الحجاج الثقفي في العصر الأموي ، وما فعله العديد من ولاة وأمراء العصر العباسي .

* كان لأصحاب الثروة والنفوذ دورهم المهم والفعّال في التأثير علي القرار السياسي ، وفي إشعال نار الفتنة والشقاق بين الحكام وبصفة خاصة في الدولة العباسية .

* انتهى الأمر بالكثير من أصحاب الثروة والنفوذ في أخريات العصر العباسي الثاني إلى الاستقلال بالولايات والأقاليم التي يسيطرون عليها ، وبذلك دقوا أول مسمار في نعش الخلافة العباسية والدولة الإسلامية عموماً .

❖ فساد الحكام والصراعات بينهم :

بالرغم من أن ظاهرة فساد الحكام والصراعات بينهم ، التي استشرت بصفة خاصة في العصر العباسي ، تعد ظاهرة سياسية بالأساس ، إلا أن لها انعكاسات مهمة وخطيرة علي النظام الاجتماعي الإسلامي ، وتعد في ذات الوقت تخلياً سافراً عن أسس وأصول ذلك النظام ، الذي صاغه الرسول وطبقه الخلفاء الراشدون .

وظاهرة فساد الحكام كان لها أوجه وأشكال عديدة ، فالفساد كان يعنى اتخاذ القرارات غير الرشيدة وغير المحسوبة ، وكان يعنى إفساح المجال للنساء والبطانة الفاسدة للتدخل في صناعة سياسة الدولة ، وكان يعنى التصرف بسفه ومجون في مقدرات الأمة وثروات المجتمع ، وكان يعنى الشقاق والصراع إلي حد الاقتتال بين أفراد الأسرة الحاكمة ، وقد طال هذا الفساد خلق بعض الحكام وسلوكاتهم .

وقد انعكس ذلك الفساد علي النظام الاجتماعي الإسلامي ، حيث غُلت أيدي العديد من حكام بني العباس ، وأُطلقت أيدي النساء والبطانة الفاسدة ، وكانت الدولة تدار برأي وسياسة أولئك وهؤلاء من وراء ستار ووفق أهوائهم ، فوضح التضارب والتناقض في السياسات ، والضعف والتردد والعجز في القرارات ، ووهنت سيطرة الدولة علي ولاياتها وأقاليمها ، وأُطلق العنان للأثرياء والمتنفذين لكي يفعلون ما يرون ، فعثوا في الأرض مفسدين، وانتشرت المظالم ، وعزّت العدالة والمساواة ، وفقد أبناء الأمة الثقة في حكامهم فأصبحوا عنهم معرضين ، وبعدت الشقة بين المجتمع الإسلامي وولاة الأمر فيه ، وبات كل فريق في شغل عن الآخر ، وهكذا شقي ذلك المجتمع بحكامه .

❖ عودة الرق وانتشار تجارته :

بنهاية العصر الأموي توقفت بشكل شبه نهائي حركة الفتوحات الإسلامية التي كانت لا تزال أحد مصادر الرق في الدولة الإسلامية ، إلا أنه في العصر العباسي ازدهرت تجارة الرقيق وبصفة خاصة من وسط أفريقيا ، وقد ثبت أن العديد من الأثرياء والمتنفذين في الدولة العباسية جمعوا ثرواتهم ورسخوا نفوذهم من وراء هذه التجارة .

وأدى ذلك بالقطع إلي إضافة عناصر جديدة إلي طبقة الفقراء والمعدمين ، بدخول العبيد الذين يعملون في الأرض الزراعية عند الملاك الأثرياء ، أو عند التجار الكبار ، أو في الحرف والصناعات ، ناهيك عن العمل في القصور والبيوت لدى الحكام والأمراء والأثرياء .

أما بالنسبة إلي العنصر النسائي فقد انتشرت الجواري في القصور وبيوت الأثرياء كخادمات، أو محظيات للتسري والاستمتاع ، وتعددت عناصر هؤلاء من الحبشيات إلي الروميات والفارسيات والتركيات والأيبيريات وغيرهن كثير .

❖ فقدت المرأة الكثير مما اكتسبته في عهد الرسول والخلفاء :

خلال هذين العصرين – الأموي والعباسي – تغيرت النظرة للمرأة ، فلم تعد كما كانت في عهد الرسول والخلفاء ، ذلك الكيان الفعّال في المجتمع ، الذي يتمتع بشخصية مستقلة ، لها اعتبارها ووجودها الذاتي ، ولها كذلك دورها في الحياة ، بل تحولت إلي دور تقليدي لا يتعدى الاستكانة في البيت والتبعية المطلقة للرجل ، والأخير بدأ ينظر إلي المرأة نظرة دونية قاصرة ، لا ترى فيها إلا فقط أداة للاستمتاع ! .

وبالرغم من أن ذلك هو الفكر الذي كان سائداً فيما يتعلق بالمرأة وبصفة خاصة في العصر العباسي ، إلا أنه لم يمنع من ظهور نساء تمردن علي هذا الواقع ، وعبّرن عن ذاتهن في

كافة المجالات الأدبية والعلمية والفكرية ، وهذا يقدم الدليل علي أن المرأة المسلمة لم تكن لتستسلم للواقع الاجتماعي غير المواتي ، بل كانت دائماً تبحث عن ذاتها في ترفع وشموخ .

ثالثاً : مظاهر الخلافة والولاية مظاهر مدنية قاتلة لروح وجوهر الحضارة الإسلامية :

ننتقل في هذه الجزئية إلي تناول إحدى الإشكاليات التي أبتُلي بها النظام الاجتماعي الإسلامي خلال العصرين الأموي والعباسي ، وكان لها أثرها البليغ في التأثير علي روح وجوهر الحضارة الإسلامية ، تلك كانت مظاهر الخلافة والولاية ، وما اتسمت به من إفراط في المدنية وتفريط في التمسك بأصيل القيم والسلوكات الإسلامية ، ويمكننا تلمس تلك المظاهر، واستيضاح تأثيرها علي الحضارة الإسلامية من خلال الآتي :

❖ مظاهر الخلافة والولاية في العصرين الأموي والعباسي والمبالغة في المدنية :

هل الترف والإفراط في التبذير والإسراف هو ضرب من ضروب الحضارة ؟ علي الإطلاق — وكما سبق وأوضحنا — لم يكن الإسراف في الاستمتاع بنعم الله ، والإفراط في الإنفاق والمبالغة في إهدار موارد الدولة والمجتمع ضرباً من ضروب الحضارة ، ولكنه مغالاة في الاستمتاع بالمدنية التي هي إفراز من إفرازات الحضارة ، وأحد جوانبها الظاهرية ، أما عمق الحضارة وجوهرها فهو مناقض لذلك تماماً .

وإزاء تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية في المجتمع الإسلامي ، في العصرين الأموي والعباسي ، وانعكاساتها علي النظام الاجتماعي في ذلك المجتمع ، فنحن أمام أمرين كل منهما يتعلق بالحضارة ، ولكنهما في ذات الوقت متعارضين بشكل واضح ، والتفصيل فيما يلي :

– الأمر الأول : يتعلق بما قام به الخلفاء والأمراء والأثرياء من تشييد للقصور المنيعة والدور الفخمة ، وما أنفقوه فيها من أموال ومقدرات ، وهذا له وجهان :

* الأول : أن هذه الإنشاءات هي ضرب من ضروب الحضارة ، وُجدت في كل العصور والأزمنة ، وتشهد علي تقدم فنون العمارة والتشكيل في الحضارات البائدة .

* الثاني : أن الإنفاق الهائل الذي أُنفق علي تلك الإنشاءات ، وبصفة خاصة أنها تخص أشخاصاً ، ولا تخص الدولة والمجتمع ، هو من قبيل إهدار المال العام ، والخروج علي مبدأ مهم من مبادئ الحضارة الإسلامية ، وهو البساطة والالتزام بشرع الله وأحكام دينه .

– الأمر الثاني : يخص وسائل الترف المبُالغ فيها والتبذير والإسراف في الحياة ، لمسايرة المدنية والتطور الذي طرأ علي المجتمع ، وهذا يعد منافياً تماماً ومناقضاً لروح وجوهر الحضارة الإسلامية .

نخلص مما تقدم إلي أن مظاهر الخلافة والإمارة في العصرين الأموي والعباسي ، وما اقترن بها من أبهة وفخامة في كافة أشكال وأعراض الحياة ، لم تفد منها الحضارة الإسلامية شيئاً ، إلا في فن العمارة والتشكيل الذي برز في المباني والإنشاءات .

ولكن ماذا عن مظاهر الخلافة والإمارة والثراء في العصرين الأموي والعباسي ؟ الحديث يطول عن تلك المظاهر ، ولكن سنتجاذب بعض أطرافه في الآتي :

– مظاهر الخلافة والإمارة والثراء في العصر الأموي :

لقد تمتعت فئة الخلفاء والأمراء والأثرياء في العصر الأموي بالسيادة والنفوذ والثراء ، فسكنوا القصور التي أبدعوا في تشييدها وزخرفتها وتزيينها ، فقد بنى معاوية قصر الخضرة في دمشق ، كذلك عُرفت قصور عميرة والحيران والمشتى ، وقد زُينت تلك القصور

بالرخام والفسيفساء والزجاج الملون ، واقتنيت فيها الأسرة والكراسي والطنافس والمصليات والوسائد ، وعلقت فيها الصور وأقيم علي أبوابها الحجاب والحرس ، وبداخل تلك القصور عاشت هذه الفئة عيشة تتصف بالبذخ والترف والإسراف ، فارتدوا الملابس الفاخرة الموشاة بالذهب والفضة والمرصعة بالجواهر ، أما النساء فقد تزيّن بأبهى الأزياء وأجمل الحلي .

ومن مظاهر البذخ إقامة الحفلات في مختلف المناسبات كالزواج والختان وغير ذلك من المناسبات ، كما تميزت حياة القصور بأنواع المجالس المتعددة الأغراض مثل مجالس الغناء والرقص والموسيقى والشراب ! ! وكان يحضر تلك المجالس الندماء والمضحكون ، إضافة إلي مجالس القصّاص ، ومجالس الوعظ ، ومجالس الأدب والشعر .

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن خلفاء بنى أمية لم يشيدّوا قصورهم في حاضرة دولتهم دمشق ، باستثناء قصر الخضرة الذي أقامه معاوية بن أبي سفيان ، أما معظم قصورهم فقد شيدّوها في البادية ، حيث يقيمون فيها لبعض الوقت للاستجمام ! ، فقد عُرف عنهم الاستمتاع بالحياة الدنيا ، والميل إلي الترف والأبهة والفخامة ، فاهتموا بإنشاء القصور المنمقة والمزينة بالزخارف النباتية والهندسية والصور والتماثيل .

ومن أشهر قصور بادية الشام قصر " عمرة " المنسوب إلي الوليد بن عبد الملك ، ويقع علي بعد ١٠٠ كم شرق عمّان ، وقصر " خربة المفجر " ويبعد حوالي خمسة كيلومترات شمال أريحا ، وينسب إلي هشام بن عبد الملك ، وقصر " المشتى " ويقع في الصحراء الأردنية ، ويبعد ٢٢ كم جنوبي عمّان ، وينسب إلي الو'يد الثاني ، وينسب إليه أيضاً " قصر الأزرق " ببادية الأردن علي ماء الأغدق ، ومن قصور الأمويين كذلك " الحير الشرقي " و" الحير لغربي " بجوار مدينة تدمر ، و" قصر الطوبة " علي الضفة الشرقية من نهر الأردن ،

و" قصر المنيه " بالقرب من بحيرة طبرية ، وقد زودت هذه القصور بكل وسائل الراحة والترف من حمامات مزودة بغرف الاستحمام والماء البارد والساخن .. الخ ! .

– مظاهر الخلافة والإمارة والثراء في العصر العباسي :

أما بغداد حاضرة الخلافة العباسية فقد شهدت الكثير من القصور ، فقد بنى المنصور قصريه " الذهب " و " الخلد " ، وكذلك فعل الرشيد والمأمون وغيرهما من الخلفاء ، ولم يقتصر الأمر علي قصور الخلفاء ، بل كان للأمراء والوزراء قصورهم الخاصة ، التي تبلغ في عمارتها ما يفوق الوصف ، فيستولي عليها الخلفاء ، مثلما حدث لقصر جعفر بن يحي البرمكي ، الذي أصبح قصر المأمون ، وكان هذا القصر يشتمل علي ثلثمائة وستين مرفقاً ! وكان الأمراء الأتراك والبويهيون ممن أولع ببناء الدور والقصور ، فيما عرف عن " سبكتكين " القائد التركي داره الكبيرة في بغداد ، وعن " معز الدولة البويهي " داره المشهورة " المعزية " في شمال بغداد ، والتي كلفت ١٣ مليون درهم !! وقد صُودرت أموال أصحابها من أجلها .

ولم تكن بغداد متفردة بعمارة الدور والقصور ، فقد كانت سامراء العاصمة الثانية للخلافة العباسية تزدحم بقصور الخلفاء والأمراء والأثرياء ، فقد ذُكر أن المتوكل بنى تسعة عشر قصراً محاطة بالحدائق والقنوات والترع !

وقد كانت دار الخلافة لسعتها أشبه بمدينة قائمة بذاتها ، تشتمل علي دور وبساتين ومسطحات مظللة بالأشجار ، وعلي قباب وأروقة مزينة بالبرك والأنهار الجارية ، ويُحكي عن الخليفة القادر أنه كان يجلس في البيت المعروف " ببيت الرصاص " وبين يديه نهر يجري فيه الماء إلي دجلة ، وكانت الأروقة تسمى الأربعيني أو الستيني أو التسعيني بحسب الغلمان أو الحرس الذين يجتمعون فيها ، وكان من بين القباب قبة

الأترجة وقبة الحمار [وسميت كذلك لأن الخليفة كان يصعد إلي أعلاها راكباً علي حمار !] .

وكانت دور كبار رجال الدولة من الفخامة والمتانة بما يؤكد تكاليفها العالية ، فقد بنى الوزير ابن الفرات داره الكبيرة بكلفة مقدارها ٣٠٠ ألف دينار ، وداره المعروفة " بدار البستان " بكلفة مقدارها ٥٠ ألف دينار ! ! .

وقيل عن قصر عضد الدولة البويهي في شيراز ، أنه كان يحتوى علي ٣٦٠ غرفة ، وكان يجلس يوماً في كل غرفة حتى ينتهي الحول ! ! .

وقد بالغ الخلفاء والأمراء أيم مبالغة في كلفة القصور ، فقد بنى المنصور في بغداد قصر الذهب المشهور وقبته الخضراء وقصر الخلد وقصر ابنه المهدي في الرصافة ، وشيد الرشيد قصراً في الرقة ذا كلفة عالية ، وبنى المعتصم قصر الجوسق في سامراء ، وبنى فيها كذلك المتوكل قصور العروس والمختار والوصيد ، وكذلك بنى في الجعفرية القصر الجعفري ، وشيد لإبنه المعتز قصر بلكوارا ، وشيد المعتمد في سامراء قصر المعشوق ، كما أقيم قصر الأخيضر علي بعد أربعين كيلومتراً جنوب غربي كربلاء ، ويرجح نسبه إلي عيسى بن موسى بن عبد الله العباسي ، حين كان والياً علي الكوفة في خلافة المنصور ، وكل هذه القصور تتميز بالكلفة الهائلة والترف الظاهر في بنائها والفخامة في مقتنياتها ومرافقها .

❖ مظاهر الخلافة والولاية والثراء قتلت روح الحضارة الإسلامية :

ألمحنا سلفاً إلي أن الجانب المادي الصيرف من الحضارة هو المدنية ومظاهرها المادية ، أما روح الحضارة وجوهرها فهو في القيم والمبادئ والمثل التي ترتكن عليها وتهدف إليها ، وكذا مقاصدها وغاياتها النهائية ، ويبدو من الاستعراض المتقدم كم كانت الخلافتان الأموية والعباسية موغلتين في الإفراط في الجانب المادي من الحضارة الإسلامية ،

مقتـصدتين في الجانـب القيمـي والبعـد المثـالي لتلـك الحـضارة ، مهملـتين للمقاصـد والغايات النهائية .

لقد اكتفى الأمويون والعباسيون مـن الحـضارة الإسـلامية بمظاهرهـا الماديـة ، ونـأووا عـن روحـها وجوهرها القائم علي البساطة ، واعتبار الحياة وعمارتهـا أداة ووسـيلة فقـط للعبـور إلي دار القرار ، وعمارة الأرض وتطوير الحياة الدنيا ينبغـي أن يتمـا وفـق مـشيئة الخـالق وإرادته وبمقتضى شرعه وحسب سننه في الكـون وناموسـه في الملكـوت ، هكـذا كـان قـوام الحضارة الإسلامية وصلب تكوينها ، فهي حضارة ذات طابع ديني أخلاقـي تعـد وسـيلة وكفاية وليست مقصداً نهاية .

لقـد طغـى الجانـب المـادي مـن الحـضارة الإسـلامية ، الـذي تمثـل في الأبهـة والفخامـة والإسراف والترف الذي عاشه الأمويون والعباسيون علي الجانب القيمي الأخلاقي من تلك الحضارة، وللمتابع أن يستشعر ذلك بسهولة وسرعة عندما يبحث في التاريخ الإسـلامي في هذين العصرين ، فللوهلة الأولى عندما يـشرع في التنقيـب عـن مقومـات ومظـاهر الحـضارة الإسلامية، يبتدره فنون عمارة القصور والدور السكنية ، وما بها من عيشة مترفة ماجنة ، قوامها مجالس الرقص والشرب ، وصلبها هجاء الشعراء والغزل السافر ، ويعز عليه العثور علي أصيل القيم الإسلامية ورواسخ المبادئ والمثل التي ارتكزت عليها تلك الحضارة .

ليس معنى ما تقدم أن الدولة الإسـلامية وحـضارتها كانـت قـد تخلـت عـن قـيم الإسـلام ومبادئه في العصرين الأموي والعباسي ، ولكن ما حدث هـو تغليـب جانـب علـي آخـر ، حيث تم تغليب الذي هو أدنى علي الذي هو خير ، فقد تم تغليب الجانب المـادي الـذي تواءم مع تيار الحياة المتدفق الهادر ، علي قيم الإسلام الأصـيلة ، الـتي لم تعـد تمثـل إلا المرجعية النهائية ، التي لا تُـذكر ولا يُرجـع إليهـا إلا عنـد الـشدائد والنـازلات ، والـتي نُحيت عن أن تكون هي المنظم والضابط لمجريات الحياة .

لقد باتت المدنية بالرغم من أنها مظهر من مظاهر الحضارة وطور من أطوارها ، قاتلة لروح تلك الحضارة ومزهقة لجوهرها ، وكان ذلك بمثابة مقدمة وإنذار بتطورات جسام ، توشك أن تضعف من مساهمة النظام الاجتماعي ، بوصفه مقوماً وعنصراً من عناصر الحضارة الإسلامية ، وتفرغه من مضمونه الحضاري ، وتمهد لمرحلة جديدة من التفكك والانهيار للدولة الإسلامية وحضارتها .

الفصل السادس

النظام الاجتماعي الإسلامي

في عصور التفكك والانهيار

ثم نواصل في هذا الفصل متابعة النظام الاجتماعي الإسلامي كمقوم من مقومات الحضارة الإسلامية في عصور التفكك والانهيار ، وتبدأ تلك العصور المظلمة من تاريخ الحضارة الإسلامية منذ العصر العباسي الثاني الذي يعد مقدمة لتلك الفترة ، وتمثلت أهم سمات تلك الفترة ومظاهرها في ذات الوقت في بروز النزعة العنصرية العرقية وسيادتها ، وتفتت الدولة الإسلامية إلي وحدات شبه منفصلة لا يجمعها إلا الشكل ، والتخلي عن الكثير والمهم من أصول وقيم الإسلام وطروحاته في شتى مجالات الحياة ، فاستتبع ذلك ركود وانزواء في حضارة الإسلام وكذا ثقافته ، وانحسرت القدرة علي العطاء ، وحتى بات من الصعب الحفاظ علي الموروث الحضاري والثقافي ، وكمجمل مقومات الحضارة الإسلامية وعناصرها ، تأثر النظـــام الاجتماعي تأثراً عميقاً ، وسنبحث في ذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : التخلي عن الكثير من قواعد وأصول النظام الاجتماعي الإسلامي

المبحث الثاني : واقع النظام الاجتماعي في المجتمع الإسلامي في فترة التفكك والانهيار

المبحث الأول

التخلي عن الكثير من قواعد وأصول النظام الاجتماعي الإسلامي

معلوم أن قواعد وأصول النظام الاجتماعي الإسلامي مستنبطة بشكل مباشر من مصادر الشرع الإسلامي وهي القرآن الكريم والسنة النبوية ونماذج الممارسة العملية في دولة الرسول والخلفاء الراشدين ، ومن ثم فإن الخروج علي تلك الأصول والقواعد يعد خروجاً في ذات الوقت علي مصادر الشرع المذكورة ، وقد أشرنا فيما أنف إلي التجاوزات والشطط التي تمت في العصرين الأموي والعباسي عن القيم الإسلامية والطروحات الخاصة بتنظيم شئون الحياة المستنبطة من المصادر الشرعية ، وقد زادت وطأة هذه التجاوزات في العصر العباسي الثاني ، فكانت بمثابة مقدمة أعقبها التفكك والانهيار في الدولة الإسلامية وحضارتها ، وبدأت كافة مقومات وعناصر الحضارة الإسلامية في التأثر بتلك التطورات ، وكان نصيب النظام الاجتماعي منها وافراً ، ولعله من الأهمية بمكان الخوض في مسألة ضعف مركز الدولة الإسلامية ، وكيف أدى إلي تمزقها في النهاية ، وكيف كان السبب الرئيسي وراء كل ذلك هو التخلي عن القواعد والأصول والقيم الإسلامية ؟ ، وتوضح كل ذلك فيما يلي :

أولاً : ضعف مركز الدولة الإسلامية أدى إلي وهن سيطرته علي الأقاليم :

لعوامل عديدة – سنذكرها بعد قليل — دب الضعف في مركز الدولة الإسلامية منذ بداية العصر العباسي الثاني ، وكان ذلك سبباً مباشراً لوهن سيطرة المركز علي الأقاليم التابعة للدولة الممتدة علي مساحة شاسعة في قارات ثلاث أسيا وأفريقيا وأوربا ، وقد كان لهذا الضعف بواعثه وأسبابه ، وكان له كذلك أشكاله ونتائجه ، ويمكن مناقشة البواعث والأشكال والنتائج فيما يلي :

❖البواعث السياسية :

كانت البواعث السياسية من أهم البواعث التي أدت إلي ضعف مركز الدولة الإسلامية ، ومن ثم وهن سيطرته علي الأقاليم التابعة لتلك الدولة ، وسنكتفي في هذا الصدد بالتركيز علي أهم تلك البواعث وأكثرها تأثيراً وأشدها وطأة علي كيان الدولة ، وتتمثل في التالي :

– الصراع علي الحكم والسلطة :

بعد انهيار الخلافة العباسية عانت الدولة الإسلامية من انفراط عقدها إلي ولايات وأقاليم، وافتقاد المركز الذي ينتظم الجزئيات ويجمعها في كنفه ، وكان السبب المباشر لذلك التفكك يكمن في التهافت علي السلطة والرغبة في الحكم وزعامة الأمة .

ومن أجل الوصول إلي ذلك الهدف ثارت نزاعات وصراعات شرسة ، أضعفت من قوة المسلمين ، وقللت من شأنهم ، وجعلتهم مطمعاً للأمم الأخرى المتربصة ، التي قفزت علي الأمة الإسلامية ، واعتدت علي مقدساتها ، وأمعنت في تقطيع أوصالها .

– استشراء العنصرية :

يضاف إلي ما تقدم ويرتبط به عضوياً استشراء العنصرية ، حيث ترسخت النعرات القومية، وادعت كل قومية أنها الأجدر والأحق بزعامة الإسلام والمسلمين ، وترتب علي ذلك تجزئة أقاليم الدولة الإسلامية إلي وحدات ذات طبيعة قومية عنصرية .

ويلاحظ في هذا الصدد أن العناصر التي وجدت في ذلك الوقت ، وما كان يدعمها من مقومات ذات طبيعة قومية انعزالية ، لم تكن من القوة والمكنة ، بما يتيح لها فرصة السيطرة علي العناصر الأخرى ، وإخضاع الجميع لزعامتها وإعادة توحيد الدولة الإسلامية .

فالعنصر العربي خارت قواه واستنفد كل طاقاته ببناء الدولة وتوسيع رقعتها وتوصيلها إلي أقوى قوة عالمية في ذلك الوقت ، وتخلى بعد ذلك عن دور الريادة والزعامة والحفاظ علي الدولة التي أقامها .

في حين ظهرت رغبة قومية قوية منذ العصرين الأموي والعباسي لدى عناصر أخرى مثل الفرس والأتراك والبربر في تحدي العنصر العربي ، ومزاحمته في قيادة الأمة الإسلامية ، تحولت هذه الرغبة إلي سلوك أدى إلي انهيار الخلافة العباسية الواهية ، ومن أجل تحقيق تلك الرغبة نشبت حرب طويلة بين الفرس والأتراك ، كان لها آثارها السيئة علي كيان ومستقبل الأمة الإسلامية .

وفي النهاية حُسم الصراع من أجل زعامة الأمة بين الفرس والأتراك لصالح العنصر الأخير ، وانزوى الفرس في وطنهم القديم يمزجون الإسلام الذين تحمسوا له واعتنقوه بموروثاتهم الحضارية والثقافية ، في خصوصية استوعبها الإسلام في افقه الرحب وسماحته الواسعة .

وتمكن الأتراك من الحلول محل العنصر العربي في قيادة الأمة الإسلامية ، وأعادوا الخلافة الإسلامية ولكن شكلاً دون مضمون ، ولم يقدر لهم الحفاظ علي ذاتية الأمة وديناميآتها الحضارية والثقافية ، انطلاقاً من اغترابهم عن تلك الحضارة والثقافة من ناحية ، وتركيزهم علي النواحي السياسية والقومية العنصرية من وراء زعامتهم وقيادتهم للأمة الإسلامية ، وكانت النتيجة أن الأمة الإسلامية لم تستطيع النهوض تحت زعامة الأتراك ، وكانت تلك الزعامة بمثابة مرحلة انتقالية سلمت الأمة إلي سيطرة الدول الإسلامية الأوربية الناهضة في ذلك الوقت.

– التخلي عن القيم الإسلامية :

إن المحلل للتاريخ الإسلامي لابد أن يتوقف ملياً أمام هذه الفترة من تاريخ الأمة الإسلامية ، الفترة التي أعقبت سقوط الخلافة العباسية ، وحتى بداية السيطرة الأوربية علي أجزاء الأمة الإسلامية ، وهذا التوقف لابد أن يرتبط بسؤال محوري وجوهري في ذات الوقت ، مؤداه : لماذا لم تنهض الأمة الإسلامية بالرغم من توحدها الشكلي في ظل ما عرف بالخلافة العثمانية ؟ ! إن الإجابة علي هذا التساؤل متشعبة وذات شجون ، ولعل الإجابة القطعية من الصعب إدراكها ، بل يمكن الاقتراب من تلك الإجابة من خلال طرح عدة افتراضات ، ربما يكون معظمها أو بعضها شافياً وكافياً وذلك فيما يلي :

* لقد شهدت هذه الفترة ، إلا في اليسير منها ، التخلي عن الكثير من القيم الإسلامية ، تلك القيم التي تعد صلب الإسلام وقوامه ، وذلك ناتج عن كثرة الفتن والقلاقل ، والجهل بالدين، وطغيان الطموحات الشخصية ، وانزواء وخفوت الرغبة الصادقة في العطاء للدين ، والتفاني في خدمته وإعلاء شأنه ، وكانت هذه هي حال الحاكم والمحكوم .

* لم يقدّر للعنصر التركي فهم الإسلام وحضارته وثقافته فهماً صحيحاً ، ومن ثم لم يتمكنوا من إفاقة الأمة من غفوتها ، وإيقاظها من سباتها ، فالإسلام دائماً يحتاج إلي حلقة وصل تصل بين أصوله وأسسه والواقع المعاش ، لأنه دين ثابت ومتجدد ، ثابت في الأصول والأسس، متجدد في الأدوات والآليات التي توائم بينه وبين كل زمان .

* إنه يمكن الانتهاء إلي حقيقة فحواها ، أن العنصر العربي لا يزال هو العنصر الوحيد الذي تمكن من استيعاب الإسلام وفهمه واستخدامه في بناء دولة وتشكيل حضارة وتوليف ثقافة .

❖ البواعث الاقتصادية :

إضافة إلي البواعث السياسية التي ألمنا بمعظمها ، نتحول إلي تناول البواعث الاقتصادية التي أدت إلي ضعف مركز الدولة الإسلامية ووهن سيطرته علي الأقاليم ، وتتمثل تلك البواعث في الآتي :

- الترف والبذخ الذي عاشه الحكام :

انصب اهتمام الولاة في الأقاليم ، والحكام في المركز ، علي حياتهم ومعيشتهم وتوطيد مركزهم ، فبالغوا في توفير مظاهر الأبهة والفخامة ، ولم يعبأوا إلا بأنفسهم وذويهم وبطانتهم، وانفصلوا تماماً عن عموم الرعية .

- التركيز علي جمع الأموال وجباية الضرائب :

رغبة في توفير مظاهر الأبهة والفخامة ، ومواصلة حياة الترف التي عاشتها الفئة الحاكمة في الأقاليم والولايات الإسلامية ، وكذا في مركز الدولة ، فقد أهتم هؤلاء يجمع الأموال وجباية الضرائب ، وإثقال كاهل أفراد المجتمع بأعباء مالية لا قبل لهم بها ، خاصة وهم يعيشون في ظل أوضاع اقتصادية غير مواتية ، ولم يكن ترف الحكام ونهمهم إلي المال هو سبب المبالغة في جمع الأموال وجباية الضرائب ، بل أضيف إلي ذلك سبب آخر تمثل في الاستعداد للحروب وتجهيز الجيوش لخوض الحروب ، التي كانت تضرمها الصراعات والمنافسات العنصرية والعرقية .

- إهمال اقتصاد البلاد :

كذلك شهدت هذه الفترة إلا في اليسير منها إهمالاً في اقتصاد البلاد ، فساد الفقر والجهل والتخلف ، وفت ذلك في عضد الدولة الإسلامية فبدت واهية متهالكة .

❖ البواعث العسكرية :

يضاف إلي ما تقدم ويرتبط به ما حل بالأمة من ضعف عسكري ، زحزحها عن موقعها الذي احتلته في مقدمة القوى العالمية المتواجدة في ذلك الوقت ، ويمكن إيعاز ذلك إلي أكثر من سبب :

- أدى الضعف السياسي والاقتصادي إلي انعدام اهتمام الدولة بتطوير جيوشها ، وإحداث تسليحها ، مما جعل الجيوش الإسلامية تنظيماً وعتاداً وتخطيطاً علي درجة من التخلف قللت من كفاءتها وبلائها في الحروب التي خاضتها .

- توقف عمليات الفتح التي بدأتها الدولة الإسلامية منذ عهد النبوة الزاهر ، أدى إلي ركود في العقيدة القتالية والفكر العسكري الإسلامي إستراتيجية وتكتيكاً ، فقد قلت ولربما انعدمت خبرة الجيوش الإسلامية بسبب عدم احتكاكها بالجيوش الأخرى .

- لقد استُنفدت قوة الولايات والأقاليم الإسلامية في الحروب التي دارت بينها ، كما أُهدرت قوة المركز في حروبه من أجل إخضاع الولايات والأقاليم الراغبة في الاستقلال والخروج عن فلكه ، وربما يبدو في هذا بعض التناقض مع ما تقدم ، إذ أن الجيوش الإسلامية كان ينبغي أن تكتسب الخبرة من احتكاكها حتى مع بعضها ، ولكن ذلك لم يحدث ، وسببه ذلك أن الجيوش الإسلامية في ذلك الوقت كانت جميعها علي وتيرة واحدة من الخبرة المحدودة والتسليح التقليدي والعقيدة القتالية الراكدة .

❖ البواعث الاجتماعية :

كذلك برزت وتبلورت بواعث اجتماعية في ثنايا المجتمع الإسلامي ، ساهمت في ضعف مركز الدولة الإسلامية ، ووهن سيطرته علي الأقاليم والأطراف التابعة له ، ويمكن الإشارة إلي أهم تلك البواعث في الآتي :

– ظهور طبقات طفيلية مهمتها جمع الثروة والتقرب من الحكام : منذ العصر الأموي ظهرت في المجتمع طبقات طفيلية ، تجسدت مهمتها في جمع الثروة بطرق غير شرعية والتقرب من الحكام والأمراء والقواد ، والملاحظ أن هذه الطبقة برزت في العصر الأموي وقادها العنصر العربي المكرس للعنصرية والقبلية ، ثم انضوى تحت هذه الطبقة ولعب دوراً مهماً فيها المسلمون من أصل فارسي ، وبصفة خاصة في أخريات عصر بني أمية ، وواصل الفرس تسيدهم لهذه الطبقة خلال فترة مهمة من العصر العباسي الأول ، وحل محلهم المسلمون من أصل تركي وبصفة خاصة في زمن المعتصم ، ثم انتقل تملك زمام هذه الطبقة الطفيلية إلي البويهيين ، الذين جيء بهم للتخلص من الأتراك ، وقد أعطى البويهيون لهذه الطبقة شكلاً بغيضاً ، وصل إلي حد السيطرة علي الخلفاء العباسيين وسلبهم مقدراتهم المادية ، ثم دخل العنصر السلجوقي إلي هذه الطبقة في أخريات العصر العباسي الثاني ، وكذا عناصر من الخوارزميين .

– انتشار الجهل بالدين والتخلي عن القيم الإسلامية الاجتماعية :

عمت المجتمع الإسلامي ابتداءً من العصر العباسي الثاني حالة من الجهل بالدين الإسلامي، وصاحب ذلك التخلي عن القيم الإسلامية الاجتماعية ، مثل الإخاء والمساواة والتكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي ، كما سادت الموبقات والرذائل ، وتفشت مظاهر الفساد والفوضى والأمراض الاجتماعية الأخرى .

ثانياً : الانهيار النهائي للدولة الإسلامية المركزية :

لعل أهم سمات التاريخ الإسلامي خلال حقبة التفكك والانهيار يتمثل في انهيار الدولة الإسلامية المركزية وتناثرها إلي دويلات وولايات ، ويمكن مناقشة هذه السمة ذات الدلالة في التاريخ الإسلامي من خلال ثلاثة مفردات ، الأولى تتعلق ببذور هذا التمزق والتفتت

التي بُذرت في العصرين الأموي والعباسي ، والثانية ترتبط بفشل محاولات بعث وإحياء الدولة الإسلامية المركزية ، والثالثة تختص بالهجمات المتوالية من الأمم الأخرى علي الدولة الإسلامية، مما أحالها في النهاية إلي أشلاء وأبعاض متناثرة ، لا يجمعها إلا انتماءها إلي دين واحد ، لا يُعرف منه إلا بعض شعائره ، وسنعكف في هذه الجزئية علي استقصاء هذه المفردات الثلاث ، وذلك من خلال الآتي :

❖ تمزق الدولة إلي ولايات وأقاليم :

نعود مرة أخرى إلي مناقشة سبق لنا التصدي لها في عجالة سريعة ، وهي تمزق الدولة الإسلامية إلي ولايات وأقاليم خلال العصر العباسي الثاني ، وبعد سقوط بغداد وانتهاء الخلافة العباسية رسمياً ، وحتى الإنهاء الرسمي لما كان يعرف " بالخلافة العثمانية " علي يد مصطفى كمال أتاتورك في عام ١٩٢٤ م .

وهذه المناقشة تستوجب استعراض وضعيتين ، مر بهما التاريخ الإسلامي خلال هذه الحقبة : الوضعية الأولى المتمثلة في الصراع بين العنصر العربي والعناصر غير العربية ، من أجل الحكم والسلطة والسيادة ، والوضعية الثانية المتجسدة في الاستقلال الفعلي للولايات والأقاليم عن مركز الدولة الإسلامية خلال هذه الحقبة والتفصيل فيما يلي :

– وضعية الصراع بين العنصر العربي والعناصر غير العربية من أجل الحكم والسلطة والسيادة :

تمثل هذه الوضعية أول خروج علي القيم الإسلامية السامية التي جاء بها الشرع الحنيف ، وأقرها الرسول الكريم ، قاعدةً للتعايش بين أبناء الإسلام ، فقد قضى الإسلام بالمساواة والتآخي في الدين ، وإغفال العنصر والعِرق وإعمال الإيمان والتقوى ، ومع أن الصراعات العنصرية والقبلية بين أبناء العنصر العربي ، قد وُجدت في الدولة الإسلامية منذ وقت

مبكر ، إلا أن الرسول الكريم والخلفاء الراشدين من بعده كانوا حريصين علي طمر جذوتها واستئصال شأفتها بشكل مستديم ، إلا أنه مع ضعف القيم الإسلامية ، ووهن النوازع الدينية لدى عدد كبير من حكام المسلمين وأبناء المجتمع الإسلامي ، تحركت الإرسابات العنصرية والنعرات العرقية ، لتطفو علي السطح ، وتدمر العلاقات بين أبناء الإسلام ، وبدأت العنصرية بوجهها البشع ، تكشر عن أنيابها ، وتُعمِل مخالبها في جسد الدولة الإسلامية المثخن بالجراح، وكان ذلك منذ نهاية العصر الأموي وبداية العصر العباسي ، حيث انتشرت حركات الشعوبية والزندقة ، وتركت آثاراً سيئة في المجتمع الإسلامي ، ويمكن تفصيل ذلك من خلال الآتي :

* دور العنصر الفارسي في الدولة الإسلامية في نهاية العصر الأموي والعصر العباسي الأول :

لقد أسهم العنصر الفارسي في خدمة الدولة الإسلامية في العصر الأموي ، وبالذات في نهاية ذلك العصر ، وبرز نشاط الفرس في الاقتصاد والإدارة والنواحي العسكرية والثقافية والاجتماعية والحضارية .

هذا علي الرغم مما لاقاه العنصر الفارسي من الأمويين من تعصب ، ظهر في أشكال عديدة، أبسطها وأشدها تأثيراً في النفس ، التعامل في الحياة العامة ، فكان العرب لا يسمحون للفرس بالإمامة في الصلاة أو الصلاة علي الموتى ولا يُكنّوْن ، ويحدد جلوسهم في الولائم ومسيرهم في المواكب ، وكان الزواج من بنات الفرس يتم بالخطبة من مولاها وسيدها لا من أبيها أو أخيها ، وإذا لم يتم ذلك يعتبر العقد باطلاً ، ولا يمكن للفارسي أن يتزوج من عربية ، وإذا تم ذلك كان للوالي أن يفرق بينهما في الحال ، وكان ذلك وضع كل العناصر الأخرى !.

كذلك حدد العرب للفرس والعناصر الأخرى المهن والحرف التي يعملون فيها ، وأبعدوهم عن الحرب والقتال ، ولما سمحوا لهم بالمشاركة في الحرب جعلوهم من المشاة لا من الفرسان !.

وفيما يتعلق بالنواحي المالية ، لم يتم مساواة الفرس والعناصر الأخرى بالعرب ، فقد بقيت عليهم الجزية بالرغم من دخولهم الإسلام ، وكانوا يحاربون في صفوف الجيش الإسلامي بلا عطاء ! ، وقد ثار العرب علي والي الكوفة المختار بن أبي عبيد الثقفي حينما فرض العطاء للفرس والعناصر الأخرى ! ، كذلك كان خلفاء بني أمية يرغمون الفرس علي حمل الهدايا إليهم في عيدي النيروز والمهرجان !! ، ولم تجد إصلاحات عمر بن عبد العزيز في هذا السياق، إذ سرعان ما عاد الخلفاء الأمويون من بعده إلي نفس سياسة الاضطهاد والتمييز .

وكان من الطبيعي أن تقود هذه السياسة العنصرية من قبل الدولة الإسلامية إلي ردود فعل قوية لدى الفرس والعناصر الأخرى عرفت بالشعوبية ، وهي بمثابة حركات اجتماعية وفكرية، عبر من خلالها الفرس والعناصر الأخرى عن تعصبهم لأصلهم ، وذكروا مثالب العنصر العربي ، وقللوا من قيمتهم الحضارية ، ونعتوا العرب بالخداع والنفاق ، حيث يدّعون التمسك بمبادئ الإسلام في المساواة ، ولا يطبقون منها شيئاً !! .

وتجاوزت ردود أفعال العنصر الفارسي والعناصر الأخرى ضد الحكم الأموي الأطوار الفكرية إلي الواقع العملي ، حيث عمدوا إلي نشر الفتن والقلاقل وإذكائها ، وشاركوا في الحركات المسلحة ، فانضموا إلي المختار بن أبي عبيد الثقفي والي الكوفة ، وناصروا فتنة عبد الرحمن بن الأشعث ، وحركة يزيد بن المهلب للقضاء علي الخلافة الأموية ، ولما نشط الدعاة العباسيون في أواخر عهد الخلافة الأموية ، انضم إليهم الفرس وآزروهم في خراسان ، حتى تم القضاء علي الأمويين .

وفي العصر العباسي الأول شارك الفرس في سياسة الدولة وإدارتها وفي نظام الحكم ، وكانت للفرس آثار واضحة في المجتمع العباسي ، وبالذات في الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والفنية ، وفي العادات والتقاليد وغيرها ، وهنا تجدر الإشارة إلي العلاقة بين كل من الموروثات الحضارية والثقافية للفرس والحضارة والثقافة الإسلامية ، فبالرغم من بعض التأثر الشكلي للحضارة والثقافة الإسلامية بالموروثات الحضارية والثقافية الفارسية ، إلا أن الحضارة والثقافة الإسلامية قد تمكنت في النهاية من تحوير وتطويع تلك الموروثات في إطارها العام .

وظل العنصر الفارسي يتمتع بوضع مميز في العصر العباسي الأول ، تعويلاً علي دوره الرئيسي في القضاء علي الحكم الأموي ومساندة العباسيين في الوصول إلي الحكم ، إلي أن جاء المعتصم بالله العباسي والخليفة الواثق ، وشرعا في الاعتماد علي عنصر جديد غير العرب والفرس وهو العنصر التركي .

* دور العنصر التركي في الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول :

كان أول من أفسح المجال للأتراك مستغنياً بهم عن العرب والفرس هو المعتصم بالله الخليفة العباسي ، وتبعه في ذلك الواثق ، وفي فترة حكم هذين الخليفتين ، أستأثر الأتراك بسلطة ونفوذ في حكم وإدارة الدولة العباسية بشكل لم يسبق له مثيل ، حتى أنهم سيطروا علي الخلفاء بشكل مطلق ، وعندما حاول الخليفة المتوكل الحد من سلطة القادة الأتراك ونفوذهم في حكم وسياسة الدولة قضوا عليه .

ولقد تعدى تأثير الأتراك في الخلافة العباسية زمن المعتصم والواثق أمور السياسة والحكم والإدارة إلي الثقافة ، فقد عمد الأتراك فرض ثقافتهم ولغتهم التركية علي إدارات الدولة، وروجوا نشرهما في المنتديات والمجتمعات الفكرية والأدبية ، ولم يحاول الأتراك تعلم اللغة العربية كما فعل الفرس ، بل حافظوا علي لغتهم ودأبوا علي فرضها .

والحقيقة الثابتة تاريخياً أن الحضارة الإسلامية لم تتأثر بالأتراك من قريب أو بعيد ، وذلك لأن هؤلاء لم يكن لديهم أي موروث حضاري يخشى منه علي الحضارة الإسلامية ، وعلي نفس المنوال كانت الثقافة الإسلامية ، فقد ظلت خالصة ، ولم تعلق بها أية شائبة من ثقافة الترك ولغتهم ، هذا علي عكس الحضارة والثقافة الفارسية اللتين تحاورتا ، ولو بشكل محدود ، مع الحضارة والثقافة الإسلامية ، وانتهى بهما الأمر في النهاية إلي الانضواء في كنف حضارة وثقافة الإسلام ، اللتين وسعتا كل حضارة وثقافة تفاعلتا معهما .

لقد تدخل الأتراك في اختيار الخلفاء وبشكل مباشر وغير مباشر ، واستبدوا بالسلطة واستخدموها لتحقيق مصالحهم ، وشهدت هذه الفترة ما يندى له الجبين من إذلال للخلفاء وانتهاك حرمتهم ، سواء بالقتل أو السجن أو الخلع دون مبرر ، حتى فقدت الخلافة كل مظاهر الاحترام والوقار .

وفي تفسير ما تقدم يمكن الاستناد إلي أمرين : الأمر الأول هو أن الأتراك لم يكونوا أبداً أهل حضارة وثقافة وسياسة وإدارة ، بل كانوا يعانون من جهالة وتخلف حتما عليهم سلوك هذه السلوكات الفظة المستبدة ، الأمر الثاني أن الأتراك كانوا يعتبرون هذه السلوكات نوعاً من الحط من شأن العنصر العربي ، والتنكيل به وإظهاره في مظهر مهين ، وفي ذلك إعلاء من شأن الشخصية التركية ، والثأر لما مرت به من إذعان للعنصر العربي الإسلامي عند الفتح .

* عودة الفرس البويهيين مرة أخرى للحد من نفوذ الترك :

كما سبق وأوضحنا كان مركز الدولة المتمثل في الخلافة العباسية يعاني من الضعف ، ويعاني كذلك من ضعف سيطرته علي أقاليم وأطراف الدولة ، ولم يكن يملك من زمام

الأمر شيئاً ، فيما يتعلق بتسيير شئون الدولة وإحكام قبضته علي مركزها ، ومن ثم كان دائم الاستعانة بالعناصر غير العربية ، للحد من نوذ وسيطرة العنصر المهيمن علي السلطة والخلافة ، وقد تناوب الفرس والأتراك القيام بهذه المهمة خلال العصر العباسي ، فعندما زاد نفوذ الأتراك الذين استعان بهم المعتصم للحد من نفوذ الفرس ، كان التفكير مرة أخرى في استقطاب الفرس لإزاحة الأتراك .

وذلك ما قام به الخليفة المستكفي عندما استعان بالفرس البويهيين للحد من نفوذ الأتراك ، " والبويهيون ويالة " أصلهم من جنوبي بحر قزوين سيطروا علي بلاد فارس والديلم ، ثم قصدوا بغداد لأسباب عدة : أولها مطامعهم الشخصية الذاتية المتمثلة في السيطرة علي بغداد مركز الخلافة الإسلامية التي بدت ضعيفة ومتهالكة ، وثانيها تشجيع أمراء الأطراف . الذين رأوا في سيطرة البويهيين علي بغداد تقوية لنفوذهم وترسيخاً لاستقلالهم ، وثالثها استنجاد الخليفة المستكفي بهؤلاء الفرس للتخلص من سيطرة الأتراك .

ولم يكن الوضع في حال وجود البويهيين بأحسن منها في حال وجود الأتراك ، فقد استأثر البويهيون بالسلطة دون الخليفة ، الذي لم يبق له من الأمر شيئاً ، وسيطروا علي بغداد بالقوة العسكرية ، وقد ترك ذلك آثاره علي مؤسسات الدولة ، التي أُديرت بأسلوب عسكري .

استخف البويهيون بقدر الخلافة وأمعنوا في التنكيل بالخلفاء العباسيين والحط من قدرهم ، فقد استأثروا بالأموال بينما خصصوا للخليفة راتباً ! ، كان في عهد المستكفي خمسة آلاف درهماً في اليوم ، خُفّض في عهد المطيع إلي ألفي درهماً في اليوم !! .

كذلك لجأ البويهيون إلي أسلوب خبيث في الجمع بين شكلي السلطة : العملي والرسمي ، فبالإضافة إلي سيطرتهم الفعلية علي مقاليد الحكم ، عمدوا إلي إجبار الخلفاء علي

تفويض السلطة رسمياً إليهم ، وهذا ما فعله الخليفة الطائع عندما فوض السلطة لعضد الدولة البويهي .

* الاستعانة بالأتراك مرة أخرى [السلاجقة] :

بسبب ضعف الخلافة العباسية وعجزها عن مواجهة نفوذ البويهيين ، لم يجد الخليفة العباسي القائم بأمر الله من بد سوى الاستنجاد بعنصر آخر من العناصر الإسلامية ، يتولى القضاء علي البويهيين ، وكان ذلك العنصر هم السلاجقة ، وهم من أصل تركي أساسه " طغرل بك " السلجوقي ، الذي استطاع أن يُنشئ له نفوذاً سياسياً في خراسان ونيسابور بعد انتصاره علي الغزنويين ، ثم امتد نفوذه ليشمل فارس والعراق ، وسريعاً لبى " طغرل بك السلجوقي " دعوة الخليفة القائم بأمر الله ، ودخل بغداد ليُنهي نفوذ البويهيين ويبدأ نفوذ السلاجقة .

سيطر السلاجقة علي الحكم في بغداد كما فعل البويهيون ، إلا أنهم لم يقيموا في بغداد ، ولم يتخذوا منصب أمير الأمراء ، وتظاهروا بالعمل علي توحيد الأمة الإسلامية تحت سيطرة الخلافة العباسية ، وتجسد ذلك في ضم مناطق من أسيا الصغرى ، ودحر البيزنطيين في معركة " ملاذكرد " ومواجهة الأقاليم الخارجة علي سلطة الخلافة العباسية مثل الفاطميين والحشاشين .

وطد السلاجقة علاقتهم بالخلفاء العباسيين من خلال المصاهرة والنسب ، ولكن جاء من الخلفاء العباسيين من لم يرض عن نفوذ السلاجقة وسيطرتهم علي مقاليد الحكم في بغداد ، فبدأت المواجهة بين الطرفين في عهود المسترشد والراشد والمقتضى ، حيث خاض الخلفاء الثلاثة معارك شرسة من أجل إحياء نفوذ الخلافة ، وقادوا الجيوش بأنفسهم ، وواجهوا السلاجقة ، وأقاموا علاقات وطيدة مع أمراء الأطراف والأقاليم ، للحصول علي دعمهم ضد السلاجقة .

وبالرغم من مواجهة الخلفاء الثلاثة المسترشد والراشد والمقتضى للسلاجقة ، إلا أنهم لم يتمكنوا من القضاء علي النفوذ السلجوقي ، إلي أن جاء الخليفة الناصر لدين الله ، وقُدّر له باستخدام أساليب شتى جمعت بين الحيلة والقوة ، أن يُنهى نفوذ السلاجقة في بغداد ، وتم القضاء عليهم نهائياً في معركة دارت بين ملك خوارزم " علاء الدين تكش " المدعوم من الخليفة العباسي الناصر لدين الله بالمال والعتاد ، وبين السلطان السلجوقي " طغرل الثالث " في منطقة الري بالعراق ، انتصر فيها ملك خوارزم ، وبذا استرد العباسيون الأهواز وأصفهان وهمدان وغيرها من الولايات ، وتمكن الخليفة العباسي من استعادة فلسطين من أيدي الصليبيين .

* طموح الدولة الخوارزمية :

لم يكد الخليفة العباسي الناصر لدين الله ينفك من أمر السلاجقة ، حتى وجد نفسه في مواجهة طموح حليفه الجديد ملك خوارزم ، الذي منّى نفسه بالحلول محل السلاجقة في السيطرة علي الحكم في بغداد ، ولكن الخليفة العباسي تصدى لذلك الطموح بقوة وعنف ، مما أدى إلي تدهور العلاقات بين الجانبين ، وقد اتخذ ملك خوارزم من ذلك ذريعة حتى يقطع صلته بالدولة العباسية ، ويعلن استقلاله وخروجه عليها .

* الصراع بين الفرس والأتراك :

انتهى العصر العباسي باحتلال المغول لبغداد وتدميرها في عام ٦٥٦ هـ – ١٢٥٨ م ، وبذا يكون قد أسدل الستار علي دور العنصر العربي في قيادة الدولة الإسلامية ، وبدأت العناصر غير العربية تتهيأ للحلول محل العنصر العربي في زعامة الأمة الإسلامية ، وكان ثمة أكثر من عنصر يرى في نفسه القدرة والمكنة علي القيام بهذه المهمة ، ونظراً لكون الأمة الإسلامية لم تجرب أن تسلم أمر قيادتها لأكثر من عنصر في قيادة جماعية أو حتى ثنائية

، فقد كان لزاماً أن تتصارع العناصر ذات القوة ، حتى يقدّر لأحدها أن يظفر بقيادة الأمة .

وبعد سقوط الدولة العباسية والقضاء علي المغول ، برز العنصران الفارسي والتركي كأقوى عنصرين علي الساحة في ذلك الوقت ، ولم يستطع كل من العنصرين أن يخفى طموحه ورغبته في قيادة الدولة الإسلامية وإعادة الخلافة مرة أخرى ، ووصل طموح كل من العنصرين إلي غايته ، واصطدمت الدولتان الفارسية الصفوية والتركية العثمانية في حرب مدمرة ، انتهت لصالح الأتراك العثمانيين ، الذين اعتبروا أن ذلك الانتصار هو جواز مرورهم نحو زعامة العالم الإسلامي ، وإعادة الخلافة الإسلامية ، وشرعوا في إخضاع الولايات الإسلامية الواحدة تلو الأخرى .

* سيطرة العنصر التركي علي الدولة الإسلامية :

بعد أن تمكن المملوكان سيف الدين قطز والظاهر بيبرس من القضاء علي المغول في موقعة عين جالوت ، تولى الأخير حكم مصر ونادى بإحياء الخلافة من جديد في القاهرة ، باعتبارها ضرورة لا غنى عنها للأمة الإسلامية ورمزاً لوحدتها ، وتنفيذاً لذلك بويع أحد أبناء الخلفاء العباسيين الذين هربوا إلي مصر بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد ، وكانت الخلافة العباسية بالقاهرة ذات صبغة دينية بحتة ، تنتقل بالوراثة وكان ذلك في عام ٦٥٩ هـ-١٢٦١.

اجتهد الأتراك العثمانيون في إخضاع الولايات الإسلامية ، وإعادتها إلي حظيرة الدولة الإسلامية ، واستولوا علي مصر في عام ٩٢٣ هـ - ١٥١٧ م ، فتنازل الخليفة العباسي المتوكل للسلطان العثماني سليم الأول عن الخلافة ، فقام الأخير بنقل الخلافة والخليفة إلي استانبول ، وأخضعت كل مناطق وولايات العالم الإسلامي تقريباً للخلافة العثمانية ،

ومنذ ذلك التاريخ والعنصر التركي هو السائد حتى عام ١٩٢٤ م عندما ألغى " مصطفى كمال أتاتورك " الخلافة وأنهى معهما السيادة الفعلية والشكلية للعنصر التركي علي العالم الإسلامي .

- وضعية الاستقلال الفعلي للولايات والأقاليم عن جسد الدولة الإسلامية :

بعد أن تناولنا الوضعية الأولى التي مرت بها الدولة الإسلامية خلال حقبة التفكك والانهيار، وهي وضعية الصراع بين العنصر العربي والعناصر الأخرى غير العربية من أجل الحكم والسلطة والسيادة ، ننتقل إلي استقصاء الوضعية الثانية المتمثلة في الاستقلال الفعلي للولايات والأقاليم عن مركز الدولة الإسلامية .

فقد استغل أمراء وحكام الأقاليم والأطراف ضعف المركز في بغداد ، ووهن سيطرته علي أجزاء الدولة : وعمدوا إلي الاستقلال الفعلي عن مركز الخلافة ، ولم يخضعوا له إلا في الشكليات ، وكانت هذه الوضعية مترتبة منطقياً ومرتبطة عضوياً بالوضعية السابقة ، والوضعيتان معاً كانتا بمثابة إنذار باقتراب اضمحلال الدولة الإسلامية ، ونضوب معين حضارتها ، وتوقف ثقافتها عن العطاء والتفاعل مع الآخر ، والتوضيح فيما يلي :

▪ ففي فترة تفشى النفوذ التركي الذي استعان به المعتصم ، ومن بعده الواثق ، وبدا ضعف مركز الدولة ، سعى الكثير من أمراء الأقاليم والأطراف إلي الاستقلال بأقاليمهم ، وهذا ما حدث في الشرق حيث استقل الصفاريون والسامانيون ، وفي مصر استقل ابن طولون ، وظهرت حركتا الزنج والقرامطة اللتين زادتا من ضعف مركز الدولة .

▪ وبعد ذلك بفترة وجيزة ومع استفحال خطر النفوذ التركي ، اجتاحت موجة أخرى من النزعات الاستقلالية جسد الدولة الإسلامية ، فتقلصت مساحتها ، وتفككت أطرافها ، واستقل كثير من الأمراء بأقاليمهم ، فاستقل البويهيون ببلاد فارس والديلم ، والحمدانيون

بدمشق والموصل وديار بكر وربيعة ومضر ، والأخشيديون بمصر ، والسامانيون بخراسان ، وحدث في الأندلس ما هو أدهى ، حيث أعلن عبد الرحمن الثالث الملقب بالناصر الخلافة، ولقّب نفسه أميراً للمؤمنين ، وتأسست الدولة الفاطمية في المغرب ، وسيطرت الأباضية علي عُمان .

* ترسخت النزعة الانفصالية الاستقلالية لدى أمراء وحكام الأطراف ، بانتهاء الخلافة وسقوط بغداد مركز الدولة الإسلامية علي أيدي قبائل المغول الهمجية ، وبدا أن الأمر قد استقر علي هذه الحال ، إلا أن ظاهرة أخرى بدأت تطل بوجهها في ذلك الجو المعتم ، ألا وهي ظاهرة الخلافات والصراعات الشرسة التي نشبت بين كثير من الولايات والأقاليم حول مناطق النفوذ ، ولعل أشهر تلك الصراعات علي الإطلاق هو الحرب المدمرة التي اشتعلت بين الدولة الفارسية الصفوية والدولة التركية العثمانية ، ناهيك عن صراعات أخرى كانت أقل شأناً وأثراً في مسار ومصير الدولة الإسلامية في تلك الأثناء .

* بعد أن توقف الشكل المسلح للصراع بين الأتراك والفرس من أجل السيادة في الشرق ، توجه الأتراك العثمانيون إلي الغرب ، يحدوهم هدف واحد هو إخضاع كافة العناصر الأخرى لسيادتهم وسيطرتهم ، وكانت دعواهم المعلنة هي لمّ شمل الدولة الإسلامية ، في الوقت الذي كانت ترفض الولايات الإسلامية هذه الدعوى ، وتعلم يقيناً حقيقة النوايا والمقاصد ، وسيطر العثمانيون علي كافة المناطق والأطراف الشرقية والشمالية ، وواصلوا زحفهم علي الشام ومصر وشمال أفريقيا باستثناء المغرب ، وتمكنوا بالفعل من إخضاع كافة الأقاليم والأطراف لسيطرتهم ، ولقب السلطان سليم الأول نفسه خليفة المسلمين ، وانتقل مركز الدولة الإسلامية إلي استانبول .

* سيطر العنصر التركي علي بقية العناصر الأخرى ، التي تنضوي تحت لواء الإسلام ، بما في ذلك العنصر العربي ، وذلك باستثناء العنصر الفارسي ، وبالرغم من السيطرة

التركية علي معظم دول العالم الإسلامي ، التي تجاوزت أربعة قرون من الزمان ، إلا أن العالم الإسلامي لم يفد من هذه السيطرة طيلة هذه المدة ، بل لعله خسر الكثير سياسياً واجتماعياً وحضارياً وثقافياً ، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي :

○ بالرغم من الإحياء الشكلي للخلافة الإسلامية ، فإن ذلك لم يضف للإسلام أي جديد ، من حيث تطبيق طروحاته أو نشر دعوته ، بل ما حدث هو العكس فقد كان الأتراك العثمانيون يجهلون الكثير من القيم الإسلامية وأصول الدين الإسلامي ، وأساءوا إلي الدين أكثر مما أحسنوا إليه ، فإذا كانوا أحسنوا إليه شكلاً فقد أساءوا إليه فعلاً .

○ لقد كانت سيطرة الأتراك العثمانيين علي الولايات والأقاليم الإسلامية ، هي من قبيل السيطرة السياسية العنصرية ، التي تحدوها أهداف شخصية ومآرب ذاتية ، تتعلق بأشخاص الحكام ، وترتبط بذاتية العنصر التركي .

○ ساءت أحوال الولايات والأقاليم الإسلامية تحت حكم الأتراك العثمانيين ، وذلك لجهلهم بأمور السياسة والإدارة والحضارة والثقافة الإسلامية ، فهم لم يألفوها ولم يستوعبوها بدقائقها ومكنوناتها ، وبالتالي فلم يطبقوا الطرح الإسلامي في السياسة والحكم والإدارة والثقافة والحضارة حسب أصوله الشرعية ونماذجه العملية ، التي كانت في عهد الرسول والخلفاء الراشدين .

○ بعد فترة غير طويلة ، بدأت بعض الولايات والأقاليم تفكر في الاستقلال عن الدولة العثمانية ، وبالفعل تمت محاولات جادة في هذا السياق ، كان أهمها محاولة مصر تحت حكم محمد علي ، الذي أوشك أن يخرج علي الدولة العثمانية ، بل ويُلحق بها هزيمة ، كان يمكن أن تقضى عليها وعلي نفوذها في العالم الإسلامي لولا تدخل الدول الأوربية ، التي كانت تتأهب لهجمة شرسة علي الدول الإسلامية .

○ بعد محاولة محمد علـي ، ضـعف مركـز الدولـة العثمانيـة ، ووهنـت سيطرتها علـي الأقاليم والدويلات الإسلامية ، وبلغ بها الـضعف إلـي أن لقبـت " بالرجـل المـريض " ، وتفككت مرة أخرى أوصال الدولـة الإسـلامية ، ولكـن بـدلاً مـن أن تتجـه أجـزاء الدولـة الإسلامية إلي الاستقلال الفعلي ، وقعت في شرك الدول الأوربية ، التي كانت قـد بـدأت هجمتها العدوانية الثانيـة ، وانتهـت رسميـاً الخلافـة العثمانيـة في عـام ١٩٢٤ م علـي يـد مصطفى كمال أتاتورك .

❖ **عدم جدوى محاولات بعث الدولة الإسلامية المركزية القوية :**

منذ بداية العصر الأموي والدولة الإسلامية بدأت تعاني من بعـض الخلـل وفقـدان التـوازن بين مقومات وعناصـر الوجـود للأمـة الإسـلامية كرسـالة وحـضارة وثقافـة ودولـة ، وبـين الطموحات الشخصية والنزعات العنصرية القبلية للقـائمين علـي أمـر هـذه الدولـة ، فلقـد أوشك دور الأمة ذات الرسالة السامية العاليـة والقـيم الرفيعـة الـسمحة ، الـتي تـصهر في بوتقتها كل العناصر والأعراق ، لتفرز في النهاية الفرد المسلم ، الذي يُعرف بدينـه وخلقه وقيمـه ، لا بعنصره أو عرقه أو قبيلته ، أوشك ذلك الـدور علـي الانـدثار ، ليحـل محلـه دور الدولة ، بشكلها المحدود بالجغرافيـا والتـاريخ ، والمنـسوبة إلـي أشـخاص وذوات ، يؤثرون أنفسهم ، بالسيطرة والهيمنـة علي الآخـرين ، ويـستهدفون تحقيـق مـصالحهم ، لقد انتهى زمن الرسالة والدعوة والسماحة والرحابة والقيم والمبادئ والمثـل ، ليحـل محلـه الأنانية والأثرة والرغبة في السيطرة ، ولقد اشتركت كافة العناصر التي انضوت تحت لـواء الإسلام في هذا الخطأ الفادح ، الذي كلّف الإسلام وحضارته الكثير ، لقد اشـترك في ذلـك العرب والفرس والأتراك وكافة العناصر الأخرى ، وكان ذلك هو الـسبب الأسـاس ، الـذي كمن وراء إخفاق كافة محاولات بعث الدولة الإسلامية المركزيـة القويـة ، مثلمـا كانـت في عهد الرسول الكريم والخلفاء الراشدين .

ولعل قراءة جديدة للتاريخ الإسلامي ، قد تكون كفيلة بإبراز هذه الحقيقة ، التي حُفرت في جبين ذلك التاريخ بمداد من الأسى والألم :

– محاولة عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي [خامس الخلفاء الراشدين] :

ارتكزت محاولة عمر بن عبد العزيز في العصر الأموي لإصلاح أحوال الدولة الإسلامية علي مرتكزين أساسيين :

* المرتكز الأول تمثل في العودة إلي القيم الإسلامية إجمالاً ، والأصول والأسس التي وضعها الشرع الحنيف ، وفرضها لضبط حركة الإنسان في المجتمع وفي الكون عموماً ، واتخذ من ذلك منطلقه لإحياء قيم الإخاء والمساواة بين العناصر التي دخلت الإسلام ، وانضوت في كنف الأمة الإسلامية ، وكان هو آخر من سار في هذا الاتجاه .

* المرتكز الثاني انطلق عمر بن عبد العزيز من الإطار المرجعي السابق إلي القيام بحركة إصلاح واسعة لشئون الدولة السياسية والاقتصادية والإدارية والمالية والقضائية ، وحتى الثقافية والفكرية .

ولم تجد محاولة عمر بن عبد العزيز ، ولم تستمر إصلاحاته ، فهي لم تلاق قبولاً لدى العنصر العربي بشكل عام ، بل ومن أعوان الخليفة أنفسهم حال إصداره وتنفيذه لهذه السياسة ، ولذلك يلاحظ أنه سرعان ما نكص من جاء بعده علي عقبيه ، وتحول عن هذه السياسة ، ورجع مرة أخرى إلي سياسة العنصرية والتفرقة بين العناصر وضيق الأفق .

– حركة المعتصم بالله الخليفة العباسي :

أوضحنا سلفاً أن المعتصم بالله الخليفة العباسي ، عندما ضاق ذرعاً بتغلغل وترسخ النفوذ الفارسي في شئون الدولة ، عمد إلي استجلاب العنصُر التركي لإزاحة الفرس ، وتبعه في ذلك الخليفة الواثق ، ولم تكن هذه الحركة تهدف إلي النهوض بالدولة الإسلامية ولمّ

شملها وبعث قيمها ومبادئها ، التي كانت قد أوشكت علي الاضمحلال ، بقدر ما كانت عملية توزيع لقواعد اللعبة السياسية ، في إطار عملية الصراع علي السلطة والحكم ، فقد أراد المعتصم إحلال نفوذ الأتراك محل نفوذ الفرس ، لتقوية مركزه ، وإخضاع العنصرين العربي والفارسي في آن واحد ، فقد استشعر في العنصر العربي الضعف ، وأحس من العنصر الفارسي الغدر والسطوة ، ولعل ما يؤيد سلامة هذا التحليل ، ما آلت إليه الأمور عندما مكّن الأتراك لنفوذهم في بغداد ، فقد باتوا أكثر تسلطاً من الفرس وأشد بطشاً ، مما حدا بالخليفة المتوكل العمل علي الحد من قوتهم فكان في ذلك هلاكه والقضاء عليه .

ولا يمكن إغفال هدف المعتصم من هذه الحركة ، الذي تبلور في النهوض بالدولة ، ولكن كسياسة وإدارة واقتصاد ، وعبر لعبة السياسة التي أبعدته عن هدفه العاجل ، حيث لم يتحقق حلمه في النهوض بالدولة ، وكل ما حدث هو إحلال أحد العناصر مكان الآخر ، هذا في الوقت الذي لم يكن للمعتصم هدف سام شامل ، يقصد العقيدة ويعني دولة الإسلام بحضارتها وثقافتها ، مثلما كان الحال في محاولة عمر بن عبد العزيز ، فالأخير كان هدفه الرجوع بدولة الإسلام إلي عهدها الزاهر وأصولها الأولى ، أما المعتصم فكان هدفه الاحتفاظ بالسلطة والانفراد بالحكم ، والتخلص من نفوذ الذين زاحموه .

– محاولة الناصر لدين الله الخليفة العباسي :

علي نفس طريقة المعتصم بالله ، حاول الخليفة الناصر لدين الله ، التصدي لنفوذ السلاجقة الأتراك ، حتى تمكن من القضاء عليهم ، وذلك بالاستعانة بعنصر آخر هو قوة الدولة الخوارزمية ، إلا أن الناصر لم يقبل بإحلال نفوذ الخوارزميين محل نفوذ السلاجقة ، حيث عمد فور خلاصه من السلاجقة إلي إقصاء الخوارزميين خارج بغداد ، ونجح في ذلك بشكل جيد ، والثابت أن الناصر لدين الله كان يرفض سيطرة أي عنصر آخر علي مقاليد الحكم باستثناء العنصر العربي .

وبعد قيام الناصر لدين الله بتصفية سدة الحكم من كافة العناصر غير العربية ، وجعلها خالصة للعنصر العربي بدأ في إنفاذ سياسته الإصلاحية ، التي بدا أنها موجهة نحو تقوية نفوذ الدولة الإسلامية ، حيث تمت السيطرة الكاملة علي العراق ، وتم استرداد الأهواز وأصفهان وهمدان وغيرها من الولايات ، وشارك الناصر بجهود ملموسة في استعادة فلسطين من الصليبيين ، ثم شرع في العمل علي توحيد الدولة الإسلامية والعودة بها إلي سالف عهدها من القوة والمكنة المرتكنة إلي القيم والمبادئ والأصول الإسلامية ، فكان أن أبتكر فكرة " الفتوة " مستلهماً إياها من الآية الكريمة ﴿ نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ ۚ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴾[1] ، وجسدها في تنظيم عرف " بنظام الفتوة " وقد أشاعه الخليفة الناصر لدين الله في عام ٦٠٧ هـ - ١٢١٠ م وطالب أمراء الأقاليم بالتقيد بتعاليمه ونشره بين الرعية ، وكان هدف الخليفة بث روح جديدة وعزيمة قوية في نفوس أبناء الأمة الإسلامية وقادتها ، وأن ينتموا إلي الدولة الإسلامية ، ويتعمق ولاؤهم للدين الإسلامي ، حيث كان الخليفة علي رأس التنظيم، وبذلك يتم النهوض بالدين والدولة .

والملاحظ بعد هذا العرض أن محاولة الناصر لدين الله تقع بين محاولة عمر بن عبد العزيز وحركة المعتصم بالله ، فمحاولة الناصر لدين الله سمت فوق لعبة السياسة ، وتجاوزت عملية ضرب عنصر بآخر ، التي قام بها المعتصم بالله ، ولكنها لم ترق إلي مستوى محاولة عمر بن عبد العزيز ، التي استهدفت الأصول الأولى والتقاليد الأصلية للدين والدولة ، فقد تحيز الناصر لدين الله للعنصر العربي دون العناصر الأخرى ، وأصفاه بالحكم والسلطة ، في الوقت الذي استهدف عمر بن عبد العزيز المساواة الكاملة بين كافة العناصر الإسلامية ، ولم يغلب العنصر العربي علي العناصر الأخرى ، وإذا كان الناصر لدين الله قد اتخذ من فكرة الفتوة وتنظيمها أداة للنهوض بالدين والدولة ، فإن ذلك كان

[1] . سورة الكهف ، ١٣ .

أقل وأبسط من أن يحقق الهدف الذي أوجد من أجله ، والذي سخر له عمر بن عبد العزيز إمكانات الدولة بالكامل .

- محاولة الناصر صلاح الدين الأيوبي :

لقد تزامنت محاولة الناصر لدين الله الخليفة العباسي في المشرق العربي الإسلامي النهوض بالدولة الإسلامية وتقوية مركزها ، مع محاولة أخرى في مصر والشام قادها الناصر صلاح الدين الأيوبي لنفس الهدف ولكن بشكل جزئي .

فالمراجعة التاريخية تؤشر إلي أن محاولة الناصر صلاح الدين ، لم تكن إلا نفرة من أجل التصدي للتدخل الأجنبي الصليبي ، واعتدائه علي جزء من الأمة الإسلامية . فهي بمثابة موقف جزئي يتعلق بخوض صراع عضوي في سبيل الدفاع عن الأمة ومقدساتها ، أما محاولة الناصر لدين الله الخليفة العباسي ، فقد كانت حركة أكثر شمولية ، حيث عمدت إلي تخليص الخلافة الإسلامية من نفوذ العناصر غير العربية ، ثم عملت علي العودة بالأمة إلي الأصول الأولية والقيم الأصلية للإسلام ، ولكن بآلية أو أداة لم تكن علي نفس مستوى طموح وقوة وشمولية الغاية والهدف .

وما تقدم من تحليل يتفق مع طبيعة ومنطق الأمور ، فمحاولة الناصر لدين الله الخليفة العباسي انبعثت من موقع المسؤولية المطلقة والولاية العامة عن الأمة الإسلامية بكاملها كجغرافيا وتاريخ وحضارة وثقافة ومجتمع ونظام .. الخ ، في حين كانت جهود الناصر صلاح الدين الأيوبي وهبته منبعثة من موقع القائد المسلم ، الذي لم يقبل الاعتداء علي حرمات أمته ومقدساتها وكيانها الجغرافي ، فا ستخدم ما قُدّر له من مكنات ووسائل ذات طبيعة عسكرية بالذات للتصدي للعدوان ، ولم يقدح ما تقدم من جهود الناصر صلاح الدين وإصلاحاته الواسعة في شئون مصر الاقتصادية والمالية والإدارية والاجتماعية .. الخ .

- محاولة الظاهر بيبرس المملوكي :

بعد انهيار الخلافة العباسية في بغداد علي اثر اجتياح المغول للمشرق الإسلامي ، واصلوا زحفهم المدمر ناحية الغرب ، مستهدفين الشام ومصر وباقية الولايات الإسلامية في شمال أفريقيا والمغرب ، ولم يوقف هذا الغزو المخرب إلا مماليك مصر ، الذين تصدوا له ودحروه بشكل نهائي في موقعة عين جالوت .

وبعد أن فرغت الأمة من هذا البلاء كان التفكير في إعادة ترتيب الأمور ، حيث رأي الظاهر بيبرس السياسي المخضرم ، أن يضفي علي حكم المماليك لمصر صبغة شرعية ، تبرر له السيطرة ولو حتى السياسية والدينية فقط علي كافة أرجاء وأقاليم الدولة الإسلامية ، فكان أن أعلن إحياء الخلافة من جديد سنة ٦٠٩ هـ - ١٢٦١ م وبويع أحد أبناء الخلفاء العباسيين الذين فروا إلي مصر بعد سقوط الخلافة العباسية ، وبقيت الخلافة العباسية بالقاهرة دينية الصبغة يتوارثها الأبناء عن الآباء .

والواضح من محاولة الظاهر بيبرس أنها كانت محاولة ذات صبغة وهدف سياسيين ، لإضفاء صفة الشرعية علي حكم المماليك ، واكتساب تأييد المسلمين ، فقد فطن المماليك لجملة التصورات التي سادت عقب سقوط الخلافة في عموم بلاد المسلمين ، ومن تلك التصورات أن زوال الخلافة مؤشر إلي سخط الله علي المسلمين ونذير بقرب قيام الساعة ، وأن انتشار المظالم والمساوئ في العالم الإسلامي سببه زوال الخلافة ، ومن ثم استغل المماليك تلك التصورات بشكل حقق مصالحهم السياسية في الحكم والشرعية .

- حركة العثمانيين :

بذل الأتراك العثمانيون جهوداً متواصلة من أجل السيطرة علي العناصر التي تدخل في نطاق الدولة الإسلامية ، وبصفة خاصة الفرس والعرب ، وقد كُللت جهودهم بالنجاح ،

عندما قُدّر لهم تهذيب طموح العنصر الفارسي ، وحصره في نطاق حدود جغرافية معلومة ، ثم واصلوا تلك الجهود بالشروع في السيطرة علي الدويلات والولايات التي تنضوي تحت لواء الدولة الإسلامية ، فأخضعوا الشام ، ومنها اتجهوا إلي مصر فأخضعوها لنفوذهم ، وتنازل الخليفة العباسي المتوكل ، الذي كان يتخذ من القاهرة مقراً للخلافة عنها للسلطان العثماني سليم الأول ، الذي نقلها بدوره إلي استانبول ، واستمر العثمانيون في إخضاع الولايات الإسلامية في شمال أفريقيا ، حتى وصلوا حدود المغرب التي كانت تحت سيطرة الأغالبة، وظلت بعيدة عن النفوذ العثماني ، بالإضافة إلي شبه جزيرة أيبيريا التي سيطر عليها الأمويون ، وبذا يكون الأتراك العثمانيون قد سيطروا علي كافة مناطق وأقاليم الدولة الإسلامية ، وأحيوا الخلافة الإسلامية من جديد ! .

ولقد كانت الإمبراطورية العثمانية بحق في أول أمرها قوة عسكرية هائلة ، تمكنت من توسيع رقعة الدولة الإسلامية ، وتمديد أطرافها وحماية حدودها ، فقد فتح محمد الفاتح القسطنطينية عام ١٤٥٣ م ، التي ظلت هدفاً تنشده الجيوش الإسلامية لعدة قرون ، وسيطرت الجيوش العثمانية علي اليونان والبلقان ، ومنها زحفت عبر هنغاريا ، وحاصرت فينا في عام ١٥٢٩ م .

وامتلكت الإمبراطورية العثمانية قوة بحرية قادرة ، زاحمت القوة البحرية البرتغالية في المحيط الهندي ، وفي غرب المتوسط نمت القوة البحرية للولايات العثمانية في شمال أفريقيا بشكل مخيف ، حيث وصلت في بعض غاراتها إلي الجزر البريطانية وأيسلندا ، مما أفزع بريطانيا وعموم أوربا ! .

لقد بدأت حركة العثمانيين قوية ، ولكنها كانت ذات صبغة عسكرية ، تمثل هدفها الأساسي في السيطرة علي بقية العناصر الأخرى ، وبالذات العنصر العربي ، تحت شعار الإسلام ، فكانت تلك الحركة عديمة النفع للإسلام وحضارته وثقافته ، اللهم إلا الحفاظ

علي أجزاء الدولة من أطماع الأمم الأخرى ، التي ظهرت فيما بعد ، ونجحت في اختراق السيطرة العثمانية والنفاذ إلي الدويلات الإسلامية والسيطرة عليها ، وذلك ما سنوضحه فيما بعد .

لقد بدأت سيطرة العثمانيين علي أجزاء الدولة الإسلامية ابتداءاً من ١٥١٧ م ، وهو تاريخ إخضاع مصر ، والاستيلاء علي الخلافة ونقلها إلي استانبول ، وانتهت رسمياً في عام ١٩٢٤ م عندما ألغيت الخلافة العثمانية علي يد مصطفى كمال أتاتورك ، وفي خلال هذه الفترة التي تصل إلي أربعة قرون ، لم يكتسب الإسلام أية ميزة إضافية ، وأصيبت الحضارة والثقافة الإسلامية بركود واضمحلال ، لم تشهداه منذ تدمير بغداد علي أيدي المغول ، وسبب ذلك أن الأتراك العثمانيين لم يكن مقصدهم الحقيقي يتمثل في النهوض بالإسلام ، ورفعة شأنه، ومواصلة الدعوة ، وإيناع وازدهار الحضارة والثقافة الإسلامية ، ولكن كان مقصدهم هو السيطرة والهيمنة العسكرية والسياسية علي أجزاء الدولة الإسلامية ، فالثابت تاريخياً أن الأتراك عنصر من العناصر التي انضوت تحت لواء الإسلام ، لم يكونوا أصحاب حضارة أو ثقافة يُعتد بها ، كما كان وضع الفرس أو الرومان مثلاً ، ولكنهم كانوا أهل بدواة وخشونة وتخلف ، فلم يكن في مقدورهم أن يضيفوا للحضارة الإسلامية ، إضافة إلي ذلك فإن الأتراك لم يكونوا يعرفون العربية ، ولم يحاولوا ذلك ، ومن ثم فقد كان إلمامهم بالدين الإسلامي ضعيفاً وسطحياً ، ولم يتمكنوا من إثراء الثقافة الإسلامية ، كذلك لم يتحمسوا للإسلام عن اعتقاد واقتناع ، فاكتفوا منه بالاسم والشكل ، وكانت المحصلة النهائية أن حركتهم لم تتجاوز الرغبة الجامحة في السيطرة والنفوذ ، والاستحواذ علي السطوة ، والتفوق علي بقية العناصر الأخرى .

- حركة محمد علي والي مصر :

بعد استتباب الأمور لصلحة الأتراك العثمانيين ، وسيطرتهم علي أجزاء وأقاليم الدولة الإسلامية سياسياً ودينياً ، لم يتحولوا كما كان مأمولاً إلي النهوض بأمور الدين وشئون الرعية . فأمور الدين كانت تحتاج إلي المزيد من الإصلاح والترسيخ والتمتين بعد فترة التفكك والانهيار ، التي شهدتها بعد انهيار الخلافة العباسية ، والحروب والصراعات التي شبت بين أجزاء الدولة وأقاليمها ، وشئون الرعية كذلك كانت في حاجة ماسة إلي الاهتمام والعناية ، فقد انحدرت اقتصاديات الأقاليم والدويلات الإسلامية ، نتيجة إهمالها والاتجاه للصراعات والحروب ، وتبع ذلك تدهوراً في الأنظمة المالية والإدارية ، واستشرى الفساد في أنظمة الحكم والسياسة ، كان كل ذلك يحتاج إلي الإصلاح والتقويم من القوة الجديدة الفتية التي سيطرت علي مقاليد الحكم في الدولة الإسلامية ، وتسلمت الولاية العامة .

إلا أن شيئاً من ذلك لم يكن ، ولم يتحول الأتراك العثمانيون إلي ما هو مأمول ومفروض ، بل انصرفوا إلي تحقيق مآربهم الذاتية ، والتي أظهرت حقيقة نواياهم ومقاصدهم من وراء سيطرتهم وتسيدهم لأجزاء الدولة الإسلامية .

وبتقادم العهد علي سيطرة العثمانيين علي الدولة الإسلامية ، بدأت قوتهم في الوهن وسيطرتهم في الضعف ، ومع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي تولى أمر مصر حاكم الباني الأصل ذو شخصية وطموح ، تدخلت إرادة المصريين في فرضه ، عنى بأمور الولاية وجعل منها وحدة سياسية متطورة ، انطلاقاً من شخصيته وترضية لطموحه ، ولم يكن يضع في حساباته ولم يضمر في نواياه النهوض بالدين والشرع والأمة ، إلاّ أن جهود الحاكم الألباني محمد علي باشا حولت ولاية مصر إلي قوة رائدة وقائدة علي مستوى الدولة الإسلامية ، فقد شملت تلك الجهود السياسة والاقتصاد والإدارة والمجتمع قاطبة ،

ووصلت قوة مصر في عهد محمد علي إلي مناوئة نفوذ الدولة العثمانية ذاتها . فقد أوشكت تلك القوة أن تحرز الغلبة والنصر علي العثمانيين ، وتحيلهم من متبوع إلي تابع ، ولكن القوى الأوربية التي تحكمت في النظام الدولي السائد آنذاك ، كانت لهذه القوة بالمرصاد ، فحالت بينها وبين تحقيق ذلك الفوز ، وتكالبت عليها ، وظلت تترصد لها ، حتى أضعفتها ، وأعادتها إلي حيث بدأت ، ولاية عثمانية محدودة التأثير عديمة الفعالية ، ولعل هذا الاستعراض السريع والمركّز لبروز قوة مصر وصعودها ثم أفولها سريعاً ، ليرسم ملامح وأهداف ونوايا تلك القوة ، التي تمثلت في ما تجمع لدى محمد علي الوالي التركي من نزعة استقلالية وطموح شخصي للخروج علي الدولة العثمانية ، ولم يكن الإسلام ودعوته وحضارته وثقافته هدفاً لذلك الوالي من وراء بناء قوة مصر وتفوقها .

❖ هجوم الأمم الأخرى علي الدولة الإسلامية :

كانت النتيجة المنطقية لضعف مركز الدولة الإسلامية ، ووهن سيطرته علي الأقاليم والأطراف ، ونزوع تلك الأقاليم والأطراف إلي الانفكاك من رباط الدولة الإسلامية والخروج علي فلكها ، كانت نتيجة ذلك أن تداعت الأمم الأخرى علي الدولة الإسلامية ، مستأصلة بعض أجزائها مرة ، ومجتاحة إياها مرة أخرى ، ومسيطرة علي معظمها مرة ثالثة ، ونوضح ذلك فيما يلي :

– الهجمة الأولى : الصليبيون : الصحوة الأوربية الأولى :

عندما تبلورت الدولة القومية في أوربا كانت علاقتها بالكنيسة صاحبة السلطة الدينية القوية علاقة توتر وعدم ارتياح ، فالكنيسة لم تكن قد ألفت بعد قيام سلطة زمنية تنازعها السيطرة علي السلطتين الدينية والزمنية ، فتنازلت عن السلطة الزمنية علي مضض ، واحتفظت بالسلطة الدينية بقوة وحرص ، والدولة القومية التي نشأت في أوربا علي

أنقاض الإقطاع كان لديها طموح جامح في الاستحواذ علي السلطتين الزمنية والدينية ، ولكن أمام قوة الكنيسة وسمو مكانتها لدى الشعوب الأوربية ، اكتفت الدولة بالسلطة الزمنية ، بل وعمدت إلي إرضاء الكنيسة ، واستدرار عطفها بشتى السبل .

في هذه الأثناء كانت الدولة الإسلامية زمن الخلافة العباسية تعاني من ضعف المركز ووهن سيطرته علي الأقاليم والأطراف ، وصراع العناصر علي السلطة والحكم ، وكانت وضعية فلسطين بأماكنها المقدسة ، التي تهم اليهود والمسيحيين والمسلمين ذات خصوصية ، فقد فتح المسلمون هذه البلاد ، وأمّنوا أهلها ، ولم يحملوهم علي الدخول في الإسلام ، بل وكفلوا لهم الحفاظ علي أماكن ودور العبادة الخاصة بهم ، وحرية ممارسة شعائرهم ، وأرتاح أهل اليهودية والمسيحية إلي الإسلام ، وأعجبوا به ، وسجلوا إعجابهم وانبهارهم بالدين الإسلامي .

ولكن بعض العناصر اليهودية والمسيحية ، التي فكرت في الانسلاخ عن جسد الدولة الإسلامية ، وإثارة الفتن والقلاقل للمسلمين ، استغلوا مجموعة من الظروف والتطورات ، وعمدوا إلي تحريك ملوك وأمراء أوربا نحو الشرق الإسلامي ، والاعتداء علي الدولة الإسلامية ، تحت دعاوى دينية ساذجة ، قوامها حماية المقدسات المسيحية ، وتحريرها من سيطرة المسلمين ، ويمكن الإشارة إلي أهم تلك الظروف فيما يلي :

* كما أشرنا سلفاً كانت الدولة القومية قد تبلورت في أوربا ، وعملت علي تأكيد ذاتها وكيانها الجديد ، من خلال البحث عن مناطق النفوذ والسيطرة في مناطق العالم المختلفة ، واختلاق مصالح وارتباطات تحقق لها المكاسب ، ولشعوبها المنافع والاستثمارات .

* صاحب ذلك وجود مجموعة من الملوك والأمراء علي رأس الدول الأوربية ، لديها طموحات شخصية ورغبات جامحة في تحقيق الأمجاد والبطولات ، وكان من السهل استثارة تلك النوازع وتوجيهها نحو الشرق الإسلامي .

* كذلك كانت الدولة القومية حديثة الظهور في أوربا ، مضطرة إلي إرضاء الكنيسة من خلال إضفاء مسحة دينية علي الأمجاد والبطولات الشخصية ، فتم إعداد وتجهيز الجيوش، وجمع الأموال تحت رمز الصليب ، وبذا استُغل الدين في تحقيق أغراض سياسية وشخصية ، كما جعل ذلك الكنيسة تبارك تلك الحملات ، وتحض الشعوب علي مساندتها .

* لقد تمكن المرجفون من اليهود والنصارى ، من إثارة الفتنة بين ملوك وأمراء أوربا والدولة الإسلامية ، من خلال إثارة نوازع دينية ، أساسها أن المسلمين يسيئون إلي المسيحيين ، وإلي مقدساتهم ، ولقد كان الأوربيون في تلك الأثناء شديدي التحسس ضد الإسلام والمسلمين .

* لقد تعامل المسلمون منذ فتحهم لبيت المقدس مع أهل المسيحية واليهودية بسماحة ورحابة، منحت أهل الديانتين حرية حركة وقدرة علي المناورة ، استثمروها بشكل جيد في الوقيعة بين المسلمين وملوك وأمراء أوربا ، الذين كانوا لا يعلمون شيئاً ذا قيمة عن الإسلام والمسلمين ، وشارك في ذلك أيضاً بعض ضعاف النفوس ، ممن دخلوا إلي الإسلام عن غير اقتناع ، فكانوا وبالاً عليه .

* كان ضعف الخلافة العباسية ووهن سيطرتها علي الأقاليم ، عاملاً مساعداً مهماً ، أدى إلي تقوية الأطماع الشخصية لملوك وأمراء أوربا ، وزادت من تحفزهم للاستفادة من تلك الوضعية ، في تحقيق أكبر قدر ممكن من النفع والاستفادة .

كل ما تقدم ساعد علي تشجيع الدول الأوربية علي الاعتداء علي الأمة الإسلامية ، وعرفت تلك الاعتداءات " بالحملات الصليبية " ، وكانت هذه هي الصحوة الأوربية الأولى ، حيث تبلورت الدولة القومية لأول مرة ، وعمدت إلي تأكيد ذاتها ، وتهيأت أمامها الفرصة للتعدي علي الدولة الإسلامية . فاخترعت تلك الحملات ، التي كان هدفها سياسياً بحتاً ، ولكنها رفعت واجهة دينية .

وتصدى لهذه الحملات الناصر صلاح الدين الأيوبي ، وعاونه في ذلك بشكل مؤثر وفعّال الناصر لدين الله الخليفة العباسي ، بالرغم من انشغاله بملاحقة الأتراك السلاجقة ، ثم إقصاء الخوارزميين ، وتوطيد سيطرة الدولة علي أجزائها المختلفة ، وتمكن المسلمون من تحرير فلسطين واستعادتها إلي كنف الدولة الإسلامية .

– الهجمة الثانية : المغول :

المغول أو التتار قبائل بدوية ذات طبيعة همجية ، لم تألف إلا بدائيات أشكال التكوين الاجتماعي البشري ، ولقد جاء الغزو المغولي للعالم الإسلامي على مراحل ، وفي كل مرحلة كان يهزم جزءً من الأراضي الإسلامية ، وتتمثل هذه المراحل في الآتي :

* المرحلة الأولى : كانت أول مرحلة تتمثل في جنكيز خان المتوفى في عام ١٢٢٧ م ، ويعتبر هذا الرجل هو الذي جمع شعب المغول في شمال الصين ثم تحرك بهم في اتجاه القوقاز والفولجا ، وكان ذلك التحرك كالإعصار الذي دمر في طريقه كل شيء .

* المرحلة الثانية : وهي مرحلة أجوداي الذي أكمل مسيرة جنكيز خان المدمرة ، وفي هذه المرحلة تم غزو شبه جزيرة كوريا وأوربا الشرقية وبولندا والمجر والأدرياتيك ، وتم الاستيلاء على إيران في عام ٦٢٨ هـ/ ١٢٣١ م من جلال الدين منجبرتي آل خوارزم أخر قادة الخوارزميين .

* المرحلة الثالثة : وهي مرحلة قوبيلاى وشقيقه هولاكو ولعلها أهم المراحل وأكثرها دموية وتأثيراً على كل من العالـم الإسلامي الذي قسمته إلي قسمين : قسم مدمر والآخر معـزول ، والمغول أنفسهم حيث تم إيقاف زحفهم وهـزيمتهم لأول مـرة في عـين جـالوت ، وهـذه المرحلة بدأها قوبيلاى بالسيطرة على الصين بأكملـها واليابـان وجنـوب شـرق آسـيا ، ثـم أكملها هولاكو بالاتجاه غرباً حيث دمـر بغـداد في عـام ٦٥٦ هــ / ١٢٥٨ م وأهلـك الخليفـة وأهله في مدة أسبوع من القتل والنهب ولم يعد بعد ذلك أثر لعاصمة الإسلام ، واستمر تقدم المغول غرباً حتى استولوا على دمشق عام ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م وعزمـوا علـى الانقـضاض علـى الغرب الإسلامي ولكن المماليك أوقفوا ذلك الزحف المدمر خارج مصر في عين جالوت .

* المرحلة الرابعة : وهي مرحلة تيمورلنك الذي أتجه من أواسط روسيا إلـي شمـال الهنـد كما أتجه مرة ثانية إلي سوريا في عام ١٤٠٠ م وكانت هذه المرحلة هي الأخرى من المراحـل الأشد هلعاً وتدميراً ، وبذا يكون قد أُسدل الستار علي دور العنصر العربي في قيـادة الدولـة الإسلامية وازدهار حضارتها وإيناع ثقافتها ، وتسلمت قيادة الأمة فيمـا بعـد عناصـر غـير عربية ، ومنذ ذلك التاريخ والحديث عن الحضارة الإسلامية لا يـتم إلا بوصـفها تـاريخ أو ماضي أو تراث، حيث لم يعد لهـا وجود فعّـال وديناميكي علي أرض الواقع .

والملاحظ أن الهجمة الـصليبية [الأوربيـة الأولى] علـي الدولـة الإسـلامية ، لم تـستهدف مركز الدولة ، ولم تستهدف أصلاً الدولة الإسلامية ، بل اسـتهدفت أجـزاءً محـددة منهـا ذات دلالة دينية وروحية لدى المسيحيين في أوربا ، إلا أنه بمجيء الجيوش الأوربية إلـي الأجزاء المستهدفة، واستشعارهم بضعف الدولة الإسلامية المركزية ، زاد ذلك من طموحهم وطمعهم في الحصول علي أجزاء إضافية ، ولكن كان ذلك في حدود ، وبالرغم من ذلك ظل هدف الهجمة الأوربية محدداً موضوعياً ومكانياً .

أما بالنسبة إلي الاجتياح المغولي لأجزاء الدولة الإسلامية ، فقد كان اجتياحاً ذا طبيعة شمولية، حيث لم يبق ولم يذر ، فقد اكتسح في طريقه كل شيء موضوعياً ومكانياً ، فلم يكن إلا تدميراً لكل شيء ، ولم يكن ذلك الاجتياح محدد الهدف ، فلم يكن لديه عقيدة يفرضها أو حضارة ينطلق منها أو ثقافة يدعو إليها ، بل جاء للتخريب والتدمير والسيطرة كعادة القبائل الهمجية البدائية .

لقد بدأ الاجتياح المغولي بالأطراف الشمالية الشرقية للدولة الإسلامية ، ثم اتجه نحو مركزها في بغداد ، ثم واصل زحفه علي بقية الأجزاء ، وبذا يتضح أن الاجتياح المغولي كان يريد الدولة الإسلامية بكاملها .

بالرغم من أن الهجمة الأوربية الصليبية قد تم صدها وإفشال أهدافها ، إلا أنها لم تنته ، بل تكررت مرات أخرى ، كما أن الفكرة التي جاءت بها لم تتغير لدي أوربا شعوباً وحكومات، ولم تشكل الهجمة الأوربية نقطة تحول في تاريخ الدولة الإسلامية ، بل كانت حدثاً عابراً .

أما بالنسبة إلي الهجمة المغولية فقد كانت بمثابة مفترق طرق في تاريخ الدولة الإسلامية ، فقد أنهت الخلافة الإسلامية ، وأنهت معها قيادة العنصر العربي للدولة الإسلامية ، وبدأت مرحلة جديدة من التفكك والانهيار والتدهور في الحضارة والثقافة الإسلامية .

– الهجمة الثالثة : السيطرة الأوربية الحديثة :

تمثل الهجمة الثالثة الصحوة الأوربية الثانية ، حيث وصلت الدولة القومية في أوربا إلي مرحلة النضج السياسي ، وضاقت عليها القارة الأوربية ، ودخلت الدول الأوربية في تنافس وصراع من أجل البحث عن النفوذ ، وترتيب المصالح خارج القارة العجوز ، وكان العالم الإسلامي يغطي مساحة كبيرة من أسيا وأفريقيا ، وكانت الدولة الإسلامية تحت

سيطرة الأتراك العثمانيين تعاني من ضعف عام وتفكك يشبه ما حدث للخلافة العباسية في أخريات أيامها ، وعندما فاقت أوربا وصحت من غفوتها ، فتحت عينيها علي دولة ضعيفة مفككة تسمى " بالرجل المريض " ودويلات صغيرة لا تملك من أمر نفسها شيئاً ، فكان من السهل القفز إلي منطقة العالم الإسلامي ، لهدف سياسي أساسي ، يتمثل في السيطرة علي مقدرات تلك الدول، وضرب قوام وصلب وجودها وهو الإسلام ، ومن أجل تغطية ذلك الهدف رفعت واجهة أخلاقية إنسانية مهترئة هي الرغبة في إنماء هذه الشعوب وتطويرها !! .

وإلي حد كبير كان وجه الشبه واضحاً بين الهجمة الأوربية الحديثة والهجمة المغولية ، فكلاهما أزال وجود الخلافة الإسلامية ، فالمغول أزالوا الخلافة العباسية ، والأوربيون أزالوا الخلافة العثمانية ، والمغول سيطروا علي الدويلات الإسلامية سيطرة عسكرية غير أخلاقية ، وهو نفس ما فعله الأوربيون في العراق ومصر وليبيا والمغرب العربي وبقية الدول الإسلامية ، والمغول ضربوا الإسلام ديناً وشريعةً وحضارةً وثقافةً ، ومثل ذلك فعل الأوربيون استهدفوا الإسلام الدين والشريعة والحضارة والثقافة ، جعلوا من العبادة والنسك مثاراً للسخرية والهزل ومادة للتندر والتهكم ، وقرنوا الشريعة بالتخلف واحلوا مكانها القوانين الوضعية ، وسفّهوا الحضارة الإسلامية ووصفوها بالسذاجة واعتبروها تاريخاً وتراثاً عفا عليه الزمن ، وقللوا من شأن الثقافة الإسلامية ونعتوها بالجمود وعدم مواكبة الزمن ومتغيرات الواقع !! .

وهكذا كان مآل دولة الإسلام وحضارتها وثقافتها ، فقد تحولت الدولة الإسلامية إلي مستعمرات تناضل من أجل الاستقلال ، وهنا وصل الأوربيون إلي مرادهم ، فكل دولة إسلامية تطالب بالاستقلال ، إنما ترغب في الاستقلال من سيطرة الأوربيين أولاً ، ثم من الرباط الذي يشد دول العالم الإسلامي إلي بعضها البعض وهو الإسلام ، وبات الاستقلال

الذي تنشده الدول الإسلامية ، يعنى المضي قدماً في طريـق الإقليميـة والتحلـل مـن رابطـة الأخوة الإسلامية ، التي تجمع بين أبناء الأمة في كنف واحد وهو كنف الإسلام ، وهكـذا نجح المخطط ! ! .

المبحث الثاني

واقع النظام الاجتماعي في المجتمع الإسلامي في فترة التفكك والانهيار

لقد انعكست الظروف التي مرت بها الدولة الإسلامية منذ انهيار الخلافة العباسية عام ٦٥٦ هـ – ١٢٥٨ م ، وحتى حصول معظم الدول الإسلامية علي استقلالها من سيطرة الدول الأوربية في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين ، انعكست تلك الظروف علي الأوضاع الداخلية في دول العالم الإسلامي ، وبصفة خاصة النظام الاجتماعي .

فالنظام الاجتماعي الذي كان يمثل أحد أهم مقومات الحضارة الإسلامية في دولة الرسول الكريم ودولة خلفائه الراشدين ، تخلى عن الكثير من أهميته في عصري الأمويين والعباسيين ، ثم فقد دوره تماماً بعد انهيار الخلافة العباسية ، وبدء فترة التفكك والانهيار في تاريخ الدولة الإسلامية ، وفي هذه الجزئية نتابع كيف فقد النظام الاجتماعي أهميته ومكانته في منتظم مقومات الحضارة الإسلامية خلال ما يقرب من سبعة قرون ، وذلك من خلال الآتي :

أولاً : ضعف القيم الدينية والأخلاقية داخل المجتمع الإسلامي :

بعد انهيار الخلافة العباسية تفككت الدولة الإسلامية إلي ولايات وأقاليم مستقلة ، لا يربط بينها إلا الاشتراك في دين واحد ، وانعكست تلك الاستقلالية علي المجتمعات الإسلامية في تلك الولايات ، حيث انفصلت المجتمعات الإسلامية بالتالي عن بعضها ، وبدأت تتأثر بالخصائص والموروثات الحضارية والثقافية لتلك الولايات والأقاليم ، وباتت المجتمعات موزعة الولاء بين تراثها الحضاري والثقافي ، الذي بدأ يطفو علي السطح ويلح في الظهور والازدهار ، وبين قيم الإسلام ومبادئه ورصيده الحضاري والثقافي ، الذي شرع بريقه في الخفوت وينعه في الذبول .

وظلت الولايات والأقاليم الإسلامية علي هذه الحالة مـن التفكـك والتـشتت لـما يقـرب مـن قرنين ونصف من الزمان ، إلي أن تمكن الأتراك العثمانيون من توحيد الولايـات والأقـاليم الإسلامية تحت سيادتهم ، وأعادوا الخلافة الإسلامية مرة أخرى ، ونقلوها إلي استانبول ، ودامت السيطرة العثمانية علي الولايات الإسلامية أكثـر مـن أربعـة قـرون ، إلا أنـه في أخريات هذه الفترة خضعت الولايات الإسلامية لسيطرة مزدوجة تركيـة أوربيـة ، حيـث كانت الهجمة الأوربية الثانية علي العـالم الإسـلامي قـد بـدأت بـاحتلال فرنـسا للجزائـر وبلاد الشام ثم تونس والمغرب [مراكش] واحتلت بريطانيـا مـصر والعـراق والـسودان ، واحتلت إيطاليا ليبيا ، وفي العقد الثـاني مـن القـرن العـشرين ، انتهـت رسميـاً الخلافـة العثمانية ، وانفردت الدول الأوربية بالسيطرة علي دول العالم الإسلامي .

وفي ظل هذه الظروف والتطورات القاسية التي ألّمت بالإسلام وبدولته وحضارته وثقافتـه ، ضعفت القيم الدينية والأخلاقية التي جـاء بهـا الـشرع الحنيـف ، وترسـخت مـن خـلال نماذج الممارسة في دولة الرسول الكريم ودولـة الخلفـاء الراشـدين ، وكانـت هنـاك أسـباب عديدة تقف وراء الضعف الذي انتاب القيم الإسلامية ، كما تنوعت أشـكال ومظـاهر ذلـك الضعف ، وإيضاح ذلك فيما هو تالي :

❖أسباب ضعف القيم الإسلامية :

القيم الإسلامية ليست قيماً معتقدية فقط ، ولكنهـا تجمـع بـين الاعتقـاد والتفعيـل ، فـلا يكفى أن يلّم المسلم بقيم الإسلام ويعرفها ويعتنقها ، بل لا بد من العمل بجـوهر ومـضمون تلك القيم، وتجسيدها علي أرض الواقع في شـكل سـلوكات وتـصرفات ومعـاملات ، وقـد تعرضت القيم الإسلامية في فترة تفكك وانهيار الدولة الإسلامية لعملية فـصل تعـسفي بـين القيم كمعتقدات والقيم كأفعال وسلوكات ، وكان ذلك هو المعول المؤثر ، الذي بـدأ في هـدم

القيم الإسلامية في المجتمعات الإسلامية ، مما جعلها تبدو هزيلة غير قادرة علي ضبط السلوكات وترتيب التصرفات ، ويقف وراء ذلك أسباب عدة ، نجملها فيما يلي :

- ظهور الموروثات الحضارية والثقافية المحلية وتأثيرها :

كان من النتائج المباشرة التي ترتبت علي نمو النزعة الانفصالية الاستقلالية ، ظهور وازدهار الموروثات الحضارية والثقافية المحلية ، ولم تكن كل تلك الموروثات ذات قيمة أو علي وفاق وتلاقي مع القيم الإسلامية ، بل كان منها ما يعبر عن ذاتية وخصوصية البلاد التي فتحها المسلمون قبل الإسلام ، وحقيقة الأمر أن هذه القيم المحلية التي عادت إلي الظهور من جديد لم تصطدم مباشرة مع القيم الإسلامية ، ولكنها بدأت تبحث لها عن مكان في سلم أفضليات القيم السائدة في تلك المجتمعات ، ثم بدأت بعد ذلك في مزاحمة القيم الإسلامية دون تصادم محسوس .

- تغليب حضارة وثقافة العناصر والأمم السائدة :

إضافة إلي ظهور الموروثات الحضارية والثقافية المحلية ومزاحمتها للقيم الإسلامية ، كان هناك سلوك آخر تجسد خلال هذه الفترة العجفاء من التاريخ الإسلامي ، وهو تغليب حضارة وثقافة العناصر والأمم السائدة ، فقد عمدت الدولة العثمانية إلي تغليب ما قدّر لها من ممتلكات ثقافية ، وبالذات اللغة التركية ، إضافة إلي الكثير من الأنماط السلوكية الحياتية علي أجزاء الدولة الإسلامية ، التي وقعت تحت سيطرتها ، ولم تكن العناصر التركية تملك أكثر من ذلك ، فلم يُعرف عن الأتراك أنهم أقوام ذوو حضارة أو حتى ثقافة يعتد بها .

وفي فترة تالية وعقب سيطرة الدول الأوربية علي دول العالم الإسلامي ، سارعت تلك الدول إلي تفعيل سلوك تغليب حضارة وثقافة تلك الدول علي الحضارة والثقافة الإسلامية

، وباتت الشعوب والمجتمعات الإسلامية موضع تفريغ الشحنات الحضارية والثقافية لعناصر وأمم شتى ، ولم تكن المجتمعات الإسلامية في وضع يمكنها من التصدي لتلك الغزوات ، بل كانت في حالة من الإعياء والإرهاق ، جعلتها تستقبل ولا تميز بين القيم الذي يوائم أنساقها القيمية ، والغث الذي ينبغي أن يُلفظ ، وأضحت المجتمعات الإسلامية مجتمعات المتناقضات ، ترى فيها قيم الإسلام وإلي جانبها قيم ذات انتماءات عنصرية تركية وأخرى أوربية !! .

لقد أُريد للقيم الإسلامية أن تتلاشى ، ولكن بطريقة لا تثير المسلمين ، وهي طريقة الإبهار الحضاري والثقافي والتشويق والإثارة ، وكان لهذه الطريقة علي المجتمعات الإسلامية مفعول السحر ، وبدأت القيم الخاصة بالعناصر والأمم السائدة في العالم الإسلامي تطغى علي الذات الحضارية المستقلة للإسلام وعلي منطقه الثقافي الخاص .

ولم يقدّر لإرادة الدخلاء أن تفرض نفسها ، ولم تفلح في إهدار القيم الإسلامية ، لأنها وُجدت لتبقى فهي ، وفق إرادة الخالق ، ولكن كل ما حدث أنها نُحيّت عن مكانتها المتقدمة في سلم أفضليات قيم المجتمعات الإسلامية ، ليحل محلها قيم الوافدين ، ولكن إلي حين .

– إهمال الكثير من القيم الإسلامية واعتبارها أقل أهمية :

لقد كانت ردة فعل المجتمعات الإسلامية مواتية لأسلوب تغليب حضارة وثقافة الآخر ، وقد جاءت هذه الاستجابة علي كافة المستويات ، فالحكام وأولياء الأمور وقعوا تحت ضغوط لا قبل لهم بها ، من لدن الموروثات الحضارية والثقافية المحلية ، أو من لدن العنصر التركي الذي ساد ، ورفع واجهة الإسلام والحضارة الإسلامية ، أو من لدن الدول

الأوربية ، التي اندفعت في قوة ومكنة ، يدعمها زخم من القيم الجديدة المزدانة بحضارة حديثة مبهرة .

أما صناع الرأي والنخبة المتنورة المفكرة ، فقد رأي معظمها أنه لا مشاحة في إحياء الذات الحضارية والثقافية لبلادهم ، ولا ضير في مشايعة ومجاراة الأنماط الحياتية وسلوكات الأتراك، الذين باتوا يمثلون الطبقة العليا ومن بيدهم الأمر ، وعندما ولجت أوربا إلي مجتمعاتهم ، رأوا أنه لا بد من التشبث بأذيال الأوربيين ، ففي ذلك التقدم والحضارة والرقي ، كان ذلك هو الأغلب الأعم ، إلا قلة ممن فهموا الأمور حق الفهم ، واستمسكوا بالعروة الوثقى ، واعتصموا بحبل الله المتين ، ولكنهم عجزوا عن ابتكار الأدوات والآليات التي تمكنهم من التعامل مع هذا الواقع المتغير شديد التقلب ، فكان وجودهم غير منظور وتأثيرهم غير محسوس .

وبالنسبة إلي عموم المجتمعات الإسلامية فقد غُلبت علي أمرها ، ولم تملك منه شيئاً ، لقد استُخف بهذه المجتمعات ولم يؤبه لها ، إلا أنها أمام هذا التشتت والتمزق الوجداني والقيمي توزعت إلي فرق شتى : فمنها من استحسن التمسك بالموروثات الحضارية والثقافية المحلية وإعادة غابر الأمجاد ، ومنها من أذعن للمفروض من قبل الأتراك والأوربيين ، والملفت أن أولئك وهؤلاء لم يتخلوا بحال عن قيم الإسلام ! ! ، بالرغم من أنها اتخذت أشكالاً وصوراً معينة ، وانزوت في ركن مكين من الوعي الجماعي للأمة ، لا يحركها إلا جسام الأمور والنازلات العظام ! .

- غياب مُفعّلات القيم الإسلامية :

وإذا انتقلنا إلي القيم الإسلامية ذاتها ، فسنجد أنها قد افتقدت الفواعل التي تضعها موضع التطبيق ، وتثير فيها الحماس ، وتبعث فيها الحياة والحركة ، ولا شك في أن

تعطيل القيم الإسلامية كان مسئولية المجتمعات الإسلامية بكافة مستوياتها ، فالأنظمة السياسية التي كانت سائدة لم تقر القيم الإسلامية كآليات لضبط السلوك وتنميط حركة الفرد داخل المجتمع ، وإذا أُقّرت القيم الإسلامية في بعض الأحيان ، أو في بعض المجتمعات فالأنظمة السياسية لا تعض علي ذلك بالنواجذ ، ولا تجبر الناس علي الالتزام ، كما أن المجتمع بكافة شرائحه قد افتقد الحماس للقيم الإسلامية ، اقتداءً بنظامه السياسي ، وقنوطاً من العودة إلي جادة الصواب .

إلا أنه في ظل هذه الظروف القاسية من تاريخ الأمة الإسلامية ، وجدت ولايات إسلامية مرت بفترات سادتها أنظمة سياسية جاهدت ، من أجل إقرار القيم الإسلامية ، واجتهدت في ذلك ، وقدمت نماذج يُشار إليها في هذه الفترة المقفرة من التاريخ الإسلامي ، ولكن هذه النماذج لا تمثل القاعدة في تاريخ الأمة بل تمثل الاستثناء .

❖أشكال ومظاهر ضعف القيم الدينية والأخلاقية :

ترتيباً علي ما تقدم من أسباب ، ضعُف الأخذ بالقيم الإسلامية في المجتمعات الإسلامية ، وبدا ذلك الضعف في أشكال ومظاهر متعددة ، نشير إليها في الآتي :

- ضعف القيم السياسية :

القيم السياسية في الإسلام هي صلب الحكم وقوامه ، وضابط العلاقة بين الحاكم والمحكومين، ومن الصعوبة بمكان الحديث عن القيم الإسلامية في مجتمعات خضعت لحكام قفزوا إلي الحكم بالقوة أو بالمؤامرات والحيل ، أو حُكمت بولاة يعينون من استانبول ، أو بحكومات تعينها الدول الأوربية كواجهة وتمارس هي الحكم الفعلي ، هل يمكن البحث عن قيمة أو مبدأ البيعة كمبدأ من مبادئ الحكم في الإسلام في ظل ما تقدم ! .

كذلك قيمة الشورى لم تقم لها قائمة كقيمة سياسية إسلامية ، فكان الحكام بعد انهيار الخلافة العباسية يتفردون بالحكم ، وإذا شاركوا و شاوروا ، فهم يشاركون ويشاورون بطانتهم ، التي لم تكن في معظم الأحوال صالحة ، وفي ظل الخلافة العثمانية كان الوالي التركي لا يُلقي بالاً لأهل البلاد ، ويحكم منفرداً دون معقب ، وإبان السيطرة الأوربية لم يكن لقيمة الشورى وزن علي الإطلاق ، بل أُدخلت لعبة البرلمانات أو المجالس النيابية لإيهام المجتمعات الإسلامية بالديمقراطية ، وفي معظم الأحوال كان الحكم العسكري المباشر هو النمط السائد في حكم المجتمعات الإسلامية .

لقد ضمن الإسلام لأبنائه حرية القول والتصرف في نطاق القيم الإسلامية ، فلهم أن يعبروا عن رأيهم دون مساس بقيم المجتمع ، ومن حقهم أن يسلكوا أي سلوك أو يتصرفوا أي تصرف لا يضر بالآخرين ، ولا يتنافى مع قيم المجتمع ، لقد أُهدرت قيمة الحرية التي كفلها الإسلام لأبنائه خلال مرحلة تفكك وانهيار الدولة الإسلامية .

لم يخل المجتمع الإسلامي في كل جزء من أجزاء الدولة الإسلامية ، من ذوي البصيرة النافذة والرأي الثاقب ، وهم علماء المسلمين وأهل العقد والحل ، الذين توكل إليهم مسئولية نصح الحكام وتوجيههم ، إلا أن هؤلاء لم يتم التمكين لهم ، ولم يمكنوا من أداء مهامهم ، وإذا قالوا لم يُسمع لهم ، وهكذا أهدرت قيمة أخرى من القيم السياسية الإسلامية .

– غياب القيم الاقتصادية :

إذا كانت القيم السياسية قد ضعفت وتلاشت خلال فترة التفكك والانهيار ، فإن القيم الاقتصادية قد غابت تماماً في مجتمعات الولايات والدول الإسلامية ، وسبب ذلك هو ما تعرضت له تلك المجتمعات من تحولات سياسية واقتصادية ، ومن ثم اجتماعية ، ترتبت

علي التغيرات في نظم الحكم ، التي تعاقبت منذ دولة المدينة في عهد النبوة الزاهر ، ثم دولة الخلفاء الراشدين ، مروراً بالعصرين الأموي والعباسي ، وانتهاءً بفترة التفكك والانهيار التي عمت أرجاء الدولة الإسلامية .

ولقد صاحب ذلك التطور إختلالات جوهرية مؤثرة في اقتصادات الولايات الإسلامية ، سوف نأتي علي تفصيلها بعد قليل ، إلا أن ما ينبغي إيضاحه في هذا الموضع ، أن ثمة علاقة جدلية بين ضعف القيم الاقتصادية وغيابها في معظم الأحوال وتدهور اقتصادات الولايات الإسلامية ، فغياب القيم الاقتصادية أدى إلي تدهور الأوضاع الاقتصادية ، والتدهور الاقتصادي ساهم بدوره في تغييب تلك القيم واختفاء دورها وتأثيرها .

فضعف نظم الحكم وانشغالها بالصراعات الداخلية أو مع الولايات الأخرى أو مع دولة المركز، قد أدى إلي ضعف دور الدولة في الاقتصاد ، وعدم قدرتها علي القيام بأنشطة وفعاليات ، تمكن للنشاطات الفردية في كافة المجالات مثل التجارة والزراعة والصناعة والحرف .. الخ ، ومن ثم أُهدرت إحدى القيم الاقتصادية الإسلامية وهي الخاصة بدور الدولة الفعّال في الاقتصاد ، وتشجيع النشاطات الفردية وهي التي تعارف عليها في الوقت الراهن بالقطاع الخاص ، وانحصر دور الدولة في جباية الضرائب وإرهاق كاهل الأفراد .

كذلك عجزت حكومات الولايات الإسلامية في معظم الأحوال عن الحفاظ علي ممتلكات الأفراد ، وحمايتهم من سطوة المتنفذين وذوى السلطان ، الذين لم يحل بينهم وبين الاعتداء علي ممتلكات أفراد المجتمع أي حائل ، بل إن الحكومة كانت تلجأ في بعض الأحوال إلي سلب ممتلكات الأفراد دون مبرر .

ولم نعهد في تاريخ تلك الفترة وجود حكومة إسلامية قُدّر لها إعمال قيمة عدالة توزيع الثروة بين فئات وأفراد المجتمع ، وفق النهج الإسلامي المعتمد في نموذج الإسلام في

الإنماء الاقتصادي، والذي يعتمد علي قاعدة توزيع المقدرات والإمكانات قبل توزيع الثمار والنتاج ، ولعل عدم وجود هذه القيمة بشكلها الإسلامي ، يرجع إلي عدم وجود إنماء فعلي في المجتمعات الإسلامية في تلك الفترة ، إضافة إلي تركز ثروة المجتمع في أيدي فئة محدودة العدد من أفراده .

وترتب علي ما تقدم عدم مقدرة الدولة علي تحقيق ما يعرف "بنطاق الغنى" الذي يكفل لكل فرد أن يجد من الدخل ما يغنيه طيلة حياته عن سؤال الآخرين ، وعندئذ تتحقق الحياة الطيبة لأفراد المجتمع المسلم .

- غياب القيم الاجتماعية :

في غمرة هذا التردي الذي انتاب مناحي الحياة من سياسية واقتصادية وإدارية وفكرية غابت القيم الاجتماعية في المجتمع الإسلامي ، وكان غيابها سمة من سمات ذلك العصر ، كما كان غيابها سبباً في تدهور أحوال المجتمع وتفكك أوصاله .

فقيمة العدالة هي إحدى القيم السياسية التي يكتنفها نسق القيم السياسية الإسلامية ، وتعد أداة مهمة من أدوات النظام السياسي الإسلامي لتحقيق أهداف الدولة الإسلامية ، فالنظام إذن هو الذي يفرض هذه القيمة ، ويباشر الأخذ بها .

ولقيمة العدالة ذات الطبيعة السياسية انعكاساتها وآثارها الاجتماعية ، فهي في ذات الوقت أداة من أدوات الاستقرار الاجتماعي ، حيث تنشر تلك الانعكاسات والآثار علي كافة نواحي الحياة وبين جميع عناصر المجتمع .

ولم تجد هذه القيمة حظاً وافراً في المجتمع الإسلامي خلال مرحلة التفكك والانهيار ، ومبعث ذلك أن النظام السياسي الذي ينبغي أن يتبنى قيمة العدالة ويفرضها لم يأخذ بها ، والمجتمع الذي جاءت لاستقراره وأمنه لم يطالب بها ، فالمتنفذون فيه رأوا في قيمة

العدالة ما يناهض مصالحهم فسكتوا عنها ، وبقية أفراد المجتمع غُلبوا علي أمرهم فلم يتجرأوا علي المطالبة بالعدالة ، ولو طالبوا لما استجيب لهم ! .

وعلي غرار ما تقدم كانت قيمة المساواة التي هي قرين العدالة ، فقد أُهدرت هذه القيمة ، ولم تقم لها قائمة في أرجاء الدولة الإسلامية ، فالحكام لم يأخذوا بها ، ولم يفرضوها داخل المجتمع ، الذي لم يسع أفراده لتطبيق هذه القيمة ، لقنوطهم من جدوى ذلك المسعى .

وانحسرت القيم الاجتماعية الأخرى مثل الإخاء والتكافل داخل المجتمعات الإسلامية ، كرد فعل طبيعي لفساد الحكام وإدارتهم ، واغتراب الناس عن هذه القيم وتجاهلها .

من جماع ما تقدم تشكل واقع المجتمع المسلم خلال فترة التفكك والانهيار التي حلت بالدولة الإسلامية ، والتي بدأت بانهيار الخلافة العباسية علي أيدي المغول ، واستمرت حتى انفكاك الدول الإسلامية من السيطرة الأوربية ، وحصولها علي استقلالها السياسي ، وتشتتها فرادى منسلخة من الرابطة الإسلامية ، وتبددت بشكل نهائي الآمال في قيام دولة إسلامية واحدة تجمع أبناء المسلمين .

ثانياً : سوء الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

قبل الحديث عن سوء الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأجزاء الدولة الإسلامية في فترة التفكك والانهيار ، تجدر الإشارة إلي حقيقة مؤداها أن كافة الأجزاء التي انضوت داخل الرقعة الجغرافية للدولة الإسلامية ، قد تماثلت جميعها من حيث الميراث الحضاري والتكوين الثقافي والتطور النظمي والأوضاع الاجتماعية والتقدم الاقتصادي ، ومرد ذلك أنها قد خضعت منذ دخول الإسلام إليها لنمط ذى وتيرة واحدة من الأصول والقيم والأطر النظمية والتنظيمية ، ومن ثم التطور الاجتماعي ، ومن شأن تلك

الحقيقة أن تضفي علي التحليل الذي يتصدى لظروف الدولة الإسلامية في الحقبة المعنية صفتي العمومية والشمول ، حيث يعم كافة أرجاء الدولة ، ويشمل جميع الأحوال والظروف من سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية .

ولقد استمرت هذه الحقيقة ملتصقة وملازمة للمجتمعات الإسلامية حتى الوقت الراهن ، وتلك التي قد يحلو للبعض أن يطلق عليها إحدى سمات " التخلف " ، وتلك حيلة مقصودة، أطلقها رواد السيطرة الأوربية ومن شايعهم من أبناء الإسلام ، ليخلصوا منها إلي إقران الإسلام بالتخلف ، وإذا كان الإسلام قد ترك سماته وخصائصه علي مجتمعات الدولة الإسلامية ، فإن تلك السمات والخصائص لم تكن أبداً سماتٍ للتخلف ، بل كانت سمات للأصالة ولكن أبناء الإسلام هم الذين تقاعسوا عن مواصلة تطوير حضارتهم وثقافتهم لتساير حركة الإنسانية ، فبدا التمسك بالأصول والأسس علي أنه تخلف وارتداد ، والالتزام بالقيم والفضائل علي أنه نكوص وانحدار ! .

وقد عانت كافة أجزاء الدولة الإسلامية خلال مرحلة التفكك والانهيار من سوء الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويمكن تناول تلك الأحوال تفصيلاً فيما يلي :

❖ الأحوال السياسية :

تعتبر الحياة السياسية انعكاساً لطبيعة الفترة التي مرت بها الدولة الإسلامية ، وهي فترة التفكك والانهيار ، ويتضح ذلك من خلال تحليل الظروف والأحوال السياسية :

- الوصول إلي الحكم :

لم يتم الوصول إلي الحكم في أي جزء من أجزاء الدولة الإسلامية خلال فترة التفكك والانهيار وفق المنهج الإسلامي المؤسس علي اختيار الجماعة وموافقتها ، بل أخذت عملية

الوصول إلي الحكم ثلاثة أشكال ، تواءمت مع طبيعة كل مرحلة من مراحل تلك الفترة ، وذلك علي النحو التالي :

* في فترة التفكك التي أعقبت انهيار الخلافة العباسية وحتى قيام الخلافة العثمانية ،كان الوصول إلي الحكم يتم عبر صراعات مريرة ومدمرة ، تستخدم فيها كافة الحيل والأساليب غير الشرعية وغير الأخلاقية مثل الاغتيال والقتل وإثارة الفتن والقلاقل ..الخ .

* خلال الخلافة العثمانية ، كان الحاكم يعين من قبل الخليفة العثماني ولا دخل لأبناء الشعب في مسألة التعيين ، وكان الحاكم في معظم الأحوال لا يمت لأبناء المجتمع بصلة ، ولا يعرف اللغة العربية ، ومن ثم لم يتمكن من التفاهم مع أبناء الشعب الذي يحكمه ! .

* وخلال السيطرة الأوربية ، كان دأب الدول الأوربية هو الحكم العسكري المباشر وغير المباشر ، ففي حالات كانت تحكم حكماً مباشراً وفي حالات كانت تضع في الواجهة العناصر المشايعة ، لتمارس الحكم شكلياً .

- ممارسة الحكم :

أما عن أشكال ممارسة الحكم في أجزاء الدولة الإسلامية في فترة التفكك والانهيار ، فقد أخذ الأشكال التالية :

* في أعقاب انهيار الخلافة العباسية ، دأبت العناصر التي قدّر لها الوصول إلي الحكم علي الانفراد باتخاذ القرار ، وعدم إتاحة الفرصة لأية قوى سياسية أخرى للمشاركة في الحكم .

* بعد قيام الخلافة العثمانية كان الحاكم أو الوالي المعين من قبل السلطان العثماني يلتزم بسياسة الباب العالي ، ولم يدع الفرصة لأية قوى سياسية بالمشاركة في اتخاذ القرار ، حتى هو نفسه لم يكن يملك مراجعة سياسة الباب العالي .

* إبان السيطرة الأوربية كانت العناصر التي تتولى الحكم شكلياً ، تلتزم بشكل كامل ومطلق بسياسة الدولة الأوربية ، ولو حادت عن تلك السياسة رغبةً في إرضاء الشعب ، سيكون مصيرها الإبعاد والإتيان بعناصر أخرى موالية .

- دور الشعب في الحكم :

لقد كان مصير الشعوب الإسلامية منذ انهيار الخلافة العباسية وبداية فترة التفكك والانهيار هو القمع والاستعباد من قبل العناصر الحاكمة ، وتشكلت صور ذلك علي النحو التالي :

* فيما بعد انهيار الخلافة العباسية كانت الشعوب الإسلامية بمثابة المتفرج علي الصراعات التي تنشب بين العناصر المختلفة من أجل الوصول إلي الحكم ، ثم لم تلبث تلك الشعوب أن تتحول إلي ضحية من ضحايا العناصر التي تصل إلي سدة الحكم ، فتستذل وتستعبد تحت وطأة السخرة وربقة الضرائب والإتاوات .

* ولم يتغير الحال إبان قيام الخلافة العثمانية ، فلم تكن الشعوب الإسلامية إلا كماً مهملاً، تتحدد مهمتها في تقديم الضرائب والأموال ، التي ترسل إلي مركز الدولة العثمانية في الأستانة، لتمويل نفقات الباب العالي علي مستلزمات حياة الأبهة والترف وتمويل الحروب .

* وفي ظل السيطرة الأوربية ، لجأت بعض الدول الأوربية إلي إجراء سيناريوهات دراماتيكية مثل تشكيل البرلمانات ، أو المجالس النيابية ، بتزوير الانتخابات ، ويتم حلها عند اللزوم ، في حين سيطرت دول أخرى علي الشعوب الإسلامية بالحديد والنار .

- الحياة السياسية :

حصيلة ما تقدم أن فترة التفكك والانهيار التي مرت بها أجزاء الدولة الإسلامية ، لم تشهد الحياة السياسية فيها أي تطور يمكن أن يذكر ، فلم تكن ثمة قوى سياسية قادرة علي المشاركة في الحكم ، ولم تقم مؤسسات لها طابع الشرعية يمارس من خلالها النشاط السياسي ، ولم تكن ثمة قيم سياسية تمثل الأسس والأصول لممارسة العملية السياسية .

❖الأحوال الإدارية :

ثمة علاقة وطيدة بين الأحوال والظروف السياسية والأحوال والظروف الإدارية ، فكلما كان الوضع السياسي مواتياً ، والنظام السياسي يرتكز علي أسس وأصول مقبولة ومرغوب فيها من قبل أفراد المجتمع ، كلما كانت الأحوال والظروف الإدارية تميل نحو النموذجية ، وتتسم بالاتساق مع النظام السياسي ، وتحقيق ذلك أن الجهاز الإداري للدولة هو أداة النظام السياسي لتحقيق خططه وسياساته .

وباستقراء تاريخ الدولة الإسلامية خلال مرحلة التفكك والانهيار ، لم تجد هذه القاعدة من السوابق ما يضفي عليها صفتي العمومية والاتساق ، فإذا أصابت مرة أخطأت مرات ، ويمكن إيضاح ذلك في الآتي :

- في الفترة التي أعقبت انهيار الخلافة العباسية ، غلبت علي أجزاء الدولة الإسلامية صفات التشتت والعنصرية والإقليمية ، ووصل إلي الحكم في كل جزء من أجزاء الدولة عناصر محلية ، فمنها من اهتم بالنواحي الإدارية لتحقيق رغبات شخصية وأمجاد ذاتية ، ومنها من لم يهتم بالنواحي الإدارية ، وتردت الأوضاع السياسية والإدارية بشكل ملفت .

- في فترة الحكم العثماني ، كان الأعم الأغلب من أجزاء الدولة الإسلامية يعاني من سوء الأحوال الإدارية ، إلا في بعض الأجزاء التي تقدمت فيها تلك الأحوال وازدهرت ، وكان وراء ذلك الاهتمام الشخصي من الحاكم ، وأوضح مثال علي ذلك ولاية مصر في عهد محمد علي .

- في فترة السيطرة الأوربية ، عانت كافة أجزاء الدولة الإسلامية من سوء شديد وتدهور ملحوظ في الأحوال السياسية والإدارية ، إلا القليل النادر من تلك الأجزاء التي ملكت زمام أمرها ، وقدّر لها السير في طريق النهوض والتقدم السياسي والإداري ، وتقف التجربة السعودية متفردة في هذا الخصوص ، حيث تمكن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود من تأسيس المملكة العربية السعودية ، وإقامة نظام سياسي وجهاز إداري قادا نهضةً إنمائيةً يعتد بها في تلك الظروف الموضوعية والتاريخية .

❖ الأحوال الاقتصادية :

كذلك تبدو الرابطة قوية بين الأحوال والظروف الاقتصادية والأحوال والظروف السياسية والإدارية ، وقد تجلت قوة تلك الرابطة في أوضاع الدولة الإسلامية في فترة الانهيار والتفكك، حيث أدى سوء الأحوال السياسية والإدارية إلي سوء الأحوال الاقتصادية ، ويمكن تفصيل ذلك من خلال التحليل التالي :

- بعد انهيار الخلافة العباسية ، ساءت الأحوال الاقتصادية في عموم أجزاء الدولة الإسلامية، وانتشر الفقر والجهل والتخلف ، وإضافة إلي الأسباب العامة التي وقفت وراء ذلك ، والمتمثلة في سوء الأحوال السياسية والإدارية ، كانت هناك أسباب أكثر خصوصية ارتبطت مباشرة باهتمام حكام الولايات بجمع الأموال وفرض الضرائب لتمويل

الصراعات والحروب من ناحية ، والاستعداد لمواجهة المغول من ناحية أخرى ، في الوقت الذي كانوا يعدون العدة للإجهاز علي بقية أجزاء الدولة الإسلامية .

– يضاف إلي ما تقدم أن الاجتياح المغولي كان قد قضى نهائياً علي اقتصادات الولايات التي استولى عليها ، حيث تركها قاعاً صفصفاً لا حياة فيها ، وظلت تعاني من آثار ذلك التخريب علي مدى فترة طويلة من الزمن ، وينطبق ذلك علي بغداد عاصمة الخلافة ذاتها ، وكذا دولة آل خوارزم والأقاليم الشمالية التي مر عليها التتار .

– بعد القضاء علي المغول كان من المفترض أن ينصرف حكام الولايات والأقاليم إلي الاهتمام بالشأن الاقتصادي لولاياتهم ، إلا أن الأحوال الاقتصادية لم تتحسن نتيجة الانهماك في الصراعات من أجل الانفراد بالحكم ، وكانت تلك الصراعات تستنفد الجهود والأموال معاً .

– في فترة الحكم العثماني ، لم يعّول علي الاهتمام بالأحوال الاقتصادية للولايات ، بل انصب جل اهتمام الباب العالي علي جمع الأموال وإرهاق كاهل الشعوب بالضرائب .

– تمكنت بعض الولايات مثل مصر من إحداث نهضة اقتصادية وإدارية وعسكرية ، انطلاقاً من بواعث شخصية ذاتية لدى محمد علي الوالي التركي ، ترتب عليها تفوق وريادة سياسية وعسكرية علي المستوى الإقليمي ، بل وتجاوزت إلي المستوى العالمي ، إلا أن القوى الدولية المسيطرة علي النظام الدولي آنذاك استشعرت خطورة وضع تلك الولاية ، فعمدت بالاتفاق مع الباب العالي إلي تحجيم قوتها والقضاء علي طموحاتها وتهذيب سلوكاتها ، حتى عادت إلي سابق عهدها إحدى الولايات المغلوب علي أمرها في كنف الدولة العثمانية ، ثم لم تلبث أن أصبحت إحدى مستعمرات الدول الأوربية .

– تحت السيطرة الأوربية ساءت الأحوال الاقتصادية في كافة أجزاء العالم الإسلامي ، نتيجة سوء الإدارة من جهة ، ونهب مقدرات الشعوب الإسلامية ، وتعطيل ما لم يتم سلبه من جهة أخرى ، وانعدام التفكير في خطط إنمائية لإنماء تلك الشعوب والحفاظ علي مقدراتها من جهة ثالثة ، والانخراط في مقاومة السيطرة الأوربية وتغليب الرغبة في التخلص من تلك السيطرة علي الاهتمام بالشأن الاقتصادي من جهة أخيرة .

❖ **الأحوال الاجتماعية : [إحالة]**

الأحوال والظروف الاجتماعية في الدولة الإسلامية خلال فترة التفكك والانهيار تمثل عصب النظام الاجتماعي ، ومن ثم نحيل إلي دراستها تفصيلاً في الجزئيات التالية .

❖ **الأحوال الثقافية والفكرية :**

لم يفلت الثقافة والفكر من حالة الهوان والضياع التي مرت بها الدولة الإسلامية خلال فترة التفكك والانهيار ، وتجسدت أشكال وصور تلك الحالة في الآتي :

– لقد ساد الجهل والتخلف ، وشمل ذلك علوم الدين والدنيا، وتقلصت وسائل التعليم والتثقيف في أضيق نطاق ، واقتصرت علي المياسير من الطبقات الرفيعة ، واتسمت تلك الوسائل بالتقليدية والبساطة .

– سادت الأنماط الثقافية البسيطة والساذجة ، وافتقرت إلي العمق والإبداع في كافة المجالات الأدبية والفكرية .

– أُغلق باب الاجتهاد والإبداع واتجه الجميع للنقل وترديد ما قال به السابقون ، وخلت الساحة من الأفكار والآراء التي تعالج قضاياها الحالة ومشاكلها الآنية .

- حدث نوع من الاغتراب بين الثقافة الإسلامية التي توارثتها الأجيال وبين الواقع المعاش ، وافتُقدت حلقة الوصل التي يمكن أن تربط تلك الثقافة بذلك الواقع .

- كان المنفذ الوحيد للخروج من معضلة الاغتراب بين الثقافة الإسلامية والواقع المعاش اللجؤ إلي الثقافات الأخرى ، اعتقاداً في كونها قد تسد تلك الثغرة ، إلا أن ذلك أدى إلي ضعف الثقة في الثقافة الإسلامية ، نظراً لركودها وانغلاقها وعدم مواكبتها للتطورات والمستجدات .

- كان من نتائج السيطرة الأوربية علي دول العالم الإسلامي أن أنتهي الأمر بالثقافة الإسلامية لأن تصبح تابعة تبعية كاملة للثقافة الغربية الحديثة ، وظهرت ظواهر التغرب والأوربة ، وتم في المقابل التقليل من شأن الثقافة الإسلامية .

ثالثاً : سيادة النزعة الإقليمية الاستقلالية :

لقد تزامن وتضافر مع ما تقدم من ضعف القيم الدينية والأخلاقية وسوء الأحوال في كافة أجزاء الدولة الإسلامية خلال فترة التفكك و الانهيار متغير آخر تمثل في سيادة النزعة الإقليمية الاستقلالية ، وقد اجتاحت هذه النزعة أرجاء الدولة الإسلامية التي كانت في وضع مهيأ للاستجابة لآثار وانعكاسات هذه النزعة ، وسنناقش في هذه الجزئية تطور هذه النزعة الذي جاء في منطلقات متتابعة بدأت بالتعصب للعنصر والعرق ، وانتهت بالانفصال عن الدولة الأم، وظهور الدولة القومية ذات الحدود السياسية المستقلة ، ومروراً بالعودة إلي الموروثات الحضارية والثقافية لكل عنصر :

❖ التعصب للعنصر والعرق :

في وقت مبكر يعود إلي عصر الخلفاء الراشدين ونزعة التعصب للعنصر والعرق تطل برأسها ، وقد كانت هذه النزعة النكراء وراء القضاء علي ثلاثة من الخلفاء ، وقد استشرى وباء

التعصب العنصري داخل الدولة الإسلامية منذ أواخر عهد عثمان بن عفان ، وكان أحد العوامل المهمة التي كمنت وراء الفتنة الكبرى ، وبلغ ذلك التعصب أوجه في العصرين الأموي والعباسي .

والبحث في التاريخ الإسلامي عن الأسباب التي وقفت وراء التعصب العنصري يضع أيدينا علي مجموعة من العوامل ، ساهمت مشتركة في إذكاء نيران هذا الشر المستطر ، نطرح أهمها في الآتي :

- ما لاقاه العناصر الأخرى من تفرقة وأثرة مارسها العنصر العربي :

منذ نشأة الدولة الإسلامية في مدينة الرسول الكريم والعنصر العربي يتولى قيادة هذه الدولة وريادة الدعوة الإسلامية ، وكافة المبررات الموضوعية والتاريخية تؤيد ذلك . إلا أنه عند لحظة تاريخية معينة ، كان ينبغي علي العنصر العربي أن يشرك معه العناصر الأخرى ، التي دخلت إلي الإسلام دون تفرقة أو أنانية ، ويحمّلها مسؤلياتها التاريخية والإنسانية كما تحمّل هو ، ولكن الذي حدث كان غير ذلك ، فقد أصر العنصر العربي علي أنه العنصر الوحيد الذي ينبغي أن يفعل كل شيء ويستمتع بكل شيء ! ! .

والملاحظ أنه في فترة حياة الرسول الكريم وقيامه علي رأس الدولة ، لم تبد أية بادرة من بوادر التعصب العنصري ، وكذا الحال في فترة خلافة أبي بكر الصديق ، وسبب ذلك أن الرسول الكريم وخليفته الراشد لم يدعا الفرصة لظهور تلك النزعة أو نموها ، حيث عمدا باستمرار إلي المساواة الكاملة بين كافة العناصر التي دخلت إلي الإسلام من فرس وترك وروم وغيرهم ، وترتب علي ذلك أنه بالرغم من حداثة إسلام تلك العناصر إلا أنها اعتنقت الدين الجديد عن قناعة وتحمست للدعوة إليه ، وعندئذ سادت المساواة بين العناصر التي دخلت الإسلام بما فيها العنصر العربي ، وتساوى الجميع في التبعات والمردودات .

وفي مرحلة تالية بدأت بوادر التفرقة بين العنصر العربي والعناصر الأخرى ، وبانت توجهات العرب الرامية إلي السيادة والترفع علي العناصر الأخرى دون مبررات مقبولة ، ومع هذه البوادر أطلت نزعة التعصب العنصري بوجهها القبيح لتدمر العلاقات بين من تآخوا في الإسلام ، وكانت هذه النزعة أقوى وأرسخ بالطبع لدى ضعاف الإيمان والمؤلفة قلوبهم من أبناء العناصر غير العربية ، وبصفة خاصة الدهماء والسوقى والغوغاء الذين لا رأي لهم ولا روية .

ومع مرور الوقت وخلال العصرين الأموي والعباسي أمعن العرب في الترفع وتسيد العناصر الأخرى ، واختصاص أنفسهم بالحكم والقيادة ، ثم لم يلبثوا أن استعانوا بالعناصر التي ازدروها من قبل سواء من الفرس أو الترك ، فما كان من تلك العناصر إلا أن أعربت عن مكنون حنقها وتبرمها ، وتبدى ذلك في الكيد للعنصر العربي والتآمر عليه ، حتى تم القضاء عليه نهائياً وتنحيته عن مقود قيادة الأمة الإسلامية بتدمير عاصمة الخلافة العباسية .

مما تقدم يتضح أن ما لاقاه العناصر غير العربية علي يد العنصر العربي من تفرقة وتمييز ، قد ألّب لدى تلك العناصر نزعة التعصب للعنصر والنقمة علي العرب ، وبصفة خاصة أنهم دخلوا إلي الإسلام ونظروا إليه باعتباره سيجب أية فروق بين أبنائه .

– استسلام الأجيال الجديدة لنزعة التعصب العنصري :

في هذه الخصيصة تساوى جميع العناصر التي دخلت الإسلام ، فقد استسلمت الأجيال الجديدة لنزعة التعصب العنصري ، ففي الوقت الذي أعرب العرب عن أحقيتهم الموضوعية والتاريخية في قيادة دولة الإسلام ، أعلنت العناصر الأخرى أنها ليست أقل شأناً من العرب في المطالبة بهذا الحق ، وكانت حجتها في ذلك أن الإسلام ساوى بين الجميع ، ولم يخص عنصراً بعينه بقيادة الأمة .

وقد ألهب هذه المنازلة وأحمى وطيسها ، ما اتصف به أبناء الأجيال الجديدة من كافة العناصر التي انتظمها الإسلام ، من ضعف في الإيمان وسلاسة في الانقياد للأفكار والأراجيف التي روجها مثيرو الفتن والقلاقل بين أبناء الأمة ، واستسلم الجميع للنزعة العنصرية وتمكنت منهم حتى الثمالة .

- العودة إلي الماضي واجترار ذكرياته :

صاحب ما تقدم وقوى من تأثيره ، ارتداد كل عنصر إلي ماضيه ، واسترجاع أمجاده ، واجترار ذكرياته ، واستوى في ذلك العرب وغيرهم ، وكان هدف كل عنصر يتمثل في التدليل علي ازدهار ماضيه وتلود مجده ، وبدلاً من أن يضيف ذلك إلي الأمة قوة ورسوخاً، زعزع الأواصر بين أبنائها ، وضعضع الوشائج بين عناصرها .

❖ **العودة إلي الموروثات الحضارية والثقافية لكل عنصر :**

كان المأمول أن يضع الإسلام بداية جديدة لأبنائه ، يجب ما قبله ويقطع صلتهم بما سلف قبل مجيئه ، ويبدأ تاريخ الأمة الإسلامية ببعثة الرسول الكريم ودخول الناس في دين الله أفواجاً ، وفي كنف الدين الجديد يمحو المسلمون من ذاكرتهم كل ما خلا الإسلام وحضارته وثقافته ، ولكن ذلك لم يحدث إلا في عهد الرسول الكريم ، الذي تمكن بما أوتي من حكمة بالغة وخلق عظيم أن يذيب الفوارق بين العناصر ويجعل الناس سواسية .

ولم يفلح من جاء بعد الرسول الأعظم وخليفته الصديق في أن يحذو حذوهما في تذويب الفوارق بين العناصر والمساواة بين المسلمين ، فانفلت الزمام وبدا التحيز للعنصر العربي علي حساب العناصر الأخرى فأثر ذلك في نفسية المسلمين من غير العرب ، وأوغر صدورهم فنقموا منهم ، ونما لدى العناصر غير العربية التي شعرت بالنقص والصّغار رغبة جامحة في إبراز ذاتيتهم ، والتعبير عن كينونتهم التي لا تقل شأناً عما يملكه العرب من

تميز وتفرد ، وكانت ردة الفعل أن طفق غير العرب يبحثون في ماضيهم عما يثبت تلك الذاتية ويرسخ الكينونة ، وانتهى ذلك البحث إلي إبراز أشكال من الموروثات الحضارية والثقافية تمثلت في الآتي :

– الموروثات الحضارية :

تمثلت بعض الموروثات الحضارية للعناصر غير العربية في تمسكهم بأشكال خاصة بهم من التنظيمات التي تدير دفة الحكم في الأقاليم والأمصار مثل مؤسسات الولاية والدواوين ، ولم يقف الإسلام من ذلك موقف المعارضة ، بل اظهر سماحته ورحابته علي اعتبار أن تلك ليست إلا وسائل تنتهي إلي غايات هي الأهم والأولى .

كما تجسد بعض آخر من الموروثات الحضارية في العادات والتقاليد التي كان يمارسها ويباشرها غير العرب قبل الإسلام ، وبالرغم من أن الإسلام أنكر الكثير منها لاقترانها بأفعال وسلوكات هي من قبيل الكفر والشرك ، إلا أن تلك العناصر أصرت علي الإتيان بتلك الأفعال لإثبات الذات ! ، وتغاضى المسلمون عنها خوفاً من إثارة الفتنة وحفاظاً علي الهدوء والاستقرار .

كذلك تشكّل بعض آخر من الموروثات الحضارية في طراز العمارة والتخطيط العمراني للمدن وفنون التشكيل التي تعكس ما كان سائداً في مجتمعات قبل الإسلام ، ولم يمانع المسلمون في ذلك ، بل ربما قاموا هم أنفسهم بتنفيذ تلك الجماليات . إعجاباً بها وحفاظاً عليها من الاندثار ، لأنها كانت بحق جديرة بذلك كتراث إنساني* .

* في تفصيل ذلك ارجع إلي الجزء الرابع من هذا المجلد " العمران والمدنية " .

- الموروثات الثقافية :

أما عن الموروثات الثقافية التي عمد إلي إبرازها العناصر الأخرى غير العربية ، فقد تعددت وتنوعت ومن ذلك ** :

* اللغات وآدابها مثل الفارسية والتركية وغيرها ، وقد اجتهد أهل هذه اللغات من أجل إحيائها والحفاظ عليها ، وإن كان ذلك قد أساء في كثير من الفترات التاريخية إلي اللغة العربية لغة القرآن والإسلام ، كما أن بعض أدبيات تلك اللغات كانت تزكى بشكل غير مباشر سلوكات وأفكار تناقض قيم الإسلام ومبادئه .

* التاريخ والسير ، حيث شرع غير العرب في إعادة كتابة تاريخهم قبل الإسلام ، ومآثرهم وسير دولهم وعظمائهم ، واهتموا بذلك أيما اهتمام ، ظناً منهم أن في ذلك إضافة وتلميع للطابع القومي الخاص بهم .

* الفلسفات والعلوم ، حيث تبارى الكثيرون من كبار الفلاسفة والعلماء من الأصول غير العربية في تناول الفلسفات والعلوم التي برع فيها ذوو تلك الأصول قبل الإسلام ، وسنعود إلي تفصيل ذلك في موضع لاحق .

❖ **الرغبة في الانفصال وظهور الدولة القومية ذات الحدود السياسية المستقلة :**

تمثل المنطلق الثالث والأخير من منطلقات النزعة الإقليمية الاستقلالية في رغبة قوية لدى الأصول كافة التي دخلت حظيرة الإسلام ، في الانفصال عن دولته والاستقلال بحدود معلومة، تعين معالم الطابع القومي والتميز العنصري لكل أصل من تلك الأصول ، وقد

** في تفصيل ذلك ارجع إلي المجلد الخامس : المنطق الثقافي للإسلام - الثقافة الإسلامية ، الجزء الثاني : الخصائص - التطور - العلاقات.

تدرج هذا المنطلق بدوره في خطوات ، سلمت كل منها إلي الأخرى ، فجاءت علي النحو التالي :

– اقتران الرغبة في الانفصال بالطموح في السيطرة والهيمنة علي العناصر الأخرى :

إن التفكير الذي انتاب مجموعة العناصر التي انضوت تحت لواء الإسلام لم يكن قاصراً علي الانفصال والاستقلال عن بقية العناصر ، والانزواء في جزء من ارض الدولة الإسلامية لإشباع الرغبات القومية العنصرية ، ولكن ذلك التفكير كان ممزوجاً ومدفوعاً بمحفزات قوية تبلورت في طموح جامح في السيطرة والهيمنة علي العناصر الأخرى ، فالانفصال إذن كان للتميز والتفوق ، ولم يكن للتقوقع والانعزال ، كما أن الطموح كان للسيطرة والهيمنة ، ولم يكن لتقوية الدولة الإسلامية ورفعة شأن الدين الإسلامي .

وكان ما تقدم هو واقع حال كافة العناصر الإسلامية منذ العصر الأموي ، وهي ثلاثة عناصر أساسية في مقدمتها العرب ثم الفرس ثم الأتراك ، وظل العنصر العربي مسيطراً وكابحاً لجماح العنصرين الآخرين بالقوة مرة وبالحيلة أخرى ، حتى انتهاء العصر العباسي وتدمير الخلافة العباسية علي أيدي المغول في بغداد .

وبعد القضاء علي الخلافة العباسية انفلت الزمام ، وتحولت الصراعات السياسية المكبوتة إلي صراعات عضوية مسلحة بين العناصر الثلاثة . كان أشهرها الصراع التركي الفارسي ، ثم الصراع التركي مع كافة العناصر الأخرى ، والذي انتهى بإخضاع كافة تلك العناصر للسيطرة التركية ، وإعلان ما عرف " بالخلافة العثمانية " التي استقرت في استانبول .

– التحرر من السيطرة التركية إلي ربقة السيطرة الأوروبية :

لم تمثل السيطرة التركية نهاية المطاف للعناصر الإسلامية وبصفة خاصة العنصر العربي ، بل ظلت تلك العناصر تكافح من أجل الانفكاك من تلك السيطرة ، ولكن بدلاً من أن

تتحرر من السيطرة التركية إذا بها تقع في ربقة السيطرة الأوروبية ، حيث كانت أوربا في أوج قوتها وسطوتها ، وبدأت صحوتها الثانية وخروجها الاستعماري الشهير من قارتها العتيقة .

وخضعت أجزاء الدولة الإسلامية إلا اللمم لسيطرة الدول الأوروبية ، التي أمعنت في الإساءة للحضارة والثقافة الإسلامية ، بل وأوعزت لأبناء الإسلام بالإساءة إلي حضارتهم وثقافتهم، عندما أوهمتهم بأن حضارة الإسلام لم تعد إلا ماضٍ وتاريخاً ، أما ثقافة الإسلام فهي رمز للتخلف والجمود ، وصدّق الكثير من أبناء الإسلام هذه الأباطيل والفِري ، وشرعوا يلهثون وراء الأوروبيين لعلهم يلتمسون لديهم التقدم والتطور ، وبات أبناء الإسلام أسرى لدى الأوروبيين من جهتين : فبلادهم محتلة من جهة ، وآمالهم معلقة علي التقدم الذي سيمنحهم الأوروبيون إياه من جهة أخرى ! .

– الاستقلال النهائي عن السيطرة الأوربية الشكلية والرابطة الإسلامية معاً :

وإذا كان الأوربيون قد افلحوا في التغرير بفصيل من المتعلمين من أبناء الإسلام ، وأدخلوهم في بُوتقة التغرب ، لينصهروا ويخرجون متفرنجين ناقلين للثقافة الغربية ناقمين علي ثقافة الإسلام ، فإنهم لم يتمكنوا من استئناس فصيل آخر ظل ينافح عن الثقافة والحضارة الإسلامية الأصيلة بضراوة وشراسة ، ويطالب في ذات الوقت بالتحرر من السيطرة الأوروبية ، وبعد كفاح طال أو قصر رحل الأوروبيون عن ديار الإسلام ، ولكنهم تركوها أطلالاً خربة ، علي أبنائها أن يعيدوا بناءها من جديد .

ولم يقدر لأبناء الإسلام التمكن من إعادة البناء ، لأن البناء بالكامل كان قد تم تأسيسه علي أسس وأصول من صنع الدول الأوروبية المسيطرة ، وكانت حقيقة البنى والتنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها الدول الأوروبية ثم خلفتها وانصرفت بنى

وتنظيمات ذات طبيعة خاصة ، فهي لم تكن من الحداثة والتقدم بما يحاكي ويماثل الطرز الغربية ، ولم تكن في ذات الوقت من الأصالة بما يعود بها إلي الأصول والأسس الإسلامية . فهي إذن بنى وتنظيمات لا لون لها ولا طعم ولا رائحة ، ومن ثم فقد فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق ما كان يصبو إليه أبناء الإسلام من تقدم وارتقاء فور رحيل الأوروبيين والحصول علي الاستقلال .

لقد عمد الأوروبيون في مكر ودهاء إلي صياغة هذه البنى والأنظمة بهذا الشكل الكالح والأسلوب الرجراج بما يكفل أمرين : الأول : ألا تحرز هذه الدول الإسلامية أي تقدم من وراء هذه الأنظمة الفاسدة ، والثاني : أن تظل متعلقة ومرتبطة فعلياً بالدول الأوروبية لتستمد منها العون المادي والعون المعنوي ، وأصبح التحرر من السيطرة الأوروبية شكلياً وليس فعلياً .

في غمرة انخراط أبناء الأقاليم الإسلامية في مجاهدة السيطرة الأوروبية كانت الرابطة الإسلامية قد ضعفت ، بسبب انكفاء كل إقليم علي ذاته وأحواله ، وانشغاله بأموره وشئونه ، لدرجة أنه عندما نجحت تلك الأقاليم في الحصول علي الاستقلال من السيطرة الأوروبية ، كانت الرابطة الإسلامية قد تلاشت أو كادت . وكانت الدولة الإسلامية الموحدة لم تعد حتى فكرة قابلة للتصور .

وإزاء هذه التطورات اعتاد باحثونا ومؤرخونا أن ينحوا باللائمة علي الدول الأوروبية التي سيطرت علي أجزاء الدولة الإسلامية ، علي اعتبار أنها هي التي مزقت الدولة الإسلامية إلي أشلاء ، ولكن الأمانة العلمية والتاريخية تقتضي تصحيح الحقائق ووضع الأمور في نصابها الصحيح ، فالنزعة الإقليمية الاستقلالية التي انتابت عناصر الأمة الإسلامية هي التي كانت وراء ذلك التطور النهائي المتمثل في التمزق إلي دول قومية ذات حدود سياسية

مستقلة ، ولم تفعل الدول الأوروبية إلا أن زكت تلك النزعة ، واستثمرت نتائجها وآثارها ، وطورت أشكالها وصورها .

لقد كانت عناصر الأمة الإسلامية مهيأة بل وراغبة في التعبير عن مكنوناتها العنصرية العرقية ومشاعرها القومية الإقليمية الاستقلالية ، من خلال الانفراد بمجال جغرافي محدد ومعلوم ، تُفرغ فيه تلك المكنونات والمشاعر ، وتمارس فيه التميز والتفرد والسيطرة . بما يرضي غرورها العرقي وعنفوانها القومي ، وبدأت بالفعل تحركات العناصر الإسلامية في هذا الاتجاه قبل مجيء الدول الأوروبية ، ولعل التاريخ الإسلامي صريح وواضح في إبراز هذه الحقيقة ، وعندما ولجت الدول الأوروبية أرض الإسلام ، كانت عناصر الأمة قد اتخذت وضع التشرذم والتقوقع في أقاليم بعينها ، فزكت دول أوربا ذلك الوضع ، واهتبلته كفرصة مواتية لتحقيق أغراضها ومآربها .

رابعاً : الطبقية في النظام الاجتماعي الإسلامي في فترة التفكك والانهيار :

بالرغم من أن المجتمع الإسلامي قد عرف الانقسام إلي طبقات منذ العصر الأموي ، إلا أن ذلك كان أكثر وضوحاً وترسخاً في فترة تفكك وانهيار الدولة الإسلامية ، وسبب ذلك أن ضعف المجتمع وتفككه أظهر بوضوح الفروق والفجوات بين الطبقات التي يتكون منها ، وأظهر كذلك إخفاق التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تدارك تلك الفروق ومعالجتها ؛ والتوضيح فيما يلي :

❖الانقسام الطبقي في المجتمع الإسلامي :

لقد ساءت الأحوال الاقتصادية في أجزاء الدولة الإسلامية منذ انهيار الخلافة العباسية — وقد أوضحنا ذلك في موضع خلا — ثم ازدادت تلك الأحوال سوءً وتدهوراً تحت الحكم العثماني واستمر الحال إبان سيطرة الدول الأوربية ، وتحددت أهم سمات النظام

الاقتصـادي في تلك الأثنـاء في سمتين : الأولى : انعـدام الخطـط والـبرامج الإنمائيـة الـتي تستهدف إنماء مقدرات المجتمع والبحـث عـن مـوارد جديـدة للثـروة ، والثانيـة : تركـز الموارد المتاحـة في أيـدي قلـة مـن أفـراد المجتمـع ذوى النفـوذ والـسيطرة ، ولا يحـسنون استثمارها ، بما أدى إلي تعطيل تلك الموارد وإهدار مردوداتها .

وترتب علي تلك الأوضاع الاقتصادية انقسام المجتمع إلي طبقتين بينهما فرق شاسع ، وفي هذا البون الشاسع وقفت طبقة وسطى قليلة العدد ولكنها مهمة في حفظ التوازن الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع :

- الطبقة المالكة المسيطرة :

كانت هذه الطبقة قليلة العدد تملك كل شيء ، ففي السياسة تملك الحكم والـسلطة ، وفي الإدارة تملك قيادة الجهاز الإداري ، وفي الاقتـصاد تملـك الأرض ورأس المال والتجـارة ، وبعبارة أكثر دقة تملك الثروة ومصادرها ، والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن معظم أفراد هذه الطبقة كانوا يملكون الحكم والسلطة والثروة في آن واحـد ! ، وعـادةً مـا كـان الحكـم والسلطة هما السبيل لتملك الثروة ، والعكس لم يكن صحيحاً إلا نادراً ! .

وفي معظم فترات الحكم العثماني وفترة السيطرة الأوربية ، كانت هذه الطبقة تملـك الفكـر والثقافة ، لأنها تملك المقدرة المادية والاجتماعية علي تلقى أكـبر قـدر ممكـن مـن العلـم ، الذي يتطلب السفر والإقامة في الدول الأوروبيـة ومحاكـاة تلـك المجتمعـات ، وقـد كانـت عواقب ذلك وخيمة ، إذ تنصل أبناء تلك الطبقـة مـن الثقافـة الإسـلامية ، وتـأثروا تـأثراً شديداً بالثقافة والحضارة الغربية ، وتحولـوا إلـي دعـاة لهـا ومـروجين لأنساقها ، وظـل هؤلاء علي علاقتهم بالدول الأوروبية حتـى بعـد رحيلـها عـن الـدول الإسـلامية ، وكـانوا يمثلون حلقة وصل مهمة بين مجتمعاتهم والمجتمعات الأوربية .

ولم تقدم هذه الطبقة للمجتمع أية فائدة يمكن أن تذكر ، فهي لم تكن أبداً طبقة منتجة بل كانت دائماً طبقة مستهلكة ، كما أنها كانت طبقة مستغلة ومسيطرة ومتطفلة ، فهي تستغل جهود وإنتاج الطبقة الأدنى ، وتسيطر عليها وتمعن في الإساءة إليها ، ودائماً ما كانت هذه الطبقة تتآمر مع القوى الخارجية علي مجتمعاتها ، وهذا يؤشر إلي قلة وربما انعدام ولاء هذه الطبقة لمجتمعاتها ، ويؤيد هذه الحقيقة أن الكثير من أبناء هذه الطبقة كان دائم الإقامة في الدول الأوربية ، كما أنهم لجأوا إلي تلك الدول واستوطنوها عندما حصلت دولهم علي الاستقلال عن الدول الأوروبية .

وبمقارنة وضعية هذه الطبقة العليا بنظيرتها في العصرين الأموي والعباسي ، نجد أن الطبقة العليا في العصرين الأموي والعباسي كانت أكثر اختلاطاً وتجانساً مع بقية طبقات وشرائح المجتمع ، عكس الطبقة العليا في عصور التفكك والانهيار التي كانت مترفعة عن المجتمع وتنظر للجميع من علٍ ، ولا تحاول الاختلاط ببقية الطبقات والشرائح .

كذلك كانت الطبقة العليا في العصرين الأموي والعباسي تنتمي انتماءً قوياً لا ريب فيه للثقافة الإسلامية ، بل ساهمت بجهد وفير في الإبداعات الفكرية والأدبية والثقافية والعلمية التي افرزها هذان العصران ، علي عكس الطبقة العليا في عصر التفكك والانهيار فقد كانت طبقة هشة فكرياً سطحية ثقافياً ، تنصلت من رصين الثقافة الإسلامية ، واهتمت بالثقافة الأوروبيــة لغة وأدباً ، ولم تقدم أسهاماً يذكر في مجال الثقافة ، بالرغم من الإمكانات التي أتيحت لها علي عكس الطبقة الدنيا التي قدمت الكثير في مجال الترجمة والتعريب ، بالرغم من محدودية الإمكانات التي أتيحت لها ، وسنفصل ذلك بعد قليل .

أيضاً كانت الطبقة العليا في العصرين الأموي والعباسي طبقة منتجة إلي حد ما ، ساهمت بقسط ملموس في اقتصاد الدولة الإسلامية في ذلك الوقت ، في كافة المجالات الزراعية

والصناعية والتجارية ، في حين كانت الطبقة العليا في عصور التفكك والانهيار طبقة غير منتجة تعيش متطفلة علي استهلاك ما تنتجه بقية طبقات وشرائح المجتمع .

إن الطبقة العليا في العصرين الأموي والعباسي لم تكن تمعن في تضخيم الفروق وتوسيع الهوة بينها وبين الطبقات الأخرى ، ولم تحاول الانسلاخ من نسيج المجتمع ، ومن ثم فقط كان وجودها مقبولاً ومبرراً في سياق التركيب الاجتماعي للمجتمع الإسلامي ، ومدعوماً بوجهات شرعية ترى حتمية وجود الغنى والفقر في كنف المجتمع الإنساني ، أما الطبقة العليا في عصور التفكك والانهيار فكانت تمعن وتغالي في تضخيم الفروق وتوسيع الهوة بينها وبين الطبقات الأخرى ، وقد انسلخت تلقائياً عن نسيج المجتمع الإسلامي الذي لفظها واستشعر الاغتراب بينه وبينها ، حيث كانت تنظر لذلك المجتمع وقيمه باستخفاف وإعراض .

– الطبقة الدنيا :

تشكل هذه الطبقة السواد الأعظم من أبناء المجتمعات الإسلامية في فترة التفكك والانهيار ، وضمت هذه الطبقة شرائح وفئات عديدة ومتنوعة ، كان القاسم المشترك فيما بينها ضيق ذات اليد ، كانت وضعية هذه الطبقة ترسم سمات وخصائص المجتمع الإسلامي في تلك الفترة، وتعكس ملامحه بشفافية وأمانة .

تحملت هذه الطبقة العبء الأكبر من المعاناة التي كابدتها المجتمعات الإسلامية خلال فترة التفكك والانهيار ، فعايشت الصراعات الداخلية علي الحكم ، والنزاعات السياسية والعسكرية بين أجزاء العالم الإسلامي ، وكانت خط الدفاع الأول أمام الاعتداءات التي وقعت علي الأمة الإسلامية مثل الاعتداءات الصليبية في الخروج الأوروبي الأول ، والاعتداء المغولي ، ثم الاعتداء الأوربي الحديث في الخروج الأوربي الثاني .

جمعت هذه الطبقة بين فئات مختلفة الأهواء والمشارب ، فجمعت الدهماء والسوقى والغوغاء والباعة المتجولين والمعدمين وأصحاب الحرف الصغيرة ، وقد اضطرت حياة البؤس والشقاء التي عاشها أبناء هذه الطبقة إلي انحراف الكثير منهم وخروجهم علي القانون ، مما تسبب في إزعاج السلطات التي عاملتهم بشدة وقسوة .

وبالرغم من كبر حجم هذه الطبقة إلا أن إسهامها كطاقة إنتاجية داخل المجتمع كان محدوداً ، فقد استخدم أفراد هذه الطبقة في أعمال الزراعة والحرف الصغيرة ، ولدى أصحاب الصنائع ولدى التجار .

- الطبقة الوسطى :

بين قمة الهرم الاجتماعي الذي شغلته طبقة الأغنياء وقاعه الذي استقرت فيه طبقة الفقراء وقفت الطبقة الوسطى ، كطبقة قليلة العدد ولكنها مهمة ، وجمعت هذه الطبقة صغار التجار وأصحاب الحرف والصنائع والفلاحين الذين يملكون مساحات محدودة من الأرض الزراعية ، والعاملين في الجهاز الإداري ، والممارسين لبعض المهن مثل الطب والتعليم ، وضمت هذه الطبقة كذلك العلماء والفقهاء ورجال الدين والمفكرين والأدباء والكتاب وغيرهم .

وكانت هذه الطبقة تعاني من قلة الدخل ولربما من الفقر في كثير من الأحيان ، ومن ثم فقد كانت هذه الطبقة تبدو أقرب من الطبقة الفقيرة عنها من الطبقة الغنية .

وتعد الطبقة الوسطى بالرغم من محدودية عددها الطبقة الأكثر أهمية فيما يتعلق بإنتاج السلع والخدمات ، ففيها الزراع والفلاحين ، وفيها العمال المنتجين ، وفيها التجار ، ومنها أرباب الحرف ، ومنها الأطباء والمعلمين وأهل الفكر والثقافة .

ولقد أسهمت الطبقة الوسطى إسهاماً عظيماً في إثراء الحياة الثقافية في هذه الفترة العجفاء من تاريخ الدولة الإسلامية ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بحركة الترجمة ونقل النتاج الأدبي والعلمي لأوروبا الحديثة إلي اللغة العربية واللغات الشرقية الأخرى .

والخلاصة أن الطبقة الوسطى قامت بدور فعّال في إحداث نوع من التوازن بين قمة وقاع المجتمع الإسلامي في فترة تفكك وانهيار الدولة الإسلامية ، والحفاظ علي قسط ولو يسير من رصين الثقافة الإسلامية المهددة في عقر دارها ! .

❖الحِراك الاجتماعي داخل المجتمع الإسلامي :

يعد الحِراك الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات مؤشراً علي ديناميكية ذلك المجتمع وتطوره المستمر ، واستيعابه للمتغيرات والمستجدات التي تدفع به في سبيل التقدم والرقي ، وقد شهد المجتمع الإسلامي في فترة التفكك والانهيار جموداً لم يشهده من قبل ، وجاء الحِراك الاجتماعي ليعكس ذلك الجمود بدقة متناهية ، وتفصيل ذلك فيما يلي :

– انغلاق الطبقة العليا :

كانت الطبقة العليا التي تشرنقت في قمة الهرم الاجتماعي في المجتمع الإسلامي منغلقة علي نفسها تماماً ، ولم تدع أية فرصة لإمكانية الصعود إليها والاندماج فيها من الطبقات الأدنى ، ولعل ذلك يرجع إلي طبيعة النسق القيمي والفكري السائدة في ذلك الوقت ، والذي كان يزكي هذا الوضع ويدعمه ، ويعود كذلك إلي طبيعة النظام السياسي الذي كرس هذا الوضع ورسخه ، وكانت استجابة النظام الاجتماعي لذلك الوضع مواتية حيث استكنت الطبقات الأخرى لهذه الوضعية وقبلتها باستسلام ، واقتنعت بأن هذا الوضع غير قابل للتغيير ، وقنعت بوضعها ، إلا أن المجتمع في الأجزاء المختلفة للدولة الإسلامية

لم يخل من الحركات التي أعلنت عدم قبولها للوضع القائم ، وحاولت الخروج عليه ولكنها لم تلاق نجاحاً في معظم المحاولات .

– مرونة المداخل إلي الطبقة الوسطى :

كان المتنفس الوحيد لحالة الكبت التي عاشها المجتمع الإسلامي خلال فترة التفكك والانهيار يتمثل في مرونة المداخل إلي الطبقة الوسطى ، واستجابتها الدائمة لأية إرهاصات أو احتجاجات من الطبقة الأدنى ، فكانت الطبقة الوسطى عادة ما تفتح ذراعيها لاحتواء عناصر من الطبقة الدنيا ، ولا تعترض أبداً علي قبولها ، ويقف وراء هذه الوضعية التي اتسمت بها الطبقة الوسطى جملة من العوامل ، نذكر منها ما يلي :

* إن الطبقة الوسطى لم تفرض علي نفسها هالة من الحواجز ، كما فعلت الطبقة العليا ، ولكنها كانت منفتحة علي المجتمع بشكل دائم .

* كانت الطبقة الوسطى مندمجة ومختلطة بمجتمعاتها ، وهي لذلك عايشت كافة الأوضاع والتطورات الاجتماعية بصدق ومثايرة .

* كانت الطبقة الوسطى ذات أصول ضاربة بجذورها في أرضية المجتمعات الإسلامية ، وكانت بالتالي إفرازاً حقيقياً لها .

* آمنت الطبقة الوسطى بالقيم الإسلامية ، وتشبثت بها ، وجاهدت من أجل الحفاظ عليها والعمل بها ، فكانت هي النبراس في ليل هذا الزمن الداجي .

* خرج من هذه الطبقة ثلة من الأعلام الأفذاذ في كافة مجالات الحضارة والثقافة الإسلامية ، وظلت نتاجاتهم وستظل أبداً مرتعاً خصباً ، ومعيناً لا ينضب ، لعشاق الحضارة والثقافة الإسلامية ، وبصفة خاصة أن تلك النتاجات جاءت في وقت أقفرت فيه أرض الإسلام وأصابها الجدب .

❖ الوضع الطبقي كان نتاجاً لظروف المجتمع ويعكس متناقضاته :

لقد جاء الوضع الطبقي سابق الوصف نتاجاً لظروف المجتمع الإسلامي خلال فترة التفكك والانهيار ويعكس متناقضاته ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال ما يلي :

– الوضع الطبقي نتاج لظروف المجتمع :

كان الوضع الطبقي الذي استقر بالمجتمع الإسلامي يعتبر نتاجاً لما غص به ذلك المجتمع من ظروف وتطورات ، فهو نتاج لتطور المجتمع بكافة أنظمته السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية ، من وضعية المجتمع القائم علي قيم وأصول راسخة ذات مرجعيات شرعية معتقدية إليّ وضعية المجتمع الذي يمر بمرحلة انتقالية ، يعاني خلالها من انعدام التوازن ، ويبحث عن أهدافه وغاياته ، ويبتعد دائماً عن أصوله وأسسه التي انبعث منها .

إن التطورات التي مرت بها المجتمعات الإسلامية خلال فترة التفكك والانهيار ، خلّفت وراءها جملة من المثالب ، أفضت بالتتابع إلي ذلك الوضع الطبقي سالف التبيان ، ومن هذه المثالب نذكر ما يلي :

* فقدان التوازن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون ، بين ما يعانيه المجتمع من إشكاليات وتداعيات ، وبين ما يرغب في تحقيقه من أمال وطموحات .

* لقد كان المجتمع يبتعد بشكل متسارع ومطرد عن أصوله وقيمه التي انبعث منها وبها يكتسب سماته وتتحدد معالمه ، وكانت محاولات الارتداد دائماً ما يصيبها الفشل والإخفاق .

• لقد ثبت يقيناً أن المجتمع الإسلامي في هذه الفترة يفتقد آليات تحقيق الأهداف والغايات ، وكان أول واقرب تلك الأهداف والغايات الخروج به من كبوته المعّوقة .

• لقد أصبح التغيير يعنى بالنسبة للمجتمع الإسلامي التردي والانحدار ، ولم يعد يعنى الترقي والارتفاع ، فلقد هبت علي ذلك المجتمع مراراً رياح التغيير ، لكنها دائماً كانت تأتي بما لا يشتهيه .

– الوضع الطبقي يعكس متناقضات المجتمع الإسلامي :

كذلك كان الوضع الطبقي في المجتمع الإسلامي يعكس بجلاء ودقة المتناقضات التي زخر بها ذلك المجتمع ، ومن تلك المتناقضات نرصد ما يلي :

• التناقض بين ما تدعو إليه الأنظمة السياسية التي قدّر لها أن تعتلى سُدَّة الحكم في كافة أجزاء الدولة الإسلامية ، من العمل علي رفعة دين الله وترقية شرعه وإعمار البلاد والعباد ، وما هو قائم من فساد وتدهور سياسي وإداري واقتصادي .

• التناقض بين الثراء الفاحش الذي تنعم به الطبقة العليا والذي آل إليها بطرق غير شرعية ، والفقر المدقع الذي اصطلت به الطبقة الدنيا والذي ورثته كابراً عن كابر .

• التناقض بين القيم الإسلامية الأصيلة التي خشي عليها المخلصون من أبناء الأمة الطمر والاندثار ، والأفكار الدخيلة التافهة التي اجتهد أبناء الطبقة العليا من أجل إقحامها علي المجتمعات الإسلامية وفرضها كأنساق معتبرة يشرأب إليها .

• التناقض بين الدعوة إلي التمسك بقيم الإسلام التي صدرت عن النابهين المخلصين من أبناء الطبقة الوسطى ، والدعوة إلي اعتناق أفكار الغير وتوجهاته التي روّج لها المارقون من أبناء الطبقة العليا .

٭ التناقض بين الثالوث المرعب المرض والفقر والتخلف الذي عم الطبقة الدنيا التي شملت معظم أفراد المجتمع ، والثالوث المفسد العافية والترف والتفرنج الذي عاشت بين أضلاعه الطبقة العليا .

خامساً : تدهور وضع المرأة وانحسار دورها في المجتمع الإسلامي :

أوضحنا أن الإسلام جعل من المرأة قوة اجتماعية لا يستهان بها ، ومكّن لها في المجتمع بما هي أهل له ، ومنحها حقوقها ، وأعظم أمرها ، وقد كان وضع المرأة مثله مثل سائر الأوضاع الاجتماعية التي تأثرت تأثراً مباشراً وبليغاً بعصر التفكك والانهيار الذي ألّم بالدولة الإسلامية، ويمكن متابعة وضع المرأة المسلمة في عصور التفكك والتدهور من خلال ما يلي :

❖ تدهور وضع المرأة :

لم يعد وضع المرأة كما كان في عهود الإسلام الزاهرة ، بل ساء ذلك الوضع ، واختلف عما كان عليه في تلك العهود ، وتمثلت أوجه الاختلاف في أمرين علي النحو التالي :

– سلب المرأة معظم حقوقها التي أقرها لها الإسلام :

ذكرنا أن الإسلام قد منح المرأة جملة حقوق وضعتها في نصابها الصحيح ، ومكنتها من مباشرة دورها الذي خلقها الله من أجله ، إلاّ أن النظام الاجتماعي في عصور التفكك والانهيار أخذ يجور علي هذه الحقوق ويسلبها واحداً تلو الآخر .

فبدأ المجتمع الإسلامي في التفرقة بين الذكر والأنثى فيما يتعلق بالاهتمام والرعاية ، حيث أعطى للذكر اهتماماً ورعاية تفوق بمراحل ما يمنحه للأنثى ، وكانت هذه ردة إلي حياة الجاهلية الأولى التي ذمها الإسلام وبكّت تابعيها .

ثم فقدت الأنثى حق التعلم بشكل شبه نهائي ، الذي كان الإسلام قد كفله لها مثلها في ذلك مثل الرجل ، والمفارقة الجديرة بالاعتبار في هذا الصدد أن تعليم الإناث كان أكثر انتشاراً بين أفراد الطبقة العليا وبصفة خاصة العلوم الدنيوية ، فكان من المألوف أن تواظب بنات عائلات الطبقة العليا علي التعليم في المدارس الحديثة ، حتى الدراسة الجامعية التي كانت تتم في أوربا في العهود المتأخرة التي وقعت فيها الدول الإسلامية تحت سيطرة الدول الأوربية ، في حين كان ذلك من النوادر بين بنات الطبقة الوسطى والدنيا .

حتى حق الأنثى في الزواج وتكوين الأسرة تم تشويهه في تلك العصور المظلمة ، حيث باتت المرأة سلعة تباع وتشترى ، فلا يهتم وليها من أمر زواجها إلا بالمهر أو الصداق الذي سيحصل عليه مقابل تقديمها لمن يرغب فيها ! ، ومع هذه الوضعية المؤسفة لم يكن ثمة حديث عن حق الأنثى في اختيار الزوج أو حتى رؤيته قبل الزواج !! .

أما حق المرأة في الصداق فتحول إلي حق لوليها ، يحصل عليه دون وجه حق ، مقابل أن يقدمها كسلعة لمن يرغب فيها .

أما حق المشاركة في الحياة الزوجية ، فقد كانت الزوجة لا تعدو أن تكون أداة للقيام بدور محدد في بيت زوجها ، لا رأي لها ولا وجهة ، فهي تؤدي ما تؤمر به ! .

أما حق العمل فلم يكن مألوفاً بالنسبة للمرأة إلا في الأعمال المنزلية ، أو الأعمال الحرفية وبالذات في الأرياف ، أو مساعدة الزوج في أعمال الزراعة وفلاحة الأرض ، وكلها أعمال تعتمد علي القوة العضلية أكثر من اعتمادها علي القوة الذهنية والعقلية .

وبالنسبة إلي حق الميراث فالثابت أن المرأة لم تكن تجرؤ في كثير من الأحيان علي المطالبة بحقها في الميراث وبصفة خاصة من أبويها ، ولكن لوحظ أن هذا الحق قد اختلف من

مجتمع لأخر ، فثمة مجتمعات لم تعطّله كحق شرعي ، في حين تعاملت معه مجتمعات أخرى كمسألة ذات أبعاد اجتماعية .

أما حق التملك والذمة المالية فلم يُلتفت إليه ، لأن المرأة لم يكن لديها ما تملكه ، فهي مجردة في معظم الأحوال من الميراث والصداق والعمل ، وهي المصادر الثلاثة التي يمكن أن تدر دخلاً وتولد مِلكاً ! .

- الحط من قدر المرأة :

خلق الله المجتمع الآدمي ليرتكز علي مرتكزين : الأول للرجل والثاني للمرأة . وأقام بينهما نوعاً من التوازن غاية في الإحكام والإبداع ، والمجتمع السعيد هو الذي يعمل بتوافق مع منهج الله ، ويحقق ذلك التوازن في العلاقة بين الرجل والمرأة ، وبين كل منهما والمجتمع الذي يعيش فيه ويتفاعل مع مفرداته .

وإذا كان ما تقدم هو المنهج القويم والطريق المستقيم فيما يتعلق بوضعية الرجل والمرأة في المجتمع المسلم ، فقد وُضع ذلك علي محك تجربة نموذجية في عهد الرسول الكريم وعهد خلفائه الراشدين ثم في العصرين الأموي والعباسي ، إلا أنه في عصور التفكك والانهيار تغيرت هذه الوضعية ، وحاد المجتمع الإسلامي والقائمون عليه عن المنهج القويم واختل التوازن ، وبات المجتمع يرتكز علي مرتكز واحد فقط هو الرجل ، وتم تغييب المرتكز الثاني بشكل شبه كامل ، وكان السبب الأساسي وراء ذلك يكمن في التقليل من شأن الأصول والأسس التي يرتكز عليها المجتمع والمستمدة من الشرع الحنيف ، وكذا عدم الالتفات للقيم الإسلامية ، والإعراض عن ترسم خطى نماذج الممارسة العملية في دولة الرسول الكريم ودولة خلفائه الراشدين ، وأصبح المجتمع الإسلامي في تلك العصور المظلمة مجتمعاً أعرجاً أكتعاً لا يملك إلا رجلاً واحدة وذراعاً واحدة ! ، وارتكز المجتمع الإسلامي علي مرتكز واحد وتم تعطيل الثاني .

وأخذت نظرة المجتمع للمرأة يشوبها الكثير من التنقص وعدم التقدير لقدرها ومكانتها ، وترتب علي ذلك أن أصبحت المرأة عبئاً علي المجتمع بدلاً من أن تكون أداة فعالة من أدوات تقدمه وازدهاره .

وتعمقت هذه النظرة لدى المجتمع الإسلامي في ذلك الوقت بمستوييه الرسمي والشعبي ، ووقف وراء ذلك انتشار الكثير من الأفكار التي أطلقها من ينتمون إلي المؤسسات الدينية والشرعية عن قصد مرة وعن غير قصد مرة أخرى ، وكلها تحمل تحريفاً وتشويهاً لموقع المرأة ومكانتها في الإسلام ، وكان لتلك الأفكار وقعها وتأثيرها في نفوس أفراد المجتمع الذي تفش فيه الجهل والتخلف ، وغشيته التبعية والانقياد لأفكار ووجهات الآخر .

❖انحسار دور المرأة في المجتمع الإسلامي :

ترتب علي تدهور وضع المرأة في المجتمع الإسلامي أن انسحبت من الحياة النابضة الفعّالة ، وانزوت في ركن مظلم لا تعبأ بما يجري حولها ، كما أن مجريات الحياة لم تعرها أدنى اهتمام ، وانتهى أمر المرأة المسلمة إلي الوضعيتين التاليتين :

– حددت مهام المرأة في الحياة والمجتمع بشكل مُخّل :

اختار المجتمع بظلم وإجحاف للمرأة المسلمة مهاماً محددة ، أخلّت بتكوينها وتركيبها الخِلقي الآدمي ، ودمرت مشاعرها ووجدانها ، فالمرأة المسلمة كأحد أمتعة البيت ، مهمتها لا تتجاوز الولادة والتربية ، وهي لا تدري عن أي شيء يدور فيما حولها ، فكيف يتسنى لهذه المرأة أن تقيم حياة زوجية وهي مسلوبة الإرادة لا ثقل لها ولا وزن في تلك الحياة ؟ وكيف يتسنى لها أن تلد وتربي وهي جاهلة بأمور الدين والدنيا ؟ وأيّ نشئٍ ذلك الذي ينتظر من هذه الأسرة ؟ ! .

- المرأة عنصر خامل وكمُ مهمل :

بناءً علي الاختيار الذي اقره المجتمع للمرأة المسلمة ، انتهى بها الأمر إلي عنصر خامل في الحياة لا تحرك ساكناً ، ولا تشارك في أمر ذى بال ، وباتت كماً مهملاً ، لا يلتفت إليه أحد ، ولا يجذب انتباه مسئول أو مصلح اجتماعي ، واستمر ذلك الحال علي ما هو عليه في انتظار محاولات التصحيح وأراء المصلحين .

❖ **محاولات تصحيح وضع المرأة المسلمة :**

بالفعل كان وضع المرأة المسلمة مؤلماً ولا يتوافق مع ما اقره الشرع بخصوصها وما أُثر عن نماذج الممارسة العملية في دولة الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين ، وكان ذلك انعكاساً للنظام الاجتماعي الإسلامي خلال فترة التفكك والانهيار ، وقد لفت وضع المرأة المسلمة أنظار بعض المصلحين ، ولكن يلاحظ أنه لم يجذب انتباه وفكر هؤلاء بالشكل الذي جعلهم يركزون عليه ويكثفون عليه الأضواء ، ولعل سبب ذلك يعود إلي أن وضع المرأة المسلمة لم يكن هو الوضع الوحيد الجدير بالاهتمام والتركيز ، فقد كانت هناك أمور أكثر سوءً وتعاسة وتحتاج إلي معالجة جادة وكثيفة ، فكانت هي الأولى والأجدر ، ومثال ذلك الكفاح من أجل الاستقلال عن السيطرة العثمانية ، والصراع علي الحكم ، ثم الكفاح من أجل الاستقلال عن السيطرة الأوربية التي أعقبت السيطرة العثمانية ، وبالرغم من ذلك ظل وضع المرأة المسلمة في حاجة إلي تصحيح ، ولكن من أين جاءت بوادر التصحيح ؟ ! ، نتتبع ذلك من خلال ما يلي :

- وضع المرأة والحاجة إلي تصحيحه :

لم تنبعث النداءات والإشارات التي أرسلها المصلحون بخصوص وضع المرأة المسلمة خلال فترة التفكك والانهيار من فراغ ، بل جاءت تلك النداءات والإشارات اعتراضاً علي

التناقض الشديد بين وضع المرأة في تلك الفترة ووضعها في دولة الرسول ودولة الخلفاء المستقى من الأصول والمصادر الشرعية التي تمثل المرجعيات النهائية للمسلمين .

وثمة نداءات وإشارات أخرى جاءت منبعثة من المضاهاة التي أجراها بعض المصلحين بين وضع المرأة في المجتمعات الإسلامية ووضعها في المجتمعات الأوربية ، والثابت أن هذه النداءات والإشارات الأخيرة التي جاءت في شكل كتابات أدبية ، ولم تكن دراسات اجتماعية بالمعنى العلمي الدقيق ، قد لاقت قبولاً ورواجاً في المجتمع الإسلامي بشكل لم يكن متوقعاً .

لقد نبه ما تقدم الأذهان إلي حقيقة مؤداها أن وضعية المرأة في المجتمع المسلم في حاجة إلي تصحيح ، وأن ذلك التصحيح لابد أن يتدرج في منطلقات منطقية تبدأ بطروحات فكرية وتنتهي بسياسات وبرامج رسمية تتبناها النظم السياسية ، وأخذت الطروحات الفكرية تتوالى ، أما السياسات والبرامج الرسمية فقد تأخرت كثيراً إلي ما بعد حصول الدول الإسلامية علي استقلالها من السيطرة الأوربية بمراحل .

– توجهات بوادر تصحيح وضع المرأة المسلمة :

كان التوجه الأقوى فيما يتعلق بالرغبة في تصحيح وضع المرأة المسلمة قد جاء من المصلحين الذين تلقوا علوماً حديثة في المجتمعات الأوربية ، وعاشوا في تلك المجتمعات ، واطلعوا علي وضعية المرأة فيها ، وقارنوها بوضعية المرأة المسلمة ، والملفت أن المجتمع قد تجاوب مع مبادرات ووجهات هؤلاء ، ربما لجرأتهم البالغة في طرح ما لديهم في ظروف افتُقدت فيها هذه الجرأة ، وربما لريادتهم في هذه المسألة في الوقت الذي لم يتصد رجال المؤسسات الدينية والشرعية لها مع أنهم الأولى بطرحها .

والخلاصة التي سجلها التاريخ هي أن بوادر تصحيح وضع المرأة المسلمة قد انبعثت ممن لا ينطلقون من الأصول الإسلامية ، ولا يستهدفون المقاصد الشرعية ، وقد بدا ذلك واضحاً في الأسس التي قامت عليها توجهاتهم ، وفي النتائج التي قادت إليها تلك البوادر .

سادساً : تخلف وضعف الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع الإسلامي :

الحديث عن التخلف في هذه الحقبة التاريخية من تاريخ الدولة الإسلامية ، يقصد به النكوص والتقاعس عن متابعة حركة التطور الإنساني التي تسير في سياق يتجه نحو الترقي والأفضل، وينطلق من نقطة تاريخية محددة ، فلو انطلقنا متابعين تاريخ الدولة الإسلامية من نقطة تأسيسها في عهد الرسول الكريم لكان لزاماً وفق حركة التطور الإنساني — التي تتجه دوماً إلي الأمام — أن يكون عهد الخلفاء أكثر تقدماً ورقياً في مقومات ومظاهر الحضارة من دولة الرسول ، ولكان العصر الأموي أكثر تقدماً ورقياً من عصر الخلفاء ، ولكان العصر العباسي أكثر تقدماً ورقياً من العصر الأموي .. وهكذا ، وذلك لأن تراكم المخزون الحضاري يتجه في الأغلب الأعم نحو الأمام ، إلا أن ما حدث في حقبة التفكك والانهيار كان عكس حركة التطور الإنساني التي أشرنا إليها لتونا ، فحدث نوع من الانقطاع في التراكم الحضاري، وعزفت مقومات ومظاهر الحضارة الإسلامية عن العطاء والحركة في اتجاه الترقي والتقدم ، وتوقفت حركة تقدم الحضارة الإسلامية عند نقطة تاريخية معينة وهي انهيار الخلافة العباسية .

والعلاقة العضوية تبادلية بين توقف حركة العطاء والترقي الحضاري وتدهور الأحوال السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية .. الخ ، فكل منها سبب ونتيجة للآخر في آن واحد ، وقد بدت نتائج هذه العلاقة واضحة جلية في فترة تفكك وانهيار الدولة الإسلامية ، فقد توقفت حركة العطاء لدى الحضارة الإسلامية ، وتدهورت في ذات

الوقت الأحوال السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية .. الخ ، وانعكس ذلك بالتتابع علي الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع ، فقد تخلفت تلك الخدمات ، وضعفت عما كانت عليه من قبل ، وعما يجب أن تكون عليه وفق حركة التطور الإنساني المشار إليها أعلاه ، فبعض الخدمات لم يرتق ويتطور ، والبعض الآخر توقفت الدولة عن تقديمه لعجزها أو لقلة اهتمامها .

وإذا كان ما تقدم هو القاعدة العامة والوضع الأشمل لحالة أجزاء الدولة الإسلامية في فترة التفكك والانهيار ، وللحضارة الإسلامية وللثقافة توأمها وقرينها ، فإن هناك خروجاً علي تلك القاعدة ، وتجسد ذلك الخروج في وضعيتين :

❖**الوضعية الأولى :** أن بعض مقومات وعناصر الحضارة الإسلامية استمرت في النشاط والعطاء ولكن بشحةٍ وضن ، مثال ذلك فنون العمارة والتشكيل وتخطيط بعض المدن الجديدة ، وسنفصل ذلك في موضعه* ، وكذا حركات الترجمة ونقل بعض الآثار والأدبيات والعلوم من الحضارات الأخرى ، وسنأتي علي ذلك في حينه** .

❖**الوضعية الثانية :** أن بعض جزئيات الدولة الإسلامية قد شهدت فترات من التطوير والإحداث بفضل الجهود الذاتية والطموحات الشخصية لولاتها ومثال ذلك مصر في عهد محمد علي ، والسواد الأعظم من شبه الجزيرة العربية وهو المملكة العربية السعودية الآن ابتداء من عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود مؤسس المملكة ، ولو أن هناك فرقاً بين المثالين : فالأول كان محاولة للاستقلال عن الدولة العثمانية ، وكان تطوير مصر وإحداثها وسيلة من أجل إتمام تلك المحاولة ، كما كان يمثل رغبة في لعب دور

* يمكن الرجوع إلي الجزء الرابع من هذا المجلد ، العمران والمدنية .

** يمكن الرجوع إلي المجلد السادس : المنطق الثقافي للإسلام - الثقافة الإسلامية ، الجزء الثاني : الخصائص – التطور – العلاقات .

إقليمي مناوئ للباب العالي ، ولذلك فقد باءت المحاولة بفشل ذريع فور تثبيط أهدافها ورحيل قائدها ، أما المثال الثاني فكان عزم ومضاء علي وصل ما انقطع من امتداد الدولة السعودية الأولى التي وضع أساسها سعود بن محمد بن مقرن ، وقد صاغ الملك عبد العزيز التجربة علي أسس وأصول من الشريعة الإسلامية ، واستهدفت تحقيق القيم الإسلامية ، ومن ثم قدم الرجل تجربة رائدة تعد نموذجاً للطرح الإسلامي في الممارسة العملية ، وفيما يلي نوضح بالتفصيل أسباب وأشكال ومظاهر ونتائج تخلف وضعف الخدمات العامة ، وذلك من خلال الآتي :

❖ أسباب تخلف وضعف الخدمات العامة في المجتمع الإسلامي في فترة التفكك والانهيار :

بالرغم من أننا قد قدمنا دعوى الربط المتبادل أو التواقف بين توقف العطاء الحضاري للحضارة الإسلامية وتدهور الأحوال في الدولة الإسلامية خلال فترة التفكك والانهيار ، إلا أننا قد نزيد الأمر وضوحاً إذا عدّدنا أسباب تخلف وضعف الخدمات العامة في المجتمع الإسلامي في الفترة المذكورة :

- الأسباب السياسية :

كما قدمنا انشغلت النظم السياسية في أجزاء الدولة الإسلامية إما بالصراعات الداخلية من أجل الحكم أو بالصراعات والنزاعات البينية من أجل السيطرة والنفوذ الإقليمي ، وأدى ذلك إلي إهمال الشئون الداخلية ، يضاف إلي ما سلف أن أولياء الأمور الذين انفردوا بالحكم ، ولم ينخرطوا في صراعات إقليمية التفتوا إلي أوضاعهم الخاصة وانتبهوا إلي ملذاتهم وأهوائهم الذاتية .

أيضاً انزوت — كما قدمنا — القيم الإسلامية التي ينتصب عليها الحكم الإسلامي ، ويرتكن عليها المُلك ، ومع هذه القيم اختفت مروءة الحكام واحتجبت أريحيتهم ، ولم يبد منهم إلاّ سطوة السلطان وعنفوان الطاغية .

كذلك تدخلت في شئون السياسة والحكم أيدٍ عابثة من بطانة السوء أو نساء الحكام وصبيانهم، وعثت هذه الأيدي فساداً في كل شيء .

وكانت نتيجة ما تقدم انفلات سيطرة أولياء الأمور علي الأحوال والشئون الداخلية ، مما أدى إلي تدهورها وفسادها ، ومن ثم تخلفت وضعفت الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع الإسلامي .

– الأسباب الإدارية :

انطلاقاً من ضعف النظم السياسية وفسادها وضعف قدرتها علي السيطرة علي الأوضاع داخل أجزاء الدولة ، ضعف بالتالي الجهاز الإداري الذي يتولى مباشرة تنفيذ سياسات وبرامج هذه الأنظمة ، فقد عم الفساد المسئولين عن الأجهزة الإدارية ، فتقاعسوا عن النهوض بالخدمات العامة وتطويرها ، وصاحب ذلك في ذات الوقت انحراف المسئولين عن تلك الخدمات والقائمين علي تشغيلها وصيانتها .

– الأسباب الاقتصادية :

في فترة التفكك والانهيار عانت كافة أجزاء الدولة الإسلامية من سوء الأحوال الاقتصادية نتيجة سوء الإدارة وعدم الاهتمام بتطوير وإنماء مصادر الثروة ، وضيق نطاق المجالات المنتجة، مما أدى إلي انتشار الفقر والتخلف ، وقد زاد في سوء هذه الأوضاع إرهاق كاهل أفراد المجتمع بالضرائب التي كانت تذهب إلي مصارف بعيدة عن منافع المجتمع ، فإما إنها توجه إلي تمويل الصراعات والحروب أو إلي إشباع رغبات الحكام ومجونهم .

ولم تجد الخدمات العامة التمويل اللازم لإحداثها أو إصلاحها ، وكان المتعارف عليه أن ترتبط الخدمات العامة والأنفاق عليها بأشخاص بعينها ، ولم ترتبط بسياسة عامة يضعها النظام السياسي ، ويسهر علي تنفيذها الجهاز الإداري ، فكان الأمراء أو الوزراء ينشئون المبرات أو دور العبادة أو دور العلم أو الأربطة ، ويتولون الإنفاق عليها ، وعندما يرحلون تتوقف خدمات تلك المنشآت وربما تطمر نهائياً ! ، وكان السبب المباشر وراء ذلك عدم وضوح فكرة الدولة ، وعدم الفصل بين الدولة كشخصية اعتبارية وبين أشخاص الحكام والمسئولين ، فكان المتداول في أفهام الناس " أن الحاكم هو الدولة " ! ، ولم تكن قد تبلورت حقيقة " أن الدولة باقية والأشخاص إلي زوال " !! .

- الأسباب الاجتماعية :

في هذا السياق قد يعن تساؤل يستهدف إقحام المجتمع كسبب من أسباب تخلف وضعف الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ، فهل فعلاً يمكن أن يكون المجتمع سبباً من أسباب ذلك التخلف والضعف ؟ .

السياحة في أرجاء الدولة الإسلامية في تلك الفترة المقفرة من تاريخها تضع أيدينا علي بعض الوقائع التي يمكن الدفع بها ضد المجتمع والادعاء بأنه ضليع في قضية تخلف وضعف الخدمات العامة في تلك الأثناء ، ومن تلك الوقائع ما يلي :

* لقد ثبت إحجام الناس عن المطالبة بتقديم الخدمات العامة ، وعن المطالبة كذلك بتطويرها وصيانتها بشكل مستديم ، ومعنى ذلك أن أولياء الأمور والحكام لم يجدوا من الشعوب مطالب تشكل عليهم ضغوطاً تجبرهم علي الانصياع لها وتلبيتها .

* كذلك ثبت عدم تعاون أفراد الشعب من الطبقتين الوسطي والدنيا الأكثر انتفاعاً بالخدمات العامة مع القائمين علي تلك الخدمات سواءً المنشئين لها أو مديريها ، ولو أن

التاريخ الإسلامي حافل بالمهرجانات والاحتفالات التي أقامها أفراد الشعب احتفالاً وعرفاناً للأشخاص الذين أقاموا مدرسة أو مستشفى أو داراً لرعاية الفقراء والأيتام أو أجروا نهراً كما خلدت أسماؤهم كذلك .

* أيضاً ثبت عدم حرص العامة علي هذه الخدمات وعدم تفانيهم في الحفاظ عليها ، مما أدى إلي إفسادها وتوقفها ، وإن كان ما تقدم لا يتنافى مع طبيعة الأمور ، فالخدمات العامة دائماً في متناول الدهماء والسوقى والغوغاء .

❖ **أشكال ومظاهر تخلف وضعف الخدمات العامة :**

أما عن أشكال ومظاهر تخلف وضعف الخدمات العامة فقد انتشرت في كافة نواحي المجتمع ومناشط الحياة ، ويمكن تناول بعض الأشكال والمظاهر فيما يلي :

– في مجال التعليم :

تعرض التعليم بشقيه الديني والدنيوي لحالة من الركود والتقاعس عن مواكبة المستجدات والمتغيرات ، وقد شمل ذلك الركود والتقاعس وسائل التعليم وآليات اكتسابه وتطويره :

* فبالنسبة إلي التعليم الديني لم تتطور الوسائل التقليدية التي أوجدت من العصر الأموي والعباسي ، والتي تمثلت في المساجد والكتاتيب والمكتبات العامة والمدارس والأربطة والزوايا ومجالس القصور والصالونات الأدبية وحوانيت الوراقين والمجالس الخاصة للحكام والأمراء ، وقد كانت هذه الوسائل غاية في التقدم والرقي والعطاء في العصرين الأموي والعباسي ، ولكنها أُهملت في فترة التفكك والانهيار ولم يتم تطويرها .

أما عن وسائل وآليات اكتساب وتطوير العلوم الدينية ، فقد افتُقدت تماماً هذه الآليات، واقتصر الأمر علي النقل وترديد الآراء السابقة ، وأغلق باب الاجتهاد تماماً ، ووقف المتعلمون عاجزين أمام التطورات والمتغيرات والمستجدات ، وحاروا في تفسيرها ومواءمتها

مع ما لديهم من آراء السلف واجتهاد السابقين الأوائل ، ومثلت هذه الوضعية كارثة حلت بالثقافة الإسلامية خلال هذه الحقبة ، وسوف نزيد هذا الأمر إيضاحاً وتفصيلاً في المجلد الخامس بأجزائه الثلاثة الأولى .

* وبالنسبة إلي التعليم الدنيوي أو ما يعرف بالعلوم الحياتية سواء منها الاجتماعي أو الطبيعي ، فلم تكن أحسن حالاً من العلوم الدينية ، إذ ظلت الأمة طيلة هذه الحقبة تعيش علي ما قدمه العلماء المسلمون في العصور الذهبية دون ابتكار أو تجديد أو تطوير ، وعمد المجتهدون من أبناء الأمة إلي سد هذه الثغرة عن طريق حركة الترجمة التي ازدهرت مع بداية السيطرة الأوربية علي أجزاء الدولة الإسلامية ، وتحولت بعد ذلك إلي ظاهرة أضّرت بالثقافة الإسلامية ، حيث حلّت كبديل اعتنقه الكثير من المتغربين وهواة التفرنج ، وسوف نفصّل ذلك في الجزء الثامن من هذا المجلد ، حيث الحديث الممتد والتحليل المتعمق لتطور الثقافة الإسلامية .

- الثقافة والآداب :

* كما سبق التلميح مرت الثقافة الإسلامية بفترة ركود وجمود غير مسبوقة ، فلم تتمكن العقول التي تجمدت والأفكار التي انغلقت من مجاراة تطورات العصر ومستجدات الزمن ، ولم يقدّر للعقلية الإسلامية أن تستنبط الطروحات التي تنظم أوجه حياة الفرد المسلم وتفاعلاته مع عناصر الوجود ومتغيرات الحياة التي لا تكف عن الحركة والنشاط .

* وكذلك كان حال الأدب فقد عز التجديد والابتكار ، وظل الأدب بفروعه ومفرداته يتحرك في إطار الموضوعات التقليدية المتوارثة ، واهتم الأدباء بالشكل دون المضمون .

وفي عجالة سريعة نشير إلي ثلاثة أسباب وقفت وراء هذا التردي في وضعية الثقافة والأدب خلال مرحلة التفكك والانهيار علي وعد بمعالجة هذا الموضوع المتعدد الشجون خلال الجزء السابع من هذا المجلد :

* السبب الأول : في فترة التفكك التي أعقبت انهيار الخلافة العباسية ظهرت إقليمية بل عنصرية الثقافة ، التي أضفت علي الثقافة الإسلامية مسحة من الصفات والخصائص الإقليمية لكل إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية ، وكانت هذه المسحة مستمدة من الموروثات الثقافية لهذه الأقاليم والولايات .

* السبب الثاني : في فترة سيطرة الدولة العثمانية حاول الأتراك فرض لغتهم وتوجهاتهم الثقافية التي أثرت كثيراً علي الثقافة الإسلامية فأصابتها بالركود والتدهور .

* السبب الثالث : في فترة السيطرة الأوربية الحديثة عمدت الدول الأوربية إلي إحلال الثقافة الأوربية محل الثقافة الإسلامية ، وقد انبهر الكثيرون من أبناء الإسلام بتلك الثقافة ، مما جعلهم يهجرون ثقافتهم التي عانت من الهجر والإساءة معاً .

- الصحة :

كان الاهتمام بصحة أفراد المجتمع وسلامتهم من الأمراض والأسقام قد قل في فترة التفكك والانهيار وفي بعض الأقاليم تدهورت المرافق الصحية بشكل مخيف ، وانتشرت الأمراض والأوبئة الفتاكة التي حصدت الأفراد بشكل جماعي .

وقد شهدت بعض الولايات الإسلامية اهتماماً ملحوظاً بالمرافق الصحية ، ولكن ذلك لم يكن إلا لفترة محدودة ولأهداف معينة ، ومثال ذلك في مصر تحت ولاية محمد علي .

- الشئون الاجتماعية :

لم تعر الحكومات المحلية الشئون الاجتماعية لأبناء المجتمع الإسلامي أدنى رعاية ، فقد توقفت دور رعاية الأيتام والفقراء التي عمرت من قبل وعم خيرها ، ولم تهتم الحكومة بالعجزة وكبار السن فلم تضمن لهم حياة طيبة ، كما تقاعس المجتمع عن كفالتهم ، وكانت السجون التي جعلت للإصلاح والتهذيب نهاية في الانحطاط والتردي .

وتعرضت جموع المجتمع المسلم في كافة أجزاء الدولة الإسلامية خلال الحكم العثماني ومن بعده السيطرة الأوربية للمعاملة غير الآدمية ، ووضع نظام " السُخرة " الذي بموجبه يُقتاد أبناء الشعب للعمل لدى الدولة أو لدى أفراد الطبقة العليا دون مقابل ودون رحمة ! .

– المرافق العامة :

أهملت المرافق العامة مثل الطرق والأنهار والترع ، فصعبت وسائل الاتصال بين أجزاء الإقليم الواحد ، وطمرت الأنهار والترع فتعثرت وسائل الري والصرف فتدهورت الزراعة ، كما اختفت الحمامات العامة التي كانت تنتشر في كافة المدن ، ولم يبق إلا بعضها في عواصم الولايات ، كذلك توقفت السقايات التي كانت قد أنشئت في عصور الازدهار ، وإن ظل بعضها يعمل ولكن بكفاءة أقل .

– المؤسسات التجارية :

المؤسسات التجارية في كل عصر من العصور مؤشر قوى عن مدى التطور الاقتصادي الذي بلغه المجتمع ، وقد تخلفت بشكل واضح المؤسسات التجارية التي وجدت في المجتمع الإسلامي خلال فترة التفكك والانهيار ، فلم يكن ثمة اهتمام بالأسواق أو الخانات أو الوكالات التجارية ، مما أعاق حركة التطور الاقتصادي والتقدم المادي ، ناهيك عن تدهور وسائل النقل والمواصلات ، وتخلف وسائل الإنتاج الزراعي والصناعي .

❖ نتائج ضعف وتخلف الخدمات العامة في المجتمع الإسلامي :

نتج عن ضعف وتخلف الخدمات العامة في المجتمع الإسلامي خلال فترة التفكك والانهيار العديد من المترتبات نخص منها بالذكر اثنين :

- تدهور أحوال المجتمع :

أول المترتبات تمثلت في تدهور أحوال المجتمع وانهيار النظام الاجتماعي ، ولم يعد ذلك النظام يمثل أحد مقومات وعناصر الحضارة الإسلامية كما كان في عهد النبوة الزاهر ثم الخلفاء ثم العصرين الأموي والعباسي ، بل أصبح يمثل إساءة إلي الحضارة الإسلامية .

- عدم الرضى العام عن النظام السياسي :

ثاني المترتبات تمثلت في تبلور وترسخ حالة من عدم الرضى العام عن النظام السياسي في كافة أرجاء الدولة الإسلامية ، وقد عمت هذه الحالة جموع الشعب المسلم بطبقتيه الوسطى والدنيا، وتم التعبير عنها مراراً في أشكال عدة ، بدأت بالرفض والتصدي الفكري ، وانتهت بالثورات العارمة التي كان جزاؤها القمع والكبت من الحكومات المحلية تارة ، ومن الولاة بإيعاز من الباب العالي تارة أخرى ، ومن الحكومات الدخيلة وبمعاونة السيطرة الأوربية تارة أخيرة .

سابعاً : تناظر النظم الاجتماعية في أجزاء الدولة الإسلامية :

نود أن نختتم هذا المبحث الذي ناقشنا في ثناياه النظام الاجتماعي في فترة التفكك والانهيار بمسألة مهمة وضرورية ، تتجسد في تناظر النظم الاجتماعية في أجزاء الدولة الإسلامية ،وهذا التناظر يعنى أن النظم الاجتماعية في مناطق وأقاليم الدولة الإسلامية تتشابه في تركيبها السكاني وتتماثل في تطورها الاجتماعي ، ومن شأن هذا وذاك أن يفضي إلي صحة التحليل وإمكانية سحبه وتعميمه علي كافة الأجزاء في آن واحد .

وانطلاقاً من أهمية وضرورة وضعية تناظر النظم الاجتماعية في أجزاء الدولة الإسلامية لعملية التحليل الاجتماعي ، واستخلاص واحدية التطور الحضاري والثقافي لتلك الأجزاء حتى منتصف القرن العشرين وهو تاريخ بداية حصول الدول الإسلامية علي استقلالها من

السيطرة الأوربية والرابطة الإسلامية معاً ، لذا فقد رأينا تناول حقيقتي تشابه التركيب السكاني وتماثل التطور الاجتماعي كمرتكزين أساسيين لوضعية تناظر النظم الاجتماعية في تلك الأجزاء ، وذلك من خلال الآتي :

❖ تشابه التركيب السكاني :

البحث في أصول التركيب أو التكوين السكاني للبلاد الإسلامية التي كانت أجزاءاً أو أقاليم تابعة للدولة الإسلامية قبل تفككها إلي دول ذات حدود سياسية فاصلة يوصل إلي حقيقة مؤداها أن عناصر ومكونات التجمع البشري في تلك الدول متشابهة ، ويتضح ذلك التشابه من خلال تحليل تلك التجمعات البشرية إلي عناصرها ومكوناتها :

- سكان البلاد الأصليون :

السكان الأصليون في كافة أجزاء الدولة الإسلامية يُقصد بهم أهل البلاد التي فتحها المسلمون، أو نقلوا الإسلام إليها بطرق أخرى مثل الدعوة السلمية والتجارة والعلاقات الاجتماعية ، وهؤلاء السكان ينتمون إلي أصول شتى ذات صفات وخصائص معينة .

والسكان الأصليون يكوّنون السواد الأعظم من مجموع سكان الإقليم أو الولاية ، وكان لهؤلاء قبل مجيء الإسلام مقدراتهم الحضارية والثقافية التي تختلف من حيث القِدم والتطور ، ولعل أهم ما صمد واستمر من تلك المقدرات هو اللغة إلي جانب بعض العادات والتقاليد ، وهذا العنصر المتمثل في اللغة إلي جانب بعض التفاعلات الاجتماعية الأخرى كانت بمثابة المعيار الأساسي في عروبة بعض أقاليم وأجزاء الدولة الإسلامية دون الأخرى.

ويرتبط بعنصر اللغة أن البلاد التي فتحها المسلمون انقسمت إلي قسمين :

* القسم الأول : حيث كان سكان البلاد الأصليون يتحدثون لغة خاصة بهم مثل الفارسية والتركية والاوردية ، وهذه البلاد لم تكن تخضع لسيطرة عناصر أخرى .

* القسم الثاني :حيث كان سكان البلاد الأصليون يتحدثون لغة غير لغتهم الأصلية ، وقد فرضت عليهم الاستعمار والسيطرة الأجنبية ، ومثال ذلك سوريا التي كانت مستعمرة رومانية ، ومصر وطرابلس الغرب وتونس وهذه البلاد كانت تتحدث اللاتينية وهي لغة الدولة الرومانية .

وعندما دخل الإسلام إلي هذه المناطق بقسميها رحلت اللغة مع انقشاع سيادة الدولة المسيطرة ، وحلت محلها اللغة العربية التي اكتسبها السكان الأصليون ، وهي لغة الدين الجديد، ومعها استعرب سكان البلاد الأصليون ، أما البلاد التي تمتعت بلغتها الخاصة فظلت متمسكة بها بالرغم من معرفتها للعربية لغة الدين الجديد ، وظلت كذلك متمسكة بأصلها بالرغم من دخولها الإسلام ، وكأن التحليل ينتهي إلي أن المستعمرات الرومانية قد تخلصت من مستعمر ليحل محله مستعمر جديد ، فيفرض لغته ودينه ويفرض عنصره كذلك علي سكان البلاد الأصليين ، أي أن العرب المستعربة قد قبلت الإسلام والعربية والعروبة كأدوات للاستعمار والسيطرة الأجنبية التي ألفتها من قبل ، أما مناطق الشرق الإسلامي ومنطقة البلقان من أوربا، فقد قبلت الإسلام كدين جديد ولغته كإحدى مستلزماته ، ولم تقبل العروبة وتمسكت بعنصرها المستقل .

ونظراً لأهمية سكان البلاد الإسلامية الأصليين في التركيب السكاني لهذه البلاد ، وثقله في إيجاد حالة من التشابه والتناظر في الأوضاع الاجتماعية بها ، فسوف نقدم التحليل التالي :

* بلاد فارس :

عند دخول الإسلام إلي الإمبراطورية الفارسية ، واجه الفرس حكام وشعوب الدين الجديد، وتعاطوا معه بمهارة وخبرة اكتسبوها من رصيدهم الحضاري والثقافي الوفير ،

ودخلوا الإسلام بحماس أضاف إليه قوة دفع غير عادية ، كما لعبوا دوراً يعتد به في تطور المجتمع والحضارة والثقافة الإسلامية ، كما تعلم الفرس أو معظمهم اللغة العربية ، لكونها لغة الدين الجديد، وأصبحت إلي جانب الفارسية التي تحولت حروفها إلي العربية لغتين رسميتين في البلاد ، ومع ذلك احتفظ الفرس بأصلهم وعرقهم دون اختلاط بالعنصر العربي .

* شعوب السهوب [الأتراك] :

وبالنسبة إلي شعوب السهوب ، وهي الشعوب التركية المختلفة ، فقد دخلت الإسلام عبر وسيلتي الحرب والتعاون المتبادل بينها وبين المسلمين ، وقد أضافت للإسلام مصدراً جديداً للقوة ، وكان تعلم هذه الشعوب للغة العربية أقل من تعلم الفرس لها ، وكانت الشعوب التركية مثل الفرس ظلت محتفظةً بأصولها دون اختلاط بالعنصر العربي أو العناصر الأخرى .

* الهند والصين :

عن طريق التعاون والدعوة السلمية في الأغلب الأعم والفتح في القليل النادر دخل الإسلام إلي مناطق وأقاليم واسعة من الإمبراطوريتين العظيمتين الهند والصين ، فشعوب هاتين الدولتين وثنيون يعبدون آلهة متعددة ، فكان دخولهم في الإسلام أيسر من سواهم ، وقد تعلم عدد كبير من أبناء هذه المناطق اللغة العربية بعد اعتناقهم للإسلام ، واحتفظوا في ذات الوقت بأصولهم وأعراقهم .

* مناطق أوربا المسيحية :

اختلف الوضع تماماً فيما يتعلق بالمناطق المسيحية من أوربا التي دخلها الإسلام ، فقد تمكن سكان البلاد من الصمود أمام الفتح الإسلامي أكثر من الفرس والأتراك ، فهم

أصحاب دين موحى به ورسالة سماوية ، ومن ثم فقد كان تحول هؤلاء السكان إلي الإسلام أبطأ والمثال علي ذلك منطقة البلقان ، بل أنه في مناطق أخرى لم ينتشر الإسلام إلا في مناطق محدودة للغاية ، وسرعان ما انقرض بزوال الحكم الإسلامي أو السيادة الإسلامية ، وهذا ما حدث في اليونان وإيطاليا وهنغاريا وفينا ، ولم يتمكن الإسلام من إعادة تشكيل النظام الاجتماعي في هذه المناطق واحتفظت بوضعها الاجتماعي ، وخرجت عن نطاق التناظر الذي يتسم به الوضع الاجتماعي في كافة أجزاء الدولة الإسلامية .

* المستعمرات الرومانية [سوريا — مصر — شمال أفريقيا] :

كما سبق التنويه كان الوضع في المستعمرات الرومانية مختلفاً ، فعندما تمكن المسلمون من فتح تلك المستعمرات انسحب الحكام البيزنطيون إلي بيزنطة ومعهم السيادة التي فرضوها سنوات طويلة علي رعاياهم في تلك المستعمرات ، واعتنق أهل تلك المستعمرات الإسلام ولغته العربية واستعربوا جميعاً حتى الأقليات التي احتفظت بالدين المسيحي اكتسبت الأصل العربي ، وأحدث هذا التحول نوعاً من التوازن بين العنصر العربي والعناصر الأخرى من الفرس والأتراك التي دخلت إلي الإسلام .

* البربر والأفارقة :

عندما وصل الإسلام إلي تونس الحالية والجزائر والمغرب كان سكان هذه المناطق من البربر ، وقاوموا الإسلام في البداية بشدة وضراوة ، ولكنهم دخلوا الإسلام في النهاية ، ومنهم من تعلم العربية ، ومنهم من احتفظ بلغته ، واستعرب معظم البربر ولم يحتفظ منهم بعرقه إلا قلة قليلة ، ويضاف إلي ما تقدم سكان موريتانيا ، أما في السودان والصومال فقد اعتنق سكان هذه البلاد الدين الإسلامي واللغة العربية واستعرب الجزء الشمالي من السودان ومعظم الصومال .

* شبه جزيرة أيبيريا :

دخول الإسلام إلي هذه المنطقة ومكوثه فيها إلي حين ، ثم خروجه منها بعد ازدهاره وإيناعه في حضارة وثقافة ومدنية يُشار إليها ، لهو أمر جدير بالتأمل والبحث ، مما يجعله خارج نطاق سياق هذا التحليل ، إلا أننا سنمس مساً بعض جوانب هذا الأمر في مواضع عدة ، نبدأها بتحليل تركيب سكان البلاد الأصليين في شبه جزيرة أيبيريا التي سّماها المسلمون بعد دخولها بالأندلس وتعرف الآن بأسبانيا .

سكن هذه المنطقة شعوب من أصول شتى أغلبها : القوط ثم اللاتين أو الأيبيريون ثم الجرمان ثم الشماليون أو الاسكندينافيون ، وقد انتشر الدين الإسلامي في شبه الجزيرة الأيبيرية بسرعة ملفتة ، وأصبح هو الدين السائد بين سكان البلاد الأصليين الذين اعتنقوه ، وبقى إلي جانب الإسلام المسيحية التي تسامح معها الدين الإسلامي كعادته ، وتطورت المسيحية لدى أصحابها بشكل تواءم مع وجود الإسلام والمسلمين ، وتمتعت بوضع رسمي قانوني كامل حيث احتفظت الديانة المسيحية بأعيادها الدينية والثقافية وطقوسها الخاصة وكتابها وقديسيها .

واكتسب أهل البلاد الأصليين اللغة العربية سواءً منهم المسلمون والمسيحيون ، وأصبحت العربية إلي جانب اللاتينية لغات رسمية يتم التعامل بها ، ولا يرجح أن سكان البلاد الأصليين الذين تلقوا الإسلام ودخل عليهم قد تنازلوا عن أصولهم واستعربوا ، ولكن المرجح أن الأجيال التي جاءت بعد دخول الإسلام هي التي اكتسبت الأصول العربية ، وذلك ما سنوضحه بعد قليل .

- العنصر العربي :

العنصر العربي هو العنصر الفاعل في عملية تفاعل وتطور النظام الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية ، وتمثل فاعلية العنصر العربي في ثلاثة مهام قام بها في تلك العملية ، كما يلي :

* حمل العنصر العربي الدين الإسلامي واللغة العربية ومعهما أصول وأدوات تشكيل النظام الاجتماعي ، وتجشم تبعات ومشاق التبليغ للدعوة الجديدة ، وإقرار وتطبيق أصول وأدوات تشكيل النظام الاجتماعي بكل دقائقه ومفرداته .

* لم يختلط العنصر العربي بأي من عناصر السكان الأصليين في الشرق الإسلامي من الفرس أو الأتراك إلا في أضيق الحدود وفي فترات متأخرة ، ومن ثم احتفظت تلك العناصر بنقائها واحتفظ العنصر العربي بنقائه خالصاً .

* اختلط العنصر العربي بسكان المستعمرات الرومانية في سوريا ومصر وطرابلس وتونس، ونتج عن الاختلاط عنصر عربي غير نقي ، كما اختلط كذلك بالبربر والسودان في أجزاء من تونس والجزائر الحالية والمغرب وموريتانيا وشمال السودان الحالي والصومال ونتج عنصر عربي غير نقي ، وفي الأندلس اختلط العنصر العربي وكذلك البربر مع سكان البلاد الأصليين من القوط واللاتين — الأيبيريين والجرمان والشماليين [الاسكنديناففيين] ، ونتج ذلك عنصر عربي غير نقي بدت ملامحه بجلاء علي أفراد الأسرة الأموية الحاكمة في الأندلس أنفسهم .

- الهجرات من وإلي مختلف مناطق العالم الإسلامي :

العنصر الثالث من العناصر المؤثرة في تشابه التركيب السكاني في العالم الإسلامي تمثل في الهجرات التي تمت من وإلي مختلف مناطق العالم الإسلامي ، فمعلوم أن أجزاء الدولة

الإسلامية لم تكن تفصلها عن بعضها حدود ، وكان مرور الأفراد والجماعات من منطقة إلي أخرى سهلاً وميسوراً ، وقد ساعدت تلك الهجرات التي تمت في فترات معينة بشكل جماعي علي إعادة التوازن إلي عملية التركيب السكاني والتوزيع العددي للسكان علي مستوى مناطق الدولة الإسلامية ، إلا أن الهجرات لم تكن عنصراً حاسماً في توزيع السكان بشكل متوازن علي مستوى الدولة الإسلامية ، والدليل علي ذلك ما هو ملموس الآن من الفروق الشاسعة بين المناطق المكتظة والأخرى المخلخلة سكانياً ، وسبب ذلك أن هناك عناصر كانت لديها حركية عالية ودائمة في التنقل والترحال من مكان إلي آخر إضافة إلي البيئات الطاردة شديدة الوعورة والصعوبة التي كانت تساعد علي هجرة سكانها إلي مناطق أخرى أكثر خصباً وعطاءً، ووفقاً لهذا التحليل يُلاحظ عزوف أقاليم الشرق الإسلامي بشكل شبه كامل عن الهجرة في أي اتجاه ، في حين تكررت هجرات شهيرة من وسط شبه الجزيرة العربية بمحاذاة سواحل المتوسط في شمال أفريقيا باتجاه الغرب ، وكذلك حدثت علي نطاق أضيق هجرات معاكسة بمحاذاة الساحل في اتجاه الشرق .

❖ تماثل التطور الاجتماعي :

لقد مرت الأنظمة الاجتماعية في كافة أجزاء الدولة الإسلامية بمراحل وتطورات اجتماعية متماثلة ، وهنالك عوامل تقف وراء ذلك التماثل في التطور الاجتماعي منها :

– أن النظام الاجتماعي الذي أقره الإسلام وعمل علي نشره وتطبيقه في أجزاء الدولة الإسلامية قد تم علي مستوى مناطق الدولة وأقاليمها في أوقات متقاربة ، ففي خلال قرن من الزمان كانت الدولة الإسلامية قد تحددت بنيتها الجغرافية الأساسية بشكل شبه نهائي ، وما أضيف من أجزاء فيما بعد لم يكن له تأثير فعّال علي البنية الأساسية للدولة .

- في الفترة من قيام الدولة الإسلامية وحتى انهيار الخلافة العباسية ، تم تشكيل النظام الاجتماعي وأرسيت أسس البنى الاجتماعية في كافة أقاليم وأجزاء الدولة ، وكانت هذه الفترة التي بلغت ستة قرون ونصف كافية لإقامة حالة من التماثل في هياكل وتفاعلات ومسارات حركة الأنظمة الاجتماعية في مناطق وأقاليم الدولة .

- تماثلت كذلك التطورات التي مرت بها أجزاء الدولة الإسلامية بعد انهيار الخلافة العباسية علي أيدي المغول ، وقد تجاوزت بعض الأجزاء الخضوع لتداعيات الانهيار ، ولكن ذلك لم يكن حاسماً في إحداث فروق جوهرية في تطور الأنظمة الاجتماعية .

- خضعت كافة أجزاء الدولة الإسلامية تقريباً للسيادة العثمانية ، وقد جاوزت فترة السيادة العثمانية ثلاثة قرون من الزمان ، ساهمت بشكل فعال في ترسيخ حالة التماثل في الأنظمة الاجتماعية بين أجزاء الدولة الإسلامية .

- كان التطور الأخير قد تمثل في خضوع كافة أجزاء الدولة الإسلامية للسيطرة الأوربية ، وقد تجاوزت فترة السيطرة الأوربية لبعض الأجزاء قرناً من الزمان ، وكان لها دورها في تشكيل نوع من الوعي الجماعي لدى بعض الطبقات والشرائح تجاه التقليل من شأن الرابطة الإسلامية وتقوية الفكر الجانح نحو الاستقلالية والإقليمية ، وقد وقفت الدول الأوربية قاطبة وراء إنماء هذا الوعي الجماعي إلي أن بات اتجاهاً عاماً لمعظم الشعوب الإسلامية وأنظمتها السياسية ، ويقوى هذا التحليل الموقف الغربي عموماً من فكرة " الجامعة الإسلامية " الذي كان ينظر إليها بفزع ! .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلي وجود بعض الاستثناءات التي اعترضت سبيل الاتجاه العام لوضعية التماثل في تطور الأنظمة الاجتماعية في أجزاء الدولة الإسلامية ، وبالرغم من

محدودية تأثير تلك الاستثناءات علي الاتجاه العام لوضعية التماثل ، إلا أنـه مـن الأمانـة العلمية رصد تلك الاستثناءات ومتابعة آثارها وذلك من خلال الآتي :

– الوضع الحضاري والثقافي لبعض أجزاء الدولة قبل الفتح الإسلامي :

تمتعت بعض أجزاء الدولة الإسلامية قبل الفتح الإسلامي بوضعية مميزة ، حيث احتكمت تلك الأجزاء علي رصيد لا بأس به من الميراث الحضاري والثقـافي ، منحهـا تفوقـاً وريـادة علي المستوى الإقليمي ، وكذا ميّز أنظمتها السياسية والاجتماعية ، وكان ذلك حـال بـلاد فـارس ومـصر بـشكل أساسـي ، وسـوريا وتـونس كمـستعمرات للإمبراطوريـة الرومانيـة بشكل ثانوي .

ولم يكـن لهـذه الميـزات الاسـتثنائية مـن تـأثير يـذكر في الاتجـاه العـام لوضـعية التماثـل الاجتماعي بين أجزاء الدولة الإسلامية ، ولكنه بدا في ظروف وتطورات بعينها ، فالميراث الحضاري والثقافي لبلاد فارس تم تطويره وتطويعه والاستفادة منه في أشـكال التنظـيم الـتي استخدمها المسلمون في إدارة تلك البلاد وحكمها ، وعلي نفـس المنـوال كـان حـال سـوريا وتونس ، حيث استفاد المسلمون من أشكال التنظـيم الـتي وجـدت في هـاتين المـستعمرتين الرومانيتين السابقتين ، ولم يبد أي تأثير لميزة السبق الحضاري لمصر ، بل أن موقع مـصر الاستراتيجي كانت أهميته أعظم للدولة الإسلامية .

– الأجزاء التي أتى عليها المغول :

أجزاء وأقاليم الدولة الإسلامية التي أتى عليهـا المغـول وتم تـدميرها تعرضـت اقتـصاداتها وأنظمتها الاجتماعية لحالة من التخريب والعبث غير مسبوقة ، ولقـد أضّـر هـؤلاء الهمـج بالإسـلام والدولـة الإسـلامية ضـرراً بليغـاً طـال الحـضارة والثقافـة وحتـى الـروح المعنويـة للمسلمين ، وقد أعاق هذا الغزو كثيراً حركة التطور الاجتماعي في إقلـيم أفغانـستان الـذي

كان تابعاً لدولة آل خوارزم وكذا أقاليم أخرى ، وقد كان تأثير الغزو المغولي علي بغداد وإقليم ما بين النهرين شديداً من الناحيتين الحضارية والثقافية والمعنوية ، ولكنه لم يتطرق بشكل فادح إلي النظام الاجتماعي إذ سرعان ما تم إصلاح ما أفسده المغول في بغداد وبلاد الرافدين علي عكس بلاد ما وراء النهر، التي ظلت ترزح فترة طويلة تحت تأثير ذلك الغزو المدمر ، وإن كان لا يمكن إيعاز تخلف إقليم أفغانستان اقتصادياً واجتماعياً إلي هذا السبب وحده .

– عدم خضوع بعض الأجزاء للسيطرة العثمانية :

مناطق محددة هي التي لم تخضع لسيطرة آل عثمان وهي مراكش التي كانت تحت سيطرة الأغالبه ، ولم يترك هذا الاستثناء الذي تمتعت به مراكش دون أجزاء الدولة الإسلامية أي تأثير يخرجها عن الاتجاه العام لوضعية التماثل في تطور الأنظمة الاجتماعية في أجزاء الدولة الإسلامية ، إذ أن حكم البربر الذي بدأ قوياً في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين أخذ في الضعف ، وبالتالي لم يستفد المجتمع المغربي من ميزة عدم الخضوع للدولة العثمانية ، إلا أنه ظل محتفظاً بخصوصية نظامه الاجتماعي الذي لم تِعبث به التنظيمات السياسية والإدارية والاقتصادية التركية .

– انفراد بعض الأجزاء بفترات تطور وإحداث :

انفردت بعض أجزاء الدولة الإسلامية بفترات من التطور والإحداث نتيجة لظروف خاصة، ومثال ذلك المغرب تحت حكم البربر في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين، ومركز الدولة الإسلامية في استانبول بعد سيطرة العثمانيين علي الدولة الإسلامية ، ومصر في عهد محمد علي ، والمثالان الأول والثالث لم يتركا أثراً فعالاً علي النظام الاجتماعي في كل من المغرب ومصر نظراً لقصر مدة المحاولتين وضيق أفق القائمين

بهما ، أما في المثال الثاني فقد أثّر التطور الذي شهدته تركيا في عهد الإمبراطورية العثمانية علي وزنها الإقليمي والعالمي ، وقد وضع بالفعل أسس الدولة التركية الحديثة ، ولكنه لم يخرج بالنظام الاجتماعي التركي علي وضعية التماثل التي تربطه ببقية أجزاء الدولة الإسلامية ، حيث انتهى الأمر بتركيا إلي أن تصبح ومعها إيران محميتين أوربيتين منذ منتصف القرن التاسع عشر من الناحية العملية والفعلية .

صفوة القول في نهاية هذا المبحث أن النظام الاجتماعي في أجزاء الدولة الإسلامية قد مر بعدة مراحل وتطورات خلال فترة تفكك وانهيار هذه الدولة ، وقد ترتب علي ذلك ثلاثة نتائج :

النتيجة الأولى : أن ثمة تحولاً مطلقاً في النظام الاجتماعي الإسلامي عن النظام الاجتماعي الذي صاغ أصوله الرسول الكريم وطبّقه الخلفاء الراشدون .

النتيجة الثانية : سيادة حالة من التدهور والتخلف في النظام الاجتماعي في أجزاء الدولة الإسلامية ، لازمته خلال فترة التفكك والانهيار ، ولا تزال تمثل أهم صفاته وخصائصه في الوقت الراهن .

النتيجة الثالثة : لم يعد النظام الاجتماعي يمثل أحد عناصر ومقومات الحضارة الإسلامية ، كما كان في عصر النبوة الزاهر والخلافة الراشدة .

الفصل السابع

النظام الاجتماعي في العالم الإسلامي

في الوقت الراهن

بالرغم من تسليمنا بالنتائج التي انتهينا إليها في نهاية الفصل السابق ، إلا أننا سننطلق من النتيجة الثانية لدراسة النظام الاجتماعي في العالم الإسلامي في الوقت الراهن ، وهو موضوع هذا الفصل لنتخذه معبراً منطقياً لمناقشة الفصل الثامن والأخير في هذا الجزء ، والمتعلق بعلاقة النظام الاجتماعي بمستقبل الحضارة الإسلامية ! ! .

لقد بات من المسلم به أن النظام الاجتماعي في الدول الإسلامية لم يعد يمثل مقوماً أو عنصراً من مقومات أو عناصر الحضارة الإسلامية ، والسبب في ذلك أنه قد انحرف وربما تحول كليةً عن الأصول والأسس التي صاغها الرسول الكريم وانتهجها الراشدون من بعده في الدولة الإسلامية ، إلاّ أن وضعية النظام الاجتماعي في الدول الإسلامية بعد الاستقلال عن السيطرة الأوروبية وتطورها إلي أن تصبح مسلّمة في الوقت الراهن يحتاج إلي إيضاح وتفصيل من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : تباين التوجهات العقيدية للدولة الإسلامية بعد الاستقلال عن السيطرة الأوروبية .

المبحث الثاني : تبعية النظام الاجتماعي للتوجه العقيدي .

المبحث الثالث : الخصائص العامة [القواسم المشتركة] للنظم الاجتماعية في الدول الإسلامية في الوقت الراهن .

المبحث الأول

تباين التوجهات العقيدية للدول الإسلامية

بعد الاستقلال عن السيطرة الأوروبية

كان الاستقلال عن السيطرة الأوربية فرصةً سانحةً اهتبلها العناصر ذات الانتماء الإقليمي الانفصالي ، لكي يرسخوا توجهاتهم التي عبّرت عن نظرتهم الذاتية للظروف والأوضاع التي سادت في ذلك الوقت ، وخياراتهم المتاحة لاستثمار تلك الظروف ، والانطلاق منها لتحديد ملامح مستقبل بلادهم التي كافحوا من أجل انتزاعها من السيطرة الأوروبية .

وبالرغم من اشتراك فصائل ذات انتماءات إسلامية قوية في حركة النضال ضد السيطرة الأوروبية ، إلا أنه لم يقّدر لها السيطرة علي نظم الحكم في أيٍ من أجزاء الدولة الإسلامية ، وأسباب ذلك عديدة ومتنوعة ، نأتي علي أهمها فيما يلي :

أولاً : كانت الفصائل الإسلامية غالباً ما تعمل في سرية سواء في شكل تنظيمات أو خلايا ، ومن ثم فلم يكن ينظر إليها ، ولا تُعامل علي إنها ضمن القوى ذات الثقل والمعترف بها ضمن مفردات العمل السياسي الرسمي ، بل كانت النظرة السائدة إليها هي نظرة الشك والريبة .

ثانياً : كان السائد في كافة أجزاء الدولة الإسلامية أن العناصر المسيطرة علي المؤسسة العسكرية هي الأقدر علي صنع الأحداث والسيطرة علي الأوضاع ، وبالتالي كانت هي أقوى العناصر القادرة علي تسلم الحكم بالرغم من خبرتها المحدودة سياسياً .

ثالثاً : كانت القاعدة الشعبية للعناصر غير الإسلامية سواء في حركة الكفاح أو المؤسسة العسكرية أقوى وأكثر تأثيراً ، وقد استثمرت تلك العناصر التأييد الشعبي الجارف لها في

تسلم الحكم ، ثم في اختيار التوجهات العقيدية التي تراءت لها ، ثم في تبرير أخطائها فيما بعد ! .

رابعاً : كانت الفصائل التي انخرطت في حركات التحرر ضد السيطرة الأوروبية هي الأولى موضوعياً بالحكم ، والأكثر استحواذاً علي رضاء وقبول الشعوب ، انطلاقاً من رصيدها الوافر من العطاء والكفاح .

خامساً : لقد كان للدول الأوروبية المسيطرة إسهام ملحوظ في ترتيب القوى السياسية في المجتمعات الإسلامية الخاضعة لها ، في سلم أفضليات معين قدّرت بموجبه قوة وثقل كل قوة ، وبالتالي أهميتها في العمل السياسي وجدارتها بتسلم الحكم والسلطة في تلك المجتمعات ، وعلي هذا الأساس بدأت القوى الأوروبية في التفاوض مع تلك القوى ، وتأهيلها لتسلم التركة حين الرحيل ، ولم يكن رصيد الفصائل الإسلامية بأي حال من الأحوال لدى الدول الأوروبية يمكّنها من منافسة القوى الأخرى ، فقد كانت تلك الفصائل مصدر إزعاج للدول الأوروبية علي مستوى الحكومات وحتى الشعوب ، فقد ارتبطت تلك الفصائل بإعادة الإسلام إلي سالف عهده حيث القوة والمنعة ، وهذا يسبب للأوربيين شعوراً بالألم والمرارة .

سادساً : كانت المحصلة النهائية لجملة التطورات التي تبلورت سريعاً فور حصول الدول الإسلامية علي استقلالها من الدول الأوروبية وربما قبل ذلك بقليل ، هي إقصاء الفصائل ذات التوجه الإسلامي عن الحكم في تلك الدول قدر المستطاع ، وربما التنكيل بها في ما بعد ومحاولة استئصال شأفتها في مرحلة لاحقة .

ما تقدم كان كفيلاً بأن يستبعد التوجه الإسلامي من الخيارات المطروحة أمام العناصر العسكرية أو المناضلين القدامى لتوجهات أقاليمهم في المستقبل ، إلاّ أنه قد أضيفت

متغيرات أخرى ، قللت من شأن التوجه الإسلامي ، وخففت من وزنه في نظر العناصر التي قدّر لها الوصول إلي الحكم ، ومن تلك المتغيرات نرصد ما يلي :

أولاً : لقد كان التوجه الإسلامي في نظر هؤلاء يمثل قيداً يفرض عليهم العودة إلي الرابطة الإسلامية وأحياء أمل الدولة الإسلامية الموحدة بشكل من الأشكال ، في الوقت الذي طربوا بالحصول علي الاستقلال ، ولم يكونوا مستعدين لتقييد نظمهم من جديد بقيود وارتباطات جديدة .

ثانياً : لقد كان السائد في وعي هؤلاء ومداركهم أن الارتباط بالتوجه الإسلامي والدولة الإسلامية الموحدة هو نوع من العودة إلي الماضي الذي اقترن في ذاكرتهم بالتفكك والانهيار، فهو أذن ارتباط غير مجدي ، وليس هناك من يتحمس له في الوقت الذي يرغبون في استباق الزمن لتحقيق طموحات وآمال شعوبهم في الاستقلال والحرية والتطور ! .

ثالثاً : لقد أُدخل في روع العناصر الإقليمية التي سيطرت علي الحكم في أقاليم الدولة الإسلامية ، أن التوجه الإسلامي يرتبط بالتخلف والارتداد للخلف ، ويعوق حركة التقدم التي تنشدها شعوب تلك الأقاليم ، وقد ساهمت الدول الأوربية بدور فعال في إزكاء هذه الأفكار القاصرة الخبيثة .

رابعاً : ساند ما تقدم وقوى من ترسيخه لدى الحكومات الجديدة وحتى لدى الشعوب الإسلامية، بما في ذلك صنّاع الرأي فيها أن الثقافة الإسلامية المتعلقة بترتيب وتنظيم حركة الإنسان ونشاطه داخل المجتمع من سياسة وإدارة واقتصاد واجتماع وثقافة .. الخ ، كانت في أدنى مستوياتها ، ولم تكن بالفعل ترتقي إلي مستوى الطروحات التي تغري تلك العناصر باحتضانها والتحمس لها وتطبيقها علي أرض الواقع .

خامساً : لقد كان خلو الساحة الثقافية والعقيدية من الطروحـات الإسـلامية ذات الـشأن والثقل والقابلة عملياً للتطبيق ، كفيلاً بأن تتجه العناصر التي سيطرت علـي الحكـم إلـي طروحات أخرى غير إسلامية .

سادساً : كما كان تجرد الفصائل الإسلامية من التسلح بطروحـات إسـلامية عمليـة قابلـة للتطبيق علي أرض الواقع ، وتقديمها كبدائل جاهزة للتطبيق هو الآخر كفيلاً بأن يدحض مزاعم هؤلاء في وجود طرح إسلامي قابل للتطبيق وقادر علي إخراج تلك البلاد من تخلفها وترديها ، ومكّن للعناصر المسيطرة علي الحكم لأن تصف الفصائل الإسلامية " بالـدجل " السياسي والرغبة في الحكم ليس إلا .

وبدأت العناصر الإقليمية بعد وصولها إلي الحكم ، ولربما قبل ذلـك في فـترة الكفـاح ضـد الأوربيين في تحديد التوجهات التي ستتبناها في مرحلة ما بعد الاستقلال ، وتـأثرت تلـك الاختيارات بالظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت ، وهي كما يلي :

أولاً : ظروف داخلية :

في كافة أقاليم الدولة الإسلامية سادت جملة من الظروف كان لهـا أهميتهـا في التوجهـات العقيدية التي سلكتها العناصر التي سيطرت علي الحكم في تلك الأقـاليم عقـب الاسـتقلال عن السيطرة الأوروبية ، ومن تلك الظروف نذكر ما يلي :

❖ عانت الدويلات الإسلامية جميعها مـن حالـة مـن التخلـف والفقـر ، مثلـت ضـغطاً شديداً علي العناصر التي وصلت إلي الحكم ، جعلها تـستعجل بـرامج وسياسـات الإنمـاء للخروج من تلك الوضعية .

❖ كذلك عايشت دول عديدة من أجزاء الدولة الإسلامية صراعات علي الحكم والسلطة بعد الاستقلال ، وكان لتلك الصراعات آثارها علي الشعوب والمجتمعات ، حيث شكلت تلك الصراعات عنصر عدم استقرار صاحب الأنظمة السياسية لتلك الدول فترات طويلة .

❖ كانت الشعوب الإسلامية تعقد أمالاً وطموحات قوية علي حكوماتها الجديدة ، وترى فيها المخرج والمنقذ من حالة التخلف والفقر التي عانت منها أزمنة طويلة .

❖ بزغت في فترة ما قبل الاستقلال ، ثم ازدهرت بعده ، توجهات فكرية قوية تزكي الفكر القومي الإقليمي وتغذيه ، وكان لهذه التوجهات آثارها الحاسمة في التوجهات العقيدية لدى العناصر التي سيطرت علي الحكم ، نأت بها عن التوجه الإسلامي ، وحسمت لديها عملية المفاضلة لصالح التوجهات غير الإسلامية .

ثانياً : ظروف إقليمية :

وعلي مستوى المنطقة تجمعت ظروف كان من شأنها الدفع بالتوجهات الإقليمية قدماً ، وتمثلت أهم تلك الظروف في الآتي :

❖ الانكفاء علي الداخل في كل أقاليم الدولة الإسلامية ، نتيجة الكفاح من أجل الحصول علي الاستقلال من السيطرة الأوروبية ، وهذا الانكفاء زكى النزعة الإقليمية الانفرادية ، وهنا يلاحظ أن المعونات والمساعدات المادية والمعنوية التي قدمت من دولة إلي أخرى في إطار الكفاح من أجل التحرر ، قدمت بدعاوى قومية بالأساس ، ونكاية في الدول الأوروبية المسيطرة .

❖ بروز وترسخ النعرات القومية الإقليمية متجسدة في كيانات إقليمية غايتها تعديد الهويات العرقية ، فكانت الدعوة للجامعة العربية لتجمع الدول الناطقة بالعربية ،

والتأم كيان الفارسية في إيران ، والتركية في تركيا الحديثة ، وكان الروس قد سيطروا علي الجمهوريات الإسلامية، وهكذا تحددت معالم الكيانات القومية الإقليمية .

❖ تزامن مع ما تقدم انحسار الدعوة إلي الرابطة الإسلامية التي آثارتها تركيا وعرفت بالجامعة الإسلامية ، وقد حوربت هذه الحركة بعنف وضراوة من الدول الأوروبية شعوباً وحكومات .

ثالثاً : ظروف دولية :

❖ تزامن مع حصول مناطق وأقاليم الدولة الإسلامية علي استقلالها من السيطرة الأوروبية ، تبلور معالم نظام عالمي جديد قائم علي أساس ظاهرة شهيرة في العلاقات الدولية هي ظاهرة القطبية الثنائية ، حيث انقسمت زعامة العالم بين دولتين عملاقين هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، هذا في الوقت الذي أفل نجم أوروبا في سماء العلاقات الدولية ، وأصبحت قوى من الدرجة الثانية تابعة أيديولوجياً وسياسياً وحتى عسكرياً واقتصادياً للولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يكن انقسام العالم إلي قطبين مسألة شكلية وفاقية لتوزيع القوة في النظام الدولي ، ولكنه كان انقساماً صراعياً حاداً بين قوتين مختلفتين علي طول الخط، كما أن ذلك الانقسام لم يكن بين الدولتين الأعظم فقط ، ولكنه جر إلي انقسام العالم خلف الدولتين إلي معسكرين متناحرين ، ودخل العالم فيما عرف " بالحرب الباردة " أو " السلام الساخن " .

❖ كان الانقسام الأيديولوجي العقيدي ، الذي صاحب النظام العالمي الجديد منذ منتصف القرن العشرين ، ورسخته ظاهرة الاستقطاب الثنائي ، من أهم النتائج التي ترتبت علي الحرب العالمية الثانية ، ومن أخطر الصراعات التي شهدها العالم خلال النصف الثاني من القرن المنصرم ، حيث انقسم العالم إلي معسكرين متصارعين سياسياً

واقتصادياً وفكرياً ، وانعكست تلك الصراعات علي الشعوب بشكل لم يكن دائماً لصالحها .

❖ تبلور المسعى الأيديولوجي الأمريكي خلال الحرب الباردة في الدفاع عن الأيديولوجية الرأسمالية والقيم الغربية ، ونشر الأيديولوجية الرأسمالية ، وضرب الأيديولوجية الماركسية ، وعلي الوجه المقابل تبلور المسعى الأيديولوجي السوفياتي في مساندة قوى التحرر الوطني من الاستعمار والسيطرة الغربية ، وتأييد القوى المناوئة للولايات المتحدة والغرب ، وإقامة النظم الاشتراكية ، وضرب الأيديولوجية الرأسمالية من خلال إثارة الفتن والقلاقل داخل المعسكر الغربي .

❖ انتقل الانقسام الأيديولوجي بين الأعظمين إلي منطقة العالم الإسلامي ، وقاد ذلك إلي انقسام دول المنطقة إلي فريقين يتبع كل فريق أحد القطبين ، ويعتنق أيديولوجيته ، ويتلقى دعماً معنوياً ومادياً منه ، وتحولت المنطقة الإسلامية إلي ساحة للصراع بين دولها وأنظمتها السياسية والاقتصادية نيابة عن الدولتين الأعظم .

أفضت الظروف سابقة الإيضاح بمستوياتها الثلاثة الداخلية والإقليمية والدولية إلي توزع دول العالم الإسلامي بين ثلاثة توجهات عقيدية ، بيانها كما يلي :

❖ التوجه الاشتراكي الأكثر شيوعاً :

كان التوجه الاشتراكي في منطقة العالم الإسلامي أكثر انتشاراً وقبولاً لدى معظم أقاليم وأجزاء الدولة الإسلامية ، ويقف وراء ذلك عدة أسباب :

– السبب الأول : أن التوجه الاشتراكي كان دائماً نتاجاً لإحدى حركات التحرر الوطني ضد السيطرة الأوربية ، وكان علي الأنظمة السياسية الجديدة أن تتبنى أيديولوجيات مناهضة للأيديولوجيات الغربية ومغايرة لنهجها في الحياة .

- السبب الثاني : كان الاتحاد السوفياتي صاحب الأيديولوجية الاشتراكية أكثر نشاطاً في منطقة العالم الإسلامي التي يعتبرها مجاله الحيوي ، إلا أن التوجه الاشتراكي لم يحظ بقبول جيرانه ، تركيا وإيران وأفغانستان ، فالعداء السوفياتي التركي معروف والحرب الروسية التركية لم ينساها الأتراك بعد ، والجمهوريات الإسلامية وشبة جزيرة القرم التي انتزعها الروس من الدولة العثمانية في أخريات أيامها توقد جذوة ذلك العداء ، كذلك فالخلاف السوفياتي مع جارتيه إيران وأفغانستان لم ينفض أبداً ومناوشات وخلافات الحدود لم تنقطع .

- السبب الثالث : لقد تلقت معظم دول العالم الإسلامي دعماً قوياً من الاتحاد السوفياتي خلال مرحلة النضال ضد السيطرة الأوربية ، كما استمر ذلك الدعم مادياً ومعنوياً بعد الحصول علي الاستقلال في بناء اقتصادات تلك الدول علي أسس اشتراكية ، إضافة إلي المساندة السوفياتية لتلك الدول في قضاياها الإقليمية والعالمية مثل الصراع العربي الإسرائيلي وغيره من الصراعات السياسية والأيديولوجية .

❖ التوجه الرأسمالي :

علي العكس من التوجه الاشتراكي كان التوجه الرأسمالي أقل انتشاراً وقبولاً لدى دول العالم الإسلامي في فترة خمسينيات القرن العشرين ، وتقف وراء ذلك عدة أسباب :

السبب الأول : أن التوجه الرأسمالي ارتبط دوماً بالسيطرة الأوربية التي عانت منها شعوب العالم الإسلامي ، وكان السوفيات قد نشطوا في نشر الشعور بالخوف والقلق لدى شعوب المنطقة من التوجه الرأسمالي .

السبب الثاني : لقد ارتبط التوجه الرأسمالي بالسياسة الأمريكية والغربية عموماً الهادفة إلي نشر سلسلة من الأحلاف مثل معاهدة حلف جنوب شرق أسيا أو ما عرف بمعاهدة

مانيلا وكانت الباكستان عضواً فيها ، وحلف المعاهدة المركزية أو حلف بغداد وكانت كل من تركيا والباكستان وإيران والعراق أعضاءً فيه ، وقد نظرت بقية دول العالم الإسلامي إلي هذه الأحلاف نظرة شك وريبة واعتبرتها موجهة إليها ، وقد افلح السوفيات في تغذية هذه النظرية وجني ثمارها .

السبب الثالث : لقد وقفت الدول الغربية وبالذات بريطانيا وفرنسا ثم الولايات المتحدة موقفاً مؤيداً بشكل دائم لإسرائيل في صراعها مع العرب ، وكان لذلك الموقف أثره البالغ في العداء الذي نشأ بين تلك الدول ودول العالم الإسلامي من جديد ، وبصفة خاصة أن كافة دول العالم الإسلامي تعتبر إسرائيل العدو الأول للإسلام .

السبب الرابع : لقد أثار العدوان المسلح الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا ومعهما إسرائيل علي مصر عام ١٩٥٦ م حفيظة العالم الإسلامي بل والعالم أجمع ورسخ شعوراً بالكراهية للدولتين لدى الدول الإسلامية حتى الموالية للتوجه الرأسمالي .

❖ التوجه الإسلامي :

تجربة وحيدة ظلت متمسكة بتوجهها الأصيل وهو التوجه الإسلامي هي التجربة السعودية ، حيث كان قد تم تأسيس المملكة العربية السعودية وإقامة النظام السياسي الإسلامي علي أيدي الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، وشرعت المملكة منذ أربعينات القرن العشرين في نهضة انمائية شاملة كانت بمقاييس عصرها ذات شأن .

المبحث الثاني

تبعية النظام الاجتماعي للتوجه العقيدي

كان من شأن التوجهات العقيدية التي تبنتها الأنظمة السياسية للأقاليم التي كانت تابعة للدولة الإسلامية ، والتي أصبحت دولاً مستقلة وذات سيادة ، أن تحدد هوية تلك الأنظمة ومعها بقية الأنظمة الفرعية الأخرى الاقتصادية والإدارية وبالتبعية النظام الاجتماعي ، ونعمد في هذه الجزئية إلي تحليل النظام الاجتماعي في الدول الإسلامية وفقاً للتوجه العقيدي ، مستهدفين من وراء ذلك إثبات فرضية قوامها انحراف النظام الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية بعد الاستقلال عن الأصول التي صاغها الرسول الكريم وطبّقها الخلفاء الراشدون ، والتأكيد علي مسلّمة مفادها أن النظام الاجتماعي في الوقت الراهن لم يعد يمثل مقوماً أو عنصراً من عناصر الحضارة الإسلامية ، لأنه خالف الأصول والأسس التي جعلت منه ذلك المقوم ، والتفصيل فيما يلي :

أولاً : خصائص عامة لفترة ما بعد الاستقلال :

اكتسبت منطقة العالم الإسلامي في الفترة التي أعقبت حصولها علي استقلالها من السيطرة الأوربية بعض الخصائص التي ميزتها عما كان سائداً من قبل ، وأتاحت الفرصة لحدوث تباينات بين دولها ، وتمحورت هذه التباينات حول ثلاثة محاور :

❖ المحور الأول : حدوث تباينات داخل التوجه الواحد :

تباينت التجارب داخل التوجه الواحد ، حيث حدث تفاوت نسبي في التزام دول كل توجه في فهم واستيعاب الفكرة ، وفي صياغة التنظيمات التي تعمل علي تطبيقها ، ثم في النجاح في تحقيق الأهداف والطموحات .

❖ المحور الثاني : حدوث تباينات في مستوى الإنماء والإحداث داخل كل توجه وبين التوجهات :

أيضاً حدثت تباينات واضحة فيما يتعلق بمستوى الإنماء والإحداث الذي أولته النظم السياسية اهتماماً بالغاً ، وبرزت تلك التباينات داخل التوجه الواحد ، وكذا بين التوجهات ، وكان لهذه التباينات دلالاتها الأكيدة كنتائج نهائية علي مدى التزام كل نظام بأسس وأصول كل معتقد ، وعلي مدى كفاءة النظام السياسي ذاته ، وعلي مدى تجاوب البيئة مع تلك التوجهات .

❖ المحور الثالث : حدوث تباينات محدودة في النظم الاجتماعية داخل كل توجه ، وملموسة في النظم الاجتماعية بين كل توجه وآخر :

كذلك حدثت تباينات محدودة في النظم الاجتماعية داخل كل توجه ، وكانت تلك التباينات ناتجة عن التفاوت النسبي بين الأنظمة السياسية في التأثير علي أنظمتها الاجتماعية من خلال سياسات وخطط الإنماء والإحداث ، وفي ذات الوقت كانت هناك تباينات ملموسة في النظم الاجتماعية بين كل توجه وآخر ، وذلك ناتج عن التفاوت الأساسي بين التوجهات .

إن جملة التباينات المشار إليها جعلت من الصعب الحديث عن تناظر النظم الاجتماعية في فترة ما بعد الاستقلال عن السيطرة الأوربية ، بل جعلت من الضروري متابعة النظم الاجتماعية في كل توجه عقيدي لاستنباط القواسم المشتركة فيما بينها ، بل جعلت من المحتم في بعض الأحيان تحليل كل نظام اجتماعي علي حدة داخل التوجه الواحد ، نظراً للاختلافات بين تلك الأنظمة .

ثانياً : النظام الاجتماعي في الدول ذات التوجهات الفردية :

بالرغم من أن النظام الاجتماعي هو دائماً صدى لكافة الأنظمة الفرعية الأخرى السياسية والاقتصادية والثقافية .. الخ ، إلا أننا لسنا معنيين بتناول تلك الأنظمة ، فهذا ليس موضعها، ولكننا معنيون بالتقاط خصائص النظام الاجتماعي من وسط ذلك الحشد من الأنظمة، لارتباطه بالحضارة من جهة كونه مقوماً وعنصراً من عناصرها ، وذلك من خلال الآتي :

❖ **عناصر المجتمع :**

في الدول ذات التوجهات الفردية ، وكذا في الدول ذات التوجهات الأخرى ، تحددت بشكل قاطع وفاصل عناصر المجتمع في عنصر واحد ، وسبب ذلك معلوم وهو أن كل عنصر من عناصر الدولة الإسلامية تجمعت وتكتلت — كما سبق الإيضاح — في رقعة جغرافية معينة ذات حدود فاصلة ، وكان الأغلب الأعم أن يتجمع من ينتمون إلي عنصر واحد في دولة واحدة ، إلا أنه في هذا السياق العام برزت وضعيتان اتسمتا بالاستمرارية وهما :

- الوضعية الأولى :

أن يوجد أكثر من عنصر في دولة واحدة ، وفي هذه الوضعية يمثل أحد العناصر الأغلبية ويمثل العنصر الآخر الأقلية ، وتسبب الأقليات المنتشرة في كل من العراق وإيران وتركيا كثيراً من المتاعب لتلك الدول ، ولو أن أفغانستان لا تعاني من هذه المشكلة لأنها خليط شبه متوازن من العناصر المختلفة ، وكذلك تعايش جمهوريات آسيا الوسطى التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي هذه الوضعية ، ولكنها تتغلب علي آثارها .

– الوضعية الثانية :

أن يتوزع العنصر الواحد علي أكثر من دولة ، وهي وضعية العرب الذين يشكلون اثنتين وعشرين دولة ذات حدود مستقلة ، ولا توجد في الدول العربية أقليات عرقية إلا في جنوب السودان ! ! .

مفاد ما تقدم أن المجتمع في الدول الإسلامية لم يعد يجمع خليطاً من العناصر ، مثلما كان الوضع في دولة الرسول الكريم ثم في دولة الخلفاء ثم في العصرين الأموي والعباسي ، وينطبق ما تقدم علي المجتمعات التي تنتمي للتوجه الفردي والتي تنتمي للتوجه الشمولي .

❖ طبقات المجتمع :

ينبغي التنبيه إلي أننا لسنا معنيين بأي حال من الأحوال بالتعرض للأنظمة السياسية أو الاقتصادية في الدول الإسلامية التي تنتمي إلي التوجهين الفردي والشمولي ، ولكننا لا نفعل أكثر من مواصلة متابعتنا لمفردات وتفاعلات النظام الاجتماعي في تلك الدول ، لقياس مدى انحراف ذلك النظام عن النموذج الذي وضعه الرسول الكريم معياراً دائماً وأبدياً للمجتمع المسلم ، الذي ينشد الحياة الطيبة التي أرادها الخالق لعباده .

وعن الطبقات الاجتماعية في الدول ذات التوجهات الفردية ، فقد كان الانقسام الطبقي لأفراد المجتمع أكثر وضوحاً وتحديداً من نظيره في المجتمع ذى التوجه الشمولي ، ولنقل بدقة أن التوجهات الفردية والشمولية لم تُعرف في العالم الإسلامي بشكلها الدقيق ونصها الأصولي ، بل كانت تلك التوجهات مقتربات إلي تلك التوجهات الأصولية ، فلم تكن تعدو خليطاً غير منسق أو محسوب من الابتكارات القومية والإضافات الذاتية ، وأخيراً الخطوط العريضة للتوجهات الأصولية .

والثابت أن التغييرات التي أعقبت الحصول علي الاستقلال من السيطرة الأوربية كانت أكثر وضوحاً وشمولاً لمفردات المجتمع ومكوناته ، كما كانت كذلك أكثر حدة وسرعة في المجتمعات ذات التوجه الشمولي عنها في المجتمعات ذات التوجه الفردي ، وترجع أسباب ذلك بالأساس إلي أن المجتمعات ذات التوجه الشمولي كانت حريصة علي إحداث تحولات جذرية تقطع كافة أواصرها بالمجتمع القديم الذي سبق الحصول علي الاستقلال ، معتبرةً ذلك المجتمع ردة ورجعة للخلف ورمزاً من رموز التخلف والرجعية ، في حين نظرت المجتمعات ذات التوجهات الفردية إلي المستجدات والمتغيرات بمنظور مختلف ، فقد سلّمت بالتغيير التدريجي، وخططت لإنماء وإحداث المجتمع الذي كان قبل الاستقلال ، ولم تقطع وشائجها به ، بل اعتبرت ظروف المجتمع قبل الاستقلال منطلقات للتطوير والإحداث فيما بعد الاستقلال ، ولا يخفى ما لقاه هذا النهج من تأثير وتزكية من القوى الغربية الصاعدة في ذلك الوقت وهي الولايات المتحدة الأمريكية .

أما بالنسبة إلي التقسيم الطبقي الذي ارتسمت معالمه بعد فترات وجيزة من الحصول علي الاستقلال ، والسير الحثيث في طريق الإنماء والإحداث ، فيمكن تناوله في الآتي :

– طبقة الملاك والأغنياء :

لم تؤثّر كثيراً سياسات الإنماء وبرامج الإصلاح التي أجرتها الأنظمة ذات التوجهات الفردية في صلب وقوام هذه الطبقة ، وبالتالي فلم تختلف كثيراً عما كان سائداً قبل الاستقلال ، وإن كانت قد أجرت بعض التعديلات والتحويرات في بنيتها وآليات تعاملها مع الواقع ومستجداته ، والملاك هم المالكون لمصادر الثروة في المجتمع ، والأغنياء هم المتحصلون علي القسط الأكبر من نتاج تلك المصادر ، وقد يجمع الأفراد بين ملكية مصادر الثروة والغنى .

وقد ضمت هذه الطبقة ملاك الأراضي الزراعية وأصحاب المصانع والشركات وكبار التجار ، وكانت هناك علاقة محدودة بين المتنفذين من كبار رجال الدولة ، والانخراط في هذه الطبقة، حيث استغل النفوذ والسلطة في التملك والثراء في حالات ليست كثيرة .

ولم يلاحظ استغلال أفراد هذه الطبقة لما يملكونه من مظاهر النعمة والترف استغلالاً سيئاً أو مستفزاً لأفراد المجتمع من الطبقات الأخرى ، إلا في حالات قليلة ، وذلك للوعي النسبي الذي اتسم به أفراد هذه الطبقة ، وكذا الحزم الملحوظ الذي كانت تمارسه النظم السياسية تجاه هؤلاء الأفراد .

والبحث في أصول وجذور أفراد هذه الطبقة ينتهي إلي أن معظم هؤلاء الأفراد ينتمون إلي هذه الطبقة منذ فترة طويلة قبل الحصول علي الاستقلال ، إلا أنه بعد الحصول علي الاستقلال دخلت عناصر جديدة إلي طبقة الأغنياء ، وذلك يؤشر إلي انفتاح هذه الطبقة وإمكانية الانتقال إليها من الطبقات الأخرى ، وما من شك في أن اكتساب المجتمع لخاصية الحراك الاجتماعي هذه تعد إحدى نتائج الاستقلال عن السيطرة الأوربية ، إضافةً إلي مؤثرات الإنماء والإحداث التي استفاد من نتائجها البعض وقفزوا إلي الطبقة الأعلى .

ثم مواصلة البحث في قيم وأفكار وسلوكات هذه الطبقة ، يوصّل إلي أنها ذات طابع محافظ، تهتم بالأصول وتحافظ علي القديم ، وتتمتع بقيم ذات هوية إسلامية برز منها أدباء ومفكرون وصناع رأي يعتد بهم ، وتهتم بالتعليم العالي ، وبالاطلاع علي مصادر الثقافة الأوربية ، ومنها الكثيرون الذين تأثروا بالثقافة الأوربية إلي درجة التغرب ، وبالرغم مما تقدم لم يعرف عن هذه الطبقة إنها قدمت ما يعتد به للثقافة الإسلامية ، أو حرّضت علي الرجوع إلي الأصول والمصادر إلا في القليل النادر ، ولكن أُثر عنها أنها أفرزت فواعل حاولت إيجاد توليفة بين طرائق وأساليب الفكر الغربي والثقافة الإسلامية .

إذا كان ما تقدم هو الشكل التقليدي لطبقة الأغنياء في المجتمعات ذات التوجهات الفردية ، فلقد استجد شكل آخر لطبقة الأغنياء ، جاء إفرازاً لتحول بعض المجتمعات من التوجهات الشمولية إلي التوجهات الفردية ، وكان مسخاً لهذه الطبقة حيث اغتنى أشخاص بطرق غير مشروعة وغير معهودة وباتوا يمثلون الطبقة الغنية ، فهم أناس لا أصل لهم ولا تاريخ استغلوا ما حلّ عليهم من ثراء غير مبرر في الإتيان بأفعال وممارسات لا تلقي من المجتمع إلا النفور والاشمئزاز ، أقحموا علي المجتمعات أفكاراً وسلوكات بعيدة كل البعد عن قيمه وأصوله .

لم يكن لهذه الطبقة إضافات إلا العبث بقيم المجتمع وقلب موازينه ! ، وكان المثال الصارخ علي ما تقدم هو وضع مصر منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين ، حيث شرع المجتمع المصري في التحول من التوجه الشمولي الذي وضع أسسه عبد الناصر إلي التوجه الفردي الذي قاده السادات واستهله بسياسة الانفتاح الاقتصادي ! ! .

– الطبقة الوسطى :

اتسع حجم الطبقة الوسطى في المجتمعات الإسلامية التي تبنت توجهات فردية بعد الاستقلال عن السيطرة الأوربية ، نتيجة التطورات التي شهدتها تلك المجتمعات ، ونجاح سياسات الإنماء والإحداث التي كان لها مردودات ملموسة ، في الوقت الذي تمتعت تلك الطبقة بمرونة وقابلية علي استقبال أفراد وشرائح من الطبقة الدنيا .

ويمكن القول بأن هذه الطبقة تمثل عصب المجتمع ، فهي تمثل كافة الفئات والشرائح والمهن والحرف والأعمال الحكومية والخاصة ، وتعكس في ذات الوقت ظروف المجتمع من تقدم ورقي في كافة المجالات المادية والروحية والفكرية .

وتتسم هذه الطبقة في المعتاد باعتدالها الفكري ، فهي تميل إلي المحافظة والتقليدية ، وإن كانت تحوى تيارات تتجه بقوة نحو الراديكالية والتغيير السريع ، وأفرزت هذه الطبقة حشداً من المثقفين معظمهم من المتغربين الذين تلقوا تعليمهم في أوربا والغرب ، وانبهروا بحضارته وثقافته وباتوا يروجون للتوجه الفردي " المعدّل " .

كثيراً ما تعلن هذه الطبقة عن عدم رضاها عن الأوضاع السياسية والاقتصادية بتغييرات فكرية أو إجراءات نقابية ، وهي تملك الأدوات التي تجعل منها قوة مؤثرة وضاغطة علي صانع القرار في معظم دول التوجه الفردي الإسلامية .

بالرغم من أن المرور أو الحراك من الطبقة الوسطى إلي طبقة الأغنياء والملاك غير محظور ، إلا أن التحرك صعوداً في اتجاه الطبقة الأعلى لا يتم بسرعة أو تواتر ، وذلك نابع عن عجز أفراد الطبقة الوسطى عن امتلاك مقدرات الانتقال إلي الأعلى ، وهي تنحصر تحديداً في الثراء المادي ، الذي لا تحققه المؤهلات العلمية أو الملكات الفكرية أو حتى المناصب الوظيفية ، وهي أهم ما تملكه صفوة الطبقة الوسطى .

تعتبر الطبقة الوسطى من أهم القوى الاجتماعية المحافظة علي قيم المجتمع وأخلاقه ، وتميل إلي الحفاظ علي العادات الاجتماعية والموروثات الحضارية والثقافية ذات الطابع القومي الإقليمي، وتجد القيم الإسلامية انتشاراً لدى أفراد هذه الطبقة ولكن دون عمق أو تركيز ، ويتمسك معظم أفراد هذه الطبقة في الدول الإسلامية بالدين الإسلامي كشعيرة وعبادة ، ويواظبون علي ذلك بشكل ملفت يصل أحياناً إلي حد التشدد ، ولكنهم بعيدون كل البعد عن الطروحات الإسلامية أو الطرح الإسلامي الأصيل بخصوص تنظيم وترتيب شئون الحياة ، ويقتنعون بأن نمط الحياة الغربية هو الأنسب لمجتمعاتهم وأكثر دفعاً لها في اتجاه التطور .

يلاحظ أن طبقة الأغنياء والملاك أكثر وعياً وإدراكاً لمصالحها ومتطلباتها من مصالح المجتمع والتطورات والمنعطفات التي يمر بها ، أما الطبقة الوسطى فهي أكثر الطبقات وعياً بمصالح المجتمع وإحساساً بظروف الطبقة الدنيا وتعبيراً عن شعورها بالحرمان ، وعادة ما تتحدث تلك الطبقة من خلال النابهين فيها وصناع الرأي والمفكرين باسم المجتمع والطبقة الدنيا .

– الطبقة الدنيا :

الطبقة الدنيا في المجتمعات الإسلامية ذات التوجه الفردي هي أقل الطبقات استفادة من النتائج والمردودات التي أعقبت برامج الإنماء والإحداث التي تبنتها النظم السياسية بعد الاستقلال عن السيطرة الأوربية ، بالرغم من أن تلك النظم ترفع دائماً شعار العمل لمصلحة هذه الطبقة المطحونة ، ولكن يلاحظ في ذات الوقت أن تأثير هذه الطبقة علي صناعة القرار في تنامٍ مطرد، ويخشى جانبها في كثير من الأحيان لسهولة التأثير فيها وأثارتها ضد نظمها السياسية .

تعاني هذه الطبقة من تدني مستوى الدخول في معظم المجتمعات الإسلامية ذات التوجه الفردي، وكذا انخفاض معدل التعليم بين أفرادها وانتشار الأمية ، وتعتمد هذه الطبقة بشكل شبه مطلق علي الخدمات التي توفرها الدولة بكافة أشكالها ، وقد تنامي في كثير من الدول الاتجاه نحو تقليص هذه الخدمات ، ويتزايد أفراد هذه الطبقة بمعدلات سريعة .

يعّول علي أفراد هذه الطبقة في كثير من الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية ، وإن كانت كثير من المجتمعات الإسلامية تعاني في الوقت الراهن من انتشار البطالة بين أفراد هذه الطبقة ، مما يتيح الفرصة لانتشار الجرائم والخروج علي القانون ، ناهيك عن جنوح

الأحـداث والمـشاكل الاجتماعيـة إلـي أن باتـت هـذه الطبقـة تمثـل عبئـاً ثقـيلاً علـي النظم السياسية .

وتعجز كثير من النظم السياسية عن مواجهة الأعداد المتزايدة في الطبقتين الوسطى والدنيا، واستثمار تلك الأعداد من خلال برامج وخطط إنمائية فعالة وواقعية ، مما جعلـها تواجـه أزمات تسبب لها الكثير من عدم الاستقرار السياسي الذي يهدد وجودها .

لقد لوحظ أن أعداداً كبيرة من هذه الطبقة إضافة إلي الشرائح الـدنيا مـن الطبقـة الوسـطى تمثل بيئة مواتية لانتشار الأفكار السطحية المدمرة المنسوبة إلـي الإسـلام ، الـتي تـستغل سذاجة هؤلاء وجهلهم بالدين ، وتجـرفهم في تيـار التخريـب ، ممـا يجعلـهم وبـالاً علـي مجتمعاتهم ، ومأخذاً يسهل علي أعداء الإسلام أن يأخذوه عليه .

❖ الإنماء والإحداث :

كان الإنماء والإحداث من أهم أهداف ومقاصد كافة الـدول الإسـلامية الـتي حـصلت علـي استقلالها عن السيطرة الأوربية ، إذ كان لزاماً عليها أن تحقق طموحـات وآمـال شـعوبها حتى تتحصل أنظمتها السياسية علي شـرعية تمكنهـا مـن الاسـتمرار وترسـيخ وجودهـا ، وجاءت سياسات الإنماء والإحداث متوائمة مع التوجهات التي تبنتها الدول الإسلامية .

لقد كان واضحاً أن الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي تتبنى سياسـات وبـرامج إنمائيـة تحاكي إلي حد بعيد جملة أنظمتها السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية .. الخ ، من حيث الهوية الآنيـة المعلنـة ، ولكنهـا تفتقـد الأصـول والجـذور الـتي تثبـت تأصـل تلـك السياسات والبرامج وانبعاثها من تربة مجتمعاتها وبيئاتها الذاتية ، وكان ذلك ينطبق بكل دقة علي تلك الدول التي اختارت التوجه الشمولي .

وكان واضحاً كذلك أن الدول الإسلامية بعد استقلالها عن السيطرة الأوربية تعمد إلي استيراد أنظمة ومعها سياسات وبرامج دخيلة علي شعوبها ومجتمعاتها ، وكانت الأنظمة والشعوب تدرك ذلك ، وتدرك أيضاً أنها تخلت عن هويتها المسلمة التي كان ينبغي أن تنسحب علي أنظمتها وسياساتها ، ولكنها لم تستطع الحديث إلا في حدود لعلاج هذه الإشكالية الحساسة والخطيرة في ذلك الوقت ، وكان السبب الرئيسي وراء ذلك أن من سيتحدث لن يتمكن من تقديم البديل الإسلامي عندما يُطلب منه ذلك ! ! .

وحقيقة الأمر أنه لم يقدّر للدول الإسلامية التي تبنت التوجه الفردي أن تطبق ذلك التوجه وفق أصولياته سياسياً واقتصادياً وإدارياً وثقافياً ، بل تحصلت علي نُتَف متناسقة مرة وغير متناسقة أخرى من مفردات ذلك التوجه ، إلي حد أنها قد شوهته في بعض الحالات حسب ادعاءات أربابه .

بشكل أو بآخر شرعت الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي في تطبيق خطط وسياسات إنمائية تعتمد علي القطاع الخاص بشكل أساسي ، إلي جانب بعض المبادئ الأخرى التي تم انتقاؤها لسد الثغرات أو أداء مهمة وقتية استوجبها الصراع العقيدي مع التوجه الشمولي ! .

ونظراً للتباينات التي برزت بشكل واضح بين الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي في تطبيق رأسمالية ذلك التوجه ، من حيث مدى الالتزام بالأصول ، وشمولية تطبيق المنهج فيما يتعلق بالإنماء والإحداث ، تباينت كذلك النتائج والمخرجات ، وجاءت في معظم الحالات متواضعة، جعلت من الصعب مقارنة تلك النتائج بمثيلاتها في جنوب شرق آسيا مثلاً أو في مناطق أخرى ، بالرغم من الأسبقية الزمنية للتجارب الإسلامية ، التي بدأت في الأغلب الأعم منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين .

ولعل النتائج المتواضعة والمعطيات القزمية الناتجة عن سياسات وخطط الإنماء كانت وراء احتفاظ معظم دول المنطقة بوضعيتها من التخلف ، وكانت الاستثناءات في هذا الصدد محدودة ، ولسنا معنيين في هذا الموضع بمناقشة أسباب محدودية المخرجات ، ولكن هدفنا الأساسي هو استخلاص النتيجة التي سجلّناها أعلاه والمتعلقة بشحة عطاء خطط الإنماء والإحداث الناتجة عن رأسمالية المذهب الفردي في الدول الإسلامية .

❖ مركز المرأة في الأسرة والمجتمع :

لقد عمّت نتائج الإنماء بالرغم من محدوديتها جوانب ومناحي الحياة في المجتمعات ذات التوجه الفردي ، ولكنها تباينت من جانب إلي آخر في أشكالها ، وكذا في ثباتها وتأصلها في أعماق تلك المجتمعات ، ولم يكن حظ المرأة من نتائج الإنماء بالذي تُحسد عليه ، ولكن المحصلة النهائية أن يد التغيير قد امتدت إلي وضعها وظروفها التي كانت قد آلت إليها في حقب التفكك والانهيار ، ويمكن التعرض لجملة التغييرات التي اعترت وضع المرأة في المجتمعات الإسلامية التي أخذت بالتوجه الفردي فيما يلي :

– لقد كان لسياسات وخطط الإنماء والإحداث أثرها في تغيير وضع المرأة في تلك المجتمعات، ولكن الملاحظ أن ذلك التغيير كان شكلياً مس قشور وأغلفة ذلك الوضع ولم يتجاوز تلك القشور والأغلفة إلي العمق والأصل وهو جوهر التغيير المقصود ، تغيير الفكر والسلوك .

– كان التغيير بوضعه السطحي والمحدود غير متوازن جغرافياً ، حيث استأثرت عاصمة الدولة والمدن الكبرى بالنصيب الأكبر منه ، في حين لم يصب بقية إقليم الدولة إلا الفتات ، كما كان غير متوازن اجتماعياً ، فاختلف حجماً وعمقاً من طبقة إلي أخرى ، حتى داخل الطبقة الواحدة اختلف من شريحة إلي أخرى .

– كان التغيير الذي أُقحم علي وضع المرأة المسلمة هو نتاج لسياسات وخطط انماء غربية ، كما تزامن وتوازى مع تلك الخطط والسياسات عملية انفتاح لا نظير لها تمت بشكل متعمد علي المجتمعات والحياة الغربية ، فكانت النتائج تقود في المعتاد إلي تنافر يتطور إلي صدام عنيف بين نمط تلك المجتمعات وحياتها وبين القيم الإسلامية التي ضجت بالشكوى واستغاثت من وطأة الجور وهول التعدي ! ! ، وكانت المرأة المسلمة لا حول لها ولا قوة تصطلي بنيران التغيير بين مطرقة الغزو المدمر والاختراق الخبيث وسندان المروّجين للتقدم الداعين إلي التحرر، ولم تكن الحرية المنشودة إلا وبالاً اكتوى بنيرانه الجميع ! .

– كان للنداءات والمطالبات التي خرجت من داخل الدول الإسلامية لتعديل وضع المرأة وتصحيح مسارها دور يعتد به في التغييرات التي لحقت فعلياً بذلك الوضع ، فلقد خرجت تلك النداءات في حماس اكتسب زخمه من إجماع شعبي يحكمه الاندفاع غير الواعي في اتجاه التغيير غير المحسوب ، يرافقها إذعان نظمي ومؤسسي ، لم يكن في مقدوره أن يقف في وجهها حتى لا يفقد صدقيته وعزمه علي الإنماء والتغيير اللذين يمثلان أساس وجوهر شرعية تلك النظم والمؤسسات ، وانجرف الجميع في تيار أفضى بهم إلي عواقب غير محمودة .

– وكان الجميع يعلم علم اليقين أن التغيير المقصود في وضع المرأة المسلمة لا يتم علي أسس وأصول إسلامية ، وأن النتائج ليست هي المقصودة والمرغوب فيها ، ولكن قلة قليلة هي التي أيقنت انحراف النهج وسوء المنقلب ، ولعلها حذّرت إلا أن خطابها لم يصل في غمرة الأحداث وجلبة الركب الميمم شطر الحرية المزعومة ! .

– لقد ظل هناك أولو بقية يتمسكون بالقيم الإسلامية ، وينافحون عن موقفهم أمام جحفل التغيير وهجومه الشرس ، والملفت أن ثمة مفارقة جديرة بالاعتبار مفادها أنه في الوقت الذي تشتد هجمة التغيير ، ويزداد وقعه ووتيرته ، وتنتشر آثاره في عموم المجتمع

النسائي الإسلامي، يزداد تمسك الراسخين بالقيم الإسلامية عمقاً وصلابة وحجماً ومهابة .

– إن الباحث المنقب في مفردات التغيير وجوانبه التي لحقت بوضع المرأة المسلمة في المجتمعات الإسلامية التي اتجهت إلي الحياة الغربية ومدنيتها الجوفاء ، ليصل إلي نتائج قاطعة تؤكد إصابة المجتمعات الإسلامية بحالة من الإحباط وخيبة الأمل العميقة من جراء المردود السقيم والجدوى الهزيلة اللتين جناهما رواد التغيير وأئمة التغرب ، لقد نادوا بتعليم المرأة فتعلمت وبلغت من العلم أعلى درجاته ، ثم جاهدوا من أجل عمل المرأة فاقتحمت كافة المجالات ، وامتهنت جميع المهن ، ولكن مع العلم تعلمت الرقص والسفور والتبرج والخروج علي الحياء ، ومع العمل ترجّلت وفقدت أنوثتها وهي أهم ما ميزها بها الخالق ، ومع المسئوليات والأعباء نسيت أمومتها واستنكفت من الحمل والولادة والرضاعة والتربية وهي أعظم ما اختصها به الحق تبارك وتعالى ، فأين ذلك من النهج الإسلامي الذي أعاد لها اعتبارها ووضعها في مكانها الصحيح ، ومنحها كافة الحقوق ، وسيّجها بحقها في التعفف وصون نفسها وكرامتها من الابتذال ، وحصّنها بالقيم الإسلامية التي تحميها من الجموح والمروق والتمرد علي مشيئة الله ومراده في خلقه ، والتنصل من المهام والوظائف التي أهّلها الله لها خِلقياً ونفسياً ، وسوف لا تشعر المرأة المسلمة بالطمأنينة والسكينة أبداً ، إلا إذا رجعت إلي طبيعتها وفطرتها ، واصطلحت مع القيم الإسلامية عندها ستشعر بالانسجام والتناغم بين سجيتها السليمة ونفسها السوية وطلاقة القدرة الإلهية ، وتُقبل علي الحياة بنفس راضية وروح شفافة وفكر رشيد .

❖ **أخلاق وعادات المجتمع والقيم الإسلامية :**

في هذه الجزئية نحاول الغوص في أعماق المجتمعات الإسلامية والتنقيب بين مفرداتها عن الأخلاق والعادات والتقاليد والقيم الإسلامية ، وكيف تأثرت هذه المنظومة المركبة ذات

الأبعاد الاجتماعية والنفسية والفكرية والثقافية المتداخلة بالتغييرات التي طرأت علي تلك المجتمعات واعترت بنيتها ، وقدّر لها إعادة تشكيل نظامها بشكل نأى به عن النموذج والمثال الذي صاغه الرسول الكريم ، وتم تفعيله في دولة الخلفاء الراشدين ، ثم في دولة الأمويين ودولة العباسيين من بعدهم .

وما من شك في أن رصد جملة التأثيرات التي دخلت علي منظومة الأخلاق والعادات والتقاليد والقيم الإسلامية ، لا يتم إلا من خلال التحليل والتشريح لتلك الجزئيات ، وهي في وضع الحركة والتفاعل والتعاطي مع تيارات التغيير ، التي هبت علي المجتمع من الخارج ومن الداخل ، ويمكن متابعة مسار ذلك التحليل ، واستخلاص نتائجه من خلال ما يلي :

– التغيير .. البواعث والمصادر :

يمثل التغيير العنصر الأساسى والمهم في التحول الذي طرأ علي " منظومة الوعي الاجتماعي " المتمثلة في الأخلاق والعادات والتقاليد والقيم الإسلامية ، وكان لذلك التغيير بواعثه ، كما كانت له كذلك مصادره ، ونذكر تلك البواعث والمصادر في ما يلي :

• بواعث التغيير : تتمثل بواعث التغيير في عدة محفزات ومثيرات ، تكاتفت جميعها في فرض وضعية التغيير التي اعترت المجتمعات الإسلامية بعد استقلالها عن السيطرة الأوربية ، ونشير إلي تلك البواعث في التالي :

○ الأنظمة السياسية : لقد وجدت الأنظمة السياسية نفسها مضطرة إلي السير في ركاب التغيير تحت دعوى الإنماء والإحداث ، ولم يكن باستطاعتها التراجع أو التردد ، فهي مطالبة بالإنماء والإحداث أمام مجتمعاتها ، كما أنها لابد أن تذعن لحركة التاريخ التي تتجه بالعالم صوب حتمية التقدم والتطور .

○ المجتمعات الإسلامية : تفاعلت المجتمعات الإسلامية مع أنظمتها السياسية ، وتلاقت إرادة الأولى مع رغبة الثانية ، وبات التغيير إرادة اجتماعية ومطلباً سياسياً ، فالمجتمع يحدوه طموح في حياة جديدة تنتشله من التخلف ، والنظام السياسي يرغب في شرعية يرسخها التغيير والإنماء .

○ التطور التاريخي والتقدم البشري : لقد بدا أن العالم والإنسانية جمعاء تسير في اتجاه التطور الذي مفاده الانتقال من طور إلي آخر ، فهذه هي حركة التاريخ التي لا تكف عن دفع البشرية إلي المقدّر لها من التقدم والتطور والذي ينتهي بمصيرها المحتوم ، ولم يكن في استطاعة أي نظام سياسي أو مجتمع من المجتمعات أن يقف في طريق حركة التاريخ .

○ المجتمعات الغربية : كانت المجتمعات الغربية تمثل أحد البواعث المهمة علي التغيير في المجتمعات الإسلامية ، فلقد تابعت تلك المجتمعات بعزم ومضاء فرصه التغيير علي الدول الإسلامية نظماً وشعوباً ، من خلال سياسات وآليات عديدة ، سنأتي عليها بعد قليل .

* مصادر التغيير : كما كان للتغيير بواعثه ، كان له كذلك مصادره ، ولقد توزعت مصادر التغيير علي مصدريين :

○ المصدر الأول : التغيير من الداخل ، كان التغيير من الداخل تعبيراً عن رغبة دفينة مرة ومعلنة أخرى في استجابة الأسس والأصول الدينية والأخلاقية التي تعتمد عليها المجتمعات الإسلامية للتطور التاريخي والتقدم البشري ، من خلال تطوير طروحات تملك آليات قادرة علي التواؤم مع متغيرات التطور ومستجدات التقدم ، وعندما لم يقدّر لتلك الأسس والأصول أن تسعف المجتمعات الإسلامية بالطرح المطلوب ، لم يكن أمام تلك المجتمعات من بد إلاّ قبول البدائل الوافدة من الخارج .

إضافة إلي ما تقدم اضطرت المجتمعات الإسلامية أمام عدم استجابة الأسس والأصول إلي البحث في ذاكرتها الجماعية عن قيم وأخلاقيات وعادات وتقاليد وإعادة بعثها من جديد ليصبح التغيير نابعاً من الداخل ، وتعبر تلك الموروثات عن خصوصية تلك المجتمعات ، ولم تكن العملية إلا بحثاً عن الذات وإرضاءً لها واعترافاً بقدرتها علي التغيير .

○ المصدر الثاني : التغيير من الخارج : التغيير من الخارج مسألة ذات شجون ، وتمثل إحدى الإشكاليات الجديرة بالبحث الدقيق ، ومن ثم سنفرد لها الجزئية التالية .

- الغزو العقيدي والاختراق الثقافي [**التغيير من الخارج**] :

المتتبع للتاريخ الإسلامي يمكنه أن يكتشف أن الحملات العقيدية والاختراقات الثقافية التي شنتها المجتمعات والنظم السياسية الأوربية علي الدول الإسلامية قد بدأت منذ وقت مبكر، تتزامن مع الخروج الأوربي الأول أو الهجمة الأوربية الأولى والتي عرفت بالحملات الصليبية ، فمنذ ذلك التاريخ بدأت عمليات الغزو العقيدي والاختراق الثقافي بشكل مرتب ومحسوب ، ويمكننا متابعة ذلك في عجالة من خلال ما يلي :

* كانت أوربا قد بدأت تستيقظ من سباتها العميق ، وشرعت في تشييد صرح حضاري، وإنماء رصيد ثقافي علي المقتبسات الإسلامية ، ومن ثم بدأت تملك ذاتاً حضارية مميزة ومنطقاً ثقافياً خاصاً بها ، وأضفت علي الاثنين صفتها وطابعها ، وبدأت في تصديرهما كممتلكات تنفرد بها .

* في تلك الأثناء كان نجم الحضارة الإسلامية في طريقه إلي الأفول ، وكان معين الثقافة الإسلامية قد أوشك علي النضوب ، وكانت بداية عصور التفكك والانهيار ، وكانت أوروبا في سباق مع الزمن من أجل الإثراء الحضاري والاغتناء الثقافي .

* بدأ الغزو العقيدي أو بالأحرى التسرب أو التسلل والاختراق الثقافي الأوروبي في هذه الآونة علي استحياء ، لأن الحضارة الإسلامية كانت لا تزال تتحدث عن نفسها والثقافة الإسلامية لم تنفك تقول كلمتها ، ولم تكن حضارة أوروبا وثقافتها قد اشتد عودهما بعد وامتلكا القوة التي تمكنهما من الهجوم بشراسة .

* كانت التطورات تسير بشكل متواتر ومطرد ، فأوروبا تزداد قوة حضارياً وثقافياً والدولة الإسلامية تزداد ضعفاً حضارياً وثقافياً إلي أن بلغ الأمر مداه ، وبدأت الهجمة الأوروبية الثانية أو الخروج الأوروبي الكبير ، ووقعت كل أجزاء الدولة الإسلامية تحت سيطرة الدول الأوروبية ، وكان الغزو العقيدي والاختراق الثقافي أكثر ضراوة .

* ثم واصل الغزو والاختراق هجومهما المدمر بعد استقلال الدول الإسلامية عن السيطرة الأوروبية ، تحت أشكال وصور شتى استهدفا بالأساس العقيدة والثقافة الإسلامية ، ثم الأخلاق والعادات والتقاليد ، وليس ثمة حديث عن الحضارة لأنها لم تعد سوى تاريخ وماضي .

إذا كان ما تقدم بمثابة متابعة سريعة لتاريخ الغزو العقيدي والاختراق الثقافي الأوربي للدول والمجتمعات الإسلامية وممتلكاتها الحضارية والثقافية ، فسوف نركز علي المرحلة الأخيرة لذلك الغزو والاختراق ، وهي التي بدأت منذ حصول الدول الإسلامية علي استقلالها عن السيطرة الأوروبية ، حيث تما في منطلقات متتابعة علي النحو التالي :

* إبهار الحضارة والثقافة الغربية : وقد تم ذلك الإبهار عبر وسائل الإعلام بكافة أشكالها ومن خلال قنوات رسمية وغير رسمية ، وتنوع الخطاب ومضمون الرسالة وفق مستويات المخاطبين الذين تدرجوا من النظم السياسية إلي المفكرين وصناع الرأي إلي العامة ، واستخدمت لذلك سياسات وبرامج دقيقة وعلمية ، وجاءت النتائج مواتية وإيجابية وأصيب الجميع بحالة من الشَدْه والذهول .

* إبراز القيم الغربية وتلميعها : تبع ما تقدم إبراز متعمد للقيم الغربية وتلميعها ، في الوقت الذي كانت الدول الإسلامية لا تزال تعيش حالة الشدْه والذهول انبهاراً بالحضارة والثقافة الغربية ، وازداد إعجاب النظم السياسية والشعوب الإسلامية بتلك القيم والتحمس لها ، وبات الجميع مهيئين لاعتناقها .

* تشويه القيم الذاتية : كان المنطلق التالي متجسداً في قيام الدول الغربية بشن حملة ماكرة وخبيثة استهدفت الحط من القيم الذاتية للمجتمعات الإسلامية ، والتقليل من شأنها ونعتها بالتخلف ، وإيعاز أسباب تخلف تلك المجتمعات إلي تمسكها بالقيم الإسلامية .

* التنفير من القيم الإسلامية : إزاء الوهن الذي كان قد أصاب علاقة المسلمين بقيمهم، استشرت ظاهرة ازدراء أبناء الإسلام لقيمهم ، وانجرف الكثير منهم وراء ما ردده الغرب من أن القيم الإسلامية هي سبب تخلف المسلمين ، وتطور الازدراء إلي رغبة في التحلل والتنصل من تلك القيم ، وهجر الكثيرون قيمهم الإسلامية .

* تقديم القيم الغربية كبديل : أفضى المنطلق السابق إلي وضعية غريبة مفادها حالة من " الفراغ " ، حيث بات المسلمون غرباء علي قيمهم الإسلامية ، وباتت القيم الإسلامية مهجورة بدون معتنقين ، واستعذب المسلمون القيم الغربية التي زُفت إليهم ، في حين ظلت القيم الإسلامية مهجورة في انتظار عودة أصحابها إليها .

– انحسار القيم الإسلامية والتقليل من شأنها وانعدام تأثيرها :

كان من شأن الكر المعتقدي والفكري والفر النفسي والعقلي سالفا الذكر ، أن يقودا عبر وقت طال أو قصر إلي وضعية ثلاثية الأبعاد :

• تمثل بعدها الأول في انحسار حاد في القيم الإسلامية ، وانسحابها من معترك الحياة الاجتماعية ، وحدوث فراغ قيمي ، واستوى في ذلك الشق الفكري للقيم والشق التنظيمي العملي ، أي القيم كأفكار عقلية مجردة وكتنظيمات نوعية تتولى ترتيب الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية .. الخ ، وكان ذلك الانحسار نتيجة نهائية لتطور متفاقم ، بيانه كما يلي :

○ بدأ الانحسار بالتقليل من شأن المرجعيات النهائية كمصادر للطرح الهادف إلي تنظيم شئون الحياة ، حيث تم استبعاد الشريعة كمصدر للتشريعات والتنظيمات في المجتمع .

○ ثم حدثت قطيعة شبه نهائية بين الطروحات الإسلامية التي تقادمت وعفا عليها الزمن، وأفكار وسلوكات المسلمين التي اعترتها تطورات ومتغيرات لا حصر لها في كافة المجالات والمناحي .

○ تبع ذلك ، وكنتيجة للانغلاق الثقافي والانكفاء علي الذات ، إغلاق باب الاجتهاد ، وعزوف علماء الأمة عن الإبداع ، وإخراج الطروحات التي توائم تطور الحياة وتواكب متغيراتها .

○ وكان التطور الأخير هو عدم وجود نماذج ممارسة عملية أو أشكال تنظيمية للقيم الإسلامية، ترتب حياة الناس ، وتسير أمورهم وفق الطرح الإسلامي .

○ أما البعد الثاني للوضعية سابقة التبيان ، فقد تعين في التقليل من شأن القيم الإسلامية في حياة المجتمعات الإسلامية ، وقد تشكل ذلك البعد في صورتين :

□ الصورة الأولى : التقليل من شأن القيم الإسلامية كأفكار عقلية مجردة لدى كل من أفراد المجتمع وكذا النظام السياسي والأنظمة الأخرى التابعة له .

□ الصورة الثانية : التقليل من شأن القيم الإسلامية كتنظيمات أو نماذج ممارسة عملية ، يقرها النظام السياسي ، ويفرضها ويفرض الالتزام بها .

○ في حين تحدد البعد الثالث للوضعية السابقة في انعدام تـأثير القـيم الإسـلامية في حيـاة المسلمين وهو نتيجة منطقية للبعدين السابقين ، وترتب علي هذا البعد نتيجتان :

□ النتيجة الأولى : تحول الإسلام إلي شعيرة ونسك ، وانزوى بعيداً عـن معـترك الحيـاة وأصبح الإسلام لا يرتبط إلا بدور العبادة ومناسك الدين وشعائره .

□ النتيجة الثانية : انسحب الإسلام من حياة الناس كشرائع وطروحات ، تهـتم بتنظـيم وترتيب تلك الحياة وفق غايات ومقاصد قررها المشرع الإلهي .

- التعادي بين الحكومات والشعوب :

من الظواهر التي شاعت في الدول الإسلامية بعد الحصول علـي الاسـتقلال ، وتركـت أثـراً سيئاً بمجتمعات تلك الدول ظاهرة التعادي بين الحكومات والشعوب ، حيث تسود حالـة من انعدام الثقة والتوجس بين الطرفين ، وتحليل هذه الظاهرة في المجتمعات الإسلامية ، يقتضي التطرق إلي جملـة مـن الإشـكاليات ذات الطبيعـة المركبـة الـسياسية والاجتماعيـة والنفسية ، ومن هذه الإشكاليات نذكر ما يلي :

* إن الأنظمة السياسية في الدول التي تظهر فيهـا هـذه الظـاهرة لا تمثـل شـعوبها تمثـيلاً حقيقياً ، ومن ثم تسود حالة من انعدام الثقة المتبادلة بين الأنظمة والشعوب ، تجعل كـلاً منهما يظن بالآخر الظنون : فالأنظمـة تظـن أن الـشعب يـسعى لإزالتهـا ، والـشعب مـن جهته يظن أن الحكومة لا تعمل لصالحه .

* كثير من الأنظمة — كما سبق الإيضاح — ذو خلفيات عسكرية ، ومن ثم فهي تتعامل مع شعوبها بالعنف والشدة ، وتفتقد أساليب ووسائل الحوار واحترام أفراد الشعب ، مما يجعل الأفراد يكنون الكراهية والبغض لكل ما يتعلق بالنظام السياسي .

* سوء استعمال السلطة من قبل بعض أفراد النظام السياسي ، وإمعانهم في الإساءة إلي أفراد الشعب ، يجعل هؤلاء الأفراد يسحبون حكمهم علي هؤلاء الأفراد إلي النظام بكامله، ويضمرون له الحقد الدفين .

* الاعتقاد الخاطئ لدى الأنظمة السياسية بأن المجتمعات والشعوب الإسلامية هي مجتمعات متخلفة ، ولا يصلح في سياستها إلاّ أساليب الشدة والعنف ، وهذا الاعتقاد قاد إلي توسيع الهوة بين الأنظمة والشعوب ، وأوضح كذلك أن تلك الأنظمة لا تحترم آدمية وإنسانية تلك الشعوب .

* إخفاق كثير من الأنظمة السياسية في تحقيق آمال وطموحات الشعوب ، جعل الأخيرة لا تثق في أنظمتها وتتمنى زوالها .

* ظهور حالات من الاستنكار العام والسخط الشعبي احتجاجاً علي سياسات الأنظمة وسلوكاتها ، غالباً ما يؤدي إلي ردود أفعال قمعية لدى تلك الأنظمة ، تزيد الهوة بينها وبين شعوبها .

– انتشار الظواهر الغريبة والسلوكات الدخيلة والأفكار المستوردة :

عن طريق مصدري التغيير اللذين سبق الحديث عنهما ، غصت المجتمعات الإسلامية بغريب الظواهر ووافد الأفكار ودخيل السلوكات ، فالظواهر الغريبة عمت كافة مناحي الحياة دينية ودنيوية ، ولم تقتصر هذه الظواهر علي القادم من خارج الحدود ، بل شملت كذلك ظواهر مرتبطة بالموروثات الحضارية والثقافية للشعوب الإسلامية التي تسبق دخولها

الإسلام ، أما الأفكار المستوردة من المجتمعات الغربية فقد ساهمت بدور فعّال في إحداث فجوة واسعة بين أبناء المجتمعات الإسلامية وبين القيم والثقافة الإسلامية ، ولعل نتائج ذلك ونماذجه قد سبق لنا تناولها فيما مضى ، وبالنسبة إلي السلوكات الدخيلة فالحديث عنها ذو شجون وتناولها يحتاج إلي دراسة مستقلة .

- ظهور جرائم غير معهودة في المجتمعات الإسلامية :

ألفت المجتمعات الإسلامية في فترات ما بعد الاستقلال أشكالاً من الجرائم لم تعهدها تلك المجتمعات من قبل ، مثل السطو علي المال العام والاختلاس وسرقة أموال الدولة والفساد السياسي والإداري والرشوة والمحاباة والنصب والاحتيال .. الخ .

وهذه النوعية من الجرائم والشكل الذي انتشرت به أديا إلي حدوث حالة من فقدان التوازن داخل المجتمعات الإسلامية ، واهتزاز ثقة هذه المجتمعات في ذاتها وفي قيمها الإسلامية التي انسحبت منزوية في أعماق الناس ، ولا يقدرون علي البحث عنها أو استخراجها .

- الميل إلي الهروب من الواقع الاجتماعي :

لقد أصبح الواقع الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية علي اختلاف توجهاتها [الفردية والشمولية] عبئاً ثقيلاً ، ناء بحمله أفراد تلك المجتمعات ، مما ألجأها إلي الهروب من ذلك الواقع بشتى الطرق والوسائل ، وكان أهم تلك الوسائل المخدرات ووسائل تغييب العقل وإبطال مفعول الحس ، والسفر والهجرة ، وكانت عواقب ذلك وخيمة ومؤلمة .

- البطالة وإهدار مقدرات العنصر البشرى :

يدرك الجميع أن أهم مجالات الاستثمار وأجداها وأطولها نفعاً هو الاستثمار في العنصر البشرى ، فلا إنماءً ولا إحداثاً حقيقياً إلا بإنماء وإحداث العنصر البشرى ، فالإنسان هو

هدف الإنماء وهو في ذات الوقت وسيلة الإنماء الناجعة ، ولم تعر النظم السياسية الإسلامية هذه المسلّمة أدنى اهتمام ، بل أهدرت عن عمد مرة وعن إخفاق وفشل ذريع مرات تلك المقدرات ، بل صورتها في كثير من الأحيان علي أنها عبء ثقيل ، والسبب المباشر وراء ذلك أن تلك الأنظمة ومن خلال مرئياتها القاصرة لم تملك من سعة الأفق واتساع المدارك ما يمكّنها من صياغة الخطط والسياسات التي تمكنها من استغلال مقدرات العنصر البشرى ، وتحويل تلك الطاقات المهدرة إلي قوة فعّالة تمثل أهم وسائل وأدوات الإنماء والإحداث في كافة المجالات .

وكانت المحصلة النهائية لتخبط وإخفاق الأنظمة السياسية في احتواء مقدرات وطاقات العنصر البشرى هي تحوّل تلك المقدرات إلي معول هدم وقوة ضاغطة ، بل خانقة تضغط علي تلك النظم فتفقدها وعيها وصوابها وتزيد من تخبطها وتُراكم من إخفاقاتها ، وتنتشر في تلك المجتمعات البطالة بنسب تفوق أي تصور ، وتشير أكثر الإحصاءات تفاؤلاً إلي أن غول البطالة المهلك ينتشر بين أهم أعمار الحيوية والعطاء فيما بين اثنين وعشرين وسبعة وثلاثين عاماً ، وشرعت تلك الظاهرة المدمرة تفرز آثارها التي بدأت في الإتيان علي الأخضر واليابس .

لقد بذلت كثير من الأنظمة السياسية في الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي جهوداً مضنية فكرية وعملية مستهدفة إقناع نفسها والآخرين بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة والمجتمع ، وإطلاق العنان للقطاع الخاص الذي تركت له الحبل علي الغارب ليتصرف وفق مصالحه ، فتحول إلي مارد أخذ أكثر مما أعطى وأفسد أكثر مما أصلح ، وانسحبت الدولة من معترك الحياة ، وتنصلت من مسئولياتها في الإنماء والإحداث ، وصياغة الخطط الشاملة الطموحة والواقعية متوسطة وطويلة الأمد التي تمكّنها من استيعاب العنصر البشرى وتحويله إلي طاقة خلّاقة مبدعة ، إن الدولة وفق المنطق السابق لم يقدّر لها الفهم

الدقيق لعلاقة التوافق أو الاعتماد المتبادل بين دورها الذي لا ينبغي أن ينتهي أو يتقلص والقطاع الخاص الذي يجب أن يتشكل بمعايير دقيقة تحقق مصالح المجتمع والمردود الاجتماعي قبل مصالحه .[1]

– التمرد والميل إلي العنف :

كثرت في المجتمعات الإسلامية حركات التمرد الاجتماعي ، وشاعت ظاهرة الميل إلي العنف وجنوح الأحداث وانحرافات الشباب ، والتمرد الاجتماعي يقصد به تعمد الخروج علي أصيل التقاليد وثابت القيم وقويم العادات ، وبصفة خاصة بين الشباب ذكوراً وإناثاً ، والتقى ذلك التمرد مع ميل إلي العنف واستخفاف بكل ذى قيمة أصيل ، ونعته بالتخلف والتَفه ، وضمن عوامل كثيرة برزت منها ثلاثة كان لها الدور الأهم في تفشى هذه الظواهر :

* انعدام قدرة النظم السياسية وحكوماتها علي تفعيل دورها في المجتمع من خلال البحث عن دور يدرك معه الشباب أن هناك من يبحث عنهم ويهتم بهم ، وانطلاقاً من انعدام تلك القدرة وضياع ذلك الدور ، أيقن الشباب بعدم جدوى الحكومات ، وتسرب إليهم اليأس في الصلاح والإصلاح ، وأمعنوا في الخروج علي القانون والنظام .

* البطالة وإهدار مقدرات العنصر البشرى قوّت من ساعد العامل المتقدم ، ووسعت الهوة بين شرائح الشباب وبين الأنظمة السياسية ، وبات من الصعب البحث عن لغة للتفاهم بين الطرفين في أجواء معبقة بانعدام الثقة والتوجس .

---

[1] . لتفصيل أكثر يمكن الرجوع إلي المجلد الثاني من موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة : الاقتصاد الإسلامي ونموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي بجزئيه الأول والثاني .

* انتشار الأفكار والسلوكات الدخيلة زادت الطين بلة ، حيث بدت المجتمعات الإسلامية صدى لغريب الأفكار ومستهجن السلوك ، اعتملت هذه العوامل مع كثير غيرها وأفرزت ظاهرة التمرد والميل إلي العنف التي انتشرت في كثير من المجتمعات الإسلامية .

- ظهور حركات الإرهاب والتخريب ذات الشكل الديني :

كذلك برزت إحدى أهم الظواهر الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية وهي ظاهرة الإرهاب والتخريب باسم الدين وتحت شعاره ، وهذه الظاهرة لا تدرس أو تحلل إلا في هذا السياق الذي أدرجناها فيه كمفردة من مفردات المجتمع الإسلامي في هذه المرحلة الخطيرة والحساسة، حيث تفاعلت هذه المفردة مع غيرها من المفردات ، وتضافرت من أجل تشويه المجتمع الإسلامي ، ووصمه بالسمات والخصائص التي جاهد الآخرون منذ قرون من أجل وصمه بها نكاية وتنكيلاً .[1]

أن ظهور حركات التخريب والإرهاب ذات الشكل الديني هي نتاج لتراكم ضخم وتفاعل طويل المزيج مركب من التداعيات داخل المجتمعات الإسلامية أساسه وجوهره التخلي عن الطروحات المستنبطة مباشرة من الإطار المرجعي النهائي للإسلام وهو الشريعة الإسلامية ونماذج الممارسة العملية في دولة الرسول والخلفاء الراشدين .

ولعل استقراءً ممحصاً للتاريخ الإسلامي كفيل بأن يبرز هذه الحقيقة بشكل لا مراء فيه ، فعلي مدى هذا التاريخ لم تنتشر هذه الحركات ولم تنم وتفرز آثارها إلا عندما يبتعد المسلمون عن إطارهم المرجعي ، وكلما اتسعت الهوة سنحت الفرصة لظهور تلك الحركات ، فهي تعمل دائماً علي شغل ذلك الفراغ ، وتقديم نفسها كبديل وحلقة وصل تربط المسلمين بمرجعيتهم ، إلا أنها غالباً ما تسيء القيام بدور الوسيط ، فتدخل البدع

[1] . لتفصيل أكثر حول هذه الجزئية يمكن الرجوع إلي موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة، المجلد التاسع : العلاقات الدولية في الإسلام ، الجزء العاشر : الإرهاب .

والضلالات وتسير بالمسلمين الذين يتبعونها في طريق الغواية ، فكل من قام بدور الوسيط وقدّم نفسه كبديل ، لقيادة المسلمين وإعادتهم إلي مرجعيتهم لم يكن علي علم وفهم بأمور الدين والدنيا معاً يمكّنه من القيام بذلك الدور ، ومن ثم أساء للإسلام وطور ذلك الدور لاكتساب الأمجاد الشخصية والمآرب الذاتية .

وإذا قصرنا التحليل في هذا الموضع علي حركات التخريب والإرهاب في المجتمعات الإسلامية في الوقت الراهن ، فسوف ندفع بجملة من الظواهر والتداعيات والمتغيرات ، تجمعت في خليط مركب ، وأفرزت ثم ساعدت تلك الحركات علي أن تترعرع ويشتد عودها وتثمر ما لا يسمن ولا يغني من جوع ! ، وتوضيح ذلك من خلال الآتي :

* لقد تعمّق واشتد جهل كثير من الأنظمة السياسية في الدول الإسلامية بالدين وطروحاته من أجل تنظيم الحياة وترتيب شئون المجتمع ، وترتب علي ذلك الجهل تجاهل مقصود أو غير مقصود لاستدعاء تلك الطروحات وتمكينها من القيام بدورها ، وكان ذلك حرياً بأن يرسم صورة غير سوية لهذه الأنظمة في عقول ووجدان شعوبها ، استثمرت فيما بعد لغير مصلحة الجميع .

* اختفاء " ثلة الراسخين في العلم " موضع ثقة الأمة وضميرها الذي لا يغفو ، الذين يقع علي كاهلهم تبعة تقديم الطرح الإسلام في كافة شئون ونواحي الحياة ، وإقران ذلك بآليات وأدوات وضعه علي أرض الواقع .

* ما تقدم أفسح المجال لظهور فئة من " **أنصاف المتعلمين** " الذين نصبّوا أنفسهم علماء وفقهاء يصدرون الفتاوى والأحكام ، ويستمرؤون الكذب علي الله وعلي الناس ، واستغل هؤلاء جهل العامة وانتشار الظواهر الاجتماعية التي سبق الحديث عنها وبصفة خاصة البطالة بين الشباب في استقطاب أعداد كبيرة ، كذلك استثمروا الطبيعة الخاصة

للمجتمعات الإسلامية المتمثلة في الميل الطبيعي إلي التدين ، واحترام وتقديس كل ما يحمل شعار الدين، ومناصرة المتحدثين باسمه .

* تزامن مع ذلك عدم رضا طبقات وشرائح مهمة في المجتمعات الإسلامية عن نظمها السياسية وحكوماتها ، مما جعلها تهتبل الفرصة للكيد لها بتشجيع تلك الحركات ومناصرتها حتى دون أن تدرك حقيقة هويتها أو توجهاتها .

* استغلت قيادات تلك الحركات متغيرات وظروفاً إقليمية ودولية معينة لإلهاب حماس الناس وتأجيج مشاعرهم ضد قوى دولية بعينها ، مما زاد من أعداد أتباعهم ومناصريهم ، وبالفعل افلحوا في إيقاد جذوة الحقد والعداء لدى المجتمعات الإسلامية تجاه دول مثل الاتحاد السوفياتي ثم الولايات المتحدة ، وكان رد فعل تلك القوى الدولية وبالذات الولايات المتحدة استنفار كل القوى للإساءة إلي الإسلام فكراً وسلوكاً ، شعوباً وحكومات ، وتبارى ذوو الحقد الدفين والفكر المعتل المنكوس من المفكرين والساسة في إلصاق التهم بالإسلام .

* أشاع قادة حركات التخريب والإرهاب لدى أبناء المجتمعات الإسلامية ما يفيد أن الدين أداة للتغيير ولو بالوسائل العنيفة ، وأن الإرهاب أداة لتخويف أعداء الإسلام وردعهم ، فأصابوا الإسلام في مقتل ، وارتبط الدين بالعنف واتصف الإسلام بالإرهاب ، وثقلت تبعات ذوى الفكر الرشيد من أبناء الإسلام ، إذ أصبح لزاماً عليهم أن يفكوا الارتباط بين الدين والعنف ويزيلوا وصمة الإسلام بالإرهاب .

* كانت النظم السياسية ذات التوجهات الفردية أكثر مواءمة لانتشار هذه الحركات من النظم ذات التوجهات الشمولية ، لوجود نوع من التماس الفكري المحدود بين توجهات وأفكار هذه الحركات وطبيعة المجتمع ذي التوجه الفردي التي تعطى قدراً من الاعتبار

لحرية المعتقد والتعبير عن الرأي ، عكس المجتمعات ذات التوجهات الشمولية التي لا تعطى أي فرصة للتعيير عن الرأي ، ناهيك عن العداء التقليدي بين الأفكار الشمولية [الاشتراكية] والدين عموماً والإسلام خصوصاً .

– تنامي التيار الديني ذي المرجعيات الأصولية والطروحات العصرية وأدوات التعامل مع الواقع [التيار الرشيد المستنير] :

في ذات الوقت الذي كانت تزدهر الحركات المشّوشة المتباعدة عن الإسلام الصحيح ، كان ينمو علي استحياء تيار آخر جديد في بعض البلدان ، أو تجديد لأفكار استترت مع الوقت في بلدان أخرى ، ذلك كان التيار الديني ذو المرجعيات الأصولية والطروحات العصرية وأدوات التعامل مع الواقع ، ويمكن تناول بعض خصائص وسمات التيار الرشيد المستنير فيما يلي :

* لقد بدا أن " التيار الرشيد المستنير " يحوز علي صدقية رفيعة المستوى ، حيث أنه يعبر بصدق وأمانة عن الإسلام الصحيح ، منطلقاً من المرجعيات الأصولية المتمثلة في الشريعة بمصدريها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ونماذج الممارسة في دولة الرسول والخلفاء الراشدين ، مستنبطاً منها الطرح الإسلامي القادر علي التواؤم والتعاطي مع مستجدات العصر ومتغيرات الزمن ، ومستحدثاً أدوات التعامل مع الواقع لربط تلك الطروحات بمعترك الحياة .

* تعاملت كافة الأنظمة السياسية في الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي والشمولي ، ولو بدرجات متفاوتة من القبول والرضا ، مع ذلك " التيار الرشيد المستنير " المتنامي في قوته وتأثيره ، وعقلت نهجه ، وأيقنت مقاصده وغاياته ، ويؤمّل علي ذلك القبول شبه العام

أن يتمكن ذلك التيار من البدء في مسيرة العودة بالأمة إلي أصولها ومنطلقاتها ، ولو أنه في الوقت الراهن يكتفي من الإسلام بالتحقيق* دون التطبيق** .

* بالرغم من صدقية ذلك التيار وقدرته علي التحاور التي تجاوزت حدود العالم الإسلامي إلي العالم الخارجي ، إلا أنه لا يزال في حاجة إلي تدعيم قوته وتكثيف عطائه وإغزار فكره ، في شكل منظومات فكرية تتسم بالشمول والعمومية لكافة نواحي ومناشط الحياة مقرونة بأدوات التعامل مع الواقع .

* إن " التيار الرشيد المستنير " الذي يمثل أمل الأمة في الخروج بها من كبوتها ، يحتاج إلي وقت لترسيخ وجوده وتثبيت جذوره في نسيج المجتمعات الإسلامية ، ثم التلاقي مع قلوب وعقول أبناء الأمة وعناقها حتى الذوبان ، وأهمية الزمن تنبع من التبعات الثقال الملقاة علي عاتق رواد هذا التيار ، فهو يرتكز في تركيبه الفكري علي عنصر بشرى يجمع في تمكن واقتدار بين العلم بأمور الحياة والعلم بالدين ، حتى يقدّر له استنباط الأصول والأحكام الشرعية من مصادرها بما يتواءم مع المستجدات والمتغيرات ، ثم يتولى صياغة الأدوات والآليات التي بموجبها تتحول الأصول إلي أنظمة وتنظيمات فعالة .

❖ التعليم : [إحالة]*

كان التعليم من أهم مفردات النظام الاجتماعي التي نالت رعاية وعناية النظم السياسية في الدول الإسلامية بكافة توجهاتها بعد الحصول علي الاستقلال عن السيطرة الأوربية ، وكان الاعتقاد السائد في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم أن التعليم يمثل قضية محورية في المجتمعات الإسلامية ، فهو هدف سياسات وبرامج الإنماء ، وهو في ذات

* . يعنى التحقيق بالبحث في الأصوليات وقويم مبادئ الإسلام والطروحات الممهورة بآليات التطبيق.
** . أما التطبيق فيعنى بوضع الطرح الإسلامي علي أرض الواقع ومعترك الحياة في شكل أنظمة فعالة .
* . نحيل في تفصيل التعليم إلي : الجزء الخامس من هذا المجلد ، العلوم الطبيعية وتطبيقاتها .

الوقت وسيلتها الأساسية ، إلا أن ما حدث في الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين بصدد قضية التعليم كان أمراً مختلفاً ، وانطلاقاً من أهمية التعليم كمفردة من مفردات النظام الاجتماعي ، فسوف نولى أمره بعض التحليل من خلال ما يلي :

– لقد بدا واضحاً أن النظم السياسية في الدول الإسلامية ، تعويلاً علي طموحاتها في الإنماء والإحداث ، قد أولت التعليم المرتبط بالعلوم الطبيعية الحياتية اهتماماً لا نظير له فيما سواه ، وقد كانت المخرجات تضارع الاهتمام في الكيف أكثر من الكم ، فقد كان المتعلمون قليلي العدد مرتفعي الكفاية في كافة التخصصات ، وقد قدّر لهذا الرعيل الأول من حملة الشهادات الجامعية وفوق الجامعية أن يقوموا بدور مهم في عمليات الإنماء والإحداث التي خاضتها المجتمعات الإسلامية في عقدي الخمسينيات والستينيات وحتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين .

لقد كان التعليم في العشرين سنةً وخمسٍ المذكورة ذو مواصفات خاصة ، يعتمد علي الكيف أكثر من اعتماده علي كم المخرجات ، كما كان هناك تواؤم تلقائي بحكم الظروف بين مخرجات العملية التعليمية وعمليات الإنماء والإحداث في كافة المجالات ، تمم ما تقدم الاعتقاد الراسخ لدى الأنظمة السياسية بأن التعليم هو أساس الإنماء وهدفه في ذات الوقت ، ومن ثم كان التعليم يحظى فعلياً باهتمام تلك الأنظمة ويقع تحت رقابتها المباشرة ، تلاقى مع الاعتقاد الأخير سيادة مفهوم خاص عن التعليم لدى المجتمع ، إذ أصبح التعليم في المجتمعات الإسلامية بكافة توجهاتها مؤشراً قوياً للمركز الاجتماعي ، وبات الحصول علي الشهادات العلمية رمزاً للوجاهة الاجتماعية ، وشرطاً ضرورياً لتبوء المراكز والمناصب الإدارية ، التي كانت في تلك الآونة مطلباً اجتماعياً ، يغرى الكثيرين للترقي في سلم التفاضل الطبقي ، وأداة مقبولة للحراك الاجتماعي من طبقة إلي أخرى .

– إن ما تقدم من تطورات لحقت بالتعليم ومفرداته كأحد أهم محفزات الإنماء وغاياته قد خلق توجهاً تلقائياً في المجتمعات ذات التوجه الفردي ، ومتعمداً في المجتمعات ذات التوجه الشمولي، نحو إضفاء نوع من الأهمية البالغة علي التعليم والعلم الحياتي تصل إلي حد القداسة ، وقد ساهمت الدولة والمجتمع معاً في نصب هذه الهالة من الترغيب والوقار حول التعليم والعلم والمتعلمين ، وكان من شأن ذلك التوجه أن ينمى توجهاً آخر مرتبطاً به ومترتباً عليه هو التوجه العَلماني*، تزامن مع نمو التوجهين السابقين سلوك متعمد في الدول ذات التوجه الشمولي وغير متعمد في الدول ذات التوجه الفردي قلل من الاهتمام بالعلوم الدينية ، حيث تركت مناهجها علي عواهنها من التخلف والأفكار غير المجدية ، ولم يُلتفت إلي أدواتها وآلياتها التي افتقدت الفعالية ومواكبة الزمن ، واغلب الظن أن ذلك كان علي سبيل النكاية في الدين وأنصاره، والملاحظ أن المجتمع لم يبد أي اعتراض أو تململ من هذا السلوك ، فقد بهرته العَلمانية التي اختلطت وقُرنت خطأً بالعِلمانية**، والتقت هذه التوجهات وما ردفها من سلوكات مع عصبة أخرى من الظروف والسلوكات ، وكوّن الجميع كتلة من الحتميات فرضت علي التعليم والعلم الديني السير في طريق اللانفع ، وتمثلت العصابة الأخيرة من الظروف والسلوكات في إغلاق باب الاجتهاد الذي كان قد تم منذ أمد بعيد ، والدوران في فلك الموروث غير المجدي وغير المواكب لتطورات العصر ، وابتعاد الدين وعلومه عن المتغيرات والمستجدات ، وعجزه عن إمداد المجتمع بالطرح الملائم لتلك المتغيرات والمستجدات ، وغياب العنصر البشري القادر علي اقتحام العقبة واستنباط الطرح الإسلامي من الأصول والمصادر ، ولم ينم هذا العنصر إلا مؤخراً والذي تحدثنا عنه وعرفناه " بالتيار الرشيد المستنير " ، وازدهار ظاهرة التغرب والتوجه

* . التوجه العَلماني : يعني التوجه اللاديني الذي يقوم علي أساس إبعاد الدين عن معترك الحياة وانساب كل شيء للطبيعة والحياة وقصر الدين علي النسك والعبادة فقط ويرى أن العلم الحياتي هو أساس كل شيء وأساسه العقل .

** . التوجه العِلماني : هو تمجيد العلم الحياتي والعلم الديني والإسلام يحبذ هذا التوجه فهو دين عِلماني .

نحو الآخر والانبهار بحضارته وثقافته ، واللهث وراء المستورد من الأفكار والقيم والأُنظمة والتنظيمات ، والاعتقاد بأنها طوق النجاة والآلية الحتمية للتقدم والتطور .

– إلا أنه بعد فترة من الزمن وتحديداً خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، تبدلت كثير من الأحوال والظروف ، وانزلق التعليم إلي منحدر وعر لن يقدّر له الخروج منه علي الأجل المنظور ، ويمكن تقديم رصد سريع لجملة الأحوال والظروف التي تبدلت وطوّحت بالتعليم فيما يلي :

* لقد أصيبت عمليات الإنماء والإحداث في معظم الدول الإسلامية بنكبات مريعة ، فمنها ما توقف ومنها ما تضاءلت نتائجه بشكل مخجل ، واستتبع ذلك تأثر التعليم بوصفه إحدى مفردات التنمية وهدفاً من أهدافها .

* لقد فقدت النظم السياسية وأجهزة التخطيط فيها بشكل فجائي وغير مبرر القدرة علي التنسيق الذي كان قائماً بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات خطط الإنماء والإحداث ، ولعل سبب ذلك يرجع كما أسلفنا إلي توعك خطط وسياسات الإنماء التي تحولت إلي شعارات تثير السخرية والتهكم ، ولم تجد معظم الدول أمام هذا التردي من بدٍ إلا اللجؤ إلي إجراء مراجعات وإعادات نظر في المواقف والتوجهات العقيدية لحفظ ماء الوجه وذر الرماد في العيون ، وابُتكرت أفكار مثل التخصيص ، وتمجيد دور القطاع الخاص ، وإحالة القطاع العام إلي التقاعد ، وبيعه في السوق السوداء ، وهروب الدولة من تبعاتها ومسئولياتها ، وتخليها عن الشعب والمجتمع في ظروف غير مواتية ، ومعلوم أن النظم السياسية لم تقدم علي هذه المراجعات لمواقفها وسياساتها العقيدية برغبة منها ، ولكنها كانت تحت ضغوط دولية قاصمة .

* وكانت المحصلة لما تقدم تكدس جيوش الخريجين الجامعيين وما دونهم ، وبدأت المعاناة، وتراشقت الدولة والمجتمع التهم ، وأنحى كل منهما باللائمة علي الآخر ، ولاح شبح البطالة بوجهه القبيح يستنفر نذر الشؤم وشراً مستطراً .

* ما تقدم كان مآل مخرجات التعليم ، أما العملية التعليمية فقد تدنت مستوياتها ، وأخذت تئن تحت وطأة الإمكانات المحدودة والأعداد الكبيرة من طلبة العلم في كافة التخصصات، وأصبحت ميزانيات التعليم عبئاً ثقيلاً ينوء به كاهل الميزانيات العامة للدول الإسلامية .

* لقد تغيرت نظرة الجميع إلي العلم والتعلم ، فالدولة والأنظمة السياسية لا يمكن استيضاح موقفها الفكري وسلوكها العملي بعد التحولات التي انتابت مرجعياتها العقيدية تجاه التعليم، فهل هي ترغب في التعليم والعلم من أجل الإنماء ! ، أم من أجل التعلم والعلم ذاته ! ، وطلبة العلم أنفسهم في حيرة من أمرهم ، فهم يتلقون العلم للعمل به فهو إذن وسيلة للارتزاق ، وإذا لم تسنح فرصة العمل ، فالتعلم لم يكن إلا مضيعة للوقت ، والعلم كان شتات أفكار لا ترتبط بالواقع ، ونكص المجتمع علي عقبيه ، فالتبجيل الذي كان يكنه للعلم والمتعلمين لم يعد كما كان ، لقد اهتزت القيم وتزلزلت المبادئ الأخلاقية والروحية أمام طغيان المادة وعنفوانها، لقد بات العلم والتعلم يقاس بمردوده المادي وليس بفضائله القيمية الأخلاقية ، وأنحشر الجميع في كهف مظلم ، واحتدم الصراع الأزلي الأبدي مرة أخرى بين الروح والمادة، لقد حدد الإسلام موقفه مبكراً إزاء هذا الصراع وقدم طرحاً متفرداً سنوضحه في حينه .

❖ الثقافة والأدب :[1] [إحالة]

الحديث في مجال الثقافة والأدب ذو شجون ، ولهذا الضرب من المعرفة الإنسانية رواده والثقاة فيه ، ونظراً لكون الثقافة والأدب إحدى مفردات النظام الاجتماعي الذي نحن بصدد درسه والبحث فيه ، فسوف نستطلع في عجالة ابرز ملامح الثقافة والأدب في الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي في فترة ما بعد الحصول علي الاستقلال عن الدول الأوربية ، ويمكن حصر تلك الملامح فيما يلي :

– لقد كانت الدول ذات التوجه الفردي أحسن حظاً فيما يتعلق بمساحة الحرية التي منحتها للإبداع الثقافي والأدبي ، وبالرغم من محدودية هذه المساحة إلا أنها كانت متنفساً لا بأس به للإبداع والتعبير عن الذات ، ولم تسلم هذه المساحة المحدودة من الإمعان في التضييق إلي درجة الخنق من وقت لآخر ومن ظرف لآخر .

– لقد برزت إبداعات وعطاءات ثقافية وأدبية في مجالات عديدة ، ولكن يلاحظ عليها أنها لم تكن ذات طابع إنساني مطلق ، بل كانت في كثير من النماذج إيحاءات تبريرية لمواقف وتوجهات سياسية ، أو دوران في فلك السلطة ، أو ترويج مضمر لعقائد وفلسفات معينة ، ومفاد ذلك أن الثقافة والأدب في هذه الفترة كانت مسيّسة ، فهي لم تتحرر من تأثير السياسة ونفوذها .

– وإذا جاز لنا أن نعد النتاجات الثقافية والأدبية المسيّسة أو المتيمة بالسلطة نوعاً من الإبداع ، فإن الإسفاف والابتذال كانا الصفة الغالبة علي كثير من النتاجات في مجال المسرح والسينما وبالذات في العقد الأخير من القرن العشرين ، ولعله نوع من الإفلاس ، والإعلان عن نضوب معين العطاء الجاد في هذه المجالات .

---

[1] . نحيل في تفصيل هذا الموضوع إلي : موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد السادس : المنطق الثقافي للإسلام – الثقافة الإسلامية ، الأجزاء الثلاثة الأولى .

– لقد بدا واضحاً التأثر إلي حد الهيام بالثقافة الأوربية ، وتجسد العشق في التبعية العمياء للموضات والتقاليع الغربية مثل " **الحداثة** " في الشعر والنثر والرواية ، والكتابة باللغات الأوربية وبالذات الفرنسية في المغرب والشام .

* كذلك واكب ما تقدم الانكفاء علي الذات إلي حد العنصرية ، وبدت ظاهرة " **التشرذم الثقافي** " فكان هناك الثقافة والأدب العربي ، والفارسي والتركي والأردي .. الخ ، وبالرغم من أن الإسلام لم يعق ظهور منظومات ثقافية فرعية في كنف الثقافة الإسلامية انطلاقاً من خاصية التسامح وقبول التعبير عن الذات في إطار الإسلام الأشمل ، إلا أن ظاهرة " **التشرذم الثقافي** " كان لها تأثيرها غير المحمود علي الثقافة الإسلامية .[١]

– بالرغم من أن الثقافة الإسلامية قد ألقت بظلالها علي كافة الإبداعات والنتاجات في كافة المجالات ، إلا أن العطاء في الثقافة الإسلامية الخالصة كان محدوداً ، ولم يتواءم مع مكانة وقيمة الثقافة الإسلامية ، فقد كان من الصعب العثور علي إفراز متواتر ومنتظم ذى وجود ملموس وتأثير فعال نطلق عليه الثقافة الإسلامية ، وأسباب ذلك نرجئ البحث فيها إلي موضع آخر .[٢]

❖ الخدمات العامة :

تعتبر الخدمات العامة من المؤشرات المادية القوية التي يعوّل عليها عند الحكم علي تقدم ورقي مجتمع من المجتمعات ، وقياس المدى الذي وصل إليه ذلك المجتمع من الإنماء والتطور ، وقد سبق أن انتهينا في المبحث السابق إلي خلاصة مؤداها أن الدول الإسلامية قد خضعت في معظمها للسيطرة الأوربية ، وأن تلك السيطرة مثّلت عائقاً لإنماء تلك الدول

[١] . لتفصيل أكثر يمكن الرجوع إلي : موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد السادس : المنطق الثقافي للإسلام – الثقافة الإسلامية ، الجزء الثاني ، الخصائص – التطور – العلاقات .

[٢] . المرجع السابق .

وتطورها وسبباً مباشراً للتخلف والتردي ، وابتدرنا هذا المبحث بافتراض فحواه أن حصول الدول الإسلامية علي استقلالها عن السيطرة الأوربية كان دافعاً قوياً وفرصة طالما ارتجاها الجميع للانطلاق نحو الإنماء والازدهار ، والحاصل أن الدول الإسلامية قد شهدت فور حصولها علي الاستقلال خطوات حثيثة في مجال الإنماء والإحداث ، وقد انعكس ذلك بالفعل علي الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع وعلي مستوى تلك الخدمات .

ولم يستمر الحماس الذي استقبلت به الدول الإسلامية حياة الحرية والاستقلال علي وتيرته المتسارعة فيما يتعلق بالإنماء والإحداث ، وأصيب ذلك الحماس بنوع من الفتور ، انعكس بشكل مباشر علي كافة مناشط الحياة وفي مقدمتها الخدمات العامة ، وبتقصي ظروف وتطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل معظم الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي ، لوحظ أن خفوت تيار الإنماء وما تبعه من انخفاض في مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ، وتوقف الدولة تماماً عن تقديم بعض الخدمات يرجع إلي عاملين :

- الأول : أن سياسات وخطط الإنماء التي صيغت بشكل أكثر طموحاً من إمكانات ومقدرات بعض الدول قد أصيبت بتوعك أدى إلي توقف بعضها وتواضع نتائج البعض الآخر ، وذلك لأسباب عديدة بعضها داخلي وبعضها إقليمي وبعضها عالمي .

- الثاني : أن ثمة تحولات في التوجهات العقيدية للنظم السياسية في بعض الدول الإسلامية ، وقد كانت تلك التحولات بمثابة هروب مبرر وإعلان مهذب عن الإخفاق الذي منيت به خطط وسياسات الإنماء في تلك الدول ، وبعض تلك التحولات جاء من التوجه الشمولي إلي التوجه الفردي ، وبعضها جاء من التوجه الفردي المعتدل إلي التوجه الفردي الأكثر اقتراباً من أصولية المذهب ، وكانت تلك التحولات بداية لقيام الأنظمة السياسية بصياغة خطط وسياسات جديدة ، تفضي جميعها إلي التقليل من دور الدولة

والحد من نشاطها في مقابل تعظيم دور القطاع الخاص وإطلاق يده في شئون المجتمع ، وكان الخاسر في هذه المقايضة هو الشعب بطبقاته التي لا تنتمي إلي كبار رجال الدولة ولا إلي أصحاب القطاع الخاص .

أتبعت الدولة التحولات في مواقفها وتوجهاتها العقيدية بسياسات وخطط تنفيذية ، حيث عاجلت بنقل الكثير مما كانت تضطلع به من الخدمات العامة إلي القطاع الخاص ، الذي لا يهتم بالمردود الاجتماعي قدر اهتمامه بالربح الذي يعد أساس وجوده وصلب مقاصده في هذا التوجه ، وانعكس ذلك مباشرة علي مستوى تلك الخدمات ومقابلها المادي ، فمما لا شك فيه أن مستوى الخدمات التي أصبحت تقدم عن طريق القطاع الخاص لا يقارن بما كانت تقدمه الدولة قبل التحول ، ولكن المقابل الذي بات من المتعين علي الأفراد أداؤه للحصول علي تلك الخدمات يفوق دائماً ما يقدرون علي أدائه ، مما جعلهم يتمنون خدمات الدولة بكل ما فيها من نواقص .

إن دور الدولة في المجتمع يعد الآن من الإشكاليات التي يبحث الجميع عن قول فصل بخصوصها إذ تعددت الأقاويل ، ولكنها في الأخير لا تخرج عن أمرين : إما الهروب من المسئوليات والتبعات التي ناءت الدولة بحملها ، وأخفقت في مواصلة الاضطلاع بها ، ورغبتها في مجاملة القطاع الخاص وكسب وده بشكل يجاوز الحد المنطقي والمقبول ، وإما الامتثال لآراء وتوجهات عقيدية ينم عن جهل وعدم إدراك لطبيعة دور الدولة وحقيقة ذلك الدور، والتبعية العمياء لتلك التوجهات .[1]

[1] . فيما يتعلق بدور الدولة في المجتمع من وجهة نظر إسلامية يمكن الرجوع إلي : موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الثاني : الاقتصاد الإسلامي ونموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، الجزء الأول : الاقتصاد الإسلامي .

ثانياً : النظام الاجتماعي في الدول ذات التوجهات الشمولية :

ننتقل في هذه الجزئية إلي دراسة النظام الاجتماعي في الدول ذات التوجهات الشمولية ، وينبغي الإشارة منذ البداية إلي أنه بالرغم من الافتراض العام الذي افترضناه والذي يفضي إلي تبعية النظام الاجتماعي للتوجه العقيدي ، إلا أن ثمة بعض مفردات النظام الاجتماعي التي أبت أن تندرج تحت هذا الافتراض وخرجت عليه ، وحافظت علي القواسم المشتركة بينها وبين مثيلاتها في النظام الاجتماعي في الدول ذات التوجه الفردي ، ولعل التحليل كفيل بإيضاح ذلك :

❖ **عناصر المجتمع :**

التركيب العرقي أو العنصري للمجتمعات الإسلامية يعتبر من المفردات التي يميل الجميع لاعتبارها حتمية أو معطى اجتماعياً ينبغي الحفاظ علي وضعه القائم وعدم التفكير في تغييره ، وهذا هو التفكير السائد في جميع أنحاء العالم بغض الطرف عن مثيري الفتن والقلاقل عن طريق الأقليات العرقية المتناثرة في دول العالم المختلفة ، ومفاد ما تقدم أن التوجهات العقيدية لا تبدى أي تباين فيما يتعلق بمواقفها تجاه التركيب العرقي للمجتمع ، وهذا ما حدث في المجتمعات الإسلامية ، فعناصر المجتمع في الدول الإسلامية ذات التوجه الشمولي تتشابه تماماً مع عناصر المجتمع في الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي ، والظاهر أنه لا دخل للتوجهات العقيدية بهذه المسألة ، فهناك من المجتمعات ما يحوى أكثر من عنصر ، وهناك ما يحوى عنصراً واحداً .

❖ **طبقات المجتمع ذى التوجه الشمولي :**

المتعارف عليه وفق أدبيات المذهب الشمولي [الاشتراكي] المستنسخ في الدول الإسلامية ، أن المجتمع في هذه الدول مجتمع لا طبقي أي لا وجود فيه للانقسام الطبقي ، وهذه تمثل

أهم مبادئ المذهب ، ولكن هل هناك التزام علي مستوى العمل بهذا المبدأ ؟ ، إن الواقع العملي في الدول الإسلامية موضع دراستنا يشهد انتهاكات صارخة لهذه القاعدة الأصولية ، ويعايش خروجاً عليها يصل لحد الخيانة ! ، ويمكن إيضاح ذلك فيما يلي :

– استبدال الانقسام الطبقي بالانقسام الفئوي :

الانقسام الطبقي يجد أسسه في طبيعة التفاعلات الاقتصادية والقدرة علي التملك ، فالتفاعلات الاقتصادية تحكم توزيع الثروة داخل المجتمع الذي يفضي بدوره إلي تمكين الأفراد من إحراز الثروات بشكل متفاوت ، وهذا التفاوت يعنى تقسيم الأفراد إلي أقسام حسب ما يحرزه كل منهم من الثروة ، وهكذا تنشأ الطبقة مرتكنة علي الاقتصاد بالأساس ، ثم علي ما يدعمه من قرار سياسي يحدد كيفية توزيع الثروة .

والتوجه الشمولي وفق أصوله المرجعية يرى أن المجتمع لا ينبغي أن ينقسم إلي طبقات بل يجب أن يكون كله عبارة عن طبقة واحدة ، ويتأتى ذلك من خلال سلطة الدولة الشاملة التي تتحكم في طبيعة التفاعلات الاقتصادية ، وتتحكم بالتالي في توزيع الثروة بشكل عادل ومتساوي ، ينتفي معه التفرقة بين الأفراد ، ومن ثم التفاوت فيما بينهم فيما يحوزون من ثروات .

ولم يستطع أي نظام سياسي أن يضع هذه القاعدة الأصولية موضع التطبيق ، ولا حتى في أول دولة في العالم تبنت هذا التوجه وحولته إلي نموذج للممارسة وهو الاتحاد السوفياتي ، وكان العجز في الدول الإسلامية التي تبنت التوجه الشمولي أكثر وضوحاً وتعبيراً عن الانحراف عن المبادئ الأصولية للمذهب .

وما حدث هو استبدال الانقسام الطبقي بالانقسام الفئوي ، فالأول أساسه الاقتصاد والثاني أساسه السياسة ، الأول نتاج لتوزيع الثروة ، والثاني نتاج لتوزيع السلطة والنفوذ ، الأول

طبقات عديدة في المعتاد ثلاث طبقات ، والثاني فئتان : قلة حاكمة وأغلبية محكومة ، الأول يقوم علي التفرقة في الثراء والغنى ، والثاني يقوم علي المساواة في الفقر والقهر .

- الخيانة الطبقية :

بالإضافة إلي الانحراف المنهجي الذي وسم كافة التجارب ذات التوجه الشمولي في العالم الإسلامي ، شاعت ظاهرة الخيانة الطبقية ، وتتجسد هذه الظاهرة في خروج زعماء الحزب الواحد [الحزب الاشتراكي] علي تقاليد الحزب الذي يقود الطبقة الواحدة التي يتكون منها كل الشعب ، ونقضهم للعهد الذي عاهدوا طبقتهم عليه ، وهو الوفاء لها وعدم الانسلاخ منها ، والخروج علي التقاليد ونقض العهد والانسلاخ من الطبقة كان يتكرر حدوثه في كافة التجارب إلي أن أصبح أمراً معتاداً وواقعاً معاشاً ، جعل أفراد المجتمع يتيقنون أن كل ما يسمعونه من شعارات تتردد إن هو إلا محض افتراء وخداع ، لقد أصبح أمراً معتاداً أن يتحكم رؤوس الحزب الحاكم في السلطة والنفوذ ، وبات واقعاً معاشاً أن يتملك هؤلاء العقارات والمنقولات بالإضافة إلي الأموال في الداخل والخارج ، وانقسم المجتمع إلي : فئة قليلة تحكم وتملك وطبقة عريضة هي كل الشعب تُحكم وتُملك ! ! .

إن الحسنة الوحيدة التي يمكن أن تُذكر في هذا السياق هي أن الطبقة العريضة التي تشمل عموم المجتمع تقريباً تسودها المساواة في المستوى الاقتصادي ، مع الاختلاف في الانتماءات المهنية ، فهي قد تتوزع إلي فئات وشرائح حسب المهن والوظائف التي يمارسها كل فرد ، وتبدو بعض التمايزات من خلال العلاقات الخاصة بالكوادر الحزبية الحاكمة وكبار رجال الدولة ! .

❖ الإنماء والإحداث :

كان توق النظم السياسية التي اختارت التوجه الشمولي مذهباً لها إلي الإنماء والإحداث يبدو أشد وأقوى من النظم السياسية التي اختارت التوجه الفردي ، وتكمن أهم أسباب ذلك في كون التجارب الشمولية في معظمها نتاجاً لحركات التحرر الوطني بشكل أو بآخر ، وتملك زخماً ورصيداً في مجال التعبئة والتهيؤ للإنماء والإحداث ، وربما تكون قد صاغت بعض الخطط والسياسات واعدتها مسبقاً للتطبيق بعد الحصول علي الاستقلال ، كذلك كانت خطط وسياسات الإنماء والإحداث التي حرصت النظم الشمولية علي تطبيقها بعد الاستقلال تلقى تأييداً شعبياً قوياً ، واكتسبت حماساً من ذلك التأييد منحها قوة دفع لا بأس بها ، يضاف إلي ما تقدم الدعم والمساندة المعنوية والمادية التي تلقتهما التجارب الشمولية من أهم قوة دولية عالمية في ذلك الوقت وهي الاتحاد السوفياتي ، حيث ساند تلك التجارب في البداية بشكل مكّنها من تحقيق نجاحات سريعة في مجال الإنماء والإحداث .

لقد كان من المتوجب علي النظم السياسية التي اختارت الشمولية طريقاً لها في الإنماء والإحداث أن تبدأ بإعداد وتمهيد البيئة الداخلية لقبول التوجه الشمولي ليس بنصه وفصه ، ولكن بالشكل المعدّل وفق رؤية تلك الأنظمة التي تجاوزت وتغاضت عن الكثير من مبادئ وأصول المذهب ، واستعاضت عنها بتوليفات فكرية ، تجمع بين التجارب الذاتية والسمات البيئية الاجتماعية والموروثات الحضارية والثقافية العرقية ، وفي النهاية لم تجد تلك الأنظمة صعوبة بالغة في إقحام تلك الهجائن العقيدية علي البيئات الاجتماعية في الدول الإسلامية ، ولاقت تلك الهجائن العقيدية التي وضعت في مصنفات قبولاً وصل إلي حد القداسة لدى كافة الأوساط ، وقد انبرى لها الكثيرون يخرّجونها ويأولونها بشكل يصعب استيعابه ، إلا أن بعض العقول ذات المرجعيات العقيدية الفردية التزمت إزاء ذلك.

الصمت المطبق ، ولم يقدّر لها الخروج علي ذلك الصمت ، إلا بعد انقضاء تلك التجارب ، ومنها من هاجر وتكلم من المهجر .

وفي الواقع العملي اجتهدت تلك الأنظمة من أجل إحراز الأهداف التي حددتها لسياسات الإنماء والإحداث التي استنبطتها من الهجائن الفكرية المعتقدية ، وحققت نتائج سريعة لإرضاء غرورها ، ومراعاة الطموحات الشعبية ، وتحسين صورتها علي المستوى الدولي ، إلا أن تلك النتائج لم تكن راسخة في نسيج المجتمع ومتغلغلة في ثناياه .

لقد كانت مهمة النظم السياسية في المجتمعات ذات التوجهات الشمولية تختلف عن مهمة نظيرتها في المجتمعات ذات التوجهات الفردية ، فالأولى كان عليها أن تبدأ بتقويض البنى والأنظمة التي كانت قائمة خلال فترة السيطرة الأوربية ، ثم تعيد تشكيل وصياغة بنى وأنظمة جديدة تتواءم مع الهجائن المعتقدية ، وتتولى قيادة عملية الإنماء والإحداث ، بدءً من وضع السياسات وصياغة الخطط ، وانتهاءً بتقييم النتائج ، مروراً بالتنفيذ والإنجاز ، ولم تكن هذه العملية الجذرية الشاملة من السهولة بمكان ، بل كانت في حاجة إلي وقت طويل وجهد وفير ، في حين كانت النظم السياسية ذات التوجهات الفردية لا تحتاج إلي هذه العملية الجذرية الشاملة ، ففي معظم التجارب في الدول الإسلامية لم يحدث بعد الاستقلال أكثر من تطوير البنى التي كانت قائمة خلال السيطرة الأوربية ، ولعل أكثر التجارب إغراقاً ومبالغة في التغيير هي التي قامت بتغيير بعض البنى المهترأة لتناسب مرحلة الإنماء والإحداث فيما بعد الاستقلال .

تولت الدولة والقطاع العام عملية الإنماء والإحداث في الدول ذات التوجه الشمولي ، وبالرغم من أن الأمور كانت تبدو أكثر إحكاماً وصرامة فيما يتعلق بالالتزام بالأصول والمبادئ العقيدية ، إلا أن هاتين الآليتين افتقدتا ما هو أهم ألا وهو الاقتناع بالمبدأ والاستقتال في سبيل تحقيق الهدف .

أخفقت معظم التجارب الشمولية في تحقيق نتائج يُعوَّل عليها ، في حين حققت بعض هذه التجارب فشلاً ذريعاً ، ووقف وراء ذلك عدة أسباب نأتي عليها فيما يلي :

– عدم التوافق بين البيئة الاجتماعية والأفكار العقيدية التي تضمنها التوجه الشمولي ، أدى إلي قيام نوع من " الرفض المضمر " لدى أفراد المجتمع لتلك الأفكار وسياسات وخطط الإنماء والإحداث المترتبة عليها والمرتبطة بها .

– التناقض الصريح بين المبادئ والأصول والشعارات العقيدية وسلوكات ونماذج الممارسة ، جعل أبناء المجتمع يفقدون الثقة بالنظم السياسية وتوجهاتها العقيدية في آن واحد ، وقاد ذلك إلي عزوف المواطنين وإحجامهم عن المشاركة في خطط الإنماء والإحداث ، وفقد النظام السياسي بشكل غير معلن المساندة الشعبية والدعم الاجتماعي الذي حظى بهما في بداية عهده .

– تضمنت المبادئ والشعارات العقيدية للتوجه الشمولي في الدول الإسلامية شعوراً غير مريح للدين أعقب ذلك سلوكات صدرت من النظم السياسية والمؤسسات التابعة لها تحمل إساءة للدين ، ورجاله ، مما خلف شعوراً عاماً بالاستياء والاستهجان ، زاد من حجم القطاعات المعرضة عن المشاركة في مساندة النظام ، بل إن بعض تلك القطاعات كانت تحمل حقداً دفيناً علي الأنظمة الشمولية في الدول الإسلامية وتتمنى زوالها .

– لقد بالغت النظم الشمولية في طموحات سياسات وخطط الإنماء والإحداث بشكل يفوق مقدرات وإمكانات تلك النظم ، وبالتالي ضخمت آمال وتطلعات شعوبها التي أصبحت مسئولة أمامها عن الوفاء بتلك الطموحات .

– من الثابت أن معظم التجارب الشمولية كانت تعتمد في حركتها الداخلية والخارجية علي الدعم الذي تلقاه من بعض القوى الدولية ، وكان ذلك الدعم مشروطاً في كافة الأحوال

بشروط محددة ، مما جعله مذبذباً وكثيراً ما فقد استمراريته ، وكانت حركة الإنماء والإحداث داخل تلك التجارب حساسة لذلك بشكل مفرط .

– كانت معظم الأنظمة السياسية الشمولية منخرطة في صراعات عقيدية وسياسية إقليمية ودولية بشكل استنزف الكثير من طاقاتها وجهودها ، وحرمت منها عملية الإنماء التي كانت في أمس الحاجة إليها .

– عدم كفاءة البنى والأنظمة التي تم تشكيلها لقيادة عمليات الإنماء والإحداث ، وقد فشلت هذه البنى والأنظمة فشلاً ذريعاً في التخطيط والتنفيذ والتقييم ، وذلك أن الأسس التي أقيمت عليها تلك البنى كانت غير سليمة ، كما أن فعالياتها كانت علي درجة من الجهل والسطحية بما يجعلها غير مؤهلة للقيادة .

❖ مركز المرأة في الأسرة والمجتمع :

كانت التطورات في مركز المرأة في الأسرة والمجتمع أسرع وأكثر حماسية ومبالغة في الخروج علي المألوف في التجارب الشمولية عنها في التجارب الفردية ، فلقد اعتبرت التجارب الشمولية أن المرأة في مقدمة مفردات النظام الاجتماعي المراد تغييره ، وأنها من أهم المؤشرات التي تدلل علي صدقية تلك التجارب وسلامة نهجها في الإنماء والإحداث .

وبشكل سريع ومطرد حظيت المرأة في النظم السياسية الشمولية بالاهتمام والرعاية ، وخرجت نداءات كثيرة تحرّض علي " تحرير المرأة " !! ، ولم تتوان تلك الأنظمة في الاستجابة لتلك النداءات وحصلت المرأة علي أكثر مما حصلت عليه في التجارب الفردية ! .

لقد كانت الإشكالية التي ربما تنبه إليها البعض ، هي أن شأن المرأة برمته تم تناوله بين طرفين كان لكل منهما إزاءه مقاصده ونواياه :

– الطرف الأول : صناع الرأي الذين رفعوا عقيرتهم مطالبين " **بتحرير المرأة** " سواء كانوا من الرجال أو الإناث ، لقد كان يحدو هؤلاء هدف واضح محدد ، تمثل في نقل ما عقلوه وعاينوه في المجتمعات الغربية إلي المجتمعات الإسلامية دون اعتبار إلي اختلاف البيئات وأنساق القيم، ناهيك عن الأطر المرجعية التي تحكم تلك المجتمعات ، وبالرغم من السِجالات الحامية التي تمت بين هؤلاء والمتحمسين من رجال الدين والمصلحين المسلمين ، إلا أن الظفر النهائي كان للمطالبين بالتحرر ، الذين تلقوا تأييداً لا حدود له من الأنظمة السياسية وكافة مؤسسات الدولة .

– الطرف الثاني : النظم السياسية التي رأت – كما نوهنا – في قضية المرأة إحدى القضايا التي تضفى عليها صدقية وموثوقية وتصفها بالنضج ومواكبة التطور والتحرر ، ولم تكن تلك الأنظمة تهتم بشكل جاد وحازم بالجانب الأخلاقي القيمي في مسألة وضع المرأة في المجتمع الإسلامي وعلاقته بالتطور والتقدم ، ومن ثم كان تناول تلك الأنظمة وطروحاتها تجاه مسألة المرأة ، ثم سلوكاتها ومطالباتها بتطبيق تلك الطروحات أكثر جرأة وحدة من غيرها .

وما يمكن الانتهاء إليه هو أن الداعين إلي " **تحرير المرأة** " والنظم السياسية التي دعمتهم بقوة لم ينطلقوا في دعواهم من منطلقات إسلامية ، ولذلك يلاحظ أن مسيرة المرأة في المجتمعات الشمولية قد جنحت جنوحاً حاداً نتجت عنه إفرازات لن تعالج بسهولة علي الأجل المنظور .

❖ **أخلاق وعادات المجتمع والقيم الإسلامية :**

قدمنا – فيما مضى – متابعة لأخلاق وعادات المجتمع والقيم الإسلامية في المجتمعات ذات التوجهات الفردية ، وأجدني مضطراً إلي إجراء مقارعة بين التوجهين لالتقاط أوجه

الاتفاق ومواطن الخلاف بينهما فيما يتعلق بالأخلاق والعادات والقيم الإسلامية ، وذلك من خلال الآتي :

- التغيير .. الاتفاق في البواعث والمصادر والاختلاف في الشمولية والسرعة :

فيما يتعلق بالتغيير بوصفه التحول الذي طرأ علي " **منظومة الوعى الاجتماعي** " المتمثلة في الأخلاق والعادات والتقاليد والقيم الإسلامية ، فقد اتفقت النظم السياسية الفردية مع نظيرتها الشمولية في بواعث التغيير ومصادره ، ولكنها اختلفت في شمولية ذلك التغيير والسرعة التي تم بها ، فما فيه الاتفاق أوضحناه ، وما حوله الاختلاف حري بالإيضاح :

* شمولية التغيير في المجتمع الشمولي : لقد امتاز التغيير في المجتمع الشمولي فعلياً بالجذرية والشمول ، فالتغيير بدأ بإحلال توجه عقيدي محل آخر ، وإحلال التوجه العقيدى يعنى الطرح النظري ثم آليات الحركة ، وهذا ما تم في المجتمعات الشمولية حيث اعتمد التوجه الشمولي في تلك المجتمعات ثم اعتمد النظام الاشتراكي كآلية للحركة ، وكان مفاد ما تقدم أن يشمل التغيير كافة مجالات الحياة من سياسية واقتصادية وإدارية وثقافية واجتماعية .

* سرعة التغيير : يضاف إلي ما تقدم أن التغيير في المجتمع الشمولي لم يتم تدريجياً بل جاء سريعاً فور الحصول علي الاستقلال أو إزاحة الأنظمة غير الشمولية ، كما أن الأنظمة الشمولية قد حققت نتائج سريعة في مجال الإنماء والإحداث ولكنها سرعان ما تعثرت .

- الغزو العقيدى والاختراق الثقافي :

إلي ما سبق وقدمناه في شأن الغزو العقيدى والاختراق الثقافي للمجتمعات ذات التوجه الفردي ، يمكن أن نضيف ما يلي في خصوص المجتمعات ذات التوجه الشمولي :

* لقد أفلح الغزو العقيدى والاختراق الثقافي بدرجة جيد في غسيل مخ فصيل من المجتمعات الإسلامية ، ثم حشوه بالعقائد والأفكار الغربية المبنية علي الفلسفة الفردية ، ثم أفلح الغزو ذاته بدرجة ممتاز في تدمير مخ فصيل آخر من المجتمعات الإسلامية ، ثم إعادة بنائه علي أسس وأصول من العقائد والأفكار الغربية كذلك !! ، المبنية علي الفلسفة الشمولية !! ، والغريب في الأمر أننا في العالم الإسلامي تعاملنا مع الغزو العقيدى والاختراق الثقافي الغربي بتفرقة غريبة وغير مبررة ، تدل علي سذاجة عقلية وضحالة فكرية ، بين الفلسفة الفردية ووصفناها بأنها غربية ، أي من نتاج الغرب ثقافة وحضارة ، والفلسفة الشمولية ونعتناها بأنها شرقية ، أي من نتاج " **الشرق** " !! ، وحقيقة الأمر أن كلاً من الفلسفة الفردية والفلسفة الشمولية من نتاج الثقافة والحضارة الغربية وإفراز طبيعي حقيقي شرعي لهما ، ولكن الفلسفة الشمولية هي نقد ورد واعتراض علي الفلسفة الفردية ، فالمذهب الشمولي كفرُ بالمذهب الفردي وخروج عليه ، إلا أن الفردية ونقيضها الشمولية خرجتا من الحضارة والثقافة الغربية ، ومفاد ما تقدم أن الحضارة والثقافة الغربية قد ولدتا الفكرة ونقيضها ، وهذا ما يمكن أن نسميه " **بالتناقض** " ثم " **التصادم** " داخل الحضارة الواحدة أو الثقافة الواحدة ، وهي هنا الثقافة والحضارة الغربية .[1]

* لقد بدا التوجه الشمولي في العالم الإسلامي أكثر صرامة وحدة في فرض الحصار علي تسرب الأفكار والقيم الغربية ذات التوجه الفردي ، إلا أن المجتمعات الموسومة بذلك التوجه كانت أسرع في استجابتها وتأثرها بالأفكار والقيم الوافدة ، والدليل علي ذلك أن تلك المجتمعات وحتى أنظمتها لم تصمد أمام الغزو والاختراق وانهارت ، ومفاد ذلك أن الفلسفة الشمولية ليست متأصلة في المجتمعات الإسلامية وليست قادرة علي الصراع والصمود .

---

[1] . في تفصيل مسألة الصدام داخل الحضارة الواحدة يمكن الرجوع إلي : الجزء السابع من هذا المجلد : الحضارة الإسلامية في المعترك ، والجزء الثالث من المجلد الخامس : الثقافة الإسلامية في المعترك .

* لقد تنافرت ثم تصادمت الفلسفة الفردية مع الفلسفة الشمولية ، اللتين تمثلان نتاجاً طبيعياً شرعياً للثقافة والحضارة الغربية ، وجاء هذا التنافر والصدام علي أرض طرف ثالث ، علي أرض الإسلام ، وفي غياب ذلك الطرف ، وهو الثقافة والحضارة الإسلامية ، وأفضى ذلك الصراع إلي منتصر ومهزوم ، فالمنتصر فرض منطقه وسيطر ، ليس علي أرض خصمه ، ولكن علي أرض الطرف الثالث المُغيّب ، لقد مني التوجه الشمولي بخسائر فادحة علي أرض الإسلام ، ليس من جراء صراعه مع الإسلام ، ولكن من خلال مواجهته مع توأمه الذي طارده حتى أرض الإسلام ، ولم يعلن الإسلام عن موقفه إزاء من يتصارعون علي أرضه ، وكأنه ليس معنياً بالأمر !! .

– سيادة حالة من العَلمانية أو اللادينية المفرطة :

شهدت المجتمعات الإسلامية التي أعلنت الشمولية عقيدة سياسية لها توجهاً عَلمانية لا دينياً صارماً وحاداً ، فقد أعلنت الكثير من الأنظمة السياسية في تلك المجتمعات عن ضرورة الابتعاد عن الدين لأنه يجلب التخلف ، ومنها ما أعلنت عن عدائها السافر للدين والمتدينين ، ونشب صراع دموي بين الأنظمة الشمولية والمتدينين ، ساهم بقسط كبير في تأطير ظهور التيار " الرشيد المستنير " الذي سبق الحديث عنه في هذه الأنظمة ، وأدى كذلك إلي حصار الإسلام في أضيق نطاق ، نطاق الشعيرة والنسك الذي يُؤدّي بخوف وتوجس حيث أصبح التدين جريمة كبيرة قد تستوي مع الخيانة العظمى !! .

وإذا كانت القيم الإسلامية قد انحسرت في المجتمعات الإسلامية ذات التوجه الفردي ، وقل شأنها وانعدام تأثيرها ، فإنها تلاشت تماماً في المجتمعات الإسلامية ذات التوجه الشمولي، وتعمدت النظم السياسية الحط من قدرها ، بل والإساءة إليها وإلي رموزها في بعض الحالات، وإذا كان ما تقدم قد تم بفعل تحولات فكرية عقيدية تدريجية في

المجتمعات الإسلامية ذات التوجه الفردي فإنها قد تمت قسراً وبإجراءات تعسفية مباشرة من قبل النظم الشمولية .

– التعادي بين الحكومات والشعوب :

يضاف إلي ما تقدم وذكرناه بخصوص ظاهرة التعادي بين الحكومات والشعوب في المجتمعات ذات التوجهات الفردية ، أنه في المجتمعات ذات التوجهات الشمولية حدث صراع شبه معلن بين الأنظمة السياسية وما يسمى بالجماعات الإسلامية أو التيار الإسلامي ، حيث تعمدت تلك الأنظمة الخلط بين الجماعات التي ترفع شعار الإسلام وتعتمد في وجودها علي تنظيمات دقيقة وأهداف محددة ودخلت في صراع حاد ومعلن مع الأنظمة السياسية ، وبين التيار الإسلامي الذي جمع في ثناياه رجال الدين التقليديين وبعض رواد التيار الرشيد المستنير والمتدينين من عامة الناس ، وكانت نتيجة هذا الخلط أن أصبح كل هؤلاء في نظر الأنظمة الشمولية موضع اتهام وتهمتهم الانتساب إلي الإسلام وتقويض أركان النظام ، ووجدت تلك الأنظمة نفسها قد استعدت قطاعاً عريضاً من المجتمع أضافته إلي عداوتها التقليدية لبقية القطاعات !! .

– انتشار الظواهر الغريبة والسلوكات الدخيلة والأفكار المستوردة :

بالرغم من حرص الأنظمة ذات التوجهات الشمولية وحزمها في فرض حصار محكم علي مجتمعاتها يمنع تسرب الظواهر والسلوكات والأفكار الأخرى وبالذات ذات التوجه الفردي الذي يمثل العدو اللدود لها ، إلاّ أن تلك المجتمعات لم تسلم من الاختراقات والتسربات بشكل فيه جهد وتكلّف في البداية ، ثم بشكل سهل وبسيط بعد ذلك ، حيث تطورت وسائل الغزو وأدوات الاختراق ، ومعلوم أن الحرب العقيدية المعلنة بين التوجهين لم تكن بين الأنظمة فقط بل كانت بين المجتمعات كذلك ، ومعلوم أيضاً أن كل توجه قد

استجمع كل قواه ليشن هجوماً علي عدوه يحقق فيه الظفر والجدارة ، وكانت النتائج في معظمها لمصلحة التوجه الفردي ، بداية محدودة ونهاية حاسمة ، وخلال هذه المواقع الفكرية العنيفة تعرضت المجتمعات من الطرفين لحملات شرسة من الغزو العقيدي والاختراق الثقافي وتركت آثاراً علي كليهما ، ولكن الآثار علي المجتمعات ذات التوجه الشمولي كانت أشد وأنكى .

ما سبق كان فيما بين المجتمعات والأنظمة السياسية في الدول الإسلامية وبعضها ، غير أن الأنظمة الشمولية لم تسلم من الغزو الثقافي والعقيدي القادم من الغرب الذي حمل إليها أفكاراً وقيماً تحذرها وتخشاها وكلها تحض المجتمع علي هجر قيمه ، وقد كانت حياة الكبت والقمع كفيلة بصرف تلك المجتمعات عن قيمهم وحياتهم العصيبة حتى ولو إلي الجحيم !! ، والمفارقة هنا جديرة بالاعتبار ، فالمجتمعات ذات التوجهات الفردية انصرفت تلقاء القيم والأخلاق الغربية استغلالاً لهامش الحرية الذي استنشقت منه نسمات الحضارة الموغلة في المادية والثقافة الجانحة نحو الإباحية والفوضى ، والمجتمعات ذات التوجهات الشمولية يممت شطر القيم والأخلاق الغربية فراراً من القهر والكبت واستساغت مرارة المروق والهرطقة !! .

ولم يفكر في الرجوع إلي قيم الإسلام واستحضارها والاعتصام بها إلا ثلة قاومت إغراء القيم المادية الوافدة في المجتمعات الفردية ، وأخرى تحملت تنكيل الأنظمة الشمولية واضطهادها ، ومن هذا وذاك انبعث التيار الرشيد المستنير وواصل مسيرته في صبر وجلد .

- ظهور جرائم غير معهودة :

مثلما حدث في نظيرتها ذات التوجه الفردي عهدت المجتمعات ذات التوجه الشمولي أشكالاً من الجرائم لم تشهدها من قبل ، ولم تنفع في هذا الصدد الشدة والقمع اللتان قابل

بهما النظام الشمولي هذه الجرائم ، وكانت جرائم الفساد السياسي أشد بشاعة وأبلغ أثراً .

- الميل إلي الهروب من الواقع الاجتماعي :

أبتكر المجتمع الشمولي وسيلة ملائمة للهروب من الواقع الاجتماعي توائم ظروفه القائمة علي الصرامة والشدة ، وكانت هذه الوسيلة هي النفاق والتزلف لذوى النفوذ والسلطان اتقاءً لشر هؤلاء والفوز منهم بأية مكافآت ممكنة ، وانتشرت هذه الوسيلة علي كافة المستويات ، بين العامة وحتى بين صناع الرأي الذين تحددت مهمتهم في تبرير تصرفات الحكام وتزييف وعي أبناء المجتمع .

- البطالة المقنعة والحمل المائل :

في المجتمع الفردي كانت البطالة إشكالية واضحة فرضت نفسها وواجهها الجميع ، أما في المجتمع الشمولي فقد صُمّم النظام وفق الأصول المرجعية للاشتراكية علي أساس أن تقوم الدولة بكل شيء ، فهي التي توظف وتستثمر العنصر البشرى ، ولم تجد الدولة إزاء ذلك الدور الأوحد من بدٍ إلا تكديس العنصر البشرى في مواقع وإدارات الدولة ، وتفاقمت البطالة المقنعة وثقل حمل الدولة إلي أن مال وناءت به ، وبالرغم من ذلك لم تسمح بقيام قطاع خاص يتحمل عنها بعض ذلك العبء ويشاطرها المسئولية .

وبنظرة فاحصة يتثبت الباحث من أن التطرف كان سبباً مباشراً في تفاقم مشكلة البطالة والإخفاق الاقتصادي في النظامين الفردي والشمولي ، ففي المذهب الفردي كان إلقاء كامل العبء والمسئولية علي القطاع الخاص وإطلاق العنان له دون رقابة وتقويم سبباً في انصرافه إلي تحقيق مصالحه الخاصة المتمثلة في الربح دون المردود الاجتماعي ، وفي المذهب الشمولي كان استئثار الدولة بكامل الشأن الاقتصادي وعدم إفساح المجال للقطاع الخاص

سبباً أيضاً في الإخفاق الاقتصادي وانتشار البطالة المقنعة وخراب القطاع العام ، وهنا يقفز الطرح الإسلامي ونموذجه في الممارسة ليتوسط هذا التطرف ويعالج الإشكالية باعتدال وموضوعية من خلال موازنة ومواءمة دقيقة ومحكمة بين قطاعين عام وخاص ، لكل منهما أهدافه ومقاصده التي تنتهي دائماً بالتلاقي حول هدف واحد هو صالح المجتمع وتحقيق الحياة الطيبة ، وتبدو علاقة هذين القطاعين في النموذج الإسلامي غاية في التناسق والاعتماد المتبادل .[١]

– المجتمع الشمولي بيئة غير مناسبة للتمرد والعنف وحركات الإرهاب باسم الدين :

من الأهمية بمكان في هذا السياق التطرق إلي ظاهرة ملفتة تحمل مفارقة جديرة بالإيضاح ، أما عن الظاهرة فهي خلو المجتمع الشمولي غالباً من حركات التمرد والعنف وحركات الإرهاب باسم الدين ، والمفارقة الملفتة أن خلو ذلك المجتمع من تلك الأوبئة الاجتماعية ليس سببه أن هذا المجتمع يخلو فعلاً من هذه الحركات ، أو أنه من الصحة والعافية بما يبرئه من تلك الأمراض ، ولكن الواقع أن المجتمع الشمولي بيئة غير مناسبة لظهور وتكاثر تلك العلل وذلك تطبيقاً للقاعدة الحيوية [**البيولوجية**] التي مفادها أن الميكروبات لا تعيش ولا تتكاثر في الوسط شديد التطرف [**شديد البرودة أو شديد الحرارة**] ، إلا إذا قدّر لتلك الأوبئة أن تتحصن وتكتسب مناعة تمكنها من العيش في ذلك الوسط شديد التطرف ، فالنظم الشمولية شديدة البطش والقمع ومن ثم فلا فرصة لحركات مآل القائمين بها الهلاك ، ثم أن تلك النظم لا تبدى أي هوادة أو لين في الحوار مع العناصر التي تعمل أو تتحدث باسم الدين ، فكل من يتحرك أو يتحدث باسم الدين عليه أن يغادر ذلك المجتمع أو أن يبالغ في التخفي حتى لا يكتشف أمره .

---

[١] . يمكن الرجوع إلي : موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الثاني : الاقتصاد الإسلامي ونموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، الجزء الثاني ، نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي .

أن ما تقدم يعنى أن النظم الشمولية زيادة منها في التوقي تمنع تلك الحركات قبل وقوعها باجتثاث جذورها وتطهير المجتمع منها أولاً بأول ، وبالرغم من كل ذلك فإن تلك المجتمعات تظل حبلى بمثل هذه الحركات التي تتلون وتهبط إلي قاع المجتمع متحينة الفرصة لتطفو علي السطح ! .

- النظم الشمولية والتيار الإسلامي الرشيد المستنير :

تحدثنا عن هذا التيار في النظم الفردية وأوضحنا أن ذلك التيار يكتسب صدقية وموثوقية ووقاراً لدى التوجهين الفردي والشمولي ، ولكن ما يجب إيضاحه في هذا الموضع أن النظم الشمولية وأن كانت تقبل بالتحاور غير المباشر مع هذا التيار فهي لا تقبل في معظم الأحوال وجود عناصره فوق أراضيها أو أن يتجاوز حدود معينة للحوار ، فليس من المقبول مثلاً الحديث عن تطبيق الشريعة الإسلامية ، وليس من المسموح به الحديث عن تطبيق الطرح الإسلامي في كافة شئون الحياة ، كما أن تلك النظم تتحسس من إعجاب الناس وإقبالهم علي أفكار " التيار الرشيد المستنير " .

وتعويلاً علي كون عناصر ذلك التيار يفهمون جيداً طبيعة تلك النظم ، فهم يتحاشون توجيه خطابهم المباشر إليهم ، ولا يفكرون في ممارسة دعوتهم إلي الإسلام من داخل تلك الأنظمة حتى ولو بشكل عارض ، إلا أنه قد نسجل في بعض الحالات أن تلك الأنظمة قد حاولت استمالة بعض عناصر ذلك التيار للتجمّل وتزيين صورتها .

❖ **التعليم :**

إضافةً إلي ما ذكرنا في شأن التعليم في الدول ذات التوجه الفردي ، نأتي في عجالة علي بعض الخصيّات التي اختص بها التعليم في الدول ذات التوجه الشمولي ومن ذلك ما يلي :

– أن الأنظمة الشمولية أفرطت في مخرجات العملية التعليمية ، فزادت أعداد المتعلمين باطراد حتى فاضت عن الاحتياجات .

– لقد كفلت تلك الأنظمة مبدأ المساواة في التعليم بين أبناء المجتمع ، وأتاحت الفرصة لكل من لديه المقدرة والمكنة أن يواصل تعليمه دون عائق إجرائي أو مادي .

– أفلحت الأنظمة الشمولية في بداية عهدها في أن تقيم علاقة صحيحة وقوية بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات خطط الإنماء والإحداث ، ولكن هذا الارتباط لم يدم طويلاً .

– تم إهمال التعليم الديني من قبل تلك الأنظمة بشكل متعمد ، ظناً أن إفرازات التعليم الديني قد تثير القلاقل للنظام ، كما أن ذلك الإهمال جاء ترجمة دقيقة لعلاقة التحسس وعدم القبول التي كانت تربط تلك الأنظمة بالإسلام .

– لقد بادرت النظم الشمولية منذ البداية إلي تسييس التعليم ، وجعله أداة من أدوات التنشئة السياسية والتعبئة الاجتماعية ، وذلك من خلال المناهج التعليمية والوسائل ، حتى الأهداف والغايات ، وانتهى الأمر بالتعليم إلي جعله أداة لتبرير سلوك الأنظمة وتزييف الوعي الاجتماعي ، وحتى الكذب في بعض الأحيان علي التاريخ وتزوير أحداثه ! .

❖ الثقافة والأدب :

لم يكن متوقعاً بحال انتصاب ثقافة إسلامية خالصة ومعبرة عن ضمير الأمة ووعيها وماضيها وتستشرف مستقبلها في ظل نظام يتحسس من الدين ويحسبه معوقاً للتقدم والرقى ، ولم يكن متوقعاً كذلك قيام أدب متفرد يحاكى تميز الثقافة ويخلّق في أجواز الآفاق الإنسانية الرحبة في أجواء من الأنانية الخانقة والمرئيات المحدودة .

لقد توقف عطاء الثقافة الإسلامية في تلك الظروف ، وكان التوقف نتاجاً لتوقف القرائح وتعطيل العقول من جهة ، والحصار وتضييق الخناق الذي فرضته النظم الشمولية من جهة أخرى ، في حين جاءت الإفرازات الأدبية قميئة لا تعبر عن شيء ، وتهافتت جميعها علي التزلف للأنظمة والدوران في فلكها ، وبات الجميع ينظرون إلي العالم والحياة بمنظار تلك الأنظمة ، والمرجح أن كل من يملك الكلمة كان مضطراً لأن يكون هكذا ! ، وإلا فليصمت ، حتى الصمت في كثير من الأحيان كان محظوراً ! ، فطالما أنك من أصحاب الكلمة فلابد أن تتكلم ، ولا مفر من أن تكون من أعضاء الجوقة ! ، ثم أخذ الجميع يتكلم ! ! .

ولم تقتنع الأنظمة بالنتاج الثقافي والأدبي وحتى العلمي لأبناء الإقليم ، ففتحت آفاقاً كانت أكثر ضيقاً وأشد إحكاماً ، وأذنت للنابهين بالانتقال إلي منهل العلوم والثقافة إلي منبع الأصوليات الأيديولوجية الاتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية حيث نموذج الممارسة ، وكان الإقبال عظيماً ولعلها المرة الأولى في العصر الحاضر التي يلتقي فيها أبناء الإسلام بثقافة مغايرة في كل الأمور، وأهمها كراهية الدين إلي درجة العداء ، وكان اللقاء عصيباً ولكن نتائجه كانت عجيبة، فسرعان ما انخرط المبتعثون في المجتمعات الشيوعية ، ودرسوا العلوم والآداب ومعها درسوا الفكر الماركسي وعايشوه نظماً وتنظيمات ، والحقيقة أنهم برعوا في كل شيء ، في تحصيل الشهادات ، وترجمة الأفكار ، ونقل الأنظمة والتنظيمات ، وعادوا أوفى وأمثل سفراء لعملاق الاشتراكية العظيم ! ! .

وعلي استحياء شديد كان هناك فصيل معدود أتجه نحو الغرب هرباً مرة وبإذن المسئولين مرة، وتكرر معه ما حدث مع الذين يمموا شرقاً التأثر بالحياة الغربية فكراً وسلوكاً ، إلا أن هؤلاء أجلّوا عودتهم إلي حين ، ثم أخذ عدد المتغربين يزداد ، وترك أولئك وهؤلاء آثاراً واضحة علي الحياة الفكرية في الدول الإسلامية عموماً ، شملت ترجمة أمهات

الكتب في العلوم والآداب والفلسفة من الإنجليزيـة والفرنـسية والروسية ، وشملـت كـذلك حركة تأليف لا بأس بها وبصفة خاصة في الفلسفات والإنسانيات والعلوم .

لا يمكن نكران ما لهذه الحركة الفكرية من أهمية وتأثير في توطيد اتصال الدول الإسـلامية بالحضارة والثقافة الغربية الشرقي منها والغربي ، وبذا تكون الدول الإسلامية قـد جعلـت من أراضيها بيئة صالحها ومرتعاً خصباً جمع بـين متناقـضات الحـضارة والثقافـة الغربيـة التي لم تتورع من أن تتصارع بل تتصادم فوق هذه الأرض .

ولكن ما تقدم كانت نتائجه وخيمة علي الثقافـة الإسـلامية ، فقـد زادت حركـة الاتـصال النشطة بين العالم الإسلامي والغرب من تهميش تلك الثقافة وتجنيب نتاجاتها علـي أنهـا غـير مواكبـة للعـصر ، واسـتبدالها بالثقافـة الغربيـة سـواء جـاءت شموليـة مـن الاتحـاد السوفياتي أو فردية من الغرب الذي تسلمت زعامته الولايات المتحدة الأمريكية .

❖ الخدمات العامة :

كان للحماس الذي سرى في عروق النظم السياسية عامةً والـشمولية منهـا خاصـةً في بدايـة فترة ما بعد الاستقلال دور واضح في الإسراع من وتيرة خطط وبرامج الإنمـاء في المجتمعـات الإسلامية ، وانعكس ذلك بشكل مباشر علي الخدمات والمرافق العامة التي تـديرها الدولـة بشكل أصيل وفق طبيعة تلك النظم ، وبالرغم من تواضع مستوى تلـك الخـدمات والمرافـق من حيث نوع الخدمـة وكفـاءة التـشغيل ، إلا أن كلفـة تلـك الخـدمات المناسبة للجميـع جعلت الأفراد يشعرون بالرضا والامتنان .

وفي فترة تالية استجد من المتغيرات ما كان له تأثير يليغ علي الوضعية السابقة ، ومن هذه المتغيرات تباطؤ خطى الإنماء والإحداث وتواضع النتائج المترتبة علي ذلك ، صاحب ذلـك زيادة في أعباء الدولة وتعاظم في مسئولياتها بشكل غير متناسب مع مدخولاتها عموماً ومـن

مخرجات الإنماء خصوصاً ، انعكس ذلك علي مستوى الخدمات التي تؤديها المرافق العامة ، بالذات وأن الدولة حافظت أو أرادت أن تحافظ علي التزامها بأن تقدم هذه الخدمات بأقل كلفة ممكنة ، وبالرغم من صعوبة حل هذه المعادلة من الناحية النظرية ، إلا أن الواقع العملي يقدم حلاً علمياً بسيطاً نظرياً ، ولكنه يحتاج إلي جدية ومهارة افتقدتها تلك النظم ، فالحل فيما يتعلق بزيادة مدخولات الدولة لا يمكن تلمسه إلا من خلال سياسات وخطط وبرامج إنمائية فعالة ومجدية ، وهذا ما عجزت عن تحقيقه النظم الشمولية في المرحلة التالية للحصول علي الاستقلال .

والحاصل أن النظم الشمولية إزاء هذه الإشكالية سلكت طرقاً شتى ، فمنها من حاول بخطى وئيدة تطوير وإحداث تلك الخدمات ورفع رسوم تحصيلها بشكل يمكن تحمله من قبل الأفراد، ومنها من جد في تطوير تلك الخدمات مع رفع رسوم تحصيلها بشكل متوائم مع مستوى التطوير والإحداث ، ومنها من أفسح المجال علي مضض لقطاع خاص وألقى إليه بمهمة تطوير الخدمات العامة ووضعه تحت رقابة مقلقة ، وتبقى النتيجة النهائية أن الخدمات العامة في النظم الشمولية في الدول الإسلامية دون المستوى المطلوب .

ثالثاً : النظام الاجتماعي في الدول ذات النظام الإسلامي الأصولي : [إحالة]

فيما يتعلق بالنظام الاجتماعي في الدول ذات النظام الإسلامي الأصولي نود الإشارة إلي ما هو معلوم ، وهو أن هذا العمل الموسوعي بكامله إنما يتوخى تقديم الطرح الإسلامي في كافة نواحي الحياة وفق أصول الشرع الحنيف ، ثم يردف ذلك الطرح بنماذج للممارسة ، أما عن النظام الاجتماعي في الدول ذات النظام الإسلامي الأصولي تحديداً فنحيل إلي تفصيله في المجلد السادس .[1]

[1] لتفصيل النظام الاجتماعي في الدول ذات النظام الإسلامي الأصولي يمكن الرجوع إلي : موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة : المجلد الثامن ، نظرة الإسلام للمجتمع والحياة الاجتماعية ، الجزء الثالث : بناء المجتمع الإنساني .

المبحث الثالث

الخصائص العامة [القواسم المشتركة] للنظم الاجتماعية

في الدول الإسلامية في الوقت الراهن

بعد أن تناولنا بشيء من الإسهاب النظم الاجتماعية في الدول ذات التوجه الفردي والأخرى ذات التوجه الشمولي وهي تمثل معظم الدول الإسلامية ، لعله من المجدي والضروري معاً أن نفرد هذه الجزئية لكي نرصد جملة الخصائص العامة أو القواسم المشتركة للنظم الاجتماعية في الدول الإسلامية جميعاً ، حتى يتسنى لنا تحصيل خلاصة تُعيّن موقع تلك الأنظمة وفق المعايير والأصول التي صاغها الرسول الكريم وطبقها الخلفاء الراشدون ، ثم ننطلق من تلك الخلاصة إلي طرح تصور متواضع يمكن من خلاله العودة بالنظم الاجتماعية في الدول الإسلامية إلي أصولها ، ومن ثم إعادة النظام الاجتماعي إلي مكانته كأحد مقومات الحضارة الإسلامية حتى تشرع تلك الحضارة في مواصلة عطائها الذي انقطع وازدهارها الذي ذُبُل ، والتفصيل فيما يلي :

أولاً : طغيان الطابع القومي والإقليمي :

لعل أول ما يطالعنا من خصائص النظم الاجتماعية في الدول الإسلامية خلال فترة ما بعد الاستقلال هو خِصّية طغيان البعد القومي والإقليمي ، فقد استحوذ كل عنصر من العناصر التي انضوت تحت لواء الإسلام علي مجال من الأرض يمارس في إطاره إمارات ومقتضيات التفرد والتميز العنصري ويشبع رغبته في الاستقلال والحرية ! ، ولم يكن ذلك فقط بل حدث ما يجاوز ذلك إلي ما هو أضيق ، حيث ظهرت داخل العنصر الواحد نعرات الإقليمية ، وتفتت إلي كيانات إقليمية قوامها الطابع الإقليمي المرتبط بالجغرافيا والتاريخ والموروثات الحضارية الأقدم من الإسلام ، وكان لهذه الخصية انعكاساتها علي النظم الاجتماعية في الدول الإسلامية ، ونذكر من تلك الانعكاسات والآثار ما يلي :

❖ التأثير المباشر والبليغ علي أصول النظام الاجتماعي وفق النموذج الأصولي :

كان من شأن الصراع الخفي والتناطح الذي كان يبدو من وقت لآخر بين مقتضيات التفرد والتميز العنصري والقيم الإسلامية أن يفضى إلي إجراء مفاضلة بين إرسابات ونعرات العنصر وقيم الدين ، مما جعل البعض يعطى تلك الإرسابات والنعرات مرتبة توازي مرتبة القيم الدينية استحياءً من أن يفضّل الأولى علي الثانية بشكل مطلق ، وقاد ذلك بالطبع إلي الانحراف عن النموذج الأصلي الذي ارتكز علي خصية انفرد بها وتميز ، مفادها صهر كافة العناصر في بوتقة الإسلام ، واستنتاج مزيج ذى صفات تخالف صفات كل عنصر دخل في تركيبه ، وعلى هذا المزيج تأسس النظام الاجتماعي الإسلامي في عهد الرسول الكريم والخلفاء الراشدين .

❖ استبعاد إمكانية قيام ترابط إسلامي فعال علي مستوى تناظر النظم الاجتماعية الإسلامية :

ما من شك في أن اختلاف تركيب النظم الاجتماعية في الدول الإسلامية أدى إلي حدوث اغتراب بين شعوبها ، لأن تركيب النظام الاجتماعي يؤثر بفعالية في وجدان ومزاجية ومشاعر وأحاسيس أفراد المجتمع ، فتماثل تركيب النظم الاجتماعية في الدول الإسلامية كان سيؤدى حتماً إلي توحد الأحاسيس والمشاعر وتشابه الوجدان والمزاج ، مما يخلق شعوراً نهائياً بالانتماء إلي الإسلام والسعي لرفعته وإعلاء شأنه .

❖ تحقيق أهداف الدول المسيطرة :

خصية طغيان البعد القومي والإقليمي انسجمت بشكل كامل مع أهداف الدول المسيطرة علي منطقة العالم الإسلامي ، فالجميع يعلم أن هدف القوى الدولية كان ولا يزال يتمثل في تفتيت العالم الإسلامي إلي أقاليم علي أسس عنصرية وإقليمية ، وقد أججوا نيران هذه

النعرات ، ثم استثمروا نتائجها وتحول العالم الإسلامي إلي دويلات متناحرة حول قضايا أيديولوجية تافهة مرة وحول مسائل حدودية جغرافية مرة أخرى وحول ادعاءات ونزاعات قومية عنصرية مرة أخيرة ، ولم يتفق أبناء الإسلام إلا علي ما يفرق بينهم !! .

ثانياً : التأثر بنمط الحياة الغربية : [التبعية]

لا مراء في أن المجتمعات الإسلامية باتت تابعة للغرب تبعية كاملة ولا فرق في ذلك بين فردي وشمولي ، والتبعية بشكلها الشامل لكافة نواحي الحياة تعنى عدة أمور :

❖ الأمر الأول : الارتباط بالنظم والتنظيمات الغربية :

فارتباط المجتمعات الإسلامية بالنظم والتنظيمات الغربية يتم عبر اتفاقات رسمية علي كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية .. الخ ، وهذا الارتباط يخلق حالة من الانقياد للنظم والتنظيمات الغربية في المجالات المذكورة ، ومن الصعب التحلل من هذه الارتباطات إلا بقرار سياسي .

❖ الأمر الثاني : التأثر بالنظم والتنظيمات الغربية :

يخلف الارتباط علي المستوى النظمي والتنظيمي حالة من التأثر لدى النظم والتنظيمات المرتبطة ولدى المتعاملين معها من أبناء المجتمعات الإسلامية ، وهذا التأثر ينتقل بتشجيع من المُتَبَع ورغبة التابع في إرضائه ، أو من إعجاب التابع بخصائص وميزات المُتَبَع أو من تراكم خبرات التعامل والتفاعل بين الطرفين .

❖ الأمر الثالث : الارتباط بالمجتمعات الغربية ـ نمط الحياة فيها :

يكثر أن ترتبط كذلك المجتمعات الإسلامية بنظيرتها الغربية عبر آليات رسمية تتمثل في هيئات ومؤسسات أهلية ليست حكومية ولكن لها صفة النظامية ، وينتهي هذا الارتباط وربما يهدف من البداية إلي إيجاد رابطة تبعية قوية بين قطاعات عريضة في المجتمعات الإسلامية والمجتمعات الغربية ونمط الحياة فيها .

❖ الأمر الرابع : التأثر بالمجتمعات الغربية ونمط الحياة فيها :

تتأثر المجتمعات الإسلامية — كما سبق الإيضاح — بالمجتمعات الغربية وبنمط الحياة فيها عبر وسائل الإعلام وأدوات الاتصال المختلفة التي كثرت وتنوعت في الوقت الراهن ، ومن خلال هذا التأثر يحدث ما يشبه الألفة والتآلف بين المجتمعين يعقبه ارتباط فكري وعقلي وسلوكي غير رسمي ، وهذا يعد أخطر أنواع التبعية !! ، حيث تؤسس العادة أو التقليد علي هذه الألفة وذلك التآلف .

إن النتيجة الحتمية للتبعية هي فقدان الذات الحضارية المتميزة والشخصية الثقافية المتفردة ، وهذا ما حدث في حالة المجتمعات الإسلامية ، ولكن إذا سلّمنا بالأمر الواقع حيث انقطاع العطاء الحضاري ونضوب المعين الثقافي للإسلام منذ عصور التفكك والانهيار ، فيبقى علي الأقل التمسك بنسق القيم الإسلامية الذي يمثل الرصيد الثابت في وعى وإدراك أبناء الأمة ، ويشكل آلية الفرز التي تفاضل بين الغث والسمين من الوافد الدخيل ، ويجسد رمز التفرد والتميز للإسلام وأمته ، ويبقى علي بصيص الأمل في بعث الإسلام حضارة زاهية وثقافة يانعة .

ثالثاً : اختلال التوازن لدى أصحاب التوجه الشمولي نتيجة انهيار الاشتراكية ونموذجها :

أصيبت المجتمعات الإسلامية ذات التوجهات الشمولية بخيبة أمل وإحباط شديدين نتيجة انهيار الاشتراكية ونموذجها ، وقد أدى ذلك إلي اتساع الهوة بين أبناء تلك المجتمعات ونظمها السياسية ، فالأخيرة مطالبة بأن تقدم تبريراً لذلك الانهيار غير المتوقع بل وحتى تبريراً لاستمرار تمسكها بذلك التوجه .

إن هناك معاناة ملموسة من أبناء المجتمعات الشمولية ، وهناك كذلك هوة تتسع دوماً بين النظم السياسية وأبناء تلك المجتمعات ، وقد وقع ذلك التطور المفاجئ ليحدث حالة من عدم التوازن داخل تلك المجتمعات ، التوازن بين النظر والفكر من ناحية والعمل والتطبيق من ناحية أخرى ، بين الوعود والطموحات ، وبين الواقع المرير ، وبين الأنظمة السياسية وبين الشعوب، بين وعود الأولى وطموحات الثانية ، بين الإخفاق والإحباط ، كل ما ورد من اختلالات أثار سؤالٌ ، ما جدوى الاستمرار ؟ وما البديل ؟ هل البديل هو التحول إلي نهج العدو اللدود المنتصر ؟ أم أن هناك نهجاً آخر بين أيدينا ولا نراه ؟ .

لقد أفضى الاختلال وعدم التوازن إلي البدء في البحث عن البديل من قبل الشعوب ، أما النظم فهي لا تزال تكابر وتستجمع ما تبقى لديها من قوة لتقدم التبريرات والتخريجات ، وعل استحياء تجدد الوعود والتطمينات .. ولكن هيهات هيهات !! .

رابعاً : البعد عن الكثير من القيم الاجتماعية الإسلامية :

أوجد الإسلام من القيم ما يكفل إقامة مجتمع قويم ، فالقيم السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والإنسانية المطلقة كلها تصب بنتائجها في المجتمع ، مستهدفة صلاحه وتقويمه ، ومن القيم التي تتصل مباشرة بالمجتمع والنظام الاجتماعي ، قيمة الحق في

التملك بالوسائل الشرعية، وقيمة الحفاظ علي الممتلكات الفردية واحترامها ، وقيمة إيجاد قطاع خاص وفق الأصول الإسلامية ، وقيمة عدالة توزيع مقدرات الإنماء ونتائجه ، وقيمة الضمان الاجتماعي ، وقيمة التكافل الاجتماعي ، وقيمة الدور المتوازن للدولة في المجتمع .

لقد غابت كثير من القيم السابقة في المجتمعات الإسلامية بتوجهيها الفردي والشمولي ، وذلك يحتاج إلي بعض الإيضاح ، مع التنويه إلي أننا قد قدمنا مرئيات في هذا الصدد في مواضع متفرقة :

❖ ابتعاد النظم السياسية عن القيم الإسلامية :

من ناحيتها ابتعدت النظم السياسية في الدول الإسلامية عن القيم الإسلامية وجاء هذا الابتعاد نتيجة لأسباب عدة منها :

- أن النظم السياسية في فترة ما بعد الاستقلال عن السيطرة الأوربية لم تجد من يقدم إليها الطرح الإسلامي بشكل يتواءم مع الواقع وبالذات في تلك المرحلة الانتقالية الحرجة ، فلم يكن ثمة طرح إسلامي صحيح ، ولم يكن ثمة عنصر بشرى قادر علي ذلك ، ولم تكن ثمة آليات وأدوات للتعامل مع الواقع المتغير بل وشديد التغير في ذلك الوقت .

- لقد ابتعدت النظم السياسية عن الإسلام لأسباب أخرى عديدة منها : طبيعة القائمين علي تلك النظم ومعاونيهم من الكوادر الفكرية العقيدية والتي رأت الابتعاد عن الإسلام لأسباب كثيرة ، ومنها تشجيع الدول الأوربية لتلك الأنظمة علي الابتعاد عن الإسلام تحسباً لنتائج انتشار النظم الإسلامية .

- لم يقدّر للنظم السياسية وضع القيم الإسلامية موضع التطبيق دون أدوات للتعامل مع الواقع في شكل أنظمة وتنظيمات تحتاج إلي صياغات تضطرهم إلي إشراك عناصر لا

يرغبون فيهم في صناعة القرار ، في الوقت الذي كانت الكوادر الفكرية والعقيدية المحيطة بصناع القرار قد اجتهدت من أجل صياغة نماذج الممارسة وأفلحت في ذلك فاستغنى الحكام بذلك عن القيم الإسلامية .

❖ **ابتعاد الأفراد عن القيم الإسلامية :**

والأفراد من جهتهم ابتعدوا عن القيم الإسلامية الخاصة بتنظيم وترتيب المجتمع ، وكان لذلك الابتعاد أسبابه كذلك ومنها :

– افتقاد التوجيه الفكري وغياب محفزات الوعي ، حيث عمت الأمية الدينية والجهل بالإسلام ، وندرت الكفاءات البشرية التي تتكفل بالتوجيه وتحفيز الوعي بالقيم الدينية وأهمية تطبيقها في المجتمع .

– تمكنت النظم السياسية من خلال عناصر بشرية بارعة من تقديم الطروحات الفكرية للتوجهات الأخرى ، وكذا نماذج الممارسة علي الطرز الغربية ، مما أصاب أفراد المجتمع بحالة من الانبهار مقرونة بضرورة الإذعان لما تراه أنظمتها السياسية .

خامساً : إفتقاد المجتمع للأهداف والمقاصد الإسلامية :

كافة المجتمعات الإسلامية في فترة ما بعد الاستقلال افتقدت الأهداف والمقاصد الإسلامية ، فهي لم تكن تدرك أنها ينبغي أن تؤسس علي ثوابت ورواسخ إسلامية تتحدد في الفرد الصالح والأسرة القويمة والمنهاج الإسلامي [**النظام السياسي الإسلامي**] والمجتمع المتماسك الذي يعرف [**بمجتمع المتقين**] .

ولم تكن المجتمعات الإسلامية تدرك كذلك أنها ينبغي أن تستهدف " **الحياة الطيبة** " التي تتمثل في تحقيق " **نطاق الغنى** " ، وتوفير المأكل الحلال والمسكن الآدمي والمركب

المريح والخدمـات الإنسانيـة ، وهـذه " الحياة الطيبة " وسيلة لغاية نهائية هي عبـادة الله أساس وجود الخلق .

سادساً : الانحراف عن الأصول والأسس :

أفضى كل ما تقدم إلي انحراف المجتمعات الإسلامية عن الأصول والأسـس الـتي صـاغها الرسـول الكـريم كأسـاس لتشكيل النظـام الاجتمـاعي الإسـلامي ، وسـهر عليهـا خلفـاؤه الراشدون فاكتنهوا حقيقتها ومغزاها ، وصاغوها واقعاً عملياً جـسد أهـم مقومـات وعناصـر الخضارة الإسلامية .

سابعاً : إخفاق التوجهين الفردي والشمولي في الحلول محل النظام الإسلامي :

في نهاية هذا البحث نؤكد بمزيد من الثقة علي أن جميع أبناء الأمة نظماً وشعوباً يعلمـون علم اليقين أن التوجهين الفردي والشمولي لم ولن يقدّر لهما الحلول محل النظام الإسلامي ، وأن علي الحكام والمحكومين أن يراجع موقفه دون خجل أو استنكاف ، فالرجوع إلـي الأصل فيه العزة والكرامة ، فربما يقدّر لنا أن نلحق بالركب ! .

الفصل الثامن

النظام الاجتماعي

ومستقبل الحضارة الإسلامية

في هذا الفصل نخلو إلي الحصيلة التي نسعى ونصبو إليها وهي إعادة التواصل الحضاري ، ويستوجب هذا الأخير أن نتملك قدرة وجرأة على الطرح ، بل ونذهب إلي ما هو أبعد حيث نعمد إلي تحويل الطرح إلي واقع ، وذلك من خلال زمرة إجراءات متعاقبة تبدأ باستطلاع منهج الإسلام في التغيير ، ثم بتقييم الأوضاع الراهنة من قبل النظم السياسية الإسلامية ، يعقب ذلك استنفار العقول الإسلامية لتقديم الطرح الإسلامي في كافة المجالات والمناحي ، وسيتم ذلك من خلال المباحث الخمسة التالية :

المبحث الأول : نهج الإسلام في التغيير .

المبحث الثاني : تقييم الوضع الراهن من قبل النظام السياسي .

المبحث الثالث : استنفار العقول الإسلامية لتقديم الطرح الإسلامي .

المبحث الرابع : إضفاء الطبيعة المؤسسية على الطرح الإسلامي .

المبحث الخامس : الاستعداد الدائم لتقديم المساعدات والمعونات الاستشارية للدول الإسلامية .

المبحث الأول

نهج الإسلام في التغيير

نعاود الحديث مرة أخرى عن مستقبل الحضارة الإسلامية ، من خلال بث الحيوية والنشاط والفعالية في مقوماتها واحد تلو الآخر ، حتى يستجمع الكيان قوته ويكتنف جميع أبعاضه وينهض صحيحاً عفيّاً ، وإذا كنا قد تناولنا من قبل مقترحاً خاصاً بالوسائل الممكنة لتفعيل وتنشيط المقوم الخاص بالدعوة إلي دين الله ونشر الإسلام ، وقفينا ذلك بالمقوّم الخاص بالتنظيم ، فها نحن الآن في هذا المبحث نردف المقومين المذكورين بثالث يتعلق بمحاولة تفعيل المقوم الخاص بالنظام الاجتماعي ، وذلك من خلال التالي :

أولاً : التغيير الذاتي هو المقصود :

إن ما ينبغي الإشارة إليه والتأكيد عليه أن هذا الطرح لا يستهدف ولا ينبغي له إلا التعامل مع الوضع الراهن علي المستويات النظمية والتنظيمية والمجتمعية ، فهو لا يقدم أفكاراً خيالية ولكنه يتعامل مع الواقع بكل ما فيه من مثالب ومتناقضات ومعوقات ، إن هذا الطرح ليس إلا مواجهة للذات ومحاولة لإخراجها من الهوان الذي تعيشه والتردي الذي تحياه ، من خلال تذكيرها وتبصيرها بأنها تملك فعلاً ما هو كفيل بإخراجها من واقعها المؤلم .

إن هدف هذا الطرح هو التغيير ، فالتغيير لابد أن يتم ولا محالة ، ولكن النهج المعتمد في هذا الطرح هو أن يتم تغيير الواقع بالواقع نفسه ، أي أن يثور الواقع علي نفسه ، ويتصارع معها، ويقهرها ويجبرها بالتالي علي التغيير وسلوك الطريق القويم ، إن فحوى ما تقدم أن كافة الأنظمة والتنظيمات والمجتمعات الإسلامية مطالبة بأن تغير من نفسها ، فلا تنتظر أن يأتيها التغيير بالثورات أو بالقوى الخارجية ، ولكن لابد أن ينبع التغيير

من ذاتها ، فهذا هو النهج الصحيح الذي اعتمده لنا رب العزة حين قال ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[1] ، وفي هـذه الآيـة الكريمة إشارة تأكيديه إلي أهمية التغيير الذاتي ، تغيير ما بالنفس والانتقال بها من طـور إلي آخر ، سواء كان باتجاه الشر أو باتجاه الخير ، فالحق تبارك وتعالى لا يزيـل نعمتـه عن قوم ، ولا يمحق بركته من آخرين ، ولا ينزل العذاب بآخِرين ، إلا إذا استحقوا ذلك وغيروا من نهجهم ومسلكهم باتجاه الفساد والشر ، ويؤكد الله تعالى هـذه الحقيقـة بقولـه ﴿ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾[2] .

وقـال تعـالى ﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴾[3] ، وتحمـل هـذه الآية الكريمة النهج الإسلامي في التغيير وتعبر عنه في بلاغة وإحكام ، فالتغيير وفق النهج الإسلامي ينبغي أن ينبع من داخـل الإنـسان ، بتوافـق وانـسجام مـن إرادتـه ورغباتـه ، والحق تبارك وتعالى يهدى الإنسان وييسر له الطريق الذي يختاره وفق إرادته ورغبته سواء كان إلي الخير أو إلي الشر، وفي ذلك قال تعالى ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[4] ، وقـال تعالى ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾[5] .

أن نهج الإسلام في التغيير واضح صـريح ، فكـلُ مطالـب بـأن يغـير مـا في نفـسه ، بـأن يجبرها ويحملها علي السير في طريق الصلاح والصواب ،وهذا هو جهاد النفس وهـو أرقـى وأقسى أنواع الجهـاد ، إن مراجعة النفس وإصـلاح فـسادها وتقـويم اعوجاجهـا جـزء مـن

---

[1] . سورة الأنفال : ٥٣ .
[2] . سورة النساء : ١٤٧ .
[3] . سورة الرعد : ١١ .
[4] . سورة الإنسان : ٣ .
[5] . سورة البلد : ١٠ .

الإيمان بل قد يكون أحد شروطه المهمة ، هكذا يكون التغـيير في الإسـلام تغـير نـابع مـن الذات عن قناعة وبصيرة ورغبة وإرادة .

إن قراءة سريعة لتطورات ومجريات التغيير في العالم الإسلامي خـلال النـصف الثـاني مـن القرن العشرين ، وتقييماً موضوعياً لتلـك التطـورات والمجريـات ، ليؤكـدان علـي حقيقـة مفادها أن التغيير قد تم عبر وسيلتين :

- **الأولى :** الثورات ، فلم تأت الثورات بالمعجزات التي كانت تعـد بهـا ، بـل أخـرت الـشعوب والمجتمعـات أكثـر ممـا قـدمتها والواقـع ينطـق بـذلك ، ومـن أراد التقيـيم فالواقع يكفيه !! .

- **الثانية :** التغيير بتدخل قوى خارجية ، وهذا يمثل الطامـة الكـبرى ، فهـو في حـد ذاته كارثة ويجر في أذياله مصائب ونوائـب ، إذن فـلا مفـر الآن مـن منطـق الإسـلام في التغيير ، تغيير الذات بالذات ، مواجهة النفس بواقعية وشـفافية وحـزم ، والعـزم علـي التغيير والثقة في الفلاح .

ثانياً : هذا هو نهج الإسلام في التغيير ، فلنستنطق الحق ونفـرج عـن الحقـائق ونـرى بعين بصيرة :

لقد اعتدنا وعودنا الآخرون علي أن نسلم بالأمور علي عواهنها ، ولكننـا في وقـت وموقـف يحتاجان منا البحث والتدقيق ووضع الأمور في نصابها الصحيح ، لأننا سنسأل عن الحـق فلا بد أن نستنطقه وننطق به ، ونفرج عن الحقائق التي حُبست طويلاً ، فليراها الجميـع ، ولكـن بعـين بـصيرة وأذن واعيـة وقلـوب مؤمنـة وعقـول مفكـرة ، ولنـرى كيـف يكون التغيير :

❖ لا لتغيير الأنظمة .. نعم لتغيير النهج :

إن الشكل دائماً همنا ومثار اهتمامنا ، لم نتعود أن نغوص إلي الجوهر ونعوّل عليه ، إن شكل النظام في أية دولة إسلامية هو المهم وهو الأساس ، أما منهج النظام وسلوكه فهو في مرتبة تالية ولربما أخيرة ، وهذا يخالف ويناقض تماماً منطق الإسلام فالإسلام يرى أن الشكل لا يعوّل عليه بل المهم والأساس هو النهج والسلوك ، فليكن النظام ملكياً وليكن النظام جمهورياً وليكن ما يكون ، المهم أن يكون إسلامياً نهجاً وسلوكاً ، هذا هو المطلوب .

لم يقدّر لأحد من كان أن يطلق علي النظام الذي كان قائماً في عهد الخلفاء الراشدين تسمية من تسميات العصر ، هل كان نظاماً ملكياً ، هل كان نظاماً أميرياً ، هل كان نظاماً جمهورياً، لم يكن أياً من ذلك ، ولكن حق اليقين الذي لا جدال فيه أنه كان نظاماً إسلامياً ، طبق النهج الإسلامي كما جاء من عند المشرّع الإلهي ثم المشرّع الثاني وهو الرسول الكريم .

وفي واقعنا المعاش نرى أن النظام الوحيد في العالم الإسلامي الذي طبق الشريعة الإسلامية والنهج الإسلامي القائم علي الطرح الإسلامي هو نظام ملكي متجسد في المملكة العربية السعودية .

وخارج نطاق العالم الإسلامي وبمنطق الفكر الموضوع نرى أن المملكة المتحدة لعموم بريطانيا وويلز وهي الديمقراطية الأولى في العالم تاريخياً ومثالاً هي نظام ملكي .

نخلص مما تقدم إلي أن النهج والسلوك هو المهم والأساس ، أهم من الأشكال والقوالب التي أنفقنا عشرات السنين ونحن نفاضل بين أي منها ، ومن منها يمكن أن يرضى ذوق الشعوب ويطرب آذانها ! ، إن الإسلام لم يحدد شكلاً أو قالباً معيناً للنظام في الإسلام ،

ولكنه حدد الأصل والنهج والغاية ، فالأصل هي الشريعة ، والنهج هو طروحاتها في كافة أمور الحياة ، والغاية هي تطبيق شرع الله والعمل بكتابه والدعوة إليه .

إن النظم القائمة الآن في الدول الإسلامية ينبغي أن تستمر ، فحسبنا صراعات علي السلطة والحكم ، ولكن تلك النظم مطالبة بأن تغير من نفسها ، تغير من منهجها ، يجب أن تجرّب التغيير الذاتي ، التغيير بقناعة وبصيرة وإرادة وستكون خير تجربة لأنها وفق أروع مثال .

❖ فلتفزع المجتمعات الإسلامية إلي تغيير نفسها :

ليست الأنظمة وحدها في الدول الإسلامية هي المطالبة بتغيير ذاتها ، بل إن المجتمعات كذلك مطالبة بتغيير ذاتها وفق النهج الإسلامي في التغيير ، مطالبة بأن تغير من واقعها عن طريق النقد الذاتي لذلك الواقع ، واستئصال المثالب والمتناقضات ، والتهيؤ لاستقبال المنهج الإسلامي ، الذي سيبدأ من النظام ولن يفرض من النظام ! .

لقد اعتادت المجتمعات الإسلامية التغيير المفروض ، ولم تجرّب حتى الآن التغيير المختار ، التغيير من الداخل ، تغيير الذات ، لقد اعتادت تلك المجتمعات أن تساق وتدفع إلي الصواب ، ولم تتعلم أن تختار الصواب ، لأنها اعتادت علي الفرض وألفت الجبر ، ولم تعهد الاختيار والمفاضلة بحرية وانطلاق وفق منهج الإسلام الذي أقره حتى في اختيار الإسلام نفسه كدين وعقيدة .

إن التغيير الذاتي النابع من الذات هو الأمكن والأبقى ، الأمكن لأنه يتمكن من كامل الإنسان، ومن ثم يكون حقيقياً صادقاً ، والأبقى لأنه مبنى علي الاختيار الحر الطليق وما يختاره الإنسان بكامل أرادته لا يمكن أن يتنازل عنه أو يفرّط فيه حتى ولو أفنى نفسه !! .

❖ التغيير يبدأ من أعلى ولا يفرض من أعلى :

ينبغي علي الشعوب الإسلامية أن تودّع زمن الفرض والجبر ، وتبدأ عهداً جديداً قائماً علي الاختيار والمفاضلة والمشاركة ، اختيار التغيير والمشاركة فيه ، فالأنظمة ينبغي أن تبدأ بتغيير منهجها وتتبنى المنهج الإسلامي ، ولا تفرض ذلك علي مجتمعاتها ، لأن المجتمعات بدورها قد بادرت بالتغيير وباتت مهيأة لاستقبال المنهج الذي ستقبل عليه باختيار ورغبة وإرادة ، وهكذا تلتقي رغبات الأنظمة مع إرادات الشعوب ، ويختار الجميع المنهج الذي يحييهم حياة طيبة .

التغيير بالشكل الذي أوضحناه لا يزال يحتاج إلي خطوات عملية تفصيلية ، تفضي في النهاية إلي تغيير بنية وتركيب النظام الاجتماعي في الدول الإسلامية ، ويمكن تتبع تلك الخطوات المتدرجة في منطلقات متتابعة فيما سيلي من مباحث .

المبحث الثاني

تقييم الوضع الراهن من قبل النظام السياسي

أول خطوات التغيير التي يتعين علي الأنظمة السياسية المبادرة بها هي عملية تقييم موضوعي وجرئ للوضع القائم ، ويتم هذا التقييم علي النحو التالي :

أولاً : مراجعة المرجعيات العقيدية للنظم القائمة ومواءمتها ومضاهاتها بالواقع :

علي النظم السياسية في الدول الإسلامية مراجعة المرجعيات الأصولية للعقائد السياسية التي اعتنقوها لعشرات السنين ، وسيكتشفون أن كثيراً من تلك الأصوليات قد بليت وثبت بالتجربة عدم صلاحها .

ثانياً : مراجعة الطروحات المستقاة من المرجعيات الأصولية للنظم القائمة :

أن معظم الطروحات التي حبكها العقائديون ، مستقين إياها من المرجعيات الأصولية للنظم القائمة ، قد ثبت عدم مواءمتها للمستجدات ، ومن ثم فإن عمرها الافتراضي قد انتهى ، ولم تعد ذات جدوى ، ولم يعد من المفيد التمسك بها ، فقد باتت عبئاً علي المروجين لها القائلين بها وسوف يتبرؤون منها أن آجلاً أو عاجلاً .

ثالثاً : مراجعة أدوات الحركة [التنظيم] :

لقد أنّت البنى والهياكل تحت وطأة التناقض بين الطروحات والواقع العملي ، وبين الوعود العريضة والنتائج القزمية ، لقد تآكلت تلك التنظيمات ، وبدت عليها أمارات الشيخوخة ، ولم يعد يُنتظر منها أي عطاء .

رابعاً : مراجعة وتقييم النتائج :

ولعل أهم الأسئلة وأكثرها بلاغة هو ما جاء حول ما قدمته الأنظمة لشعوبها ومجتمعاتها ، فهو يضع كافة المفردات العقيدية من مرجعيات وأصوليات وطروحات وتنظيمات موضع الاختبار الحقيقي ، فهل لنا أن نسمع إجابة تلك المفردات بنفسها ! ، إن الواقع يجيب عنها لأنها خجلاً وحياءً تعزف عن النطق ، الواقع ينطق بأن الشعوب الإسلامية أفقر شعوب الأرض وأكثرها تخلفاً !! .

ولكن من يجب أن يحاسَب النظم أم المفردات العقائدية ، إن العقائد جزاؤها أن تحال إلي التقاعد ، وتصنف علي أرفف المكتبات كأدبيات تاريخية تحكي بعض أحقابه ، أما النظم فلابد أن تكفّر عن ذنوبها ، بأن تغير منهجها ، وتتحول إلي المنهج الإسلامي ، وتسهر عليه بدأب ونشاط ، حتى يتبين للجميع أنه الحق .

خامساً : دراسة عميقة وموضوعية للعلاقة بين المجتمع والمفردات العقائدية [المرجعيات والطروحات والبنى] :

الإجراء الأخير الضروري والمفيد هو أن تعكف النظم الراهنة في جد ومثابرة علي إجراء دراسة عميقة وموضوعية للعلاقة بين المجتمع والمفردات العقائدية ، وستجيب تلك الدراسة علي أسئلة كثيرة منها : هل تفاعل المجتمع مع تلك المفردات ؟ هل تقبلها نمطاً لحياته بملء إرادته أم جبراً وقسراً ؟ هل هو راضٍ عنها الآن ويرجو استمرارها ؟ إن الإجابات علي تلك الأسئلة ربما تعرفها الأنظمة وربما لا تعرفها ، ولكن الحق الذي لا مراء فيه أن الشعوب لا تمل من ترديدها بتعبيرات ورموز شتى ، ولكن لا يفهم تلك الإشارات إلا اللبيب !! .

صفوة القول وغاية القصد أن العقائد السياسية التي وُضعت في العالم الإسلامي علـي محـك التجربة ، باتت منهكة ، ولن يقدّر لها مواصلة التأقلم مع متغيرات الزمن ، والتواؤم مـع مستجدات العصر ، أما الطـرح الإسـلامي فهـو الأكثـر ملاءمـة للظروف والمـتغيرات الـتي عصفت بتلك العقائد ، وهذا يعنى أنه يناسب كل زمان ومكان .

من ثم فإننا ندعو الآخرين ، إذا كان لديهم حرية في الاختيار وديمقراطيـة في التعـبير إلـي دراسـة الطـرح الإسـلامي ، وتجريبـه وسـيكون أمثـل تجربـة ! لمـاذا لا يجربـون الطـرح الإسلامي كما جربنا نحن المسلمين طروحـاتهم ؟ أليـسوا رواد الديمقراطيـة وحريـة الـرأي والاختيـار ، فليجربـوا إذن الطـرح الإسـلامي ، وسنـسمع لحكمهـم ونقـرهم عليـه عقـب التجربة !! .

المبحث الثالث

استنفار العقول الإسلامية لتقديم الطرح الإسلامي

الخطوة الثانية في تتابعية منطلقات تفعيل النظام الاجتماعي الإسلامي تتمثل في استنفار العقول الإسلامية لتقديم الطرح الإسلامي في كافة مناحي الحياة ونشاطاتها ، ويتم هذا الاستنفار من خلال وسيلتين متلازمتين :

أولاً : الوسيلة الأولى : تحديد مرجعيات الطرح الإسلامي :

بشكل قاطع ونهائي يجب أن يجمع أبناء الأمة إجماعاً بيّناً لا شبهة فيه علي أن مرجعيات أي طرح إسلامي يعتد به ويعّول عليه لابد أن تتحدد في الشريعة الإسلامية ممثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، ونماذج الممارسة في دولة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين .

ثانياً : الوسيلة الثانية : الاستفادة من التيار الرشيد المستنير :

يُستفاد في هذه الخطوة من التيار الرشيد المستنير المنتشر في الدول الإسلامية ، حيث يمتلك علماً ودراية بكثير من المسائل والأمور علي مستوى الطرح النظري ، وكذا علي مستوى الواقع ، فهذا التيار معظمه أو بعضه مؤهل لأن يكون نواة لتأسيس هيكلية ذات طبيعة خاصة سنتحدث عنها في المبحث التالي .

المبحث الرابع

إضفاء الطبيعة المؤسسية علي الطرح الإسلامي

يُعزز الطرح الإسلامي بالوسائل التي تمنحه الاستمرارية والتبلور في أشكال ونماذج يعتد بها ويعتمد عليها ، وذلك من خلال إضفاء الطبيعة المؤسسية عليه ولكن بشكل له خصوصية ، كما يتضح فيما هو تالي :

أولاً : استحداث هيئة تجمع " كوكبة علماء الأمة " تتمثل مهمتها في ما يلي :

❖ تقديم الطرح الإسلامي في كافة مجالات ونشاطات الحياة بشكل عام وشامل ، يكون بمثابة إيضاح وتفسير وجهة نظر الإسلام فيما يتعلق بتعامل الإنسان مع عناصر الوجود ، وترتيب حركته في الكون من خلال المجتمع الذي يعيش فيه .

❖ تقديم الطرح الإسلامي فيما يتعلق بكافة المتغيرات والمستجدات التي تطرأ علي الحياة بسبب تطورها وتقلبها ، وهي رؤية إسلامية خالصة لمتابعة التطور البشري والإنساني ، وهذا من شأنه أن يوضح أن الإسلام يعنى بتيار الحياة الدائم الحركة والتدفق .

❖ تجميع وتصنيف الطروحات المقدمة وفق ترتيب خاص ، بحيث يسهل الرجوع إليها ، وربطها بأدوات وآليات الحركة الخاصة بها .

❖ تقديم أدوات وآليات الحركة المتمثلة في البنى والأنظمة والهياكل التي يمكن بواسطتها نقل الطرح الإسلامي من طور النظر والفكر إلي طور الحركة والفعل ، ويراعي في هذه الأدوات التواؤم قدر المستطاع مع طبيعة كل مجتمع من المجتمعات الإسلامية ، فقد راعت الأصول والمرجعيات الإسلامية ذلك ، وهذا الأمر ذو أهمية خاصة حيث أنه يلائم الطرح الإسلامي مع كافة الأمكنة وشتى المجتمعات ، فينبغي الاهتمام به والتعويل عليه .

❖ تقديم نماذج للممارسة مع تقييم تجربتها ، وصياغة النماذج الأكثر مثالية ، والتي تحاكي نموذج الممارسة في دولة الرسول والخلفاء الراشدين .

❖ مراعاة أن ينطلق كل ما سبق من مهام خاصة " **بهيئة كوكبة علماء الأمة** " من المرجعيات المذكورة سلفاً والمحددة في الشريعة الإسلامية ونماذج الممارسة في دولة الرسول والخلفاء الراشدين .

ثانياً : أما عن خصائص " هيئة كوكبة علماء الأمة " فهي تتمثل في الخصائص التالية :

❖ **العلمية** : تتسم الطروحات والآراء التي تصدر عن " **هيئة كوكبة علماء الأمة** " بالعلمية المستندة علي المرجعيات الإسلامية ، وأن يفتح باب الاجتهاد وفق أصوليات وأسس محددة ، ويعتد بآراء العلماء والمجتهدين في كافة المجالات .

❖ **الموضوعية** : كذلك تتسم طروحات الهيئة بالموضوعية وعدم التحيز لآراء أو وجهات معينة أو مذاهب بعينها أو توجهات سياسية ، بل إن تلك الطروحات تنطلق من وجهة نظر إسلامية خالصة وفق المرجعيات المذكورة ، ولكن يجوز لبعض تلك الطروحات أن تعبر عن وجهة نظر صاحبها ، إذا اجتهد وأصاب في أمر من أمور الفراغ التشريعي ، وأقره علي ذلك الثقاة من علماء الهيئة .

❖ **الاستقلالية** : ينبغي علي " **هيئة كوكبة علماء الأمة** " أن تتسم بالاستقلالية ، وألا تتبع أية دولة إسلامية أو جهة رسمية ، وينتسب إليها العلماء انتساباً ، ويقدمون جهودهم بشكل تطوعي ، ويتم تنظيم شئون الهيئة إدارياً عن طريق متطوعين ، وتعتمد الهيئة في تمويل مهامها علي التبرعات التي تردها من كافة الدول الإسلامية من المواطنين فقط ، ولا تتلقى أي دعم مالي أو عيني من الدول أو الجهات الرسمية أو الحكومية ، كما أن مقرها ينبغي أن يكون خارج نطاق الدول الإسلامية .

❖ **اللاعنصرية :** أيضاً تتسم " **هيئة كوكبة علماء الأمـة** " باللاعنصرية حيث ينتسب إليها العلماء من جميع أنحاء العالم الإسلامي ، وحتى مـن المـسلمين المقـيمين في دول غـير إسلامية ، كذلك تعتمد علي إداريين ومنظمين لشئونها من كافة مسلمي العالم ، وكـذلك في مصادر التمويل المالي والعيني كما سبق الإيضاح .

المبحث الخامس

الاستعداد الدائم لتقديم المساعدات والمعونات الاستشارية للدول الإسلامية

ينبغي علي " هيئة كوكبة علماء الأمة " تقديم كافة الطروحات الإسلامية لأية دولة إسلامية أو للأقليات الإسلامية في جميع دول العالم عندما يُطلب منها ذلك ، بالإضافة إلي ما تقدم، فهي في حالة عطاء دائم وإسهام متواصل لإثراء الثقافة الإسلامية بالطروحات التي تواكب تطورات الحياة ومتغيرات الزمن .

إن هدف ما قدمنا في هذا الفصل هو التركيز علي التغيير الاجتماعي دون التغيير السياسي ، فكما قدمنا ، ونؤكد مرة أخرى علي أن المقصود لا يتعلق مطلقاً بتغيير الأنظمة السياسية ، ولكن المطلوب أن تتولى هذه الأنظمة ذاتها تطبيق الطرح الإسلامي في كافة نواحي الحياة ، ومن ثم فهي التي ستقود التغيير الاجتماعي بالوصف الذي قدمناه ، ولن تفرضه في ذات الوقت .

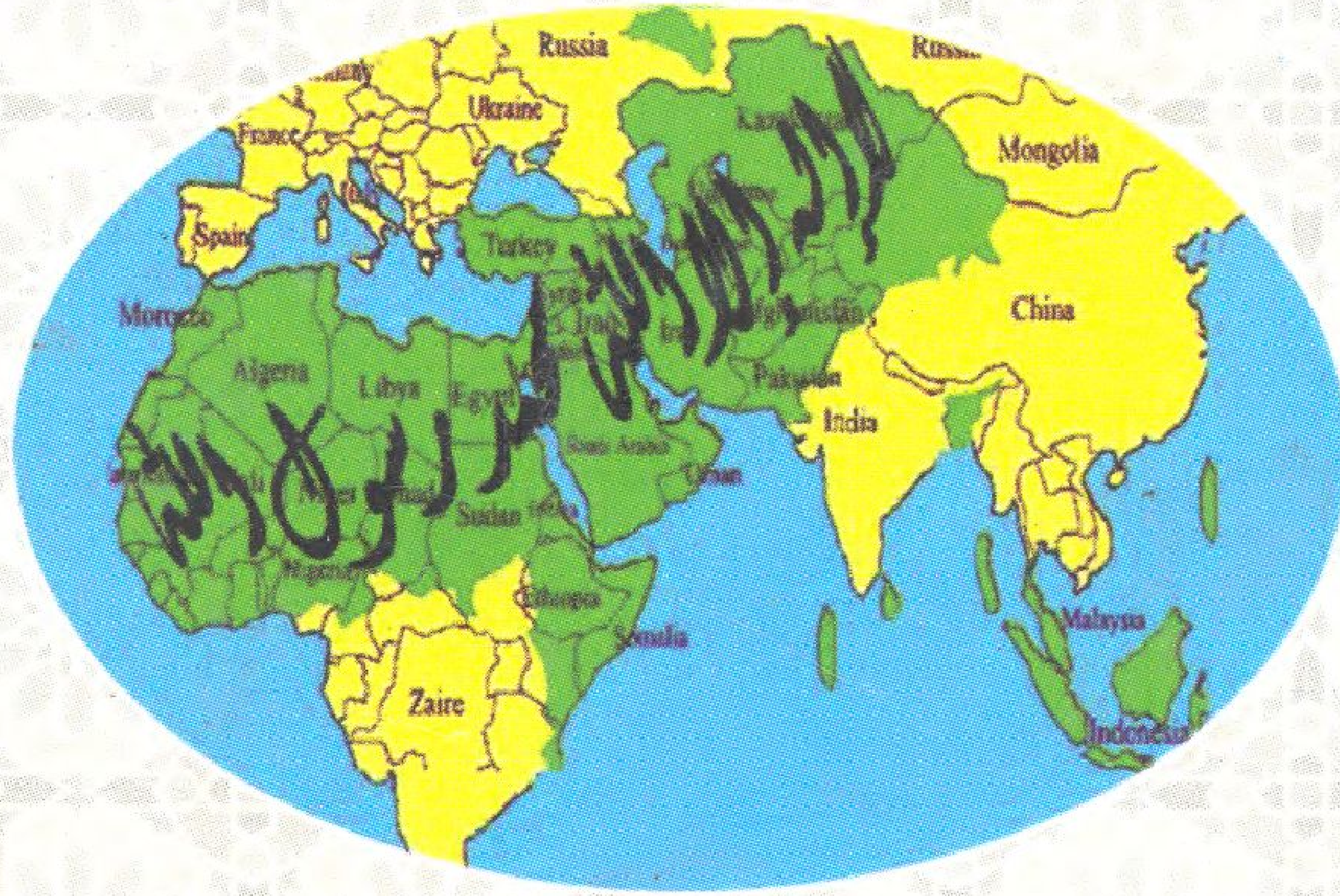
المجتمع هو جماع كافة الأنظمة الأخرى ، تصب جميعها فيه ، ومن ثم فلن يتغير المجتمع إلا بتغيير الأنظمة الأخرى الإدارية والاقتصادية والثقافية .. الخ ، وينبغي أن يشرع النظام السياسي في الدول الإسلامية بتغيير تلك الأنظمة وفق الطرح الإسلامي ، وستكون نتيجة ذلك تغيير النظام الاجتماعي والعودة به مرة أخرى مقوماً وعنصراً من عناصر الحضارة الإسلامية .

والله من وراء القصد



البريد الإليكتروني
ALDORAR_ALZAHERA@YAHOO.COM

من أجل
منهج إلهي محقق
وعالم إسلامي موحد
وحياة اجتماعية طيبة
ومسلم صالح حصيف
وخاتمة سعيدة



نهدي هذا
الجهد المتواضع
العبد الفقير إلى عون ربه

